عالم المعرفة

329
يوليو
200



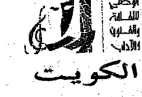
نحو شركات خضراء

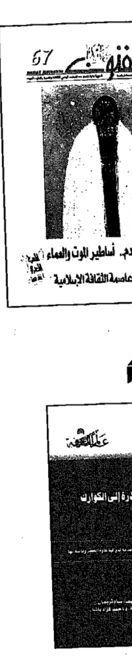
مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة

تأليف: د. ليزا هـ. نيوتن

ترجمة: د. إيهاب عبدالرحيم محمد



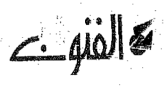




الفنون 67

سبهان آدم.. أساطير الموت والعماء

حلب عاصمة الثقافة الإسلامية



عالم الفكر

عالم الفكر











حامل الإكليل



الإصدارات الدورية



سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت

صدرت السلسلة في يناير 1978 بإشراف أحمد مشاري العدواني 1923-1990

329

نحو شركات خضراء

مسؤولية مؤسسات الأعمال نحو الطبيعة

تأليف: د. ليزا هـ. نيوتن

ترجمة: د. إيهاب عبدالرحيم محمد





سلسلة شهرية يصدرها
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

سعر النسخة

الكويت ودول الخليج	دينار كويتي
الدول العربية	ما يعادل دولارا أمريكيا
خارج الوطن العربي	أربعة دولارات أمريكية

الاشتراكات

دولة الكويت

للأفراد	15 د.ك
للمؤسسات	25 د.ك

دول الخليج

للأفراد	17 د.ك
للمؤسسات	30 د.ك

الدول العربية

للأفراد	25 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	50 دولارا أمريكيا

خارج الوطن العربي

للأفراد	50 دولارا أمريكيا
للمؤسسات	100 دولار أمريكي

تسدد الاشتراكات مقدما بحوالة مصرفية باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وترسل على العنوان التالي:

السيد الأمين العام

للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب: *28613* ـ الصفاة ـ الرمز البريدي*13147*

دولة الكويت

تليفون : ٢٤٣١٧٠٤ (٩٦٥)

فاكس : ٢٤٣١٢٢٩ (٩٦٥)

الموقع على الإنترنت:

www.kuwaitculture.org.kw

ISBN 99906 - 0 - 194 - 1

رقم الإيداع (٢٠٠٦/٠٠٠١٥)



العنوان الأصلي للكتاب

Business Ethics and the Natural Environment

by

Lisa H. Newton

Published by Blackwell Publishing,Oxford, UK.

طبع من هذا الكتاب ثلاثة وأربعون ألف نسخة

شركة مطابع المجموعة الدولية ـ الكويت

جمادى الآخرة ١٤٢٧ ـ يوليو ٢٠٠٦

المحتوى

مقدمة: لماذا ألفت هذا الكتاب؟ 7

تمهيد: تاريخ موجز للتدمير 15

الفصل الأول: علم الأخلاق: المصطلحات وأنماط التفكير 25

الفصل الثاني: من علم الأخلاق إلى أخلاقيات الأعمال 71

الفصل الثالث: من علم الأخلاق إلى علم الأخلاق البيئية 111

الفصل الرابع: القانون والبيئة الطبيعية 151

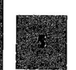
الفصل الخامس: الاستراتيجيات الخضراء والفرص الجديدة 187

الفصل السادس: في سبيل العولمة: المشاكل البيئية في الخارج 217

الفصل السابع: دور منظمات المجتمع المدني 251

الفصل الثامن: الاستدامة: الاتجاهات الجديدة للأعمال 277

الهوامش 303



مقدمة

لماذا ألفت هذا الكتاب؟

أولا، وبطبيعة الحال، هناك مشكلات عملية، واجتماعية، وأخلاقية moral ملحة؛ فأمور العالم لا تسير بصورة حسنة. هناك حروب، وهناك إرهاب، وعدم استقرار سياسي؛ كل هذه الأمور عرفناها منذ أن كنا شبابا. وبالإضافة إلى كل تلك الأمور، وما يسببها ويفاقمها، هناك أيضا شعور متزايد بأن البيئة الطبيعية natural environment للعالم واقعة تحت ضغط رهيب، وهذا الخوف جديد تماما لا يزيد عمره على نصف قرن. هناك مغامرات جديدة لقطع الأشجار في أفريقيا الاستوائية، والتي تثري أفراد النخبة الفاسدة بينما تشق الطرق عبر الغابات التي كانت بكرا حتى وقت قريب، مما يفتح الطرق أمام الصيادين المنتهكين [1] الذين لا يفكرون مطلقا في أنهم يقتلون آخر حيوانات الغوريلا، والشمبانزي، ووحيد القرن الأبيض البرية. تضغط الحكومات الجديدة في أمريكا الجنوبية من أجل التنمية الاقتصادية، والتي لا يمكن أن تتأتى إلا على حساب غابات الأمازون

«لا تزال هناك طرق يمكننا العيش من خلالها في أنظمة بيئية سليمة، لكنها تحتاج إلى تعديلات جذرية في أنماط حياتنا وتوقعاتنا»

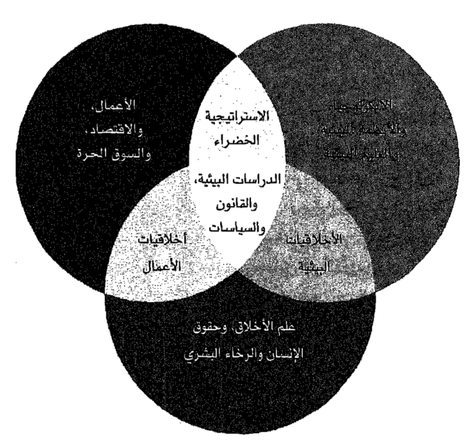
المؤلفة

المطيرة [٢]، وهي موطن نصف الأنواع الحية على ظهر الأرض. ومن الممكن أن تُغزى المحمية الوطنية القطبية الشمالية للحياة البرية من أجل الحصول على مكامن نفطية جديدة. هم يقولون إن مصائد نيو إنجلند الكبرى قد استُنفدت أسماكها. وهناك رسوم بيانية تظهر أن الأرض تصبح أكثر دفئا، ربما بسبب كل هذا الكربون الجديد الذي نضخه في الهواء عبر حرق الوقود الحفري [٣]. وإذا ازداد دفء الأرض أكثر، فقد نفقد بعض الأمم المكونة من جزر، ويشعر شعب جزيرة سيشل [٤] بكثير من الأسى جراء ذلك؛ فيقولون إن لون الحيد البحري المرجاني العظيم great coral reef بدأ يقصر [٥]، مما يعني أنه بدأ يموت. يمكن للصيادين اقتناص آخر الحيتان من المحيط، وآخر النمور من الغابة، وفي النهاية آخر الأفيال البرية من السهول الأفريقية. لا يبدو أننا قادرون على التوصل إلى فهم حقيقي لهذه المشكلات. وكما ذكرنا، فهي تبدو واقعية وموضوعية بما فيه الكفاية، وبغض النظر عن كونها ستثبت خطورتها أو خلاف ذلك في النهاية، فلابد من مواجهتها والسيطرة عليها. وعلاوة على ذلك، فكل بيان للمشكلات (بما فيها هذه الفقرة)، ناهيك عن كل الحلول المطروحة، يبدو مصبوغا بمسحة سياسية، أي جزء من ثمة برنامج سياسي، وبالتالي فمن الآمن تجاهلها من قبل أصحاب القناعات السياسية المعارضة، ويبدو أن أحدا لا علم له بكيفية اختراق ذلك الإدراك perception.

نحن في حاجة إلى طرق لتصنيف المشكلات والمواقف التي نتمسك بها بحماس حول تلك المشكلات. وبالتالي، فمن بين الأسباب التي دفعتني إلى تأليف الكتاب هو تحليل الصراعات التي تعذبنا في حياتنا اليومية، واكتشاف ما إن كان من الممكن العثور على صياغات formulations، وسبل واعية للفعل يمكنها حل المعضلات والسماح لنا بمواصلة طريقنا في سلام. وليس من قبيل المصادفة أنه يمكن وصف أي نوع تقريبا من المعضلات البيئية، إذا أردنا، كمواجهة بين مصالح الأعمال ومصالح الأرض ذاتها. يحرض السيناريو الشائع صراعا بين المصالح الاقتصادية - أي الأرباح، والوظائف، والتنمية الاقتصادية، وثراء المساهمين - وبين القيم البيئية - المحافظة على البراري البكر unspoiled wilderness، وصحة الأنواع الحية البرية، وحماية السبل المائية waterways من التلوث الكيميائي، أي الصحة العامة على المدى البعيد جدا. ونتيجة هذا السيناريو هي تقطب أفضل الأشخاص تأهيلا لحل المشكلات البيئية، وهم البيئيون المزودون

بالمعرفة العلمية ومديرو الشركات الذين يعملون بصورة مباشرة مع البيئة الطبيعية، إلى معسكرين متقابلين، يفتقران إلى التواصل في كثير من الأحيان. وباعتبار أن أي خلاف يشغل العقل الأمريكي ينتهي إلى السياسة وفي أروقة المحاكم، فإن المعارضة تستغلها كقضية متعلقة بالحملات السياسية، وبالتالي تقع في شرك التقاضي. لكن كلا من سياقي السياسة والمحاكم متعارضان جوهريا، بحيث إنه بغض النظر عن القرار الذي يتخذ على المدى القصير (الانتخابات، حكم المحلفين)، يبقى الطرفان عدوين، ولا يمكنهما العمل معا للمحافظة على مجموعتي القيم كلتيهما. وباختصار، فقد أعددنا مشكلاتنا البيئية، في سياق حلولنا المؤسساتية المعتادة، بطريقة لا يمكننا معها أن نحلها.

لماذا يبدو هذا الصراع حتميا؟ تأمل الشكل (١)، وهو ضرب من مخططات فين [٦] القديمة منذ أيامنا الأولى لدراسة المنطق. تمثل كل دائرة مجالا من الأنشطة ومكوناته (المنتفعين) stakeholders، وبالتالي فكل دائرة تحتوي على معيار قوي للحماية.



الشكل (١): الدراسات البيئية، والقانون والسياسات، كيف ترتبط المجالات التي تناقش في هذا الكتاب بعضها بعض.

ودائرة «الاقتصاد» هي العالم المألوف للأعمال والاقتصاد: والمعيار هو زيادة الرخاء البعيد المدى للجميع عن طريق اتخاذ القرارات الاقتصادية الصائبة (القرارات التي تحقق أقصى فعالية) في إطار السوق الحرة. وفي هذه الدائرة، هناك دليل ظني قوي يحبذ السماح للسوق الحرة بإدارة نفسها بنفسها - أي أن تقرر، على أساس ما يرغب الناس في دفعه، ما الذي يطرح للبيع، وبأي سعر، وبأي نوعية وكمية، وتحت أي ظروف للتصنيع والتسويق. والحكومة مفيدة فقط في حماية حقوق الملكية وفرض تفعيل العقود. والمنتجات المتوافرة طبيعيا، أي نواتج الطبيعة، تحكمها حقوق الملكية property rights، وهي ملكية خالصة لمالكها يتصرف فيها بالطريقة التي تحقق له أقصى منفعة. هناك دليل ظني قوي ضد قيام الحكومة، أو أي هيئة أخرى، بتقييد الاستخدام الحر للمنتجات الطبيعية أو للملكية الخاصة للأراضي.

ودائرة «علم الأخلاق» هي مجال الحقوق والمطلوبات البشرية، فالقاعدة هي حماية الرخاء البشري (الصحة، التوظف، التعليم - أي تلبية الحاجات بصورة عامة) وفوق كل شيء حقوق الإنسان - في الحياة، والحرية، والكرامة، والملكية. وفي العادة، تتعارض هذه القاعدة مع القاعدة الاقتصادية، إذ تعارض نقابات العمال الإدارة، وتعارض إدارة السلامة والصحة المهنية (OSHA) [(٧)] الصناعات، وهناك قيود قوية توضع على ما يمكن شراؤه أو بيعه. وعلى أي حال، فليس ثمة سبب اقتصادي فطري يدعو إلى عدم السماح ببيع البشر كعبيد؛ ففي الحقيقة أن ذلك كان ممارسة شائعة لمدة ٥ آلاف سنة من تاريخنا على الأقل. وليس هناك سبب اقتصادي لعدم السماح للسوق باختيار درجة السلامة في محل العمل بالنسبة إلى عامل المصنع أو في السيارة بالنسبة إلى الزبون. كما أنه لا يوجد أي سبب اقتصادي فطري لتقييد بيع السجائر، أو الكحول، أو الكوكايين، أو الماريجوانا، أو الهيروين، أو الأعضاء البشرية (حسب الزمن، أو العمر، أو الجمهور المستهدف). هناك سوق؛ فلندع السوق تتحدث. وفي النهاية، حسب وجهة نظر التفكير الاقتصادي، سنصبح جميعا أفضل حالا. لدينا قوانين لغرض محدد هو أن تخبر الشركات متى لا يمكنها تطبيق التفكير الاقتصادي بصورة حصرية. وهذه القوانين مثيرة للخلاف، وبالتالي فهي تخضع للتعديل بصفة مستمرة؛ فلا يتم قبول المطلقات absolutes الاقتصادية أو الأخلاقية من دون مساءلة. فالحجة المنادية بوجود سوق حرة لجميع السلع المذكورة أعلاه (باستثناء

البشر الأحياء) لم تلق آذانا صماء؛ فالجدل لا يزال محتدما حولها. ومجرد وجود الجدال نفسه يظهر اعترافنا بوجود مجالين معياريين هنا، وأننا راغبون في السماح لادعاءاتهما المتنافسة بالتقاتل في الحلبتين السياسية والقانونية.

أما دائرة «الإيكولوجيا» أو البيئة، فهي حقل realm العالم الطبيعي؛ والقاعدة هي حماية العالم الطبيعي حيثما وكلما أمكن ذلك، بالمحافظة على ما يوجد فيه، واستعادة ما ضاع منه، وأن نكون مستعدين دائما للتصرف وفقا لأولويات معينة (الأنواع المهددة بالانقراض، تلوث الهواء، أو المياه، أو التربة، البراري ومناطق الحياة البرية، والغابات المطيرة، والصحارى، والمحيطات). ولهذه الدائرة مثل أعلى خاص بها هو غياب آثار أقدام البشر. وكما سنلاحظ، في ما يلي، أن من الممكن للبشر أن يعيشوا في العالم من دون أن يخلفوا وراءهم آثارا؛ فقد فعلنا ذلك لمدة ٥٠ ألف سنة، كباحثين عن الطعام foragers؛ وعند ظهور الزراعة، ربما قبل نحو ١٠ آلاف سنة، أصبحنا نمتلك القدرة على إفساد البيئة.

لا تزال هناك طرق يمكننا العيش من خلالها في أنظمة بيئية [٨] سليمة، لكنها تحتاج إلى تعديلات جذرية في أنماط حياتنا وتوقعاتنا. وهذه الإمكانية، لكونها تتعامل مع الحياة البشرية أكثر من تلك المؤسساتية، لن يتم استكشافها في هذا الكتاب (لكن انظر كتابي المعنون «علم الأخلاق والاستدامة») [٩]. يحد المعيار الإيكولوجي ecologic norm من الادعاءات المعيارية لكل من علمي الاقتصاد والأخلاق، من حيث إنها تقيد بصورة مستمرة من الأنشطة الاقتصادية التي تعتدي على الأنواع الحية، أو الأراضي الرطبة [١٠]، أو جودة الهواء، كما تحد باستمرار من حرية البشر في السفر، وبناء ممتلكاتهم الخاصة، والتخلص من جميع نفاياتهم بالشكل الذي يرونه مناسبا.

وعلى ذلك، فالدوائر الثلاث تمثل قواعد قوية تشد كل منها في اتجاهات مستقلة منطقيا وغير متوافقة بعضها مع بعض في كثير من الأحيان. منذ ٣٠ سنة ونحن نستكشف مضامين التراكب overlap بين علمي الاقتصاد والأخلاق، وهو مجال البحث الذي نسميه الآن «أخلاقيات الأعمال» Business Ethics. وسنستكشف هذا السطح البيني في الفصل الثاني من هذا الكتاب. أما التراكب الثاني، بين الأخلاق والإيكولوجيا، فلم يُستكشف إلا بعد ذلك بفترة طويلة، كما أننا مازلنا نفتقر إلى اتفاق حول أبعاده. ويصنف الفصل الثالث من الكتاب محاولات تعريف طبيعة هذا السطح البيني. والتراكب الثالث، بين الاقتصاد والبيئة، هو أحدثها وأكثرها توترا.

هل يمكن أن تصبح الأعمال «خضراء»؟ هل يمكنها زيادة ثراء أصحاب الأسهم، مع المحافظة في الوقت نفسه على البيئة الطبيعية؟ أصبحت الإجابة، أخيرا نعم، وينظم الفصل الخامس من هذا الكتاب ـ الخاص بالاستراتيجيات الخضراء للأعمال ـ بعض محاولات القيام بذلك.

وعليه، فإن السبب الرئيسي الثاني لتأليفي هذا الكتاب هو، إلى جانب المشكلات العملية التي تطرحها المعارضات غير الملائمة والمحبطة، الاستمتاع النظري الهائل لتصنيف نقاط التقاطع intersections بين الأنظمة المعيارية الثلاثة التي هي مستقلة منطقيا بعضها عن بعض، والتي يشد كل منها في ثلاثة اتجاهات مختلفة، لكنها ليست متعارضة بالضرورة؛ فمن الممكن العثور على أساس مشترك، على رغم أن البحث عنها قد يكون عسيرا.

هناك وجهة نظر نظرية theoretical من الجدير ذكرها هنا، على رغم أن المجال لا يتسع لدينا لاستكشافها في هذا الكتاب: إذا حاولنا أن نشغل أيا من هذه الدوائر بصورة حصرية، فسنفقد الفرد في نظام إجمالي يستبعد المجالات المحورية للنشاط البشري. دعوني أكرر ذلك ثانية: إن كل دائرة، إذا لم تجرِ تقويتها وموازنتها بالأخريين، فإنها تنطوي على خيارات، وسياسات، وحياة بشرية غير كافية لتلبية الكامن البشري. وينطبق هذا على الدائرة البيئية: إذا كان على كل اختيار أو سياسة نتخذها أن يستبعد أولا احتمالية وجود آثار أقدام بشرية، حتى على المدى القريب، فلن يتحقق أي شيء مهم، وبالتالي تصبح معظم أوجه الإبداع البشري (الموسيقى، الفن، الآداب، وجميع الآثار الخالدة للفكر البشري) من المستحيلات. لاحظ أيضا أن هناك بيننا من سيرغب في القيام بهذه التضحية من أجل المحافظة على البيئة.

ومن المثير للاهتمام أن هذا التقييد بقوة دائرة الأخلاق نفسها، فالاهتمام الحصري به يحافظ على الحياة والرخاء البشريين عند مستوى معين، لكنه يمنع الازدهار البشري بحرمان البشر من مجالات ضرورية من التوسع العقلي، والمادي physical، والروحي. وبتقليص الطبيعة إلى سلع تستخدم فقط لفائدة البشر، فإن دائرة الأخلاق تتقاطع مع مجال للتقييم والتواصل وجده البشر، تقليديا، مفيدا للغاية. وبالإصرار على أن الرخاء والقناعات البشرية، التي تُقاس بطرق متعددة تتخطى الجانب الاقتصادي، تحل دائما محل الفعالية، فإن الحتمية الأخلاقية تحبس الاقتصاد في صورة تقاليد

مـريحـة، وحقـوق واسـتحـقـاقـات واجـبـة، وعـلاقـات طـويلة الأمـد، وولاءات loyalties عـائليـة. (ليس ذلك هو المقـصـود، لكن هذا هـو مـا يحـدث). لندع جانبا، لبرهة، حقيقة أن المجتمع الذي يختار دائرة الأخلاق حصريا لمعاييرها الخاصة بقيمة السياسات والقوانين (وكثير منها يمتلكها) سيجد نفسه مقهورا من قبل المجتمعات المجاورة التي اتخذت خيارات مختلفة (وهي النتيجة المعتادة). وحتى في داخل ذاته، يفقد المجتمع الإثارة، و ـ مجددا ـ الإبداع الذي يقدمه السعي وراء الفرص الجديدة. وإذا لم تفعل شيئا آخر، فالسوق الحرة تعلمنا أن نبذل جهدنا في استكشاف فرص جديدة؛ فإذا كانت نتيجة البحث هي طريقة أفضل للعيش بالنسبة إلى الجميع، يكون البحث مبررا.

وينطبق التقييد نفسه على الدائرة الاقتصادية، فحيث تقوم الأسواق، والفعالية، والمنافسة بتقرير كل شيء، لا يتحول كل شيء إلى سلع معروضة للبيع (بما فيه أنت وأنا) فحسب، بل إن الفضائل والنزعات البشرية التي حفظتنا طوال الزمن التطوري evolutionary time ـ وهي فضائل الإيثار، والوفاء، والتضامن، والتعاطف، والتواضع، والسعي إلى السمعة الحسنة ـ يتم إسقاطها سريعا خلال اندفاعنا نحو الفعالية. هناك خطوة واحدة بين عدم اختيار تلك الفضائل واختفاء فضائل الأعمال business virtues ـ أي الأمانة، وحفظ الوعود، والامتناع عن استخدام القوة لتحقيق ما تريد. وعلى عكس معايير الدائرتين البيئية والاجتماعية، التي تخنق الإبداع البشري، لكنها ستنجح في صون طبيعة المجتمع البشري، فإن معايير الدائرة الاقتصادية تهزم نفسها بنفسها في نهاية الأمر. تعتمد الدائرة الاقتصادية كلية على موارد ظلت دوما متاحة بكثرة من العالم الطبيعي، وستختفي عندما تفعل ذلك. وهي تعتمد أيضا على النزعة الاجتماعية للمواطنين، عمالا وعملاء، لأن يكونوا أمناء، وملتزمين بالقانون، ومتأهبين لسداد ديونهم. دع هذه تختفِ، وستتوقف السوق عن العمل في اليوم التالي.

إن التحفظات المتعلقة بكل من الدوائر، أو التوجهات، الثلاث ينطبق في الواقع فقط على الحالة (النظرية) التي يكون لأحد التوجهات فيها أسبقية مطلقة في المجتمع، بينما لا يكون للأخريين أي مكان على الإطلاق. يجسد المجتمع المعقد المعروف لنا عملية موازنة متواصلة بين الدوائر، حيث يقوم باستمرار بتصحيح النزعات لتقوية إحداها بجذب الانتباه إلى الأخريين، وهي الموازنة التي تنفذ بواسطة العمليات السياسية الطبيعية أو بتوجيهات الحكومة المركزية.

تحاول «الدراسات البيئية»، كما تسمى، تحليل فعل الموازنة هذا، بهدف التوصل إلى فهم أفضل له؛ لاكتشاف النقاط التي يكون فيها اتخاذ القرار مخالفا للصواب أو متسما بقصر النظر؛ واقتراح توجيهات لترتيبات أكثر عقلانية لتلك التوازنات. وعليه، فإن هذا الكتاب يعد مقالا في الدراسات البيئية بقدر كونه مقالا عن أخلاقيات الأعمال. وهو في الأساس بحث فلسفي، بقدر ما هو ملائم، يضع الافتراضات الجوهرية للسوق مقابل تلك الخاصة بالبيئيين لنرى أين يمكن أن تتحد تلك الافتراضات ويقوي بعضها بعضا، وليس فقط معرفة متى يعارض بعضها بعضا. سنأخذ على محمل الجد ادعاءات جميع الأطراف بأن أي «تسويات» compromises اتُفِق عليها في الماضي لم تعد ملائمة في ظل الظروف العالمية المتغيرة في وقتنا الحاضر. وبالإضافة إلى ذلك، نأمل بتقديم الإرشاد عبر المجالات المعقدة لإدارة الأعمال، التي تتأثر بالمخاوف المتعلقة بوضع البيئة الطبيعية - أي القانون، والاستراتيجيات، والتعامل مع الألغاز الجديدة للانتشار العالمي والتأثير الجديد للمنظمات غير الحكومية NGOs (أو منظمات المجتمع المدني CSOs، كما سنطلق عليها في هذا الكتاب).

وجميع العبارات المبتذلة clichés تتسم بكونها صحيحة، كما أن سرعة التغيير في ازدياد. علينا الآن أن نفكر عالميا، في كل ضروب الأعمال؛ إذ تتدهور نوعية البيئة الطبيعية في العديد من الجبهات المقلقة.

ويمكن للتقدم التكنولوجي أن يعزز البيئة الطبيعية، كما يمكن أن يضرها. إن هذا الكتاب هو محاولة لرتق تلك الحقائق معا بطريقة تجعل سبل الأعمال أوضح قليلا في الأيام القادمة المفعمة بالتحديات؛ ونأمل بأن يكون مفيدا.



تمهيد

تاريخ موجز للتدمير

يتمثل قلب المشكلة في أن كل مسعى بشري يمكن أن يسمى «اقتصاديا» بحق له تأثير مدمر، على الأرجح، في العالم الطبيعي. ولا يقتصر الأمر على أننا لا نعرف دائما ماذا نفعل حيال ذلك الأمر؛ بل إننا لا نعلم كيف نفكر حياله ـ نحن لا نعلم ما هو أكثر قيمة من ماذا، ولا أين تقع واجباتنا، ولا في أي اتجاه يجب أن نبحث عن السعادة البشرية (انظر الفصل الأول). في كل مجالات أخلاقيات الأعمال الأخرى، يمكننا أن نتوصل بسهولة إلى سبيل للتسوية، أو إلى طريق نسير عليه بحذر عبر المحفزات الصحية تماما للمصلحة الذاتية، والحاجة التي لا تقل عنها أهمية للمحافظة على المصلحة العامة (انظر الفصل الثاني). نحن، على أي حال، نتفاوض مع بشر لهم اهتمامات مماثلة. لكن البيئة الطبيعية تغير المعادلة. فأولئك المكرسون تماما للمحافظة عليها يؤكدون في المقام الأول أن لها حقا في أن تترك كما هي ـ أي أن تنتزع من عالم البشر، وتتم حمايتها من الاتصال المباشر مع البشر، وإبعادها عن جميع الاستخدامات

«ظلت البيئة الطبيعية دوما موطنا لنا، ومصدرا لكل شيء نحتاجه لنحيا. ولم يتضح سوى الآن، أي خلال الخمسين عاما الماضية، أن بعض الأنشطة البشرية لها تأثير مدمر على البيئة»

المؤلفة



البشرية. وهذا موقف نهائي (انظر الفصل الثالث) يرى من خلاله أن جميع الأنشطة البشرية من أي نوع تعد انتهاكا لهذا الحق، وأنها تتعارض مع السلامة المطلقة للحياة (غير البشرية).

ومع ذلك، فقد ظلت البيئة الطبيعية دوما موطنا لنا، ومصدرا لكل شيء نحتاجه لنحيا. ولم يتضح سوى الآن، أي خلال الخمسين عاما الماضية، أن بعض الأنشطة البشرية لها تأثير مدمر على البيئة، وبالتالي على مستقبلنا نحن. ومع هذا الإدراك، كان علينا الإقرار بوضع قيود على استخداماتنا للبيئة (انظر الفصل الرابع)، وتوصلنا إلى سبل جديدة لأداء الأعمال توفق بين حاجات العالم الطبيعي وبين رغبات البشر في حياة جيدة (انظر الفصل الخامس)، في الولايات المتحدة وغيرها من البلدان (انظر الفصل السادس). وربما من الأكثر أهمية أنه يتعين علينا أن نتعلم طرقا جديدة للتفكير، لإعادة تخيل علاقتنا بالعالم الطبيعي وبأولئك الذين يتطوعون لتمثيل مصالحه باعتبار أنه أبكم (انظر الفصل السابع)، وتحويلها إلى مقاربات تشكل طريقة أداء الأعمال في المستقبل. يركز هذا الكتاب في المقام الأول على التفكير، كما هي الحال في جميع أنماط الفلسفة، وثانويا على الفعل ؛ فنأمل في تخطيط الاتجاهات التي ستجعل من الممكن تحقيق الاستدامة البيئية environmental sustainability في مجال الأعمال (انظر الفصل الثامن).

هناك سبيل يمكن للبشر من خلاله أن يحيوا بصورة مستدامة تماما على هذه الأرض، بطريقة لا تترك أي «آثار أقدام بيئية» على الإطلاق، وقد فعلنا ذلك لملايين السنين، أو على الأقل لعشرات الآلاف من السنين (اعتمادا على تعريفك لمصطلح «نحن البشر»). إن الحياة التي تتسم بكونها مستدامة بيئيا بالكامل (أي التي يمكن الاستمرار فيها بصورة غير محدودة دون تقويض نظامها البيولوجي الداعم على الإطلاق) تسمى «البحث عن الطعام» أو «القنص/ جمع الثمار». وهذه هي الطريقة التي تعيش بها جميع الأنواع الحية باستثناء البشر ـ فما توفره الطبيعة في صورة أشياء صالحة للأكل edibles، تجده الكائنات وتقتات عليه، عادة وفق أنماط تظل ثابتة للغاية بمرور الزمن [١]. وليس من الواضح كم يبلغ عدد البشر الذين يمكن للأرض أن تمدهم بأسباب الحياة بتلك الطريقة ؛ ربما عشر واحد في المائة من البشر الذين يعيشون حاليا على الأرض، أو ستة ملايين نسمة [٢]. إن محصول

الطعام البشري لكل «أكر» [٣] من الأراضي البرية ليس كبيرا، وإذا قامت مجموعات عديدة من البشر بالبحث عن الطعام في المنطقة نفسها، قد يأتي وقت لن يكون فيه ما يكفي الجميع، وبالتالي سيتعذر إدخال المجموعات الأضعف، أو أن تطرد، وسيموت أفرادها جوعا. وهذا ما يحدث مع كل الأنواع الحية خلاف البشر. وفي نهاية الأمر، إذا بقينا باحثين عن الطعام foragers، كانت المجموعات السكانية البشرية ستنتشر في جميع المناطق القابلة للحياة بأعداد يمكن إطعامها، ولثبت عدد السكان عند نحو ستة ملايين. وفي تلك الحالة، كانت قصة حياة، وتنمية، ووجود البشر، وانقراضهم في النهاية، ستتبع النمط الحادث نفسه في جميع الأنواع الحية الأخرى - أو على الأقل، ذلك النمط الذي كانت ستتبعه كل الأنواع الأخرى لو لم يتدخل البشر.

لكن هذا ليس السياق الذي اتخذته القصة، كما اتضح؛ فمنذ نحو عشرة آلاف سنة، وفي العديد من أجزاء العالم بصورة مستقلة عن بعضها البعض، تحولت جماعات من البشر من الحياة شبه الخاملة للبحث عن الطعام، إلى الممارسات النشطة لبذر، وزرع، وحصد المواد النباتية، وهو ما نسميه الزراعة. (في الوقت نفسه تقريبا، تحول البشر من اتباع القطعان البرية من ذوات الحوافر [٤] إلى رعيها، بتدجين واستيلاد أسهل الأنواع انقيادا، لتكوين نواة الحضارات الرعوية shepherd cultures، والتي نجدها في التوراة على سبيل المثال). منذ تطور الزراعة إلى وقتنا الحاضر، ظلت قصة النشاط البشري، بصورة لا يمكن تفاديها في وجود التقانات المتاحة، قصة لتدمير العالم الطبيعي.

وحتى أولى الزراعات، في منطقة الهلال الخصيب [٥] في الألفية التاسعة قبل الميلاد، تسببت ببطء في تدمير التربة: فبمجرد تدمير الغابات، انخفض معدل هطول الأمطار، وبالتالي دعت الحاجة إلى الري، وبعد ذلك أدى الري المفرط إلى تشبع التربة بالمياه ومن ثم تملحها. وبحلول الوقت الذي انخفضت فيه غلة المحاصيل بشدة مع ارتفاع محتوى التربة من الملح، بلغ عدد السكان من الارتفاع حدا جعل من المستحيل سياسيا السماح بترك الحقول المفرطة الاستخدام لترتاح [٦] سنوات، لإتاحة الفرصة لانخفاض منسوب المياه وقيام التربة بتنظيف نفسها. وكانت النتيجة أن تحول الهلال الخصيب إلى تلك الصحراء العراقية التي نراها جميعا على شاشات التلفاز يوميا [٧].

أدت جميع الصناعات تقريبا بعد الزراعة الحجرية ـ الحديثية (النيوليثية) [٨]، إلى تسريع وتيرة الدمار. ومع تحول الزراعة إلى ذلك التدبير المنظم لمزارع كبرى لتغذية إمبراطوريات، في العصور الرومانية، فإن رقعا كبيرة بصورة متزايدة من العالم القديم ـ نخص منها بالذكر كامل المنطقة الساحلية لشمال أفريقيا، والتي كانت تمثل سلة خبز الإمبراطورية ـ تحولت من غابات إلى حقول إلى صحار [٩]. أدى تعدين الأرض بحثا عن المعادن إلى تراكم الخبث السام لمسافة أميال حول المناجم، مما خلق أراضي بورا سامة قضت على الخصوبة. وحيثما أدت الزراعة التكثيفية [١٠] وإزالة الأحراج deforestation إلى تعرية التربة، تكفلت القطعان الهائمة في البرية بجعل فرصة أن يؤدي نمو نباتات جديدة إلى تعويض النقص شبه معدومة. إن النماذج التي عملت على تطور وانحدار الحضارات في بلاد ما بين النهرين [١١] أي الزراعة القروية، التي تحولت إلى زراعة جماعية تغذي نخبة من سكان المدن وجيوشهم في المدن الرئيسية، والتي امتدت إلى مناطق متزايدة البعد ورزحت تحت وطأة الحروب مع تربة مستنفدة وشعوب جائعة، وانهارت في النهاية متحولة إلى قرى صغيرة متناثرة في حين تضور سكان المدن جوعا (وساعد ذلك أحيانا وقوع الثورات أو انتشار الأوبئة)، ورحل القادة والملوك ـ تكررت في وديان نهري السند [١٢] واليانغتسي [١٣]، وبعد آلاف السنين من قبل شعب المايا [١٤] في العالم الجديد [١٥]. ولم تتمكن سوى مصر من المحافظة على سلامة نظامها الزراعي الأصلي حتى القرن العشرين (حتى بناء سد أسوان) [١٦] بالاستمرار في استخدام الفيضان الطبيعي لنهر النيل كمصدر للخصوبة.

وتسارعت وتيرة الدمار في القرنين السابع عشر والثامن عشر مع زيادة العقلنة [١٧] وبدايات تصنيع الزراعة. وتسارعت مرة أخرى مع الثورة الصناعية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما أعلن لأول مرة عن مبدأ حتمية الفعالية [١٨]، ومن ثم تطبيقه بلا رحمة على كامل عملية تصنيع المنتجات التي نحتاج إليها لحياتنا اليومية. (لاحَظَ كارل ماركس [١٩] بغبطة [انظر الفصل الثاني] زوال حرف ـ مثل صناعة الأحذية، والصناعات الجلدية، وحفر الخشب، والمصنوعات الحديدية ـ لها تاريخ يقاس بآلاف السنين، في غضون عقود قليلة من التصنيع). جسدت المصانع جميع

الممارسات غير الحساسة للبيئة لتلك الحرف ـ التخلص من النفايات من الباب الخلفي، تجميع المواد الخام دون التفكير في استبدالها ـ الأمر الذي أدى إلى ضرر ضئيل للغاية عندما كان متجر كل حرفي صغيرا، لكنه تسبب في قدر هائل من الأذى عندما تزايد الحجم إلى عشرة أضعاف وخمسين ضعفا. (يمكننا أن نلاحظ، بالمناسبة، أن أخطر النفايات في عصرنا، وهي الكلورات العضوية [٢٠] والمواد المشعة، لم تظهر إلا بعد إنشاء نظام المصانع).

يمكننا أن نفكر في التقدم على أنه السرعة المتزايدة لانبعاث الكربون إلى الغلاف الجوي، أو لاستهلاك منتجات التخليق الضوئي photosynthesis، لأنهما تعنيان الشيء نفسه. وعند تركها لحالها (أي من دون البشر)، أخذت الطبيعة كميات هائلة من الكربون من الجو في صورة ثاني أكسيد الكربون، من خلال عملية التخليق الضوئي. ويستخدم التخليق الضوئي طاقة الشمس لتحويل ثاني أكسيد الكربون والماء إلى السكريات والنشويات التي تتكون منها النباتات بصورة رئيسية، مطلقا الأكسجين خلال تلك العملية. وعندما تموت النباتات أو الحيوانات، أو تحترق الغابات، يمكن أن يعاد الكربون إلى الغلاف الجوي ؛ لكن تلك القصة كانت في مجملها عبارة عن تراكم بطيء للكربون على الأرض. وعلى مدار آلاف السنين التي سبقت ظهور البشر، جرى تخزين الكربون في الغابات السرخسية fern forests الغنية، التي انسحقت عبر الارتفاعات المفاجئة لسطح الأرض لتكون، في الطبقات العميقة من الأرض، رسوبات هائلة من الفحم والنفط (والماس أحيانا) ـ وهو الكربون في صورته الأكثر نقاء وكثافة.

استُبدلت الغابات المدفونة بأخرى جديدة عبر دورات عديدة ؛ كانت الغابات الأخيرة قائمة عندما شرع البشر في استعمار الأرض وإخضاعها. باحثين عن الطعام، عاش البشر على أقل فوائد الرسوبات الكربونية ـ أي مجرد النمو السنوي، وليس حتى كل هذا النمو، لعدد قليل من النباتات فحسب. كانت إزالة الغابات وحرقها لإفساح المجال للزراعة هي الاعتداء المهم الأول على رأس المال الكربوني للأرض؛ وكان في وسع الغابات أن تتعافى حتى من ذلك إذا تركت لحالها لمدة كافية. لكن تدمير الغابات بالجملة، وخصوصا للحصول على الوقود الخشبي اللازم للطهي والتدفئة (وخصوصا الفحم النباتي) charcoa، جرد الأرض ببطء من رأس مالها، وهو مخازنها الكربونية.

وقد حدث هذا الاستنزاف أولا في العالم المتقدم. بحلول الربع الأول من القرن التاسع عشر، كانت [ولاية] كونكتيكت (على سبيل المثال) شبه جرداء، في سبيلها لتصبح واحدة أخرى من بين صحاري العالم. كان معظم الخشب قد تم جنيه، لكن بصفة خاصة كوقود لتدفئة المصانع والمنازل في الشتاء. (احتاج الأمر لثمانية كردات [٢١] من الخشب لتدفئة بيت في إحدى مزارع نيو إنجلند [٢٢] طوال الشتاء، وهو ما يعني عددا كبيرا من الأشجار). وفقد المزيد مع حرق الفحم النباتي - وهو إعداد الوقود الذي يحترق بصورة كاملة وحارة بما فيه الكفاية لصهر المعادن وغيرها من الصناعات. ومن المثير للسخرية، بالنظر إلى حملات جيل تال من البيئيين من أجل «شطر الأخشاب، لا الذرات»، أن حرق الخشب أوصل هذه المنطقة من العالم إلى أسوأ أزماتها البيئية حتى الآن. وحيثما اختفت الغابات، كانت الأبقار ترعى، وبالتالي لم يكن بالإمكان أن تنمو أشجار جديدة، وقامت الأبقار، والأغنام، والخيول والثيران بالتهام كامل الغطاء الطبيعي وصولا إلى الأرض الجرداء.

عمل الوقود الحفري Fossil fuels على حماية البيئة في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية؛ فمحتوياته العالية التركيز من الكربون، وهي مدخرات الكربون المحفوظة في مدافن vaults تحت الأرض لآلاف السنين، حلت محل كل من الخشب الخام الذي كان يستخدم كوقود عادي، والفحم النباتي الذي كان مطلوبا لتشغيل أفران المصانع. والآن لا يكتفي البشر باستخدام فائض التخليق الضوئي السنوي (كما هي الحال في البحث عن الثمار)، ولا حتى رأس المال الحالي (في الغابات وحقول الأرض)، بل وأقدم مدخرات الكربون - وهي نواتج التخليق الضوئي قبل ٢٥٠ - ٣٠٠ مليون سنة. إن كامل الكربون الذي أزيل من الغلاف الجوي في ذلك الوقت، تتم إعادته إليه في كل مرة نستخدم الكهرباء التي يجري توليدها بحرق النفط أو الفحم، وفي كل مرة نشغل فيها محركات سياراتنا، وفي كل مرة يعمل فيها الفرن المتصل بمنظم الحرارة. لا عجب أننا نخلق مشكلة من الاحترار العالمي [٢٣].

لم تخلق الثورة الصناعية، بل أكملت، التطور الطويل لعملية تشيؤ [٢٤] العالم الطبيعي. فالطبيعة، التي كانت تمثل حشدا مرعبا من «الآلهة» deities في وقت ما، وشريكا في المساعي البشرية لعشرة آلاف سنة، أصبحت - في أحسن تقدير - مجرد مستودع بسيط «للمواد الخام»، أو «الموارد» الملائمة

للاستغلال، وفي أسوأ تقدير عدوا جاثما مناسبا للتدمير. إن القرن الذي منحنا «العلم»، منهجا يحول كل شيء إلى أشياء محايدة القيمة، اختصر في النهاية جميع المقاربات نحو الطبيعة إلى نفعية [٢٥] بسيطة (يطلق عليها أحيانا اسم «الوضعية» [٢٦])، والتي أتمت تبدد شخصية [٢٧] الطبيعة.

نحن نتحدث عن الفعل وعن التفكير ؛ أما الفعل فهو واضح بصورة معقولة: فطوال كامل فترة الوجود البشري، قمنا بإفساد البيئة الطبيعية، من دون قصد بصفة عامة. لكن التوجه نحو الطبيعة الذي نتج عن، وسمح بهذا التدمير في الوقت نفسه، هو أشد خطورة. نحن نرى العلاقة بين الأعمال والبيئة على أنها عدائية بالضرورة، ليس فقط في حالات منفردة (انظر الفصل الرابع والحالة رقم ٤ : أخشاب الباسيفيكي والقانون)، بل فطريا ومفاهيميا. يتطلب الرخاء الاقتصادي وازدهار الأعمال، عموما، نموا اقتصاديا، لكن حسب ما يمكننا القول، فإن المحافظة على البيئة الطبيعية تتطلب وضع نهاية لهذا النمو، بل وتقليص المؤسسة الاقتصادية، مع كل ما يترتب على ذلك من فقدان الوظائف، والاستثمارات، ومستوى المعيشة الذي أصبحنا معتادين عليه.

وهذه فكرة حديثة للغاية؛ فحتى عام ١٩٠٦ ـ أي قبل قرن واحد من الزمن، وبعد ١٠ آلاف سنة من الحملات المستمرة، نجد أن وليام جيمس [٢٨] لا يزال يبني «المقابل الأخلاقي للحرب» الخاص به على تجنيد الشباب في «جيش يجرد ضد الطبيعة» ليخوض معركة وجد ـ على الفور ـ أنها ذات فضائل مجيدة ونتائج عملية بصورة رائعة [٢٩].

وعليه فلدينا بعض الحروب التي يتعين علينا أن نخوض غمارها. ستغطي الفصول من الرابع إلى التاسع من هذا الكتاب مختلف جوانب المشكلات العملية التي تواجهها مؤسسات الأعمال الأمريكية في التعامل مع تعقيدات البيئة الطبيعية في أمريكا وغيرها من البلدان، مع تجميع أمثلة لحالات والحث على اعتماد ممارسات فعالة. أما الفصول من الأول إلى الثالث، فستتناول القضايا المفاهيمية، أي الجهود الرامية إلى إعادة التفكير في البيئة الطبيعية من كونها مستودعا للموارد إلى كونها ذلك القوام الطبيعي الذي يجب أن نعيش فيه نحن وأولادنا حتى الجيل السابع والجيل السبعين.

في إعادة التفكير هذه، سنلتزم بالمبادئ التالية:

١ ـ **احترام الموضوعية** (وتجنب الأيديولوجية): هذه المسألة من الخطورة بحيث يصعب تحديد جوانبها، واعتماد واحد من تلك الجوانب وازدراء الآخر، واستخدام كافة المعلومات لدعم اختيارنا. فإذا تلفت البيئة بشكل يتعذر إصلاحه، وأصبحت غير قادرة على دعم الحياة، فلن يكون هناك فائزون، بل خاسرون فقط.

٢ ـ **احترام العلم**: ليس لدينا وقت، ولا حق، في نبذ أدلة أفضل العلوم باسم سياسة مفضلة؛ فما فعله العقل البشري، يمكن للعقل البشري معالجته، لكن يتعين علينا احترام هذا العقل.

٣ ـ **احترام الفعالية الاقتصادية**: هناك إغواء سرمدي للبيئيين، يتمثل في الانسحاب إلى زمن رومانسي قبل عصر التصنيع، عندما كان السطر الأدنى [٢٠] وسلسلة النقد [٢١] من العجز بحيث لا يمكنهما إسقاط التقاليد القديمة لاحترام الطبيعة. وهذا العصر، إذا وجد في يوم ما أصلا، يتعذر إحياؤه الآن، والمجتمعات التي تحاول فعل ذلك ستقهر من قبل المجتمعات التي تعتمد جميع الفعاليات التي اكتشفت خلال القرنين الماضيين.

٤ ـ **احترام القيم المبنية على الواجب، والفضيلة، والسعي نحو السعادة**: ليس هذا كذلك هو الوقت المناسب لهجر الأخلاق، وهو الإغواء السرمدي لمناهضي حماية البيئة anti-environmentalists. إن الفعالية الاقتصادية هي إحدى القيم، لكنها ليست القيمة الوحيدة، وجزء من المشكلة التي يعنونها هذا الكتاب يتمثل في إظهار كيفية التوفيق بين المبادئ الأخلاقية المحورية وبين ممارسات الأعمال من ناحية، وبين المتطلبات البيئية من الناحية الأخرى.

٥ ـ **الإبقاء على بعض الاحترام للقيم المخالفة لرأي الأغلبية، والمستمدة من التقاليد، والهوية، والعملية الديموقراطية**: إن أفضل طريقة للتصرف بالنسبة إلى الناس ليست هي دائما ما يختارونه لأنفسهم. وفي هذا الكتاب، سنلتقي أناسا كثيرين ـ صيادين من نيو إنجلند، خشابين من الساحل الغربي [للولايات المتحدة]، ومزارعين تقليديين من العالم النامي ـ والذين يجادلون، ضد الفعالية الاقتصادية وأحيانا ضد أفضل مصالحهم الشخصية، بأن

أسلوب حياتهم، والمرتبط بهويتهم كمجتمعات، مهم بما يكفي لأن يكون لهم، بدورهم، أهمية في المعادلة. لا يمكننا الاستمرار في الإبقاء على الصناعات غير الفعالة التي تدمر البيئة، ويتعين علينا سماع أصوات أعضاء المجتمعات التي نضجت حولها.

ما يمثله هذا الكتاب، وما لا يمثله

إن إغراء كتابة رواية ـ ذات حبكة شاملة ومترابطة بصورة معقدة، لا تظهر إلا في الصفحة الأخيرة ما تكنه الأولى ـ يكمن في أعماق كل منا. هذا الكتاب موجه للطلاب، الجامعيين وطلاب الدراسات العليا، الذين يدرسون الفلسفة، أو أخلاقيات الأعمال، أو الإدارة، أو التدبير management والاستراتيجيات البيئية، أو التحديات المعاصرة التي تواجه الأعمال، أو أي عدد من المقررات الدراسية الأخرى. وبالنظر إلى تباين خلفيات أولئك الطلاب، فلا حاجة إلى أن تتوافق احتياجاتهم واحتياجات البرنامج مع أي نموذج تم تصوره مسبقا. من تجربتي الشخصية في تدريس الطلاب الجامعيين وطلاب الدراسات العليا في هذه التخصصات تحت تلك الظروف، أعلم أنه ليس جميع الأساتذة سيستخدمون كامل الكتاب بالترتيب المطبوع به. فقد يقومون بتعديل اختيار الفصول وترتيبها بل وإنني أدعوهم إلى ذلك وفقا للمخططات الخاصة بمناهجهم هم.

وبناء عليه، فقد كتبت كل فصل بحيث يمثل مقدمة مستقلة لموضوعه ـ علم الأخلاق؛ أخلاقيات الأعمال؛ الفلسفة وعلم المصطلحات البيئية؛ القانون، والتنظيم، والسياسات البيئية؛ «الاستراتيجيات الخضراء» للأعمال؛ التضمينات العالمية؛ الدور السياسي والاقتصادي لمنظمات المجتمع المدني (CSOs)، (أو المنظمات غير الحكومية [NGOs]، أي المنظمات التطوعية الخاصة «للمجتمع المدني»)؛ وفصل موجز عن التوجهات الجديدة والمشكلات المستديمة. وفي بعض هذه المجالات (علم الأخلاق، وأخلاقيات الأعمال) عملت لسنوات طويلة، وأتطلع لمشاركة خبرتي؛ وفي البعض الآخر (القانون، والمجتمع المدني) أنا طالبة مكرسة أتشارك، في اعتقادي، حماسي. ويجب عدم أخذ أي من هذه الفصول التمهيدية كبديل عن مقرر دراسي حقيقي في مجال تخصصها.

وباعتبار أن هذا النص ليس المجلد الشامل والجدير بالاعتماد في أي من الموضوعات التي يتناولها، فهو ليس سلسلة من البحوث الأكاديمية الرائدة.

إن جزءا كبيرا من المادة المحتواة بين دفتي هذا الكتاب قد رأى النور في مواضع أخرى في مقالاتي المنشورة؛ وقد وجدت أنه من غير الضروري أن أثقل كثيرا من المساحة المخصصة لهذا الكتاب بالأدوات الأكاديمية من استشهادات ومراجعة دقيقة للأدبيات، الأكثر ملاءمة للمجلات المحكمة. فالدراسة الجامعية صعبة بما فيه الكفاية دون حاجة إلى أن يقوم مؤلفو الكتب الدراسية بالتباهي أمام الطلاب لمصلحة زملائهم. إن محتويات هذا الكتاب لا تمثل بيتا كامل البناء، بل أرضية يمكن للطالب أن يبني عليها مفهومه (أو مفهومها) الخاص عن السطح البيني الذي يفصل بين النشاط الاقتصادي الذي نعرفه باسم «الأعمال» business، والبيئة الطبيعية التي نشأنا منها.



علم الأخلاق: المصطلحات وأنماط التفكير

لماذا ندرس علم الأخلاق؟

تدبر الحالات التي تستهل ملحق هذا الفصل. لاحظ التغيير في البنية structure من حالة لأخرى: في الحالة الأولى، أنت تعلم «الشيء الصحيح» الذي يجب فعله وكيف تفعله، لكنك لا ترغب في عمله بسبب العواقب الوخيمة لذلك على مصالحك؛ وفي الثانية، أنت تعلم ما يتعين فعله، لكنك غير واثق من الوسيلة التي تحقق غاياتك بأفضل صورة؛ أما في الثالثة، أنت لا تعلم حقيقة ما هو الصواب، بسبب تضارب قيمك بعضها مع بعض (إذا كنت واضحا حقا بخصوص ما يتعين عليك فعله في هذا الموقف، باعتبار الحقائق كما هي معروضة فقط، اكتب لي على الفور، إذ لا يوجد أحد ممن أعرفه هنا يعرف الإجابة الصحيحة!)؛ وفي الحالة الرابعة، تكون لديك على الأرجح آراء قوية حول الموضوع، لكن عند

«إن المعنى الضمني للعقلانية بالنسبة إلى علم الأخلاق هو أنه، باعتبار أن حرية الاختيار هي الخاصية التي تفرق بين البشر وبين الحيوانات الأخرى، إذا كان لدينا أي واجب لاحترام الناس بأي حال من الأحوال، فإن هذا الاختيار هو ما يجب أن نحترمه»

المؤلفة

التعامل مع أولئك المقتنعين بنفس القدر على الجانب الآخر، يكون لديك هذا الشعور غير المريح بأنه قد لا تكون هناك إجابة صحيحة على الإطلاق.

إذا كنت محظوظا، فلن تصادفك حالات مثل تلك المذكورة أعلاه، لكننا لا نستطيع الاعتماد على مثل هذا النوع من الحظ. توضح هذه المعضلات قليلا من الأسباب التي قد تدعوك لدراسة علم الأخلاق، ومنها:

١ ـ إن ردود أفعالك تجاه الحالات المذكورة آنفا قد تكون واضحة، لكنها قد لا تكون كافية بالنظر إلى تعقيد تلك الحالات. يمتلك العقل البشري توجها قويا (وموفِرا!) نحو البساطة ـ للإسراع نحو التوصل لاستنتاج وإنهاء الموضوع. لكن ذلك ليس هو الحل الأمثل في جميع الأحيان. (تذكر المقولة القديمة: «لكل مشكلة معقدة، هناك حل بسيط، ومتقن، وخاطئ»، سيساعدك علم الأخلاق في التعامل مع ذك التعقيد.

٢ ـ تتضارب المبادئ الأخلاقية أحيانا. وسيستغرق الأمر منا قسما كاملا من الكتاب لتوضيح لماذا يجب أن يكون ذلك صحيحا. وعندما يحدث ذلك، فلن يحل المشكلة أي احتكام بسيط إلى «المبدأ». فعند علمك بوجود شيئين متناقضين، يجب أن تكون لديك بعض طرق التحليل لمعرفة أين يقع التعارض ومن أين يمكن أن يأتي الحل.

٣ ـ إن تطبيقات المبادئ تتغير ببطء، ولكن بصورة مؤكدة. فما كان ممارسة مقبولة أخلاقيا، فيما يتعلق بالبيئة الطبيعية، في مرحلة ما من التاريخ الأمريكي، لم يعد اليوم كذلك. ففي أوائل القرن العشرين، أنشئت المصانع بجوار الأنهار بحيث يمكنها تفريغ فضلاتها هناك من دون تكلفة، كما وافق الجيران، أو على الأقل أنهم لم يعترضوا على ذلك. أما الآن، فإن أقل تسرب عرضي لتلك المواد إلى المجرى المائي سيؤدي إلى استنفار الجيران ـ وبعضهم أولاد وبنات السكان الأصليين، والتخطيط لعمل قمعي، وإذا كان التسرب كبيرا فعلا، ربما خصِّص له فصل مستقل في أحد كتب الدراسات البيئية التشهيرية muckraking.

٤ ـ إذا كنت منخرطا في قطاع الأعمال، فمن المرجح أن يكون لديك العديد من أطقم الدساتير الأخلاقية moral codes التي لا يرتبط بعضها ببعض إلا قليلا: واحد لحكم العمل في دائرتك، وواحد لحكم حياتك في



المنزل، وواحد لتوجيه حياتك كمواطن. ولكن في نقطة ما على الطريق، عليك أن تكون شخصا واحدا، وليس العديد منهم. فما هو المبدأ الأساسي الخاص بك؟ كيف تحلل أدوارك المختلفة، والمتناقضة أحيانا، في هذه الحياة؟ سيساعدك علم الأخلاق على حل تلك المشكلة.

٥ ـ في كثير من الأحيان، يتعين عليك في حياتك المهنية اتخاذ قرارات لها مضامين أخلاقية خطيرة. وفي أزمة مثل هذا الموقف، من السهل أن تنسى جوانب ذات أهمية محورية بالنسبة إلى الموقف والقرار الذي يجب اتخاذه. ومن الحصافة دائما أن تكون لديك قائمة بالاعتبارات الأخلاقية الأساسية التي يجب أن تكتنف في القرار المتخذ. وفي ملحق هذا الفصل، سنزود القارئ بثلاثة من إجراءات اتخاذ القرار أو القوائم هذه، والتي سنرمز لها بالاختصارات التالية (ADAPT, ORDER, DEAL) للمساعدة في تذكرها. ولن يقودك استخدامها بالضرورة إلى الجواب الصحيح ـ فأنت وحدك من يمكنه ذلك لكنه سيضمن على الأقل أنك لم تنس ثمة فئة هائلة من المطالب الأخلاقية التي سيتوقع الآخرون أن تضعها في اعتبارك [1].

الأخلاقيات الفلسفية: الأحكام الدفاعية

إن الأخلاق، في أصولها وفي موضعها الحالي من المنهج الدراسي، تعد فرعا من الفلسفة. والفلسفة ـ في المقام الأول، هي دراسة الخطاب discourse، أي استقراء شامل على وجه الخصوص للطرق التي نتحدث بها عن الأشياء، والأحكام التي نتخذها، والتصنيفات والترتيبات المفاهيمية التي نخلعها على تجربتنا. وهي تساعدنا على تفسير هذه التجربة لأنفسنا، وعلى العثور على المقابض التي تمكننا من العمل بفعالية في العالم خلال تجربتنا معه. إن علم الأخلاق يمثل دراسة منهجية للمبادئ الأخلاقية morality والسلوك البشري، تحاول أن تستخلص من رموزنا وتقاليدنا الأخلاقية أعمق معتقداتنا، وهي المفاهيم التي ترتكز إليها جميع المبادئ الأخلاقية في النهاية. هل علم الأخلاق، إذن، يتحدث قبل كل شيء عن المبادئ الأخلاقية ـ أي تصور كيف نقرر الأحكام الأخلاقية، وكيف نبررها إذا تعرضنا للتحديات، وما هي الأسباب ذات الثقل المعتبر في المناقشة، وكيف سنعرف،إن كان لنا أن نعرف أصلا، ما إن كنا وصلنا إلى استنتاج حقيقي بصورة يمكن إثباتها.

معجم مصطلحات علم الأخلاق

يجب أن يستهل أي نص عن النظرية الأخلاقية بملاحظة أنه من بين جميع المواد المتضمنة في علم الأخلاق، تسببت معاني المصطلحات في معظم الحدة والخلاف حول الموضوع. فمنذ أول الحوارات السقراطية [٢]، تجادلنا بشأن معاني المصطلحات الرئيسية مثل «الأخلاقيات» morals؛ و«علم الأخلاق» ethics، و«الفضيلة» virtue، و«التقوى» piety، و «العدالة» justice، وغيرها؛ كل المصطلحات الأخرى. وباعتبار الأغراض المحدودة لهذا الكتاب، سأوضح ببساطة عند هذه النقطة كيف أنتوي استعمال المصطلحات الرئيسية لعلم الأخلاق، حريصة فقط على ألا يكون استعمالي لها شاذا. وليس هناك من فيلسوف يمكنه أن يطالب بأكثر من ذلك. فيما يلي، قد تتوقع أن تستعمل الكلمات التالية، عموما، بالطرق التالية:

● الأخلاقيات أو المبادئ الأخلاقية: القواعد والواجبات البديهية التي تحكم سلوكنا كأشخاص تجاه الأشخاص الآخرين.

أمثلة:

لا تؤذ الناس (الرفق، الشفقة)

لا تتفوه بالأكاذيب (الصدق، الوفاء)

لا تأخذ أكثر من نصيبك المستحق (الإنصاف)

ملاحظة حول الأخلاقيات: إن كل ما تحتاج حقا إلى معرفته قد تعلمته على الأرجح في رياض الأطفال. إن القواعد والواجبات سهلة المعرفة والتذكر ـ لكن من الصعب للغاية أن تتبع على طول الخط.

● القيم: المواقف المرغوبة من قِبل ولأجل الناس وما نريد زيادته؛ الغايات، الأهداف.

أمثلة:

الصحة (مقابل المرض)

الثروة (مقابل الفقر)

السعادة عموما

الحرية، العدالة، احترام حقوق الإنسان

● الفضائل: ظروف الناس المرغوبة لكل من الناس أنفسهم، ولكي يعمل المجتمع بصورة جيدة.

أمثلة:

الحكمة (مقابل الجهل، اللاعقلانية).

الشجاعة (مقابل الضعف، عدم الجدارة بالثقة).

ضبط النفس (مقابل الطمع، العنف، الانغماس الذاتي (indulgence).

العدالة (مقابل الأنانية، المحاباة، المراوغة).

● علم الأخلاق: بالمعنى الضيق للكلمة، هو دراسة الأخلاقيات، والواجبات، والقيم، والفضائل، لإيجاد:

صِلاتها وعلاقاتها النظرية.

كيف تعمل (أو لا تعمل) معا في الممارسة العملية.

مفاهيم أخرى لمصطلح «علم الأخلاق»:

١ـ بصورة أكثر عمومية، هو كامل حقل الأخلاقيات، والقواعد الأخلاقية، والواجبات، والقيم، والفضائل ـ أي الدراسة الكاملة لمحاولاتنا لتوجيه السلوك الإنساني نحو الحق والخير.

٢ـ بشكل أكثر تحديدا، فالخلق المهني professional ethic هو دستور معين للقواعد والمفاهيم التي يطورها أفراد مهنة ما لتنظيم ممارساتهم لعملهم.

● المبادئ الأخلاقية: هي مخططات مفاهيمية عامة جدا تلخص نطاقا من الأخلاقيات، والقيم، والفضائل، التي يمكن أن تستمد منها الأولويات الأخلاقية.

الالتزامات الأخلاقية وقواعد علم الأخلاق

في المحادثة اليومية العادية التي نجريها، نحن لا نفرق بين الأفكار العامة لكل من «المبادىء الأخلاقية» و«علم الأخلاق»؛ ولا بين «الالتزامات الأخلاقية» و«الواجبات الأخلاقية»؛ أو بين «الدساتير الأخلاقية» و«مدونات الأخلاق». لكن في مجال الفلسفة، يمكننا أن نميز بين «الأخلاقيات» morals وبين «علم الأخلاق» ethics، طبقا لمستوى التحليل المقصود. فـ«المبادئ الأخلاقية» تحكم التصرفات، وتأمرنا باتباع القواعد، وتلفت انتباهنا إلى الالتزامات الأساسية التي ننظم بها حياتنا. والمبادئ الأخلاقية تأمرنا بألا نسرق؛ فالمرء الذي يجد ما يغريه بالسرقة ملتزم أخلاقيا بألا يسرق، والشخص الذي يستسلم دائما إلى ذلك الإغراء هو شخص عديم الأخلاق. أما «علم الأخلاق» فهو فرع



علمي أكاديمي في المقام الأول؛ ويتعلق بأنماط التفكير بدلا من السلوك، فهو يتدبر، ويقارن، ويحلل القواعد، ويتتبع الارتباطات المنطقية بين المبادئ الأساسية والالتزامات الأخلاقية التي توجهنا. ويستمد علم الأخلاق مبدأ احترام ملكية الآخرين، والذي نستمد منه بدوره القاعدة القائلة بأننا يجب ألا نأخذ ممتلكات الآخرين من دون تفويض؛ يصف علم الأخلاق الظروف التي لا يمكن تحتها تطبيق المبدأ، أو يمكن تجاوزه. يمكننا أن نعيش حياة أخلاقية دون المعرفة بعلم الأخلاق، لكننا لا نستطيع مناقشة المبادىء الأخلاقية لحياتنا، أو ندافع عنها، وأن نضعها ضمن سياقها التاريخي، من دون الأدوات الثقافية لفعل ذلك؛ ويزودنا علم الأخلاق بتلك الأدوات.

وتمثل المبادىء الأخلاقية شرطا مسبقا precondition للأخلاق، بطريقتين؛ أولا، فالمبادئ الأخلاقية، كطريقة اختزالية للإشارة إلى كل تعاملاتنا بعضنا مع بعض، هي الموضوع الرئيسي لعلم الأخلاق، تماما كما تمثل تعاملاتنا مع العالم المادي الموضوع الرئيسي للعلوم.

ثانيا، تمثل الأخلاق نشاطا معينا، ويتطلب أي نشاط فرض التزامات أخلاقية معينة على من يشاركون فيه؛ نحن لا نستطيع فعل أي شيء جيدا من دون التزامات أخلاقية بالبراعة، أو أن نفعل أي شيء لأي فترة زمنية من دون الفضيلة الأخلاقية المتمثلة في المثابرة. إن تأدية الأخلاق لها أيضا التزاماتها الأخلاقية الملائمة؛ وهذه الالتزامات، بالمنطق وبالنزاهة،أو بوجهة النظر الأخلاقية، يمكنها أن تكون مطلوبة بحق من أي شخص يود دراسة علم الأخلاق بجدية.

في أي حالة مزعجة، يكون علينا أولا التزام بالتفكير في الموضوع، لفحص كل الخيارات المتوافرة لدينا. فيجب ألا نتصرف ببساطة بناء على الهوى، أو بدافع غريزي، لمجرد أن لدينا القوة لفعل ذلك. ونطلق على هذا التعهد اسم الالتزام بالمنطق.

الالتزام بالتفكير يستلزم رغبة في إخضاع أحكام المرء الأخلاقية للاستقراء النقدي critical scrutiny بنفسه، ولإخضاعها للتفحص العام من قبل الآخرين؛ وبالإضافة إلى ذلك، بتغيير تلك الأحكام، وتعديل الالتزامات التي أدت إليها، إذا ظهر أنها (عند التأمل) ليست أفضل الخيارات المتاحة. ويستبعد هذا الالتزام العديد من المقاربات إلى اتخاذ القرارات الأخلاقية، بما



فيها عدة صيغ من الحدسية intuitionism، (وهي رفض للانخراط في التفكر بشأن الأحكام الأخلاقية مطلقا،على أساس أن التخوف من الحقيقة الأخلاقية هو إدراك بسيط، غير قابل للتحليل النقدي)، وكل ضروب الدوغماتية dogmatism (وهي الإصرار على أن جميع الخلافات الأخلاقية تحل بواسطة مجموعة مفضلة من القواعد أو المبادئ ؛ وبأنه داخل تلك المجموعة، لا شيء هناك يمكن مساءلته، وأنه خارج إطار تلك المجموعة لا يوجد شيء له أي قيمة أخلاقية). ثانيا، نحن ملتزمون بفحص الخيارات المتاحة من وجهة نظر موضوعية، وهي وجهة نظر يمكن لكل شخص أن يتبناها، من دون تحيز. نريد أن نضع في الاعتبار كل شخص له مصلحة في النتيجة (والذين سنسميهم «المنتفعين» stakeholders).

وبما أن هذا الاعتبار للأشخاص الآخرين هو أساس المبادئ الأخلاقية، سنسمي هذا المنظور بالنزاهة impartiality، أو كما أسماه كورت بايرBaier في كتاب بهذا الاسم، وجهة النظر الأخلاقية. إن الالتزام بوجهة النظر الأخلاقية يستلزم الاستعداد لخلع أهمية مساوية على الحقوق، والمصالح، والخيارات المتعلقة بجميع أطراف الموقف المعني. ولهذا الالتزام بالحكم النزيه دور ضروري واحد في دراسة علم الأخلاق: فبمجرد أن نقرر أن يُحتسب جميع الأشخاص بصورة متساوية في الحسابات، أي أن يُحتسب كل فرد بواحد وليس أكثر من واحد، ستتوافر لدينا الوحدة التي نحتاج إليها لتقييم المنفعة المتوقعة والضرر الذي قد يحدث من الخيارات أمامنا، للموازنة بين الأعباء المفروضة والحقوق الواجبة.

نحن نعلم أيضا أننا إذا أردنا لرغبات، أو حاجات، أو أصوات votes، أو خيارات أي شخص أن تؤخذ بجدية وتوزن في الميزان النهائي، فإن رغبات، إلخ. كل شخص من ذلك النوع يجب أن توزن بصورة متساوية؛ بمعنى أنه إذا أردنا أن نمنح أي شخص الاحترام والاعتبار الأخلاقي، فلا بد أن يمنح ذلك الجميع. يمكننا أن نستمد أغلب الأولويات الأخلاقية التي سنستخدمها من هذا الالتزام الوحيد.

على سبيل المثال، فالقاعدة الذهبية المألوفة التي تقول إننا يجب أن نعامل الآخرين كما نود أن يعاملونا، تمثل بيانا تمهيديا دقيقا لتلك الالتزامات. وفيما يتعلق بأي شيء نخطط لفعله والذي سيؤثر في الآخرين،علينا ألا نكتفي بالمضي قدما دون تدبر؛ بل يجب أن نسأل، كم سنحب ذلك إذا فعله شخص ما بنا؟

ذلك الاعتبار كاف تماما كوفاء بالالتزامات الأخلاقية التي تسبق علم الأخلاق. وعموما فقد يقال إننا إذا نحن لم نوافق على إخضاع قراراتنا للمنطق، وأن نحاول رؤية الموقف من وجهة نظر كل المنغمسين فيه، سيكون من المستحيل بالنسبة إلينا أن نتعاطى علم الأخلاق.

مبادئ علم الأخلاق

يتعلق علم الأخلاق عادة بالبشر، ولأهداف هذا الفصل، سيكون كل التفكر الأخلاقي بشري التمركز anthropocentric، أي يركز على حقوق وواجبات ومصالح البشر. (في الفصل الثالث، سندرس علم الأخلاق البيولوجي التمركز biocentric، أي المتمركز على الحياة، كجزء من الفلسفة البيئية). إن القيم التي أعجبنا بها دون تمييز تماما في القصص السابقة - أي قيم الغذاء للجياع، والمعاملة العادلة، والسلام بين الجيران، واحترام الحقوق - ليست اعتباطية أو تقليدية فحسب؛ بل يمكننا اكتشاف أسسها في حياة الإنسان، وأن نستمدها من السمات الأساسية للطبيعة البشرية.

إن الإنسان والطبيعة البشرية معقدان بشكل لانهائي، بطبيعة الحال؛ ومع ذلك فمن الممكن التعرف على الإنسان من قبل أي من أفراد نوعه بلا استثناء، كما أن تفضيلات البشر متوقعة للغاية عموما؛ وبالتالي فإذا تجنبنا تعقيدات الحدود الخارجية للإمكانية البشرية potentiality، فسيكون من الممكن قول ما فيه الكفاية عن أساسيات المبادئ الأخلاقية الإنسانية، معتمدين فقط على الحقائق التي يمكن اكتشافها بسهولة عن الإنسان. وخلال المناقشة؛ سنقوم ببعض المحاولات الأولية للإيذان بالتوجهات الأخلاقية الرئيسية التي قام الفلاسفة، طوال تاريخنا، بتبنيها، كما تعكس تلك المبادئ الأخلاقية الأكثر عمقا.

إذن بم يتعلق البشر؟ وباعتبار الافتراض المعياري القائل إن المبادئ الأخلاقية يجب أن تتناسب مع الحياة الإنسانية إذا أريد لها أن تحكم حياة البشر، هناك ثلاث حقائق أساسية بسيطة، يمكن ملاحظتها بسهولة عن البشر، والتي تحدد بنية التزاماتنا الأخلاقية:

الناس متجسدون

إن البشر حيوانات؛ ولديهم أجساد. وهم مادة؛ فهم يوجدون في زمان ومكان ويخضعون للقوانين الطبيعية. وهذه الأجساد عمليات عضوية، تتطلب تغذية منتظمة داخليا، وتعاني العديد من الأنواع المختلفة من الهجمات اللاسعة للتغيير العنيف خارجيا. وهم يعالجون الألم والحرمان والخطر؛ وهم عرضة للفشل الدوري بشكل غير متوقع، وإلى الفشل النهائي حتما؛ فهم معرضون للموت mortal.

إذن، فللبشر حاجات يجب تلبيتها إذا أرادوا البقاء على قيد الحياة؛ فهم يحتاجون على الأقل إلى الطعام والماء والحماية من العناصر والأعداء الطبيعيين. ويعني ذلك أنه يتعين عليهم أن يسيطروا على البيئة الطبيعية ليصنعوا منها الوسائل اللازمة لتحقيق تلك الغايات. وسرعان ما يؤدي الفشل في فعل ذلك إلى الألم والمعاناة. وهذه أمور حتمية في أي حالٍ من الأحوال؛ فبهذه الطريقة يتم تذكيرنا بفنائيتنا [٢].

إن التضمين الأول والمباشر لعلم الأخلاق هو أنه إذا كان لدينا أي سبب للاهتمام بالبشر، فإن تفريج تلك المعاناة وتلبية تلك الحاجات يجب أن تكون همنا الأول. وبتعبيرات فلسفية، فالحاجة والتعرض الإنساني للإيذاء تحدثان واجبات الشفقة (للمعاناة)، عدم الإساءة (تجنب الإيذاء)، وبصورة أكثرعمومية، الإحسان: العمل لإشباع الحاجة الإنسانية، وتحقيق أقصى قدر من السعادة الإنسانية، وتوخي أفضل الحلول للمصالح البشرية في جميع المجالات.

وبصفة عامة، فالتفكير الأخلاقي الذي يعتبر المساعدة والأذى للبشر كمحدِّدٍ أولي لسداد الفعل، يسمى «بمذهب المنفعة» utilitarianism، لو اتبعنا وصف جون ستيوارت ميل لهذا التفكير (Mill, 1859).

الناس اجتماعيون

تعيش الحيوانات الاجتماعية عادة في مجموعات كبيرة من أفراد نوعها الخاص (وبمعنى آخر: في مجموعات تحتوي على بضعة إلى العديد من البالغين النشيطين)؛ ويكون الأفراد الذين تربوا بعيدا عن هذه المجموعات غير أسوياء، ويبدون سلوكا شاذا بالنسبة إلى النوع. ولذلك، فمهما كان نوع المشاكل التي يواجهها الناس مع بيئتهم الطبيعية، سيتعين عليهم أن يحلوها

في مجموعات. وسرعان ما سيكتشفون أن هذه الضرورة تنتج مجموعة جديدة من المشاكل؛إذ يتعين عليهم أن يتغلبوا على مشكلات بيئة اجتماعية بالإضافة إلى أخرى طبيعية. وتنتج تلك البيئة الاجتماعية حاجتين أخريين: لبنية اجتماعية لتنسيق الجهود الاجتماعية، ولوسيلة للتواصل تلائم المهمة المعقدة لمثل هذا التنسيق. وتتم تلبية الحاجة للاتصال بتطور اللغة.

إن النتيجة بالنسبة إلى علم الأخلاق هي أنه، باعتبار أن هناك الكثير جدا منا، يجب أن يحسب بعضنا حساب بعض في كل أعمالنا؛ فنحن نجيء مثقلين بطبيعتنا بالالتزامات، نحو الجماعة عموما ونحو غيرنا من أعضاء الجماعة بشكل خاص، التي يمكلنا الهروب منها أو تجنبها. ويبدو أن الناس الطبيعيين (غير السيكوباتيين) [٤] يعرفون هذا من دون أن يخبرهم أحد؛ فالبشر بطبيعتهم يحاولون في معظم الوقت، أن يفعلوا الخير ويجتنبوا الشر. قبل معرفة ما الذي يعتبر جيدا أو شرير. القيام بعمل جيد للآخرين لأنفسنا، يتضمن تبني «وجهة النظر الأخلاقية»، أو موقف النزاهة فيما يتعلق بتوزيع المنافع والأعباء.

الإنصاف، أوالعدالة، يتطلب أن نخضع أعمالنا لقاعدة، وأن تكون القاعدة هي نفسها لكل من يوضعون بنفس الموقف. فما سيجعل فعلا ما «صحيحا»في النهاية، ليس مجرد أنه ينفع السعادة الفردية، بل أنه ينفع المجتمع بأسره؛ فالناس متساوون، وباعتبار أن المساواة نفسها قيمة (مشتقة من «الكرامة المتساوية»)، يجب أن يتعامل المجتمع معهم على قدم المساواة ما لم يقدَّم سبب جيد للمعاملة التفاضلية.

هناك فيلسوف جعل العدالة هي المحور الرئيسي لنظريته عن المجتمع، وهو جون راولز. Rawls ويشير راولز إلى أن واجب العدالة قد يتطلب منا أن نحابي فقط أولئك الأشخاص الذين لن ينجحوا في الحصول على الاعتراف بمطالباتهم إذا كانت للقوة الشخصية، أو حتى مصلحة الأغلبية، أن تقرر التوزيع (Rawls, 1970).

الناس عقلانيون

إن البشر البالغين الأسوياء قادرون على تدبر المفاهيم المجردة، واستعمال اللغة، والتفكير من حيث الأصناف، والطبقات، والقواعد. ومنذ إيمانويل كانط، تعرفنا على ثلاثة من أصناف الفكر التي تميز الطريقة

التي يتعامل بها البشر مع الأشياء ومع أحداث العالم؛ وهي الزمان (متى حدث شيء ما: في الماضي، الحاضر، المستقبل؟ وكم استغرق من الوقت: المدة؟)؛ والمكان (أين يوجد جسم ما؟ أو كم يبعد عنا: الموقع، الحجم، المسافة؟)؛ والسببية (causation كيف حدث شيء ما؟ ما سببه: المقدمات، الوسائل، السلطات، النتائج؟). أما «العقلانية»، بطبيعة الحال، فتعني في حديثنا العادي، أكثر بكثير من القدرة الأساسية على التفكير من حيث: متى، أين، وكيف.

نحن نستعمل عادة تلك الكلمة لتمييز اتخاذ القرارات الهادئ والمحايد من اتخاذ القرارات «العاطفي» أو المشوش؛ ونحن نستعملها لتمييز الأشخاص القادرين على اتخاذ القرارات الجيدة من الأشخاص غير القادرين. لكن لأغراضنا هنا، ليس بنا حاجة إلى مزيد من معاني الكلمة. إن المخلوق «العاقل» rational يفكر، أحيانا، بصورة عامة، في الطبقات والقوانين، الممتدة عبر الزمان، والمكان، والاحتمال، بينما يفكر المخلوق «غير العاقل»، إذا قام بذلك أصلا، فقط في أشياء أو أحداث معينة (منفردة).

وباعتبار أن البشر عقلاء، فبوسعهم اتخاذ خيارات عقلانية. عندما يفكر الناس بالفعل، فهم يفكرون من حيث درجات الأفعال، بالإضافة إلى الأفعال المنفردة. وعلى سبيل المثال، إذا كان جاري يمتلك آلة تصوير جذابة جدا، وأنا أرغب في أخذها منه، وأخطط حاليا لعمل ذلك، فسأضع خططي بناء على ما أعرفه بالفعل عن كل حالات الناس الذين يأخذون الأشياء من الآخرين. وبوسعي أن أتأمل، ليس فقط تلك الأفعال الماضية للأخذ taking، والخطة الحالية لأخذ آلة التصوير تلك، بل وكل الحالات التي ستكون للأخذ أبدا، خصوصا لآلات التصوير ـ الأفعال المستقبلية بالإضافة إلى الأفعال الماضية والحاضرة. لكنني في تلك الحالة أفكر بفعل لم يتخذ بعد، أي بفعل يبقى لذلك غير مقرر، والذي توجد له بدائل حقيقية. وباعتبار أن البشر يمكنهم أن يتخيلوا البدائل، فبوسعهم أن يختاروا من بينها بعد أن يفكروا في الظروف، ويتدبروا النتائج، ومن ثم يمكنهم أن يقرروا ماذا يفعلون. ولو صغنا الأمر بطريقة أخرى: فلست مضطرا لأخذ آلة التصوير تلك، إذا لم أكن قد فعلت ذلك حتى الآن. إن الناس، كما نقول، عملاء agents أخلاقيون أحرار أو مستقلون. لكنهم، من

ناحية أخرى، يستطيعون أن يدركوا أيضا أنهم كان من الممكن أن يتصرفوا بشكل مختلف ـ لم يكن لزاما علي أن آخذ آلة التصوير، فباعتبار حزن وغضب جاري الممكن فهمه لخسارتها، ربما لم يكن علي فعل ذلك. بمعنى أنني قد أحس بالذنب والندم، وأتحمل مسؤولية اختياري لما فعلت.

على حد علمنا، نحن الوحيدون بين الحيوانات في امتلاك هذه القدرة. فباعتبار أن الناس يمكنهم أن يتخيلوا درجات الأفعال التي توجد لها بدائل، فبوسعهم أن يشرعوا القوانين التي تحكم الأفعال في المستقبل، محددين أن المواطنين (أو كل من قد يقع تحت طائلة القانون) يجب أن يتصرفوا بطريقة معينة وليست الأخرى. لا أحد، على سبيل المثال، يجب أن يأخذ أشياء لا تخصه، ومثل هذه التملكات، والتي ستسمى من الآن فصاعدا «سرقة»، ستعاقب إجمالا. (بالمناسبة، لم يتم اعتبار السرقة والقتل جرائم عامة إلا لمنع الانتقام الخاص، أو المساعدة الذاتية، والضغائن الدموية التي تليها في كثير من الأحيان). يمكن أن تصاغ الالتزامات العامة وتوضح لمجتمع بكامله. ويتخذ ناس بصورة جماعية (بتصرفهم ضمن جماعاتهم)، خيارات جماعية، خصوصا الخيارات المتعلقة بالقواعد، بدلا من الاعتماد على الغريزة؛ وهم يكونون عندئذ ـ مسؤولين عن تلك الخيارات بشكل جماعي و مسؤولين بشكل منفرد عن الالتزام بها.

إن المعنى الضمني للعقلانية بالنسبة إلى علم الأخلاق هو أنه، باعتبار أن حرية الاختيار هي الخاصية التي تفرق بين البشر وبين الحيوانات الأخرى، إذا كان لدينا أي واجب لاحترام الناس بأي حال من الأحوال، فإن هذا الاختيار هو ما يجب أن نحترمه. الأشخاص مختلفون قطعيا عن أشياء العالم الطبيعي؛ فلديهم كرامة، وقيمة متأصلة، لا مجرد سعر أو قيمة دولارية؛ وهم حملة الحقوق وأصحاب الواجبات، عوضا عن أن يكونوا مجرد وسائل لغاياتنا أو عقبات تعترض أهدافنا. إن واجبنا نحو احترام الأشخاص، أو احترام الأشخاص ككائنات مستقلة، يتطلب أن نسمح للآخرين بأن يكونوا أحرارا، باتخاذ خياراتهم الخاصة، وبأن يحيوا حياتهم الخاصة؛ وبصفة خاصة، مطلوب منا ألا نفعل بهم أي شيء من دون موافقتهم.

وكما أن النفعية تجعل للسعادة البشرية أهمية مركزية بالنسبة إلى علم الأخلاق، ويمنح تقرير راولز عن الإنصاف للعدالة قيمة مركزية، فقد يكون الوصف النظري الكامل للأخلاق نتيجة لقيمة الاستقلالية البشرية. والفيلسوف الأكثر ارتباطا بمركزية الاستقلالية والقوة الأخلاقية للنظرية الأخلاقية هو إيمانويل كانط (Kant, 1785).

الحالة الإنسانية

باختصار: في فقرة «الناس عقلانيون»، يمتلك البشر عقولا، أو كما يسميها الفلاسفة، طبيعة عقلانية؛ و في «الناس متجسدون»، يمتلك البشر قدرة لا محدودة ظاهريا للمعاناة الجسدية والنفسية. لا توجد العقلانية والمعاناة سوية في أي مكان آخر؛ ربما تمتلك الملائكة الأولى، وتمتلك كل الوحوش الثانية بالتأكيد، لكن وحدهم البشر يبدون قادرين على التفكر مليا في معاناتهم هم، وتأمل معاناة الآخرين من بني جنسهم، وهو ما يفرقهم عن جميع الخلق. وبمقتضى العقلانية، يمتلك الأشخاص البشريون كرامة ويستحقون الاحترام. وفي النهاية، يستلزم ذلك الاحترام القبول بترك الأشخاص الآخرين يتخذون خياراتهم الخاصة، وتنمية طبيعتهم الأخلاقية الخاصة، وأن يعيشوا حياتهم بحرية. وبمقتضى تلك القدرة البالغة العمق على المعاناة، تصرخ الحالة الإنسانية مطالبة بالشفقة وتجبر على الاهتمام بالرفاهية البشرية وتفريج الألم. و في «الناس اجتماعيون»، فإن هذه الحالة مشتركة؛ فيفترض بنا ليس فقط أن نلبي الحاجات الإنسانية ونحترم حقوق الإنسان، بل وأن نقيم العدالة بإقامة البنية السياسية والقانونية التي ستوزع بالعدل والقسطاس أعباء ومنافع الحياة على هذه الأرض في مجتمع البشر. إن هذه المفاهيم الأكثر عمومية: الرفاهية البشرية، عدالة البشر، والكرامة الإنسانية - هي مصدر ومعايير تقييم كل نظام أخلاقي وضعه البشر.

لكن هذه المفاهيم نفسها هي مصدر كل معضلة أخلاقية؛ فالاهتمام بالرفاهية البشرية يتطلب منا استعمال تحقيق الحد الأقصى من السعادة الإنسانية (لأكبر عدد من الأفراد) كمعيارنا للعمل الصحيح؛ كما أن الاهتمام بحاجات الجماعات، وبالمعيشة الاجتماعية، يتطلب منا أن نضع الإنصاف للجميع فوق المنفعة للبعض كمعيارنا.

وعلى رغم ذلك، فقد يقتضي الواجب منا أن ننحي جانبا كلا من مشاعر الجماعات وسعادة الفرد باسم احترام الكرامة الإنسانية؛ فلحماية رفاهية الكثيرين، من الضروري في كثير من الأحيان تقييد حرية الفرد (حرية تشغيل العربات الخطرة أو الصاخبة من دون رخصة، على سبيل المثال). وعلى النطاق الضيق بالإضافة إلى ذلك الواسع، فإن احترام حرية الأشخاص لا يعني دائما أن نعزز أفضل مصالحهم، عندما يختارون ضد تلك المصالح (على سبيل المثال، بتعاطي المخدرات المسببة للإدمان أو بالتبذير المؤدي إلى الدين). وللمحافظة على مساواة تقريبية بين الأشخاص، من الضروري في كثير من الأحيان وضع متطلبات غير متساوية على مصالح بعضهم (بفرض الضرائب التصاعدية [٥]، على سبيل المثال). وللإبقاء على الجماعة، من الضروري أحيانا التضحية بمصالح البعض. لكن هذه الطريقة يبدو وكأنها تسقط من الاعتبار قيمة البعض، وبالتالي كأنها تنتهك العدالة.

الأولويات الأساسية

مثل هذا التضارب أساسي بالنسبة إلى الأخلاق، وهو السبب الرئيسي لشهرة علم أخلاق كفرع علمي لا يقدم أجوبة واضحة. إن الإنسان مخلوق معقد، وعندما نستخلص القيم الإنسانية من ذلك التعقيد، نجدها مستقلة منطقيا على الأقل، ومتعارضة في كثير من الأحيان. هناك، تقليديا، طريقان لصياغة المعارضة (انظر «معجم مصطلحات علم الأخلاق vocabulary of ethics» السابق):

١ - كصراع بين القيم. تمثل القيمة value حالة مرغوبة نحاول، في تعاملاتنا، أن نحسنها أو نعززها أو نعلي من شأنها. ومن الممكن اعتبار المفاهيم التي نوقشت حتى الآن قيما تصعب متابعتها في وقت واحد - المجتمع الأكثر سعادة، المجتمع الأكثر عدلا أو مساواة، المجتمع الأكثر حرية، أو أسلوب الحياة الذي ينطوي على أقصى قدر من الحرية.

٢ - كصراع بين الضرورات. تصف الضرورة تكليفا بالفعل أو الامتناع عنه. ومن المفيد أكثر من حين لآخر أن نرى الصراع الأخلاقي كتعارض بين الأوامر أو التشريعات التي تخبرنا بما يتعين علينا فعله في أي حالة بعينها. نحن نخبر - من قبل القانون والأنبياء، من قبل ديننا، من قبل آبائنا، من قبل

أرباب أعمالنا، من قبل القانون المدني ـ بأننا يجب أن نحترم حقوق الآخرين، وأن نعدل مع الجميع، وأن نلبي حاجات بعضنا البعض. وفي بعض الأحيان، ليس من الممكن فعل كل شيء في الوقت نفسه.

مقابل كل قيمة واضحة، هناك قيمة أخرى، تتعارض معها أحيانا؛ومقابل كل ضرورة واضحة، هناك ضرورة مناقضة لها، وبنفس وضوحها، تنطبق أحيانا. إن علم الأخلاق هو الفرع العلمي الذي يشتق من هذه القيم والضرورات، ويحقق نتائج جهودنا لحمايتها، ويحشد ما يمكنه من الضوء لإرشادنا إلى المصالحات المحتملة والتسويات اللازمة التي ترافق تطبيقها عمليا.

إن مصطلحات «مبدأ» principle، و«ضرورة» imperative، و«قيمة» value تستعمل أحيانا بصورة متبادلة. وسنحاول، في هذا الكتاب، استعمال مصطلح «المفهوم» concept ليعني المبدأ في صورة تعريف، كما ذكرنا أعلاه؛ و«قيمة» كحالة انتهائية مرغوبة، يجب أن تنجز أو تحسن؛ و«ضرورة » كقاعدة للواجب. وتفهم المبادئ الأخلاقية أحيانا بأفضل صورة كنظام للضرورات؛ ويستشهد بالضرورات، عموما، كأساس لاستنتاجات علم الأخلاق التطبيقي. والمفاهيم الثلاثة الموصوفة سابقا ـ أي الرفاهية، والعدالة، والكرامة تقابل ثلاث ضرورات للسلوك البشري.

١ـ **التركيز على الرفاهية**: لا تلحق الأذى، وافعل الخير كلما أمكن ـ لأننا يجب أن نعيش، ولأننا نستطيع تحمل المعاناة، يجب أن نثمن الحياة والسعادة ـ الأمان، والحماية من الأذى، وغياب الألم أو الجوع أو المعاناة من أي نوع، والاستمتاع، والسرور. ويعني ذلك أن علينا الالتزام بمساعدة وحماية بعضنا بعضا، وبتخفيف المعاناة، وباختيار كل عمل، أو قاعدة للعمل، وفقا لمقدار الألم الذي سيفرجه أو السعادة التي سيحققها. ويمكننا أن نسمي هذا الواجب العام بالإحسان beneficence، أو الاهتمام بالرفاهية.

تنقسم هذه الضرورة، في كثير من الأحيان، إلى أربع قواعد بينها علاقة منطقية، لكنها مختلفة:

(أ) **لا تلحق الأذى** (واجب عدم الإيذاء non-maleficence) في نمط واجبات فعل الخير وتجنب الإيذاء، يمثل هذا الواجب الجزءالسلبي، والفردي، والمباشر.

(على سبيل المثال؛ بغض النظر عن قدر التسلية التي سيجلبها لك ذلك، فلا تفجر الجسر).

(ب) امنع الأذى حيثما أمكنك (واجب التعقل، أو القيمية (stewardship) - يعمم هذا الواجب سابقه، ويحتم علينا محاولة منع القوى،إضافة إلى أنفسنا، من فعل الأذى. (إذا كان الجسر يوشك على الانهيار، تصرف لدعمه وأبعد الناس عنه ريثما يتم إصلاحه).

(ج) أصلح الأذى حيثما أمكن (واجب الشفقة أو الإحسان - (charity) هذا الواجب هو المكافئ الاستباقي proactive للاثنين السابقين، الذي يلزمنا بالاهتمام بالمعاناة والجهود الإيجابية لتخفيفها. (إذا انهار الجسر، أخرِج الناس من الماء، حتى إذا كنت لا تعرفهم وليست لديك التزامات أخرى نحوهم).

(د) افعل الخير، زود المنفعة، حيثما أمكن. (قم ببناء جسور أفضل).

لاحظ أنه في هذا النمط من الواجبات، يكتسب واجب عدم الإيذاء ضرورة أخلاقية (وبمعنى آخر: إذا كان بوسعك أن تمد يد المساعدة إلى العديد من الناس، لكن مقابل إيذاء البعض، هناك قرينة ضد فعل كل ما يؤدي إلى المنفعة والأذى). ويحذو الاثنان الثانيان حذو نفس القرينة، بينما يفعل دور الثالث فقط عند الاهتمام بالآخرين. وبطبيعة الحال، فمن الممكن تجاوز ضرورة عدم الإيذاء، كما يحدث عندما تأخذ الدولة ممتلكاتي لبناء طريق، فهي تلحق بي الأذى لكي تحسن للكثيرين؛ لكنها تستطيع فعل ذلك فقط بموجب سلطتها القانونية، مع محاولة منها على الأقل لتقديم تعويض، وبناء على تقديم أسباب مقنعة.

٢ـ التركيز على العدالة: التقيد بمتطلبات التعامل المنصف ـ لأننا يجب أن نعيش معا، علينا أن نلتزم بقواعد المعاملة المتساوية، والعدالة، والإنصاف، وحكم القانون (التساوي أمام القانون)، والثقة والجدارة بالثقة، والأمانة في القول والعمل. ثم إن لدينا التزاما للإقرار بعضويتنا في، واعتمادنا على، المجتمع الإنساني والمجتمع الذي نعيش فيه ـ بالمساهمة في حياته؛ أي الامتثال لقوانينه، وعاداته، وسياساته؛ وبأن نكون صادقين في جميع تعاملاتنا مع رفاقنا؛ وقبل كل شيء باعتبار أنفسنا مسؤولين أمامهم عن أعمالنا، خصوصا إذا كانت تؤثر في الآخرين. ويمكننا أن نطلق على هذا الواجب اسم واجب العدل.

ولهذا الواجب ضرورات فرعية يمكن إدراكها أيضا، والتي تنتج عنه منطقيا:

(أ) **أطع القانون وأعراف مهنتك**. والجميع ملتزمون على حد سواء بهذه التشريعات العامة، وليس من العدل أن تعمل استثناء من نفسك. وبالإضافة إلى ذلك، كلما أمكن ذلك: تحمل المسؤولية عن تنفيذها.

(ب) **عامل كل الجماعات على قدم المساواة**: لا تقرر معاملة الأشخاص بناء على عضويتهم في جماعة مفضلة. وهذا هو واجب عدم التمييز non-discrimination، أو منح الفرص المتكافئة.

(ج) **تصرف بإيجابية لرفع الظلم السابق**؛ حيثما أمكن، ابحث عن الأقل حظوظا والمستبعدين سابقا لاحتلال المناصب المفضلة.

(د) **اعترف بالجدارة**: عامل الناس كما يستحقون أن يعاملوا بناء على ما فعلوا أو ما استحقوا. ويتضمن في هذا الواجب العام، الواجب الأكثر شخصية personal للامتنان.

٣ـ **التركيز على الكرامة**: احترم الأشخاص (ككائنات مستقلة ذاتيا): لأننا نتطلع إلى الإمكانية الكاملة للبشرية، علينا أن نثمن الحرية. نحن نتخذ الحرية، والاستقلالية، والعقلانية كأمثلة عليا، ونثمنها في الآخرين بقدر ما نقدرها في أنفسنا. إن المشروع الإنساني مسعى لانهائي لكي نصبح أناسا أفضل وأعقل وأرق طبعا، وعلينا أن نشجع الناس والمؤسسات التي ستحمي ذلك المسعى. نحن ملتزمون باحترام خيارات الآخرين، وبأن نترك لهم مساحة لعيش حياتهم، حتى النهاية، بالطريقة التي يرونها مناسبة. وبالنسبة إلى أنفسنا، علينا التزام بتحقيق إمكانيتنا potential الخاصة، ليس فقط لكي نتبين بأنفسنا الأسلوب الأخلاقي للعمل، وتحمل مسؤولية الخيارات الأخلاقية التي نتخذها، بل لتوسيع معرفتنا ومجال عقلنا لنصبح، بأكمل صورة ممكنة، الأشخاص المستقلين الذين نحن قادرون على أن نكونهم. ويمكننا أن نسمي هذا الواجب بواجب احترام الأشخاص.

ومرة ثانية، من الممكن اشتقاق واجبات أكثر تحديدا من الاحترام:

(أ) **قل الحقيقة**: إن واجب الصدق أو قول الحقيقة يستمد أوليا من واجب تعزيز الاستقلالية بتمكين القرار العقلاني. لا يمكن لأي شخص أن يتصرف بعقلانية إذا حرم من الحقيقة. ومن هذا الواجب، نستمد ضرورة الموافقة المستنيرة [٦] في المهن المتعلقة بالرعاية الصحية، وواجب الإفشاء التام [٧] في القانون وقطاع الأعمال.



(ب) **امتدح الاختلافات**، سواء الفردية أو الثقافية. اخلق جوا إيجابيا لتطوير أساليب الحياة الخصوصية idiosyncratic التي تلبي الحاجات والأفضليات الفردية ـ مادامت لا تنتهك حقوق أحد آخر.

ومن الواضح أنه ليس من بين هذه الضرورات ما هو اختياري؛ فليس بوسعنا اختيار ألا تكون لنا أجساد. وليس بوسعنا اختيار أن ألا يحتاج بعضنا إلى بعضا، وعلى رغم أننا قد نتمنى أحيانا أن نستطيع ذلك، فنحن لا نستطيع اختيار ألا نختار، ألا نكون أحرارا. وهذه الضرورات مستقلة منطقيا بعضها عن بعض؛ فمن الممكن أن تتضارب. وتنتج معظم المعضلات الأخلاقية عن تلك الحقيقة.

ملخص للأساليب: الحاجة إلى الوضوح

ليس من بين أنماط التفكير من هو أرفع منزلة، فطريا، من الأنماط الأخرى. فقد نستخدمها جميعا، ونحن نفعل ذلك، عادة في أثناء مناقشة تكتنف علم الأخلاق. لكن من المهم ملاحظة الاختلافات بينها، لأننا إذا لم نفعل ذلك، فستدين أنفسنا لتجاوز حديث بعضنا البعض وإفشال حوارنا.

وعلى سبيل المثال، ففي حفل عشاء قبل بضع سنوات، صادفت نقاشا ساخنا حول مشكلة تعليم المراهقين السود من سكان الأحياء الفقيرة في وسط المدينة. كان أحد جانبي النقاش يجادل بأن الأشخاص السود كانوا قد عوملوا في الماضي على نحو سيئ للغاية، كما حرموا من المزايا والتشجيع الأساسيين، لدرجة أنه من الظلم (أن) نتوقع منهم أن يرقوا إلى التوقعات التربوية للطبقة المتوسطة.

أما الجانب الآخر، والمكون من المعلمين، فكان يجادل بأن التعليم يقدم الفرص المحترمة الوحيدة للمستقبل، وفي الحقيقة، أنه يمثل المخرج الوحيد من الغيتو [8] لهؤلاء الشبان، وما لم يجمعوا فعلهم سوية ويصبحوا مدفوعين بطريقة ما لإكمال دراستهم، فسيكون الجيل القادم محروما disadvantaged وتساء معاملته كسابقه.

هل كانت هاتان المجموعتان تجادلان حقا كل منهما ضد الأخرى؟ كلا؛ فقد كان بوسع كل منهما بسهولة أن تقر بوجهة نظر الأخرى (وقد فعلت ذلك أحيانا) في حين تبقي على وجهة نظرها. وعلى العكس من ذلك، كانتا تجادلان إحداهما الأخرى؛ فواحدة تجادل بصورة مترابطة منطقيا (نحو المستقبل، الكئيب أو الأكثر إشراقا بعض الشيء، اعتمادا على الوسائل، وخصوصا تلك التربوية، المعتمدة

حـاليـا)، والأخـرى من منظور الواجـبـات deontologically من العـدالة). وبالمناسبة، فقد كانت كلتاهما تحرز نجاحا. وقد ترغب في إحماء عقلك عند هذه النقطة بالانضمام إلى تلك المناظرة؛ لكن رجاء، افعل ما هو أفضل مما فعلوا، بالثبات على استقامة ذلك النوعٍ الذي ستستخدمه من الحجج.

الحالة رقم (١): مصايد نيو إنجلند

كان يا ما كان في عصر ذهبي، أبحر أسطول هائل من سكونات [٩] صيد السمك من غلوسستر [١٠] إلى منطقة صيد السمك الغنية لجرف جورج [١١]، على مبعدة من شبه جزيرة كيب كود [١٢] كان الأسطول يرسو لفترات تصل إلى نحو الأسبوع (لم يكن لديهم سوى الملح، فلم يكن هناك ثلج، لحفظ السمك الذي يصطادونه)، حيث يصفون خطوطا طويلة من الخطاطيف من الضوريات [١٣]، ويسحبون السمك، وينطلقون بأقصى سرعة نحو الشاطئ، لكي يصلوا إلى السوق أولا. كانت مهنة صياد السمك أخطر من أي معيار يمكننا أن نقبل به اليوم، فالعمل شاق، والتقلبات الجوية مزعجة، لكنها كانت طريقة حياة محترمة بالنسبة إلى بلدات نيو إنجلند التي كانت تدعم الأسطول. وقد أشاد روديارد كيبلينغ [١٤] بذلك الأسطول في روايته الرائعة، الربابنة الشجعان (Captions Courageous)، والتي غلدت إلى الأبد ذكر صيادي غلوسستر في ميثولوجياتنا الوطنية. ربما كانت تلك فكرة سيئة.

وبحلول نهاية القرن العشرين، كانت تلك الصناعة واقعة في مشكلة بالغة السوء. تدبر التعاقب التالي:

١٩٠٠ كان كل صيد السمك يتم على حبال الصيد الملقاة من السكونات المبحرة، أو المراكب الأصغر قريبا من الشاطئ. كان مقدار الصيد السنوي بالأطنان المترية في شمال الأطلسي يبلغ ٢,٦ مليون، ثلثها كان من أسماك الهلبوت [١٥] والتونا. (تتضمن هذه الأرقام مصائد اسماك القد بجرف جورج، وكذلك المناطق المحيطة به من شمالي المحيط الأطلسي).

١٩٥٠ حل المحرك البخاري محل الأشرعة، موفرا القوة اللازمة لسحب شباك الصيد الضخمة. ارتفعت كمية الصيد السنوية إلى ٧,٣ مليون طن متري، ٤٠ بالمائة منها كانت من الأسماك الكبيرة.



١٩٧٥ محرك الديزل يحل محل المحرك البخاري، مما يسمح بصنع مراكب أكبر وبالسفر بسرعة أكبر إلى المياه النائية. وصلت كمية الصيد السنوية إلى ١٥,١ مليون طن متري من السمك، ٣٠ بالمائة منها كانت من الأنواع التجارية الكبيرة.

١٩٩٩ بحلول ذلك الوقت، كانت لدينا مراكب الصيد العملاقة supertrawlers، التي يمكنها أن تسحب الشباك بعرض ربع ميل. لكن كمية الصيد كانت ١٢,٤ مليون طن متري فقط، ٣١ بالمائة منها كانت من أسماك المائدة الكبيرة. و بحلول ذلك الوقت، كانت أعداد الأسماك الكبيرة في الأطلسي قد تناقصت إلى ١٥ بالمائة مما كانت عليه في العام ١٩٠٠.

ولا توضح تلك الأرقام كم كان الهبوط شديد الانحدار عند نهاية القرن العشرين. فكر بالأمر بهذه الطريقة: كان الصيد في الشمال الشرقي من الأنواع التجارية الأكثر شعبية، يساوي أكثر من ١٥٠مليون دولار أمريكي حتى العام ١٩٩١، ثم هبط إلى ١٣٠مليون دولار في السنة التالية، وإلى أقل من ١١٦ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣، كانت أسماك القد Cod، وهي عماد مصايد الأسماك في غلوسستر، تساوي ٧٥مليون دولار أمريكي في العام ١٩٩١، لكنها هبطت إلى ٤٥ مليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٣، ماذا حدث؟ كثير جدا من صيادي السمك يتعقبون عددا قليلا للغاية من الأسماك؛ فما بين عامي ١٩٧٠ و١٩٩٠، تضاعف أسطول الصيد العالمي، من حمولة إجمالية مسجلة قدرها ١٣,٥ مليون طن إلى ٢٥,٥ مليون طن.

إن انهيار مواطن صيد السمك fisheries الأطلسية مثال ممتاز للأزمات البيئية من المستوى الأول: رؤية الجزء ذي العلاقة من البيئة الطبيعية كمصدر اقتصادي فقط ولا شيء عدا ذلك (ستنضم إلينا في الفصول اللاحقة وجهات نظر أكثر دقة عن الطبيعة)، كيف يمكننا، كصيادين أو أولئك الذين يعتمدون على صيادي السمك لتوفير غذائنا، أن نسمح بحدوث ذلك؟ هل يحتمل أننا كنا جاهلين تماما بالعمليات التي كانت تحطم أسباب العيش الأساسية للربابنة الشجعان الذين خلدهم روديارد كيبلنغ، وكل عائلات وبلدات نيو إنجلند التي كانت تعتمد عليهم؟

ويبدو الأمر برمته معقولا إذا فصلنا جدائل العمليات الطبيعية والحوافز الإنسانية التي تحكم مهنة صيد السمك. إن العملية الطبيعية هي البساطة نفسها؛ فما دام هناك ما يكفي من السمك البالغ للتفقيس، وأماكن استيلاد كافية لتفقيس البيض ولنمو الأسماك الصغيرة، وإمدادات من العناصر الغذائية تكفي للغذاء، سيكون هناك سمك. إن العناصر الغذائية تزودها الخصائص الطبيعية المميزة للجرف: فالمياه الضحلة السريعة الحركة تجلب العناصر الغذائية من القاع إلى القمة المضاءة بنور الشمس. وهو مكان مثالي لاستيلاد أعداد كبيرة من الأسماك. ليس هناك سبب طبيعي لهبوط مخزون السمك.

لكن التقنية التي تبنتها صناعة صيد السمك ليست متوافقة بحفظ مصائد الأسماك. إن صيادي غلوستر بصنانيرهم الطويلة وطرقهم التخمينية لتحديد أماكن وجود السمك كان من الممكن أن يصيدوا في هذه المياه إلى ما لا نهاية، لأنه في حين كانوا يستنفدون مخزون الأسماك البالغة، كان صيدهم محدودا، كما لم يكونوا يفعلون أي شيء من شأنه الإضرار بتكاثر الأسماك. لكن الزمان تغير؛ ففائق الصوت [١٦] والمعدات الملاحية الدقيقة تضمن ألا تجد أي سمكة مكانا للاختفاء من الصيادين. وبمجرد أن بدأت المراكب الميكانيكية الجديدة والأكبر حجما، بسحب شباك الصيد عبر القاع، ظهرت عدة تأثيرات مزعجة: أولا، من الواضح أنه جرى اصطياد المزيد من الأسماك. (ولذلك السبب قاموا باستخدام شباك الصيد الجديدة). ثانيا، يتم تجميع كافة أنواع الحياة البحرية في الشبكة، وتسحب إلى ظهر المركب ثم تقلب. وبعد ذلك، فإن «الصيد الجانبي» [١٧]، أو السمك غير المرغوب فيه أو المخلوقات الأخرى التي جرى اصطيادها من القاع ـ بما فيها صغار الأنواع التجارية من الأسماك التي هي أصغر من أن يتم الإبقاء عليها ـ تتم إعادتها إلى الماء، ميتة. وهذه المجازر التي لا حد لها، والتي تبقى غير مسجلة وغير ملحوظة بشكل كبير، قد يكون لها دور في عدم قابلية مصائد الأسماك للتعافي. ثالثا، وهو الأسوأ ربما، تقلب شبكات الترول القاع، فتفسد البيض، وتغطي الأعشاش بالطمي وتحطم المحاضن الطبيعية للسمك الصغير، مما يعرض السلسلة الغذائية [١٨] للخطر. وتأثير ذلك وهو حكم بإعدام السمك. باستخدام التقنيات الحالية، لا يبدو من المحتمل أن

تتعافى مصائد الأسماك. وكنتيجة نهائية، فكل أشكال الحياة البحرية التي تعتمد على تلك الأسماك ـ أي الطيور والثدييات البحرية ـ ستنخفض أعدادها أيضا.

قد يعتقد المرء أن السوق ستحد من هذا الحصاد التدميري؛ فكيف تجلب هذه المراكب المزيد والمزيد من السمك إلى السوق ولا تشبعه؟ يتمثل جزء من الجواب في أن هناك سوقا متزايدة للمأكولات البحرية في البلدان المتقدمة؛ أما الجزء الآخر من الجواب فيكمن في أنه ليس من الضروري أن تجمع «تلك الأسواق» المال؛ فبسبب الارتباطات الرومانسية بالريابنة الشجعان، تدعم الحكومات صناعة صيد السمك عوضا عن أن ترى صيادي السمك عاطلين عن العمل. (عالميا، تبلغ الإعانات المالية حوالي ١٥ مليار دولار أمريكي سنويا، للإبقاء على تلك التجارة العالمية التي تبلغ قيمتها ٥٥ مليار دولار أمريكي سنويا).

كانت الترتيبات الاقتصادية لحصاد تلك الأسماك مضنية منذ البداية؛ فصناعة صيد السمك تستمر بفضل الآلاف من رجال الأعمال الذين يمتلكون مراكبهم الخاصة. ومن مصلحة كل صياد للسمك أن يصطاد أكبر قدر ممكن من الأسماك لبيعها في السوق، وقد يعلم أنه عندما يفعل ذلك كل صياد، فسرعان ما ستختفي الأسماك تماما، لكنه يجادل بأن تقييد صيده هو لن يحافظ على مصائد الأسماك، لأنه لا يستطيع الاعتماد على الآخرين في كبح جماح أنفسهم؛ فلن يستفيد سوى أن يجعل نفسه أكثر فقرا، في حين ستنحدر مصائد الأسماك بالمعدلات نفسها.

أطلق غاريت هاردن Hardin على هذه الظاهرة ـ للمشترين المستقلين الذين يدمرون أحد الموارد لافتقارهم لأي وسيلة لإدارته ـ «مأساة الأملاك المشاعة» (The Tragedy of the commons)، مشبها إياها بتأثيرات استعمال المراعي العامة لبلدة ما من قبل العديد من الرعاة المستقلين. وباعتبار أنه من مصلحة كل فرد أن يرعى المزيد من الخراف على الأملاك المشاعة، على رغم أن ذلك سيدمر أسباب عيش كل شخص في النهاية بفعل الرعي الجائر overgrazing، فسيقوم كل راع ـ بشكل متوقع ـ برعي خراف أكثر على الأملاك المشاعة حتى يفقدها الجميع. وعلى وجه التدقيق، فالمحيطات ليست «ملكا مشاعا» بالمعنى التاريخي؛ فالأملاك

المشاعة التاريخية كانت محكومة من قبل المجتمع وكانت تنظم بصرامة تامة، وأي راع يحاول رعي خراف أكثر مما كان مخصصا له تقليديا، سيجد نفسه يتأمل خرافه الميتة في الصباح. إن المصطلح الصحيح هو ضرب من نظام «الوصول المفتوح» (open access)؛ فالمحيطات مفتوحة للجميع؛ وأي واحد يستطيع شراء، أو بناء مركب هو حر لإرساله إلى مياه الصيد القانونية ويصطاد كل ما يمكنه من الأسماك.

وإذا قامت الحكومة، أو الحس السليم، بحث صيادي الأسماك على اتخاذ ترتيب جماعي لتقييد محصول الصيد الفردي من أجل المصلحة العامة، لتخفيض كمية الصيد الكلية بحيث يمكن أن تتعافى مصائد الأسماك، هناك مشكلتان كبيرتان تنتظران، وتمثلان ضعفا بنيويا لكل مثل هذه الترتيبات؛ الأولى أنه ما لم تكن هناك أغلبية كبيرة تساير الترتيب، فلن ينجح؛ كما أن الأفراد المتثلين القلائل سيعانون الخسارة الفردية المتوقعة، لكن المصلحة العامة لن تتحقق ـ فلن تتعافى مصائد الأسماك. ثم إنه من الحمق تبني التقييد ما لم يكن هناك ضمان قوي بأن الآخرين سيتعاونون أيضا. أما المشكلة الثانية فهي مشكلة الراكب المجاتي (Free -rider) النمطية؛ فبالنظر إلى الالتزام العام، ستتعافى مصائد الأسماك، لكن أي صياد يغش ويمسك أكثر من حصته سيجني ربحا هائلا، لذا سيكون هناك حافز قوي للغش حتى إذا نجح المخطط. (تعاني معاهدات نزع السلاح من النوع نفسه من عدم الاستقرار). لاحظ أن تلك الصناعة المستقلة individualistic من الناحية التاريخية تظهر ميلا طفيفا نحو الترتيبات الجماعية. ولحماية أسماك القد، على سبيل المثال، كان أفضل ما تمكنت خطة إدارة أسماك الأعماق (Groundfish Management Plan) للمصلحة الوطنية للمصائد السمكية البحرية من تحقيقه هو«أهداف» طوعية، حيث تُعين حصص فردية لكل مركب، والتي يعد المالك بألا يتجاوزها. وللسنة السابعة على التوالي، تجاوز أسطول صيد أسماك الأعماق في نيو إنجلند الكمية المسموح بصيدها من أسماك القد بنسبة كبيرة. هناك جهد مخلص يستمر لإنهاء الصيد الجائر، وإعادة بناء أعداد أسماك الأعماق المستنفدة، وتقليل الصيد الجانبي وحماية البيئة ـ لكنه متأخر جدا في المباراة، وما زالت أعداد السمك في تناقص.

إن التنظيم الحكومي والمواثيق الدولية يحاولان عنونة الصيد الجائر، وتدعي صناعة صيد الأسماك أن بعض المخزونات السمكية هي في الحقيقة «بسبيل العودة إلى الحالة الطبيعية» rebounding، على رغم أن أعدادها بعيدة جدا عن معدلاتها التاريخية. لكن أي نظام للقيود أو الحصص النسبية يعاني من أوجه عدم الاستقرار تلك. (حتى ITQs، أو الحصص القابلة للتحويل بشكل منفرد لاصطياد بعض أنواع الأسماك، وهي الأداة المفضلة لاقتصاديي السوق لأنه يمكن شراؤها وبيعها في السوق المفتوحة، من الصعب فرضها). وبسبب النفوذ السياسي لصيادي الأسماك، فمن الصعب تطبيق عقوبات حقيقية؛ فتحديد موسم الصيد بأيام أقل فأقل يكافئ فحسب تلك المراكب الأكبر والأكثر كفاءة، أي الأكثر تدميرا. ومن الممكن أن تتجع القيود على المعدات المسموح باستخدامها ـ فهل سيعود بنا ذلك إلى عهد المراكب الشراعية؟ ـ كما أنه أُحرز بعض التقدم في بعض المصائد السمكية في تصميم الشباك التي تستبعد السلاحف البحرية (على سبيل المثال) مع مقضب [١٩] يمكن أن يعبره الروبيان لكن ليس السلاحف، أو توفير فتحات لهروب الأسماك الصغيرة. ومع ذلك، فإن تطوير التقنيات الحديثة لا يعني أنها ستستخدم.

ما الذي يتعين فعله لإعادة بناء مصائد الأسماك؟ أيجب أن يعمل الصيادون المنفردون ما يحلو لهم، بالصيد إلى أقصى حدود حكمهم الجيد، ونتيجة ذلك أنه بعد فترة قصيرة لن يكون هناك سمك، لكن ليس قبل أن أتقاعد؟ أم يجب أن يتدخل الناس بشكل جماعي، أي الحكومة، لحماية ذلك المورد المشترك؟ ماذا عن فرض ملاجئ محيطية ocean refuges، أي ملاذات يمنع فيها الصيد (والتجريف) يمكن فيها للأسماك أن تولد وتنمو طبيعيا، حتى تصل إلى النضج ومن ثم تسبح بحرية؟

ملحق: إجراءات اتخاذ القرار لعلم الأخلاق

تدبر الحالات الأربع المذكورة لاحقا؛ فهي مختلفة للغاية في النوع، وتتطلب مقاربات مختلفة. دعونا نتناول كلا منها على حدة:

الحالة ١: السائق العليل

ظل جاك لنحو ساعة أطول مما نوى في حفل لطيف جدا مع أصدقائه القدامى من أيام الجامعة. يبدو أنه في أثناء حصول جاك على شهادته في القانون وبداية ممارسته العملية، حقق زميله القديم مارتي نجاحا كبيرا في

سوق الأوراق المالية في وول ستريت [٢٠] استضاف مارتي الحفل في شقته الضخمة بشارع ريفرسايد درايف. كانت جميع علاقات الكلية القديمة هناك ـ ذكريات رائعة، بيرة، خمر، حشيش... لم يكن جاك قد رأى ذلك منذ فترة طويلة؛ ومن أصناف جيدة، أيضا.

عندما أدرك أنه تأخر، أسرع جاك إلى مرآب انتظار السيارات، واستقل المصعد إلى الطابق الثالث، ثم قفز إلى سيارته الرياضية، واستدار في طريقه نحو الخروج. اصطدام! كانت هناك سيارة صغيرة أوقفت في المكان الخاطئ تماما، فأصابها في المنتصف تماما. تراجع جاك،وخرج من سيارته، فلاحظ أنه كان هناك ضرر واسع أصاب السيارة الأخرى ـ فقد انبعج كلا البابين على جانب السائق بشكل سيئ ـ لكن سيارته لم تصب بأذى. ماذا عساه أن يفعل؟

الحقيقة أنه كان يعلم جيدا جدا ما سيفعله؛ كان هناك ضرر واضح، الكثير منه، لذا يتعين عليه أن يتناول هاتفه الخليوي، ويستدعى الشرطة، وينتظر هناك حتى يصلوا. عندما رآه رجال الشرطة مستندا إلى سيارته الرياضية، أصروا على إخضاعه لإزعاج اختبار فاحص النفس (Breathalyzer test) وعندما حصلوا على نتائج ذلك، اصطحبوه في سيارتهم إلى مخفر الضاحية وأصروا علاوة على ذلك على إجراء اختبار للبول.

وعندما حصلوا على نتائج ذلك، حسنا، أدرك جاك أنه قد يحتاج إلى التعرف على سكان المنطقة بصورة حميمية للغاية قبل رؤية السماء ثانية. فمن المحتمل جدا ـ أو على الأرجح ـ أنه سيفقد رخصته لقيادة السيارات. ستكون الغرامات كبيرة؛ كما أنه قد يفقد سيارته الرياضية، بل إنه قد يدخل السجن. أما الضرر الذي سيلحق بسمعته، وبوضعه في مكتبه للمحاماة، فقد يتعذر إصلاحه؛ فحسب الولاية التي حدث فيها ذلك، قد يفقد ترخيصه لممارسة القانون. هذا أمر جسيم للتفكير فيه؛ وفي الوقت نفسه، كان جاك هو الشاغل الوحيد لمرآب إيقاف السيارات في تلك الساعة.

ما العمل إذن. إن الوصية المعيارية لعالِم الأخلاق، «افعل الشيء الصحيح»، قد تستلزم كلفة فظيعة، والفاعل، وليس عالم الأخلاق، هو من يتعين عليه أن يتحملها. وهو ما يعني الكثير للتفكير بشأنه، وهناك مخرج واضح يتمثل في أن يفكر في الموضوع بطول الطريق عائدا إلى كونيكتيكت، والتي سيصلها جاك ربما من دون حادثة أخرى.

إنها مشكلة، نعم، لكن هذه معضلة معنوية moral، إغراء، وليست معضلة أخلاقية ethical (لكنها قد تصبح معضلة أخلاقية بالنسبة إلى جاك إذا لم يكن هو، بل أحد أطفاله، المكتنف في الحادث). في كافة أجزاء الاعتبار الأخلاقي، فيما يلي، سنضع ذلك في اعتبارنا كنوع المعضلة الذي لا نتحدث عنه.

ADAPT: مقاربة لاتخاذ القرارات الأخلاقية

يريد الناس، طبيعيا، أن يفعلوا الخير ويجتنبوا الشر. وفي العادة، نحن نقصر اهتمامنا بالمبادىء الأخلاقية على مراعاة بعض القواعد بين الشخصية interpersonal ـ للمجاملة، والمساعدة، واحترام الخصوصية، على سبيل المثال ـ التي تعمل لجعل الحياة اليومية أكثر جدارة بأن تعاش. لكن هناك أحيانا حالة تظهر للعيان، وتعترض، وتفرض نفسها على الحياة اليومية. تدبر الحالة التالية:

الحالة ٢: الأطفال الجياع

مع استعار أوار الحروب في القرن الأفريقي، بدأت فرق تصوير جريئة من قنوات الأخبار بالتوافد على الصومال، الذي انهارت حكومته تاليا لانقلاب في العام ١٩٨٨، تلته حرب طائشة مع إثيوبيا. تعطلت كل وسائل النقل بفعل القتال، ولم يكن هناك طريق للحصول على إمدادات غذائية للمدنيين. استولى الجنرالات على كل الغذاء المتوافر لجنودهم وأتباعهم. صورت أطقم التصوير الجوع، والأطفال الرضع ذوي الشعر المترقق المحمر، والعيون الباهتة، والبطون المنتفخة التي تميز المجاعة starvation؛ كما صوروا آباء عاجزين، يحاولون مواساة أطفالهم المحتضرين؛ وصوروا فرق الدفن التي تودع أجسادهم التراب. ثم قاموا بعد ذلك بإرسال الفيلم إلى أوروبا والولايات المتحدة، وبدأت مقتطفات منه تظهر على تلفاز آخر الليل.

استجابت لوري، وهي ناشطة مجتمعية وأم لأربعة أطفال صغار، على الفور. كانت صور الأطفال الذين يتضورون جوعا أمام عينيها بصورة مستمرة خلال اليوم وطاردت أحلامها في الليل. كان لابد لها أن تتصرف؛ فحشدت أصدقاءها، وجيرانها، وأخاها في مدينة أطلانطا، وابن عمها في مدينة تاكوما، وبدأوا حملات على مستوى الجيرة، ثم في عموم الولاية، ثم حملات

وطنية، لجمع المال اللازم لشراء غذاء للأطفال، كما أمنوا أشرطة لعروض تلفازية، وعرضوها في كل كنيسة ومركز مجتمعي. لا تلقِ بالا للسياسة؛ فلابد من إطعام أولئك الأطفال، فورا.

وبعد ذلك، وجدت هي ونحو مائة من النشطاء من عموم البلاد طريقة لجمع أموال أكثر بكثير مما يمكن لكنائسهم المحلية وجمعياتهم النسائية أن توفره؛ فقد تم جمع العديد من نجوم الموسيقى الشعبية من جميع أنحاء العالم، الذين رأوا الأفلام، من قبل منتج جريء لإقامة حفلة ضخمة لجمع تبرعات،أطلق عليها اسم «إغاثة أفريقيا» Africa Aid، لمصلحة الأطفال الجياع.

جُمع قدر هائل من المال، تم وُجِّه إلى أفريقيا المثقلة بالمجاعة، لكن الجنرالات استولوا على معظمه.

لذلك دعت لوري ممثلها للكونغرس، والذي ساهمت بسخاء في حملته الانتخابية الأخيرة، وعضو مجلس الشيوخ (السيناتور) المحلي، وهو صديق لعائلتها، لمحاولة للحصول على بعض الاستجابات من واشنطن. قامت هي وجميع أصدقائها بالضغط على الكونغرس من أجل حث الرئيس لإرسال جنود البحرية لحماية الصليب الأحمر وغيره من المنظمات غير الحكومية الأخرى (NGOs)، التي توزع الغذاء على الأطفال. في العام ١٩٩٢، تم إقناع الرئيس وليام ج. كلينتون Clinton ليفعل ذلك تحديدا، وتقدم مشاة البحرية بصعوبة على اليابسة قرب مقديشو Mogadishu، العاصمة، فيما قد يمثل أول غزو على الإطلاق يسجل بشكل مباشر للهجوم البحري من الشاطئ لقنوات الأخبار الأمريكية! كانت مهمة جنود البحرية هي حماية توزيع الغذاء على الأطفال الجياع.

هل كانت تلك فكرة جيدة؟ بعد فترة ليست بالطويلة من الاحتلال، إذا كان ذلك هو ما كان، لاحظ عمال الإغاثة في مقديشو أنه لا يبدو أن هناك قدرا كبيرا من المجاعة حيث كانوا؛ كان الجوع بعيدا في الأدغال، وأنه سيكون من الصعب للغاية العثور عليه. في هذه الاثناء، تمكن الجنرالات من حشد الشعب الصومالي لرفض التعاون مع المحتلين الأمريكان، وبعد أحد أحداث الشغب، قتل أحد جنود البحرية وتم سحب جسده العاري في الشارع، الأمر الذي سجل بإخلاص من قبل نفس فرق تصوير قنوات الأخبار وأرسل إلى الولايات المتحدة. أنهى ذلك المسألة؛ فقد سُحِبت القوات فورا. ومن ناحية أخرى، ليس هناك دليل ثابت على أن قدرا من الغذاء قد وصل إلى الناس الجياع أكثر مما كان سيحدث لو لم يوجد الغرب هناك أصلا.

هل كان يجب على لوري إطالة هذا التدخل؟

إن حالة الأطفال الجياع، كما يمكن أن نسمي الحالة المذكورة آنفا، وكل الحالات المماثلة، نموذجية لذلك النوع من التكيف الأخلاقي الذي يقطع الروتين الطبيعي للحياة الأخلاقية؛ وهذا التسلسل مميز:

أولا، يجري توضيح حالة معينة، موقف بعينه، أو مجموعة من الحقائق. تأسر هذه الحالة انتباهنا، وتحذرنا من أن ثمة شيئا يبرز من الضوضاء الخلفية لحياتنا يتطلب اهتمامنا.

ثانيا، تناقش تلك الحالة، وتروج المعلومات عبر المجتمع، ويُجرى حوار مجتمعي، حيث يتشكل الرأي العام فعليا. وقد يكون هذا "المجتمع"، بالمناسبة، صغيرا كعائلة أو كبيرا، كما هو في هذه الحالة، بحجم العالم بأسره.

ثالثا، تتضمن المناقشة الفرضيات الأخلاقية التي توجه حياتنا، من دون تفكير واع عادة. ليس علينا أن نستنتج ما يتعين علينا فعله في أغلب الحالات؛ فأغلب الفعل الأخلاقي قد أنجز بالفعل.

رابعا، تُطرح اقتراحات للعمل وتُتبنى السياسات. تتخذ القرارات، منفذة الضرورات بطريقة مناسبة للحالة التي لفتت انتباهنا.

وخامسا، تُختبر نتائج الفعل مقابل النتائج المتوقعة. وتُغذّى نتائج الاختبار ارتجاعيا إلى البيانات المستقاة من الموقف الأولي: هل الفعل الذي اتُخذ في الواقع مناسب؟ هل أنجزت الضرورات بنجاح؟ أم هل يجب علينا أن نعود إلى لوحة الرسم، ونقدم اقتراحات جديدة للعمل أو السياسات؟

ملاحظة: إن عملية [اتخاذ] القرار، عند المراجعة، لا تعود إلى نقطة البداية، لكنها تستعلم فقط عن فعالية السياسة للفعل ـ لقد اتفقنا على غايات الفعل المقترح ـ والآن ننشد أكثر الوسائل فعالية.

مما ذكر آنفا، يمكننا أن نضع معا إجراء للتفكر الأخلاقي الطبيعي، يمكن تذكره بسهولة بالمختصر ADAPT:

اهتمام	Attention
حوار	Dialog
فرضيات	Assumptions
اقتراحات	Proposals
اختبار	Test

(ملاحظة: اسمحوا لي بالاعتذار الآن، لحيلة الاختصارات هذه، وتلك اللاحقة لها من النوع نفسه؛ فهي تعطي مظهر الابتذال، أعرف ذلك، لكنها حقا تساعدنا على التذكر). تستخدم هذه الإجراءات العادية حينما تتطلب التغيرات الجارية في عالمنا سياسات جديدة لكي تستمر الحياة الطبيعية وفقا لالتزاماتنا العادية.

ولنتدبر الآن الحالات التالية:

(أ) أنت طبيب استدعي للتشاور مع عائلة رجل مصاب بمرض انتهائي في دار للرعاية. الرجل واع، ويشعر ببعض الضيق، وهو مرتبك معظم الوقت. وعلى رغم أنه لن يتحسن كثيرا، لكن قلبه قوي، ولا يتوقع له أن يموت قريبا. أما أبناؤه (زوجته ميتة) فهم مكتئبون لطول الوقت الذي سيستغرقه كي يموت؛ فهم يودون لو أنك حقنته بجرعة مميتة من المورفين للتعجيل بموته، على أساس أن التكاليف الطبية ونفقات دار الرعاية تلتهم ممتلكاته.

(ب) أنت مدير إنتاج شركة صيدلانية، واقع تحت قدر كبير من الضغوط التنافسية. يشير رئيسك إلى أنه بوسعك أن تضاعف إنتاجيتك إذا ملأت نصف أمبولات البنسلين بمحلول ملحي saline بدلا من البنسلين. من غير ريب أن البنسلين لن يوصف للمرضى، لكن أكثر وصفات البنسلين غير ضرورية على أي حال، لذا فهي على الأرجح لن تصيب أي شخص بأذى.

في الواقع العملي أن الحالتين «أ» و«ب» لن تستحضرا على الأرجح أي تفكر أخلاقي عالي المستوى، فهما بالنسبة إليك، كما يمكننا أن نفترض، حالات جديدة؛ في حين أن الفرضيات التي كانت نافعة لك دائما ستفيد هنا أيضا، وهي لا تتحول تماما إلى معضلة أخلاقية سهلة من نوع «السائق العليل»، لكنها ليست مختلفة عنها كثيرا. لا يقتل الأطباء مرضاهم؛ والأبناء لا يقتلون آباءهم للتعجيل بوراثتهم؛ أنت لا تغش دورات المنتج بصورة متعمدة أو تسوق قمامة تحت علامة منتج ما. إن الجواب هو بلا؛ فإذا سئلت عن الأسباب، فالأسباب العادية من مستوى ADAPT ستفي بالغرض.

حاول، على سبيل المثال، أن تقول «هذا لا يفعل ببساطة، أو أنه غير مقبول». وبصورة شخصية أكثر، في وسعك أن تقول: «لقد مرت ليال عديدة لم أذق فيها طعم النوم»، أو «لن أستطيع أن أنظر إلى وجهي في المرآة عندما أحلق لحيتي غدا، إذا أنا فعلت شيئا من هذا القبيل». ولتكون روحانيا أكثر،

قد تحاول أن تقول: «إن ديني يحرم علي حتى أن أفكر بأمر كهذا»، أو على نحو أكثر إنذارا بالسوء: «أنا لا أبدو بمظهر جيد في الزي البرتقالي». إن القواعد الأخلاقية التي تؤيد ذلك واضحة للجميع: مارس الطب فقط لمصلحة المريض؛ لا تكذب مطلقا، خصوصا على الزبائن.

إن المبادئ والاستنتاجات المبنية على أخلاقيات الإجماع consensus morality ليست دائما في مثل هذه الحالة الجيدة؛ تذكر الرايخ الثالث، وحقيقة أنه في ألمانيا في زمن هتلر [٢١] كان أن تقتل اليهود حيثما وجدوا (بطريقة منظمة بطبيعة الحال) أمرا مقبولا ومتوافقا مع البديهات الدينية لزعماء البلاد، وبموجب القانون. لهذا علينا أن نفهم علم الأخلاق؛ لمعرفة متى تحتاج المبادئ والتعليلات التي نستخدمها عادة إلى أن يعاد فحصها،أو تنتقد، وربما لأن تغير-أي لكي نعرف،باختصار، متى يكون ADAPT غير كاف.

ORDER: من الأخلاقيات إلى علم الأخلاق

إن مشكلة ذات أهمية معنوية أو أخلاقية رئيسية فحسب ـ مثل رغبة السائق العليل في عدم مواجهة رجال الشرطة، أو رغبة الورثة في قتل أبيهم الغني، أو رغبة الرئيس في تحقيق أرباح سريعة،أو مجاعة الأطفال الأفريقيين ـ ليست مماثلة تماما لمعضلة أخلاقية. ففي المشكلة المعنوية، نحن نعلم الصحيح، لكننا قد نتحير إزاء الطريقة الصحيحة لقول «لا» أو أفضل الوسائل للحصول على أفضل نتيجة. (وبالإضافة إلى ذلك، فقد تُغرينا المحافظة على مستوى الراحة الذي نتمتع به بعدم فعل شيء على الإطلاق!)؛ أما في المعضلة الأخلاقية، فنحن لا نعلم حقا ما الشيء الصحيح لنفعله. تدبر الحالة التالية:

الحالة ٣: أم تحتضر

يبلغ عمر بيتر ودورا فلاسوفيتش Vlasovic، ٥١ سنة و ٤٣ سنة على التوالي، وهما متحيران بخصوص ما يتعين عليهما فعله إزاء والدة دورا البالغة من العمر ٦٧ سنة، والتي تعيش معهما؛ فهي تعاني من مرض ألزهايمر [٢٢]، وفي حين أن فترات الالتباس التي تصيبها ليست متواصلة حتى الآن، فقد أصبح لا يعول عليها إلى درجة أنه لا يمكن تركها وحدها. يعمل كل من الزوج والزوجة خارج المنزل، ولا يستطيعان البقاء مع الأم خلال النهار.

بدأ الزوجان في البحث عن دور الرعاية الملائمة، لكن الأم، التي كانت معلمة ومستقلة بشدة طوال حياتها، صممت رأيها : لا لدور الرعاية. وقالت لهما في النهاية: «انظرا، تعلمان كم تبلغ قيمة عقلي وكرامتي بالنسبة إلي». «إنني، ببساطة، لا أستطيع تحمل فكرة قضاء أواخر أيامي قعيدة كرسي متحرك، يسيل لعابي في حجري. أترىان هذه الوسادة على سريري؟ عندما أتوقف عن القدرة على العمل، تكون حياتي انتهت، بقدر ما يتعلق الأمر بي، وأريدك فقط أن تضع تلك الوسادة على وجهي وتجلس عليها لمدة عشرين دقيقة تقريبا. ما عليك بعدها سوى الاتصال بالطبيب في الصباح وأن تقول له أنني مت أثناء نومي. أنا لن أعارضك. لدور الرعاية».

ومن ناحية أخرى، اكتشف الزوجان أن تكلفة دور الرعاية تلك تفوق كثيرا إمكاناتهما، وأن الأم ستترك للمساعدة الطبية لمحدودي الدخل (٢٣) بعد نفاد موجوداتها؛ أما أموالهما فليست بالكثيرة، وسيكونا مسؤولين كليا عن التكاليف إذا استأجرا ممرضات يأتين إلى البيت للاعتناء بها؛ كما أن لديهما أطفالا مراهقين يوشكون على الالتحاق بالجامعة مما يستلزم التفكير في شأنهم، إذ سيحتاجون إلى أموال للدراسة الجامعية، وربما إلى مساعدات مالية كشباب بعد انتهاء تعليمهم.

ذات مرة، سألت دورا طبيبها : «كيف كان الناس يتعاملون مع مثل هذه الحالات؟ قبل أن تكون هناك دور للرعاية؟»، فأجابها : «الأمر سهل؛ فلم يكن الناس يعيشون لمثل هذا العمر؛ وعندما كانوا يفعلون، في هذه الحالة، دون وجود خيار آخر في المسألة، كان الناس، ببساطة، يتركونهم في البيت وحدهم، مربوطين أو يتجولون حيثما أرادوا التجول.» بدا ذلك «سهلا» بالنسبة إلى دورا، لكنه ـ عند تدبر جميع العوامل المكتنفة ـ أسوأ من البدائل الأخرى؛ فعليهما التفكير بالبيت، أيضا، كما أن ترك الأم وحيدة طوال النهار يبدو مثل لعب الروليت الروسية (٢٤) بالبيت والأم كليهما.

لكن قلقهما الأول هو على الأم؛ فالحياة المتوقعة لها لا يبدو حقا أنها تستحق العيش، كلما أمعنا التفكير في الموضوع. إن «وضع وسادة على وجهها» فكرة مخيفة، بطبيعة الحال، لكنه ما تريده الأم، وإذا كانا لا يستطيعان تنفيذ خطة الوسادة، فإن جمعية الشوكران (٢٥) تعلن عن العديد من الطرق الأكثر إنسانية humane لإنهاء الحياة. هل يجب أن يسلكا سبيل الوسادة؟ أم ترى

يتعين عليهما تحري بدائل «الانتحار العقلاني» مع الأم؟ أم هل يجب أن يصرا على البيت (أو أن يضعاها هناك على أي حال بعد أن تصبح غير منظمة بما فيه الكفاية للمقاومة)؟ أم هل يجب أن يأتيا على الأخضر واليابس من مواردهما المالية على الممرضات المستأجرات؟ وهل هناك بدائل أخرى؟

في محاولاتنا للتوصل إلى حل جيد أو منصف في هذه الحالة، أي مقاربة ننتهج؟ نموذجيا، إذا كنا (شخصيا) مكتنفين في حالات مثل هذه، هناك إغراء يدفعنا للتعلق بقوة بأي "حل" يعجبنا في اللحظة الحالية: بمعنى أي حل يتوافق مع أهوائنا وميولنا السابقة. لكن أحد الأهداف الرئيسية لتدريس علم الأخلاق يتمثل في الابتعاد بنا إلى ما وراء ذلك الموقف الشخصي إلى موقف يمكن أن يتفق فيه كل الأشخاص العقلانيين على أنهم ينتهجون السبيل القويم، أو أحد السبل القويمة. ويعني ذلك أننا يجب أن نصل إلى طريقة للفعل تكون صحيحة من الناحية الموضوعية، أو على الأقل عرضة للتفحص العام.

ماذا عساه أن يشكل مقاربة منظمة لمثل هذه المشكلات؟ أولا، باعتبارنا مشاركين وصناعا للقرار، علينا أن ننظم خياراتنا في ذلك الموقف ـ ما البدائل المفتوحة حقا بالنسبة إلينا،وأن ندون النتائج المحتملة لكل منها. ما هو، في هذه الحالة، المحتمل، والمعقول، لكي نفعله؟ وماذا ستكون النتائج المحتملة لكل من هذه الخيارات؟ وأي من النتائج المدرجة على القائمة ستكون غير مقبولة كليا؟ يجب أن تزال هذه، وتترك البقية لمزيد من التدبر في مرحلة لاحقة. وفي هذه الخطوة، نحن نفكر غائيا teleologically أو تبعيا consequentially (سنذكر المزيد عن هذين المصطلحين لاحقا)، ناظرين إلى الوسائل التي تنتج الغايات الأكثر مرغوبية. يمتلك آل فلاسوفيتش، في هذه الحالة، الخيارات التالية:

١ـ ترك الأم وحدها ـ وتعريضها والبيت للخطر. وهذا غير مقبول، باستثناء فترات زمنية قصيرة للغاية.

٢ـ استئجار ممرضات باليوم. وسيتضح أن ذلك باهظ التكلفة.

٣ـ أن يقوم أحدهما بترك أي شيء آخر يفعله و يعتني بالأم فحسب؛ وسيؤدي هذا إلى خفض دخل العائلة بدرجة كبيرة، من جميع النواحي، ولا أحد يريد تلك المهمة الثقيلة ولا خسارة الدخل.

٤ ـ وضع تلك الوسادة على وجهها. تصيب هذه الفكرة كلا من الزوجين بالغثيان، وهما حقا لا يرغبان في دخول السجن.

٥ ـ وضع الأم في أحد دور الرعاية؛ سيجعلها تشتكي، لكنها ستكون آمنة، كما يمكن لبقية أفراد العائلة مواصلة حياتهم الخاصة. قد يكون غاليا جدا بدوره، حتى يتمكنوا من إثبات استحقاق الأم للمساعدة الطبية للفقراء Medicaid.

قبل أن يقدم كل من الزوجين على التصرف، على أي حال، يتعين عليهما مراجعة حقوق المشاركين المختلفين، للحقوق المحمية قانونا، في نظامنا، مع تلفيق، أو تجاوز، اعتبارات النتيجة القويمة. علينا أيضا أن نحترم القواعد المعنوية moral (المفروضة عادة بقوة القانون) التي يعتقد أنها صحيحة بغض النظر عن النتائج.

تلك نقطة مهمة: في هذه الخطوة، نحن نفكر من منطلق الواجبات deontologically أو لا تبعيا non-consequentially؛ بأن ما ينتهك قاعدة ما، يكون ممنوعا بموجب تلك القاعدة، مهما كانت نتائج إنجاز أو إغفال ذلك الفعل.

يواجهنا اثنان من أقوى الحقوق والقواعد في هذه الحالة:

١ـ أولا، حق الفرد في رفض المساعدات الحسنة النية، المتعلقة بصحته وسلامته، والمفروضة من قبل الآخرين دون موافقة؛ فالأم لا ترغب في الذهاب إلى دار الرعاية، وهذا يجب أن يحل ذلك الأمر. وليس لبرنامج Medicaid علاقة بهذا الأمر.

٢ـ ثانيا، الخيار المفضل من قبل الأم نفسها،أي وضع الوسادة على وجهها، ينتهك قاعدة صارمة ضد القتل الطوعي، «لا تقتل». و ليس غرضنا عند هذه النقطة أن ندخل في نقاش عاطفي حول جواز الانتحار المساعد assisted suicide أو القتل الرحيم [٢٦]، كما يطلب من قبل مريض مؤهل. وفي الوقت الذي يجب فيه اتباع طريق الوسادة، لن تكون الأم مؤهلة لطلب أي شيء من هذا القبيل، كما أن وضع الوسائد على الوجوه لا يرقى إلى اعتباره نوعا من القتل الرحيم بمساعدة طبيب؛ فهذا الفعل سيعتبر قتلا، في الحقيقة جريمة قتل من الدرجة الأولى، وهناك أسباب وجيهة جدا لكون مجتمعنا يحرمه. وإذا اتخذ بيت ودورا هذا الخيار، فإنهما سينتهكان تلك القاعدة.

وفي الوقت نفسه، هناك حقوق أخرى يجب أن تؤخذ في الحسبان؛ فالأطفال القصر لديهم حق مطلق في دعم أبويهما، في الإعالة (الغذاء والمأوى)، وفي المودة (نعم، ذلك حق لهم)، وتوفير التعليم؛ فإلى أي مدى ستؤثر رعاية الأم عليهم؟

عندما تتضح خياراتنا ونضع في اعتبارنا حقوقنا وقواعدنا، علينا أن نتخذ قرارنا، ونحل المشكلة، الآن؛ فالموقف لن ينتظر، رغم كل شيء؛ يجب أن يتخذ قرار مبدئي على الفور. حتى الآن، تتسم الأم بالعقلانية، وبكونها مسالمة بما فيه الكفاية لكي تبقى في البيت مع عائلتها؛ وبالإضافة إلى ذلك، فخلال فترات صحوها lucidity، تستمتع بوجودها بينهم وهم يتمتعون بوجودها. لعل برنامجا محليا للرعاية النهارية يمكنه استضافتها خلال ساعات مدرسة، ويمكن للمراهقين التوقف عن ممارسة أنشطتهم لفترة ما بعد الظهر لكي يكونوا معها قبل أن يعود بيت ودورا إلى المنزل من العمل. كما يمكن استئجار ممرضات من حين لآخر لإعطاء استراحة للجميع. لا يمكن أن يستمر هذا الحل إلى الأبد؛ فهل سينجح أصلا؟ لاحظ أن العائلة يجب أن تتصرف، بمعلومات ناقصة تماما. وهذه الضرورة نموذجية لمثل هذه المعضلات. يقرر بيت ودورا خوض التجربة؛ وبعد ذلك، وفي غضون أيام، أو أسابيع، أو شهور قلائل، يتعين عليهما تقييم تأثيرات قرارهما. لكن القرار والفعل، كما أشار ماكبث [٢٧]، لا يعوقان النتائج؛ فالعالم يواصل سيره، ونحن نحتاج لأن نتابع، لنكتشف النتائج التي حققتها قراراتنا. في هذه الحالة، لن يكون آل فلاسوفيتش قادرين على تفادي النتائج؛ فالأم ما زالت في البيت معهم. ما مقدار ما يفقده المراهقون من تضحيتهم بأنشطتهم لما بعد الظهر؟ إن جواب ذلك سيعتمد كثيرا على خصائص موقف هذه العائلة؛ كيف تستجيب الأم للبرنامج الجديد؟ يعتمد هذا كثيرا على صفات الأم. إن مشكلة المعضلات الأخلاقية،مقابل علم الأخلاق كفرع علمي، تكمن في أن الحل الحقيقي يتمثل في التجربة والخطأ بشكل تجريبي ويومي.

وفي النهاية، علينا أن نراجع الموقف، أن نعيد النظر في القرار، بهدف تنقيحه. لا شيء، في الشؤون الإنسانية، غير قابل للتغيير أصلا. نحن نتخذ قراراتنا، عادة، ليومنا هذا، ونحن نعلم بأن القرار سينتج موقفا جديدا على الأرجح، له معضلاته الجديدة الخاصة، وسيتعين علينا أن نواجه المشكلة بكاملها

مرة ثانية. إن قرار آل فلاسوفيتش إبقاء الأم في المنزل من دون ممرضات على مدار الساعة، وإحضارها إلى الرعاية النهارية كلما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، سيوفر أموالهم، لكنه بعد فترة لن يكون فعالا: فمعظم برامج الرعاية النهارية توقف عندما يجعل المرض المريض عنيفا أو مصابا بالسلس [٢٨]، وهنا يتعين اتخاذ ترتيبات جديدة. لكن بحلول ذلك الوقت، سيكون هناك موقف جديد، ينطوي على مجموعة مختلفة من الخيارات، وربما مجموعة مراجعة من الحقوق؛ فالأبناء، على سبيل المثال، سيتركون البيت في النهاية، ويواجهون آباءهم بمجموعة مختلفة تماما من الطلبات. ولنأخذ الحكومة الفيدرالية كمثال آخر، فهي تغير رأيها كل شهر حول البرامج التي تمولها للمسنين؛ فهذه يجب أن تؤخذ في الحسبان في المشاورات المستقبلية.

وإجراء اتخاذ القرار هذا، مثل العديد من الإجراءات الأخرى في مجال علم الأخلاق، يغطي كل الأسس الضرورية للقرارات العقلانية. وأنا أفضله على غيره لمجرد أنه يمثل جزءا متمما، في حين لا تفعل الأخرى ذلك، من إدراك أن لا شيء يقرر أبدا - ليس حسنا، على أي حال - مرة واحدة بصورة نهائية. إن إغراء التوصل إلى قرار، لحل شيء ما إلى الأبد، هائل. قاومه؛ فالمواقف تتغير، وكلما كان إجراؤنا لاتخاذ القرار أكثر مرونة، كان أكثر ملاءمة للعالم الفوضوي للسلوك البشري.

مثل **ADAPT**، فإن إجراء اتخاذ القرار هذا للمعضلات الأخلاقية يمكن تذكره بسهولة بمختصره: **ORDER**:

O	Options and Outcomes	الخيارات والنتائج
R	Rights and Rules	الحقوق والقواعد
D	Determination, Decision	التصميم، القرار
E	Evaluation of Effects	تقييم التأثيرات
R	Review, Reconsideration	المراجعة، إعادة النظر

وبينما نحن بصدد وصف الإجراءات التي يسهل تذكرها، يمكننا أن نسجل ملاحظة حول ثلاث خطوات تمهيدية يتعين اتخاذها قبل أن يمكننا وضع ترتيب الأشياء وفق النسق **ORDER**.

أولا، علينا أن نعرف المعضلة التي نواجهها. أي صراعات تزيد صعوبة التعامل مع الموقف ؟

في موقف آل فلاسوفيتش، تبدو المعضلة واضحة بشكل مؤلم: كيف تضمن سعادة الأم والعائلة مع احترام خيارات الأم والأدوار الأكثر أهمية لمجتمعنا، مع تقسيم موارد العائلة غير الوفيرة بالعدل بين الأجيال التي تعتمد عليها.

ثانيا، علينا إجراء استفسارات تجريبية حسبما هو ملائم، وأن نكتشف الحقائق، وأن نحصل على أكبر قدر ممكن من المعلومات.

ما هي برامج الرعاية النهارية المتوافرة؟ ماذا عن جماعات الدعم، للمرضى ومقدمي الرعاية على حد سواء، في المستشفى المحلي؟ هل بالإمكان أن تتكفل دار العبادة التابعة لها الأسرة في الأمر؟ ما سرعة تفاقم مرض الأم؟ ماذا الذي يجب أن نعرفه عن التوجيهات الطبية المسبقة، ووصايا الأحياء [٢٩]، والعلاج؟ فخياراتنا، بمجرد أن نشرع في إجراء اتخاذ القرار، ستعتمد على ما هو متوافر.

ثالثا، علينا أن نصنف المنتفعين. وقد ذكرنا أعلاه أنه من المهم معرفة أصحاب المصالح التي ستؤخذ في الحسبان عند اتخاذ أي قرار.

يتمثل جزء من العمل على ترتيب أصحاب المصلحة في التأكد من أن كل من تتأثر مصالحهم بالفعل قد أخذا في الحسبان؛ بينما يتمثل جزء آخر من هذا العمل في ضمان كون غير أصحاب المصلحة الذين يريدون ربط أنفسهم بقرار ما - الجيران الفضوليين، على سبيل المثال، الذين لا يحبون أن يروا سيارات الممرضات الزائرات واقفة (قانونيا) في الشارع - مستبعدين من التأثير في القرار.

وبطبيعة الحال، ذلك يعني أننا قد لا نأخذ سعادتهم - الرضا الذي يستمدونه من إدارة شؤون الآخرين - في الحسبان. إن لحقوق العائلة أسبقية على تفضيلات جيرانهم: فالحقوق تتخطى في الأهمية ما نحب وما نكره. ولهذا فإن مجرد المناشدة بتحقيق «أقصى سعادة لأكبر عدد» ليست كافية دائما لحسم المعضلات الأخلاقية.

وعلى المبدأ نفسه، وبصورة أكثر عمومية، نحن لا نسمح لأهل الحي بإبعاد الأشخاص ذوي الخلفية العرقية المختلفة عن تلك التي للسكان الحاليين، على رغم أن القدرة على عمل ذلك ستجعل جميع الجيران يشعرون بسعادة طاغية؛ فحق عائلة الأقلية في أن تعيش، حيث يختار أفرادها، يتجاوز في أهميته تفضيل الجيران منع الأقليات من العيش هناك.

وبطبيعة الحال، يعتبر الجيران منتفعين إلى حد ما؛ فمن المؤكد أن لديهم حقا في الحماية من تجول الأم على غير هدى، لو وصل الأمر إلى ذلك. إن القانون العام الأنجلوسكسوني، الذي نحن ورثته، صرف قرونا صبورة في احتساب تفاصيل الحقوق التي يمتلكها الناس تجاه الجيران، وعلينا أن نكون واعين بالمجموعة الكاملة لذلك التقليد.

ولذلك فإن أحكامنا الثلاثة الأولى، في أي عملية اتخاذ لقرار أخلاقي، تتعلق بكل من التعريف، والمعلومات الواقعية، والمنتفعين. وإذا كان ذلك سيسهل عملية التذكر، فكر بهذه الخطوات كمقدمة «DIS» لإجراء اتخاذ القرار «ORDER»:

D Definition تعريف المعضلة

I Inquiry التحقيق للحصول على جميع المعلومات الضرورية

S Sorting out تصنيف المنتفعين

ويتركنا هذا مع إجراء يسهل تذكر خطواته، لكنه يصيب حقل الأخلاق بالفوضى disorder! مادامت هذه المعادلة المضطربة [٢٠] تساعدنا على تذكر الفوضى الأساسية والمعضلات الأخلاقية، فهي تخدم أغراضنا بصورة جيدة جدا.

دعونا نَعُد ثانية إلى الحالتين «أ» و«ب» في القسم الأخير، لنضيف بعض التعقيدات:

الحالة «أ»، لكن الأب فاقد الوعي، ويتوقع أن يظل هكذا؛ وليس له إحساس أو شعور ظاهر، كما أنه غير قادر على التفكير أو التواصل.

قد يستشعر الأب بعض الألم أحيانا، على أي حال؛ أما الأطفال، يدعمهم قيِّم conservator معين من قبل المحكمة، فيطلبون أن يعطى جرعة أكبر بقليل من المورفين «للتأكد من كونه لا يعاني مطلقا».

الحالة «ب»؛ لكن رئيسك يقترح فقط أن تسرع العملية من مستنبت cultureالبنسلين لملء الأمبولات، مما يزيد بنسبة اثنين في المائة من احتمال أن الدواء الذي يتم صرفه لن يكون بالقوة المطلوبة. لا يبدو هذا جيدا؛ لكن ليس هناك دليل على أن مثل هذا التغيير سيؤذي أي إنسان مطلقا. ومن ناحية أخرى، فإن الدخل الإضافي الناتج من ذلك سيسدد بعض الديون الجسيمة القصيرة الأمد، كما سيضع الشركة في موقع أفضل لمواصلة أبحاثها. أما مدير مراقبة الجودة، الذي سيمنع هذا التغيير في المبادئ

العامة، فقد تقاعد لتوه، وتقوم الشركة بـ «البحث» عن مدير آخر، لذا لديك فترة محتملة لمدة ثلاثة أسابيع يمكنك خلالها أن تطرح الدواء القياسي الجديد في السوق.

في مثل هذه الحالات، تتضح الحاجة إلى التفكر على مستوى أعلى. من المؤكد أنه يتعين إراحة المرضى المصابين بأمراض انتهائية؛ ولا شيء يرجى من إطالة حياة هذا الرجل، لكن استخدام جرعة زائدة من المورفين؟ هنا تبدأ عملية للموازنة، بوزن المصالح المشروعة للورثة، على رغم كونها بغيضة، مقابل الواجبات المرتبطة بممارسة الطب، وخصوصا واجب حماية مرضانا، ضد هذا النوع من المقترحات على وجه الخصوص.

وفي نهاية الأمر، سيكون المبدأ السائد مبدأ متوسطا، متأصلا في ممارسة المهنة: فقد وجدت الأدوية لتشفي، لا لكي تقتل، ولا يجوز إخضاع المريض، الذي قد لا يكون قادرا على الإحساس بأي شيء ولا حيلة له بكل تأكيد، لحاجات ورغبات الآخرين.

في الحالة «ب»، فإن الضرر الناتج من تعجيل عملية التصنيع ليس مؤكدا على الإطلاق - فحتى لم يوصف البنسلين إلا إذا دعت الحاجة إليه، فإن اختلاط التشغيلات [٣١] يضمن ألا يحصل أي مريض في الحقيقة على جرعة أقل بصورة ملموسة من الصحيحة. وهنا يصبح الاحتكام إلى مبدأ من المستوى المتوسط ضروريا. يجب أن يسأل المدير نفسه، ليس: ما نتائج هذا الفعل، بل: ماذا سيحدث إذا فعل كل إنسان ذلك، وماذا ستكون النتائج العامة لقاعدة تسمح بهذا الفعل أو تتطلبه؟ (توجد هذه الصياغة للمبدأ المتوسط المستوى، بالمناسبة، في الكتابات الرئيسية في علم الأخلاق لإيمانويل كانط، وجون ستيوارت ميل، وجون راولز؛ انظر الببليوغرافيا في نهاية الكتاب). إن «القاعدة الذهبية» بأن تعامل الآخرين بما تحب أن يعاملوك به، هي مبدأ مماثل. إن الأبحاث مهمة، ومن المؤكد أن إلغاء الديون أمر جيد، لكن فيما يتعلق بالوقت الحاضر، قد يتعين عليهم انتظار مصادر بديلة للتمويل.

DEAL: الاستمرار دون قرار

قد نلاحظ أننا ظللنا نفترض مسبقا في الأجزاء السابقة كافة أن أطراف المعضلات كانوا جميعا متفقين على كنه المشكلة وعلى أنه يتعين حلها. لكن في العالم الحقيقي المتسم بالفوضى للحياة الإنسانية، فإن هذه الافتراضات

المسبقة لا تصح دائما. وفي بعض الأحيان، تكون المشاكل مستعصية على الحل بصورة خاصة، لأن المصالح أو الالتزامات الأخلاقية أو الدينية لأصحاب المصلحة تعارض بحزم، لأن الطرفين، ببساطة، لا يستطيع أحدهما فهم الآخر، أو لسبب آخر. تدبر الحالة التالية:

الحالة ٤ : عيادة الإجهاض

مايكل وميورين أوكونيل مهنيان شابان من خريجي الكليات؛ فمايك طبيب له عيادة في بروكلن بينما تقوم مورين بالتدريس في المدرسة الابتدائية القريبة. وهما يعيشان مع أطفالهما الخمسة (الذين تتراوح أعمارهم بين ٤ و١٣ سنة) في حي هادئ من بلدة كوينز Queens حيث نشأت مورين، وعلى بعد صفين من المباني فقط من كنيسة سانت لوك للروم الكاثوليك [٣٢]، التي يرتادونها جميعا. هم كاثوليك مخلصون، كما هي حال أغلب الجيران، وهم يتبعون جميع التعليمات العامة للكنيسة ـ بما فيها تحريم استعمال موانع الحمل، والقواعد الصارمة بخصوص أي علاقة جنسية خارج إطار الزواج، وبطبيعة الحال التحريم المطلق للإجهاض المحرض [٣٣].

إن الحي مختلط؛ سكني وتجاري، لذا لا يفاجئهم أن يجدوا واجهة متجر تبعد عن منزلهم ثلاثة أبواب ترمم للاستعمال من قبل مستأجر جديد؛ كما أن «المفاجأة» لا تصف ردة فعلهم، على أي حال، عندما جرى في النهاية إدخال الأجهزة الطبية وتعليق اللافتة على النافذة: «إنهاء الحمل: نظيف، وهادئ، وسري». هم يعيشون فعليا بجوار عيادة للإجهاض!

يريد الجيران إغلاق العيادة: فهم جميعا، رجالا، ونساء، وأطفالا، يراقبون، ويعترضون سبيل المريضات ومرافقيهن، صائحين: «الإجهاض جريمة قتل!»، وينشدون التراتيل، ويصلون بصوت مرتفع، ويهددون كلا من الأطباء والممرضات على حدة، ويتوددون إلى الصحافة، ويخططون لرفع دعوى قضائية. أما العاملون في العيادة، من الناحية الأخرى، بقيادة اثنين من أطباء أمراض النساء، الدكتور ألان بينيت Bennett والدكتورة ريتا هولمز Holmes، فيريدون أن تبقى العيادة حيث هي وأن تعمل بنجاح؛ فهم يعلمون أن هناك سوقا جيدة لهذه الخدمة، إذ يعلمون أن النساء، اللاتي يحملن ضد رغبتهن، يلجأن في كثير من الأحيان إلى الشماعات [٣٤] وسفاحي الأزقة الخلفية

back-alley butchers لإجراء عمليات الإجهاض إذا كان الإجهاض الآمن غير متوافر بصورة قانونية، وهم يعلمون أن القانون في صفهم. وهم أيضا يقضون وقتا لتوضيح موقفهم لأجهزة الإعلام، وهم يطالبون بحماية أفضل من قبل الشرطة.

يرفع الجيران الدعوى، ويخسرونها؛فالعيادة تعمل كليا ضمن ما هو مسموح لها. ويطلب من الشرطة حماية العيادة والعاملين فيها من العنف، وهي مهمة يمقتونها؛ فكثير منهم من حي كوينز الذي أنجب مايك وموررين، ويحضرون الدروس الدينية في كنيسة سانت لوك أو ثمة كنيسة أخرى ذات معتقدات مماثلة.

عند هذه النقطة، أحيط العمدة بالأمر. وتشير الحكمة الشائعة إلى أن المسؤولين المنتخبين يخسرون بطرق ثلاث في هذه الصراعات؛ أولا، سيخسرون أصوات ذلك الحي وجميع الأحياء المشابهة، بسبب «سماحهم بقتل الرضع على بعد ياردات قليلة من حيث يلعب أطفالنا».

ثانيا، سيخسرون أصوات الليبراليين لعدم وضع نهاية أكثر عنفا للتظاهرات. ثالثا، سيفقدون احترام إدارة الشرطة وأولئك المهتمين بتطبيق القانون لتحويل الموارد بعيدا عن المخدرات والجرائم العنيفة. ومن ناحية أخرى، فالخلاف ذاته، الذي استهلك عبر الصحف، يظهر وجهة نظر معادية تماما للإدارة الحالية؛ لذا يريد العمدة سلاما بين الأطراف، سلاما هادئا جدا بحيث يختفي الموضوع من الصحف، لكن الأكثر أهمية، باعتبار تلك قضية مستمرة، أن يكون سلاما دائما. كيف يمكنه، ويمكن للمدينة، تحقيق هذا السلام؟

أولا، هل بالإمكان أن يقنع الجيران بأن مؤسسة الأعمال هذه لن تصيبهم بأي أذى، أو أن يقنع مديري العيادة بنقل عيادتهم بهدوء إلى مكان آخر؟ نحن لا نستجيب عادة لاعتراضات سكان الحي على وجود مؤسسة أعمال جديدة في أفنيتهم الخلفية؛ فكما ذكرنا سابقا، لا تعطي الكثير من تفضيلات الحي وزنا كافيا لتجاوز اهتمام الفرد القوي وحقه البديهي للعيش، حيث يريد أو تريد، وأن يعمل حيثما تسمح قوانين التنظيم المدني بإنشاء مؤسسة الأعمال الخاصة به أو بها. يجب أن يتعود الجيران على ذلك. لكن قد يكون هناك العديد من الأسباب التافهة لتحديد مقر مؤسسة للأعمال في مكان ما وليس

آخر. قد لا تمانع العيادة في الانتقال؛ من الممكن أن يساهم مكتبه في نفقات النقل. ومثل أي سياسي جيد، فإن اهتمامه الأول هو أن يعقد صفقة DEAL.

يختار العمدة مايك وورين، كمواطنين واسعي الاطلاع واثنين من قادة التظاهرات، والطبيبين، ألان وريتا، كمديرين في العيادة، للمشاركة في مناقشات حول القضية. هناك سببان لهذا التحرك؛ أولا، قد يمكنهم التوصل إلى ثمة تسوية ترضي كلا الجانبين بصورة دائمة (كان ذلك سيمثل غرض المناقشة في القسم الأخير)، لكن السياسي يعلم أيضا أن الحوار جيد من أجل مصلحته الشخصية: فكما صاغها وينستون تشرشل [٣٥]: «طالما أنك تثرثر كثيرا، فلن تستطيع أن تحارب»، فأثناء الحديث، تصبح الأطراف أقل عدائية وأقل بغضا بعضها لبعض.

لن تنجح ثمة تسوية أو مساومة ذات شأن، كما سيتضح. فلم يحتج العمدة إلى وقت طويل ليعلم أن:

١ـ مايك وورين وكل جيرانهما يؤمنون بشدة بأن الحياة الإنسانية للطفل الرضيع تبدأ عند بداية الحمل، وبأن اعتقادهم مستند إلى المعرفة الطبية والعلمية (في ما يتعلق بزرع الشفرة الوراثية، على سبيل المثال)،وباعتبار أنهما يعتقدان في ذلك بصورة راسخة وعقلانية، فنتيجة لذلك، وبصورة منطقية تماما، فهم يشعرون حقا بأن كل إجهاض محرَّض هو جريمة قتل لطفل رضيع. هم يشعرون بأنهم يعيشون إلى جوار معسكر نازي للموت وسوق للعبيد في الوقت نفسه، وأنهم ملتزمون بالتزامات دينية وأخلاقية لرفع صوتهم والاحتجاج على تلك المجزرة. وما يروعهم على وجه الخصوص هو التوقعات المتعلقة بتربية أطفالهم مع وجود هذه العيادة في البيت المجاور؛ فسيضطرون لإخبارهم بما تفعله، وبالتالي الاضطرار لتعريفهم ليس فقط بالذبح الموافق عليه من قبل الولاية، بل وبالنتائج اليومية للنشاط الجنسي غير الشرعي!

٢ـ أنه من جهة ألان وريتا من مجموعة الأطباء، فإن تعاونية صحة المرأة، التي اشترت البناية وأنشأت العيادة، تعلم جيدا جدا ماذا يفعلون وما يخططون له. فهم واعون تماما بالسلوك الجنسي (إن لم يكن المثل العليا الجنسية sexual ideals، للحي الذي يقطنه مايك وورين. كانت نصف

زبونـاتهم في أول شـهـرين من عـملهم هن بنات كـاثوليكيـات شـابات، بيضـاوات، مرعوبات،وعـازبات، غالبا من سـاكنات الحي. وهـم يؤمنون بشدة ليس فقط بأنهم يقدمون خدمة مـرغوبة، بل بأنهم ينقذون مـستقبل أولئك الفتيات، بالسماح لهن بإكمـال تعليمهن، وتجنيب آبائهن العار، والتوفير على دافعي الضـرائب نفقـات التعـامل مع النسل غيـر الشـرعي، وعلى الأرجح إنقاذ الطفل من الانتهـاك abuse. أمـا مع بقـية زبوناتهم، وهن في الغـالب نسوة عـاملات أكبـر سنا من جميع الخلفيات العرقية، فيرون أنهم يسمحون للبـالغات بمواصلة حياتهن العمليـة، وتنظيم أسـرهن، وضمـان توفيـر إعـالة وتعليم مناسبين لأطفالهن. وفي الحـالتين، هم يمثلون بديلا ميسور التكلفة للأسـعـار الفلكيـة للعيـادات الأجنبية، وللممـارسين غيـر المؤهلين في الأزقة الخلفيـة، وللإجهاض المحرض ذاتيا البـالغ الخطورة. فأسعـارهم منخفضة؛ فهم ليسـوا هنـاك من أجل المال، بل للخدمـة العـامة، وهـم ينتمون حقـا إلى حيث يوجدون.

عند الضغط عليـهمـا إلى الحـد الأقصى، كـمـا لاحظ العـمـدة، يتناقش الجانبان بشكل مختلف جدا، يعكس على ما يبدو اختلافهما في الطريقة التي يرون بهـا العـالم؛ فمـايك ومـورين يستشـهـدان بالقواعد والحقوق الأخـلاقيـة - القانون الطبيعي، والوصايا العشر، والحق في الحيـاة، الذي يبقى بغض النظر عن الموقف أو النتيجة. وباختصـار،فهما يفكران من منطلق الواجب أو بصورة لا عقلانية non-consequentially.

أمـا ألان وريتـا، ومن النـاحيـة الأخـرى، فـيلفـتـان الانتـبـاه إلى الألم الذي تستشعـره النسـاء عند التفكيـر بحمل غيـر مـرغوب فيـه، والتـأثيرات السلبيـة على التوظيف، والتعليم والتوقعات العامـة لحياة المرأة، من الحمل بأطفال غير مـرغـوبين، وتكاليف الـرفـاهيـة welfare والنتـائج السلبـيـة الأخـرى لـرفض الإجهـاض. وباختصـار، فهمـا يفكران غـائيا teleologically أو بصورة عقـلانية consequentially، وفي حين أن هنـاك أيضـا حـجـجـا واجبـاتيـة مـناصـرة لحق المرأة في الاختيـار [٣٧] وحـجـجـا غـائيـة مـعـارضـة للإجـهـاض، فـإن ألان وريتـا يركزان بصفـة عـامـة على المشـاكل التي يقـومـان بحلهـا، في حين يركـز مـايك ومـورين على طبيعـة الفعل ذاته، وليس مـن المحتمـل أن تكون هنـاك أي تسـوية بين الجانبين.

ولذلك يقترح العمدة إجراء تجربة في صنع السلام؛ فمن بين خصائص العيادة التي تزعج الجيران كثيرا اختلاط مرضى العيادة بالأطفال أثناء توجههم إلى المدرسة أو العودة منها؛ فهل يمكن أن تفتح العيادة أبوابها في التاسعة والنصف صباحا، وهو موعد متأخر نوعا ما عن زحمة الصباح، وأن يأخذ العاملون فيها استراحة غداء متأخرة في الثانية وخمس وأربعين دقيقة بعد الظهر، أثناء عودة الأطفال؟ وفي المقابل، لن يرابط المتظاهرون طوال أيام العمل ما بين الافتتاح وتلك الاستراحة.

إن هذا التنازل ـ على اعتبار أن كل جانب يرى عمل الآخر كعمل إجرامي في الأساس ـ لا أخلاقي على وجه التحديد، لكلا الجانبين: فأي تنازل سيكون غير متوافق مع المعتقدات الأخلاقية التي بينوها ودافعوا عنها بوضوح.

بعد أسبوع أونحوه، يقوم مكتب رئيس البلدية بإجراء تقييم لمدى نجاح التجربة؛ يبدو الحي أكثر هدوءا، كما تراجعت الصحف. ذلك جيد. ولذلك يقوم اثنان من أفضل وسطائه بجمع القياديين الأربعة سوية في محاولة لإحراز المزيد من التقدم. هل تقبل العيادة بمزيد من الخفض في ساعات العمل مقابل الإزالة الكاملة للمرابطات؟ تُكتسب بضعة تنازلات أخرى تقبل على مضض؛ وباعتبار أن فرص إحراز مزيد من التقدم ليست جيدة، كما يبدو الموقف ثابتا على ما هو عليه، يتراجع الوسيطان ويتركان الطرفين يعيشان مع الاتفاقيات التي جرى التوصل إليها حتى ذلك الوقت.

وبمواصلة الحوار، لدرجة أكبر من المشاركة فيه ابتداء ـ عندما كان بوسع كل طرف أن يطالب بأمل حقيقي في تغيير وجهة نظر الآخر ـ أقر كل جانب بشرعية الآخر البعض. وفي حين لا يوجد احتمال للتوصل إلى موافقة على الموقف الأخلاقي للآخر، ليس هناك أمل في تدمير الآخر؛ فلن يرحل أيهما. وعلى رغم كون الأمر بغيضا، يتعين على كل منهما أن يعيش مع الآخر في سلام، حتى مع الاحتفاظ بقناعة راسخة بأن ما يفعله الآخر جوهريا خاطئ، ولا أخلاقي immoral. إن هذه المرحلة من الحياة الأخلاقية، وهي ضرورة فقط في المجتمعات التعددية مثل مجتمعنا، يمكن أن تسمى، ربما، عِش ودع الآخرين يعيشوا، أو دع الناس في حالهم!

إن حدوث تغير في الحي، أو العيادة، يمكن أن يعكر صفو السلام الحزين الذي حلَّ؛ يجب أن يكون الآخرون مستعدين للتدخل، إذا اندلع العنف ثانية، لاستئناف الحوار. وبالنسبة إلى الصفقة DEAL، فإن عملية السلام التي بيناها لتونا:

حوار	Dialog
تجربة	Experiment
تقييم	Assessment
شرعية	Legitimacy

تعد، مثل ORDER المذكورة أعلاه، عملية تكرارية أساسا، تبدأ ثانيةـ وبصورة مستمرة-في حالات مختلفة قليلا.

دعونا نختتم الحالات التي بدأناها من قبل :

الحالة «أ»، لكون الأب غائبا عن الوعي كما في السابق، ولا يتوقع له أن يفيق أبدا، لكنه يفعل ذلك من آن إلى آخر ببعض المشقة. لكن الولدين في هذه المرة (توأمين) لا يتفقان حولً كيفية التصرف إزاءه. يريد أحد التوأمين فعل كل شيء، بما فيها الجراحة إذا لزم الأمر، لإنقاذ حياة الأب، ويهدد بالمقاضاة إذا حجب العلاج «سهوا»؛ أما الآخر فيريد تلك الجرعات المتزايدة من المورفين من أجل«تخفيف الألم»، وبالمناسبة لتقصير حياة الأب، واستدعى محاميه لمعارضة العلاجات «غير المجدية» مثل الأدوية والجراحة. ليست هناك وثيقة تشير إلى أي التوأمين يجب أن تكون له سلطة اتخاذ القرار.

الحالة «ب»، بعد تعديلها كما جرى آنفا، لكن الضغوط أسوأ: ستضطر الشركة إلى أن تغلق المصنع، مع فقدان ١٠ آلاف لوظائفهم، مالم تتخذ الإنتاج منعطفا ملحوظا نحو الأحسن في الربع التالي من السنة. من المحتمل أن يسبب المضاد الحيوي الضعيف بعض الأذى، على الأقل في بعض حالات المرض المطول، لكنه من غير المحتمل أن يسبب الوفاة. ومن الناحية الأخرى، فمن المتوقع تماما أنه إذا حدث تسريح للعمال، فإن التعطل، والمرض، والوفاة ـ الطلاق، والكحولية (معاقرة الخمور)، والمرض العقلي، والأمراض المزمنة المنتشرة، والانتحار ـ ستحصد نسبة كبيرة من أولئك العاطلين العشرة آلاف. إن حل معضلة المدير ليس واضحا بصورة مباشرة، والمبادئ المتوسطة لا تحل المشكلة تماما (على سبيل التجربة الذهنية، حاول أن تطبق «القاعدة الذهبية»

على هذا الموقف، بجعل العمال أولا ثم الزبائن يلعبون دور «الآخرين»)؛ وهنا يجب أن ينصب الميزان بين الالتزامات تجاه المساهمين، والعمال، والسكان المحليين، وغيرهم ممن لهم مصلحة في استمرار المشروع التجاري، والالتزامات تجاه الزبائن، والسمعة الحسنة، والمجتمع بصورة عامة، والآخرين ممن لهم مصلحة في سلامة إجراءات ذلك المشروع. (على سبيل المثال، من المؤكد أنه يتعين إبلاغ الجمهور بتغير المعايير، لكن كيف؟) إن مبادئ الاهتمام برفاهية أولئك المتأثرين بالقرار ـ وهم الموظفون بصورة أساسية ـ في هذا الموقف وتحقيقا للعدالة، في اتباع القواعد الواجبة التطبيق على الجميع مهما كانت النتائج، هي مستقلة منطقيا، وليست هناك صيغة آمنة لتقرير أيها ستكون له الأولوية في حالة بعينها.

وبالنظر إلى طبيعة الحالات التي يتم تطبيقها، فالصفقة DEAL لا تنتج في الواقع استنتاجا يمكننا أن نقبل به جميعا باعتباره «أخلاقيا» (لتطبيق واقعي آخر لهذا التفكر «اللا أخلاقي»، جرب الصراع بين الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين).لكن الصفقة DEAL لها الكثير من الخصائص التي تدعونا لأن نوصي بها، من وجهة النظر الأخلاقية. ومن دون مزيد من الإسهاب عند هذه النقطة، يمكننا أن نشير إلى أنها تنجز ثلاث مهام، جميعها مطلوب بموجب الضرورات الأخلاقية العامة:

١ـ إنها تروج لأقصى قدر يمكن الوصول إليه من الرفاهية الاجتماعية، بحفظ السلام ومنع العنف. وأيا ما كان ما قد يفرق بين الأطباء، والناشطين ضد الإجهاض، والجيران غير المكتنفين ـ وهناك الكثير مما يفرق بينهم ـ فهم يشتركون في مصلحة عامة تتمثل في المحافظة على الحياة، والأجساد، والممتلكات، كما أن التسوية المُمَضَّة التي يتم التوصل إليها تفيد في حماية تلك المصالح المشتركة.

٢ـ إنها تفرض العدالة، بالمساعدة على التوصل إلى مساومة عادلة. يجد كلا الجانبين أن حالة السلم مع الآخر، وخصوصا فيما يتعلق بالتنازلات التي تعيَّن عليهم تقديمها للحصول عليها، هي بغيضة حقا. لكن حقيقة أن كليهما اضطر لتقديم التنازلات، وأنه مطلوب منهما التمسك بالصفقة التي توصلا إليها، يجعل الأمر عادلا، على رغم أن الإنصاف قد يتضح للغريب المتسم بالنزاهة بصورة أكبر بكثير منه للأطراف المكتنفة.

٣ـ إنها تصر على كرامة، وقيمة، وإرادة كل فرد، والتي تستحق الاحترام حتى من أولئك الذين هم مقتنعون تماما بأنه مخطئ أو أنها مخطئة. ليس لأي من المجموعتين الحق في تدمير الأخرى، أو إبعادها عن الأماكن العامة أو اهتمام الرأي العام، أو تنزيلها إلى منزلة وضيعة أو إلى مواطنة من الدرجة الثانية. وهي تؤكد، بناء عليه، حرية الوجدان (الفكر) [٢٨]، وحق وواجب كل إنسان في تنمية وإطلاع ذلك الوجدان، لإدراك، وتوضيح، والدفاع عن الموقف الأخلاقي حول الأمور البالغة الأهمية، خصوصا أمور الحياة والموت.



2

من علم الأخلاق إلى أخلاقيات الأعمال

مقدمة وتنبيه

إن دور هذا الفصل هو إعطاء خلفية عامة عن أخلاقيات الأعمال. ولن نقوم بمراجعة المصطلحات الفنية وأنماط التفكير المتضمّنة في الفصل الأخير وملحقه، كما أننا لن نتعمق أكثر في تاريخ علم الأخلاق الفلسفية philosophical ethics. إن النظريات الأقرب احتمالا لأن نشير إليها هي نفعية جيرمي بنثام [١]، وجون ستيوارت ميل [٢]، وشكلية [٣]، إيمانويل كانط [٤]، ومن حين إلى آخر نظرية العدالة لجون راولز [٥]، وبالإضافة إلى ذلك، سنشير أحيانا إلى الواجبات الأخلاقية للإحسان، وللعدالة، ولاحترام الأشخاص؛ وضرورة غرس الفضائل الملائمة لوظائف المرء؛ والواجبات العلاقية relational العامة للرعاية والشفقة. لذلك عليك أن تتنبه إلى أن نمط النظريات

«عندما يكون هناك ٥٠ مليونا من أسهم الأوراق المالية المتداولة، لا يستطيع مدير الشركة استطلاع رأي المساهمين لاكتشاف ما إن كانوا يريدون التخلي عن بعض عوائد استثماراتهم للتبرع لدار الأوبرا أو التقليل من الانبعاثات»

المؤلفة



الأخلاقية الأقرب احتمالا لأن يتبعه تقريرنا هذا عن أخلاقيات الأعمال هو مركزية الاستقلالية، والاختيار، والحرية، والمسؤولية البشرية، التي أشار إليها إيمانويل كانط.

قد تعني المسؤولية العديد من الأشياء: فقد تدل على مهمة محددة («هو مسؤول عن تنظيف الطابق الثالث من المبنى»)، أو إلى تسلسل هرمي للسُلطة («هو مسؤول أمام حارس المبنى»)، أو إلى المسؤولية accountability عن حدث ما («هو مسؤول عن دخول سائل التنظيف إلى جهاز الإنذار من الدخان بالطابق الثالث»)، أو إلى استحقاق اللوم culpability («وينوي الحارس تحميله مسؤولية» ذلك)، وإلى المسؤولية القانونية liability («واجعله يدفع ثمن إجابة إدارة المطافئ لبلاغ كاذب»). إن «تحمّل المسؤولية» يعني الإقرار بأي من، أو بكُل ما ذُكر. تشير المسؤولية أيضاً إلى إحدى سمات الشخصية، تجمع ما بين التعقل prudence (الميل للتخطيط، والتنبؤ بأي نتائج سيئة لأعمالك، والتصرف من أجل تفاديها)، والموثوقية reliability (الترتيب للوفاء بوعودك ولعمل ما هو متوقع منك)، والاهتمام والشفقة تجاه الآخرين (القدرة على، والرغبة في، تخيّل نتائج أي من أفعالك على الآخرين)، والاستقامة والشجاعة لجعل أفعالك، بكل نتائجها، عائدة إليك وحدك (برغم أي ألم أو حَرَج قد تسببه لك). إن الشخص «المسؤول» هو ذلك الذي يُقر بالمسؤولية، ويتحمّلها، عن مجالات النشاط الواقعة ضمن حدود سلطته ونفوذه.

إن «منظور المسؤولية» في أي من حقول علم الأخلاق يجمع ما بين مطالبة بالقيمة وبين ميل لتقييم المواقف، والسياسات، والممارسات التي تقع ضمن ذلك الحقل بصورة مؤكدة. وتعني المطالبة أنه من الجيد للبشر أن يعيشوا حياة تتسم بالمسؤولية: إدراك الخير الذي يمكنهم فعله، وأن يفعلوه؛ وإدراك الأذى الذي يمكنهم أن يتسببوا فيه، وأن يتصرفوا لتفادي ذلك الأذى؛ وحينما تنحرف الأمور في عالمهم على الأقل جزئياً بسبب ما فعلوا، أن يقروا بدورهم في الموقف ويتصرفوا لإصلاحه دون الإلقاء باللوم على الآخرين.

إن النزعة التقييمية هي الحُكم وفقاً لدرجة تحمّل الفاعلين في المواقف قيد النظر إلى المسؤولية عن أفعالهم وعن المواقف الواقعة تحت سيطرتهم، وفقاً لميل السياسات والممارسات للتشجيع والمطالبة بتنمية المسؤولية كفضيلة

في جميع المشاركين في الحقل المغطّى، وحسب احتمالية خلق مجالات جديدة من المسؤولية حيثما وجد نقص فيها حاليا. قد يبدو هذا الوصف لمنظور المسؤولية عموميا بشكل محير عند هذه النقطة، لكنه سيُناقش مراراً وتكراراً في المجالات التي سنغطيها في هذا القسم، ويجب أن يكون واضحا عندما ننتهي منها. وعلى أي حال، فأنا أعتبر نفسي مسؤولة عن توضيح الأمر، كما أنني مستعدة لتحمّل اللوم إذا لم أتمكن من ذلك.

وباعتبار هذا المنظور، لن نجد أنه علينا دائماً أن نمتنع عن الحُكم على السياسات، والممارسات، والأفعال المقدّمة للمراجعة الأخلاقية على هذه الصفحات. ستوضع جميع المنظورات الأخلاقية في الاعتبار، وستُطرح شتى جوانب كل سؤال للتقييم بالعدل والقسطاس، كما هو مطلوب في أي كتاب مخصص للاستعمال العام؛ لكننا سنوجّه للقارئ دعوة مفتوحة للمشاركة في تفضيل للمؤسسات والسياسات التي تمنح الفرصة لممارسة المسؤولية في كل التعاملات ضمن، ومع، مؤسسات الأعمال والمهن، ولاحترام الفعل المسؤول عند حدوثه. ونأمل، من خلال هذا الاعتبار لمسؤوليات مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بالبيئة الطبيعية، أن نتمكن من رسم الخطوط العريضة لمثل أعلى لممارسة الأعمال، والذي يتوافق تماماً مع النضج الأخلاقي لجميع الأفراد ذوي العلاقة بالمؤسسات الاقتصادية التي يجب أن نتعامل معها.

الأعمال كمشروع أخلاقي

لماذا يكون من المسلي للغاية أن نصف أخلاقيات الأعمال كإرداف خُلفي oxymoron (تناقض في الألفاظ)، ونتظاهر بأن كل رجال ونساء الأعمال هم طماعون شرهون يمكن للواحد منهم أن يبيع جدته عن طيب خاطر لتحسين حسابه النهائي bottom line؟ (حرفيا، السطر النهائي لإقرار الدخل الفصلي؛ ومجازيا، صافي الربح أو الخسارة بالدولار لأي شخص أو شركة). هناك أدلة قليلة على أن من يكسبون عيشهم في عالم الأعمال هم أفضل أو أسوأ بأي حال من البعض منا الذين يدرِّسون في الجامعة، على سبيل المثال؛ لمَ التحيّز إذن؟ في هذا الفصل، سنحاول عرض الشكل الأخلاقي للمنشأة التجارية ككل، كما تصوّره الفلاسفة والاقتصاديون الذي حاولوا فهمه ككل.

وسنحاول أن نرى لماذا قد ننزع للنظر إلى الأعمال باعتبارها، بصورةٍ ما، جيدة في الأساس أو خلاف ذلك، وإذا اتضح كون الأعمال مشروعا أخلاقيا، فسنبحث عن المبادئ الأخلاقية المركزية التي يستند إليها صلاحها.

سنُجري استكشافنا هذا في عدة خطوات؛ ستتتبّع السلسلة الأولى من الخطوات جذور المعارضة الأخلاقية الموروثة للمنشآت التجارية، وطبيعة الأعمال ونمو أخلاق العمل [٦]، ونمو المدينة والتجارة، وترسيخ حقوق الملكية والعَقد contractالخاص، واكتشاف إمكانات السوق الحرة، وظهور الأعمال كميدان حاسم للنمو والإنجاز الأخلاقي، أي كمحل لممارسة الاستقلالية، والتعقّل، والمسؤولية. أما السلسلة الثانية فستتتبّع ولادة الشركة العصرية، وتأثيرات نظام المصنع، والتفريق بين الملكية والسيطرة، وأسس المعضلات الأخلاقية التي تواجه الأعمال الآن.

تجلب السلسلة الأولى الأعمال من العالم القديم إلى الحديث.

أرسطو والنظام الطبقي للعالم القديم

إذن هناك تحيّز ضد احتمال كون المبادئ الأخلاقية في الأعمال متأصلة فينا، قد يكون من المفيد أولاً اكتشاف مصدر ذلك التحيّز (وبالتالي أي جزء منه يجب أن نحتفظ به في تعقيباتنا المعاصرة على الأعمال). كان الفيلسوف اليوناني أرسطو (القرن الرابع قبل الميلاد) هو أول من هاجم أسس السوق. في الجزء الأول من كتابه السياسة Politics، حيث يناقش قوانين الأسرة (OEconomica)، ويفرّق المهن النبيلة التي يُمكن بها للرجل أن يعيل أسرته من تلك الحقيرة.

الصيد في كل تنويعاته مهنة نبيلة؛ والقتال نبيل؛ والزراعة وتربية الحيوانات نبيلة؛ والحُكم نبيل؛ وبعض أنواع الحرف مؤهلة لذلك. كل أشكال التجارة حقيرة، مع كون تجارة التجزئة retail trade والأعمال المصرفية أكثرها جلبا للعار. لماذا الأعمال المصرفية؟ لأنه في ممارسة الربا usury(تحصيل فوائد على القروض) يُسمح للمال بجني المزيد من الأموال، «كما لو أن المعدن البارد يمكنه أن يتوالد!» (Politics I, x, 4; 1258b)؛ ولماذا تجارة التجزئة؟ لأنها تركز عقل الرجل على المال، والمكسب التافه، واكتناز الأموال، وجني المزيد منها، وكل ذلك سيئ جداً للسمعة. أما الحِرف التي

تركز على الجمال، فهي مقبولة؛كما أن الزراعة ورعاية القطعان، والتي تنتج الغذاء الضروري بالتعاون مع الطبيعة، فهي جيدة؛ والصيد، لاحتوائه على مباراة في المهارة والقوة بين الصياد والفريسة، فهو مشرّف بصورة إيجابية، وكذلك كان أي مسعى عسكري. وكإهانة نهائية، يصنّف أرسطو القرصنة ـ أو قطع الطريق freebooting ـ كضرب من ضروب الصيد، وبالتالي فهو مهنة شريفة، كما لو أن التاجر، مع كل سلعه وعماله، كانوا مجرد طريدة أخرى تُذبح احتفالا بنصر الصياد.

لماذا كان أرسطو عديم التسامح هكذا مع أصحاب الأعمال؟ لقد قيل إنه كان مجرد رجل يفكر مثلما يفكر الناس في زمنه؛ فطبقة الإقطاعيين، التي كان ينتمي إليها (أو يخدمها)، كانت تشعر باحتقار تام للتجار الأثينيين، الذين اعتبروهم جنسا غريباً ومُنحطا ينزع إلى استغلال المزارعين الصادقين، حتى وهم يتاجرون بالمحاصيل الأثينية. والحقيقة أن أرسطو لم يكن يصف المجتمع الذي عاش فيه، بل الذي كان يُفضله. ومع ذلك، فقد انتصر تحيّزه الموروث، ضد أي احتلال لا يتعامل في السلع الطبيعية بل بالمؤسسات التي تتاجر فيها. تبنت الكنيسة الرومانية حظر الربا، وبفعل ذلك، أبطأ نمو التجارة في العصور الوسطى بشكل ملحوظ.

الحركة الرهبانية وأخلاقيات الأعمال

في عام ٥٢٩م، أسس القديس بنيديكت St.Benedict ديرا مسيحيا في مونتي كاسينو Montecassino. لم يكن هذا أول مستعمرة للعزاب أسست لتكون مُعتزلا دينيا للتنوير (فالعديد من الطوائف الدينية كانت تمتلك مثلها)، لكنها كانت واحدة من أوائلها في المسيحية، وكان لذلك تأثيره: فقد تمثلت فكرة بنيديكت في أنه بدلا من الاستجداء (وحده) لدعم حياة الصلاة والتأمل، يجب أن يعمل رهبانه في الحقول وفي المهام الأخرى، لتعلّم التواضع. (كان نموذجه هو الصورة الرائعة للسيد المسيح، والمنشفة ملتفة حول خصره، وهو يغسل أقدام حوارييه – وهي المهمة المخصصة لأقل الخدم شأنا في البيت اليهودي). وكقاعدةٍ لرهبان بنيديكت، كانت مهام الأعمال مفهومة. في بادئ الأمر، كان معظمهم من الطبقة الحاكمة، وكان العمل في الحقول هو أكثر شيء إذلالا يمكنهم تخيله. وإذا قفزنا للأمام ألف سنة تقريبا، فسنجد

أن أغلب الأديرة التي أنشئت في السنوات الألف والخمسمائة الأولى من النصرانية كانت تعلم مترهبنيها أنه من أجل خدمة الرب، فمن الملائم تقليد السيد المسيح في الأداء المبتهج لجميع المهام الحقيرة المفيدة؛ وباختصار، أن يعملوا. وقد فعلوا هذا العمل كجزء من مهنتهم (حرفيا، «الدعوة»، وهي الحياة التي أحسوا أن الرب دعاهم إليها وأرادهم أن يحيوها)، ولذا أصبح العمل نبيلا وصالحا. هذا الخُلق، على نقيض تماما من الخلق الأرستقراطي لأرسطو، الذي تبنى العمل الشاق في الدنيا كشيء نبيل ومقدس حتى، لعب دورا حيويا في نمو الحضارة الصناعية التالية.

التجارة والعَقد

عندما بدأ الرخاء يعود إلى أوروبا، بحلول نهاية القرن الثاني عشر تقريبا، خلق بين النبلاء الأغنى وعائلاتهم سوقا لسلع الشرق: الحرائر والتوابل، والعاج والأخشاب العطرية. ظهرت طبقة جديد من البائعين والتجار، لتمويل البعثات، البرية والبحرية، إلى الشرق ولبيع السلع عند وصولها إلى أوروبا. وسرعان ما شكّل التجار، والوكلاء، والمستفيدون من ذلك الازدهار طبقة جديدة، وهي طبقة «وسطى» بين الفرسان الإقطاعيين والرقيق الذين عملوا في الأرض كفلاحين مستأجرين.

ماذا كان يمتلك هؤلاء التجار لضمان أن السفينة التي أرسلوها إلى حيث يعلم الله من الشرق، ستعود إليهم، على الأقل إذا نجت من عواصف المحيط، وأنهم سيجنون ربحا من السلع المجلوبة؟ كان لديهم القليل جداً، في الحقيقة، ماعدا قوة الكلمة - أي وعد القبطان بأنه، في مقابل راتب (أو على الأرجح نسبة من الربح)، لن يهرب بالسلع ويبيعها في مكان آخر. كانت الاتفاقية المبرمة - بمنزلة مقابل quid pro quo، والوعد المتبادل، والاتفاق على الأداء المتبادل لاتفاقية معينة - بمنزلة عقد. كانت هناك، بطبيعة الحال، عقود في العالم القديم، لكن خلال العصور الفاصلة، اعتمدت أوروبا أكثر على السُلطة، سلطة الكنيسة أو السيد الإقطاعي، أو التقاليد، لفرض تنفيذها. لكن لم يكن هناك تقليد خاص بالطبقة التجارية؛ لذا كان عليهم صياغة طرقهم الخاصة للتعاون. وعليه فإن سلسلة من العقود المُلزمة لكل من المصرفي، الذي دفع الأموال اللازمة للرحلة البحرية، والتاجر الذي طلب السلع، والقبطان الذي

أبحر بالمنتجات الأوروبية في سبيل التجارة، والتجار البعيدون في الأراضي الأسطورية الذين جهزوا ثروات الشرق وأعدوها للنقل. كان العقد في ذلك الوقت شيئا محفوفا بالمخاطر في أحسن الأحوال، حيث يفصل وقت ومسافة بالغي الطول بين الاتفاقية والأداء. لكن عددا كافيا منهم عمل لكي تصبح تلك الممارسة، من التعاقد والأداء، طريقة راسخة لتنفيذ مهنة الأعمال؛ والتي تبقى حتى الآن، طبيعة ثانية [٧]، وواحدة من أقوى الالتزامات الأخلاقية التي نعترف بها، سواء داخل عالم الأعمال أو خارجه.

العقد الاجتماعي والملكية الخاصة

إن العقد مفهوم قوي بالفعل. كلنا نعلم بالالتزامات الأخلاقية ـ عليك ألا تقتل، عليك ألا تسرق... إلخ. والالتزامات الأخلاقية غير اختيارية (ليس لديك أي اختيار بخصوص التزامك بها)، وأبدية ـ مادامت وجدت الأسر، فسيكون هناك التزام برعاية الأطفال واحترام الأب والأم؛ لكن العقد اختياري بالفعل؛ فلست مضطرا لأن توافق على عقد ما. لكن إذا وافقت عليه، فستكون إذن خاضعا لالتزام أخلاقي قوي جداً لإنجازه ـ وهو بالغ القوة لأنك أبرمته بمحض إرادتك الحرة. في عالم كانت مؤسساته القديمة الكبرى تحتضر أو كانت مشلولة في مرحلة تنفيذ التغيير، وهو عالم يفيض بالإمكانات الجديدة، اكتشفت أوروبا فجأة مبدأ أخلاقيا قادرا على معالجة كل الظروف الجديدة، وهو مبدأ يمكن أن يشغل المنطق البشري لتقرير أنماط السلوك الإنساني. دخلت أوروبا إلى العصر الحديث وهي مقتنعة بأن فكرة «العقد» هذه يمكن أن تشكل أساسا لجميع أشكال الالتزام الأخلاقي والنظريات السياسية.

وهكذا، عندما تعهد المفكرون السياسيون الرئيسيون لتقليدنا الحالي ـ المفكرون السياسيون للعصر الحديث ـ بتحدي السلطة المقدسة للكنيسة والحق الإلهي للملوك، فقد استوردوا الفكرة التجارية للعقد لتبرير السلطة السياسية للدولة على المواطن. كان توماس هوبز (1588-1679) Hobbes من بين أوائل من اقترحوا أنه يجب النظر إلى المجتمع (كل مظاهر الحياة الإنسانية المنظمة) كأحد منتجات العقد الاجتماعي، أي اتفاقية بين أطراف متعاقدة بحُرية لإبعادهم عن الحالة الطبيعية الفوضوية والعنيفة التي وصفها هوبز بأنها «حرب الكل ضد الكل». أما جون لوك (1632-1704) Locke، فقد

رأى أن الناس يمكنهم أن يعيشوا في سلام بتوجيه من المنطق الطبيعي وحده. كلنا نعيش تحت طائلة القانون الطبيعي (وهو نظام راسخ من القوانين الأبدية، التي تنزل بأمر من الله وتكون ملزمة لجميع البشر إلى الأبد، لكنها في متناول العقل البشري). لكن القانون الطبيعي لن يحمي الملكية أو الحقوق المدنية. إن حدود قطع الأرض اعتباطية، وكذلك حقوق الجيران على طول ضفة أحد الأنهار أو المطالبين بحقوق الهواء (النظيف) في مدينة نيويورك؛ فلحماية الملكية، نحن بحاجة إلى حكومة مدنية، لمجرد حماية الحقوق الممنوحة من قبل الطبيعة. كيف يمكن للناس أن يكتسبوا ملكية في الحالة الطبيعية؟ بالنسبة إلى هوبز، يستولي الناس على ما يستطيعون، لكن الملك يستطيع أن يفرض سلطانه عليهم إذا أرادها لنفسه؛ أما في رأي لوك، فليس هناك مثل هذا الملك؛ فالناس يكتسبون الملكية باستخدامها، بواسطة «مزج عملهم» بها، وهم أحرار في الأخذ من المخزون المشاع من الأراضي غير المملوكة لأحد بقدر ما يمكنهم استعماله (وليس أكثر)، ماداموا يتركون «ما يكفي وبالجودة نفسها» للشخص القادم الذي يجيء. وبمجرد أن تصبح ملكا لهم، فهي لهم (بحق) الأهلية؛ ولا يمكن لأحد أن يأخذها منهم دون موافقتهم.

ثروة الأمم

جاءت أغلب عناصر أخلاقيات الأعمال في حركة الإصلاح البروتستانتي [٨]. وعظ مارتن لوثر [٩]، وهو راهب سابق، بأن كل شخص لديه نداء باطنيا [١٠] من الله، للعمل بأمانة، ولإنتاج منتجات ممتازة، ولكسب عيشه من عرق جبينه بالطريقة الأفضل ملاءمة بالنسبة إليه. ولأنه دين عملي للطبقة المتوسطة، حققت اللوثرية Lutheranism نجاحات هائلة في المدن. وبتحررهم من سلطة الكنيسة السائدة، حاول الفلاسفة أيضاً أسر الروح الجديدة للنهضة، والعقل، والتنوير، وقد كرر أحد أفضلهم الحسابات العملية للتجار بصورة مثالية. كان هذا هو جيرمي بنثام (1748-1832) Bentham، مؤسس مذهب المنفعة.

دوّن بنثام كتاباته بعد نصف قرن تقريبا من قيام لوك بتأسيس الملكية والحكومة الممثلة لفئات الشعب على أساس من الحقوق الطبيعية، ودرّس مذهب اللذة hedonism (من édoni، بمعنى المتعة: وهو الاعتقاد أن اللذة هي الخير الوحيد وأن الألم هو الشر الوحيد). الناس هم أفضل قضاتهم

بخصوص ماهو مُمتع وما هو غير ذلك، لذا فإن كل ما عليك هو أن تسألهم عما يحبون وما لا يحبون وستعرف الصواب والخطأ. نحن لا نعني بـ «الصالح العام» أكثر من مجموع ضروب الخير المنفردة. ولمعرفة ما إن كان ثمة تشريع مقترح سيخدم الصالح العام، إذن، فكل ما عليك فعله هو أن تعتمد وحدة منفردة من المتعة (مثلا، ساعة واحدة من الشعور الممتع لمواطن واحد) وتطبق التفاضل الإسعادي felicific calculus (وهو تقنية لإضافة وحدات المتعة وطرح وحدات الألم للوصول إلى المحصلة الإجمالية من السعادة) للحصول على مجموع سيخبرك، ليس فقط بما إن كان التشريع، إجمالا، سيخدم الصالح العام، بل وما إن كان سيفعل ذلك بصورة أفضل من أي بديل.

مضى الفيلسوف الأخلاقي وعالم الاقتصاد، آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠)، في تطبيق فرضيات بنثام على السوق. قال سميث: دعونا نفترض أن بنثام كان محقا؛ في أنه باستثناء الهبّات bursts القصيرة التي نادراً ما تكون ذات أهمية من الإيثار altruism (الدافعية لمساعدة الآخرين، مع عدم تفكير المرء بنفسه)، فإن الناس أنانيون؛ فأكثر الناس، في معظم الوقت، يريدون تحصيل المتعة وتفادي الألم لأنفسهم. وفي السوق، يترجم ذلك الترتيب إلى جهد عاقد العزم لتقديم المرء لمصالحه الخاصة ـ لكي يصبح أغنى، من حيث المال والسلع والمتع. وبناء على هذه الفرضية فإن «الفعل الرأسمالي» الأساسي هو التبادل الاختياري الأناني (التجارة الطوعية مع آخر بغرض تعزيز المرء لمصالحه الخاصة): شخصان بالغان، ذوا عقل سليم وأغراض واضحة، يلتقيان في السوق، الذي يتوجه كل منهما إليه لكي يشبع حاجةً محسوسة؛ ويكتشفان أن كلا منهما لديه ما يلبي حاجة الآخر ـ ربة البيت تحتاج إلى الدقيق، ويحتاج الطحان إلى المال ـ لذا يتبادلان، بسعر يجعل المقايضة معززة لمصالح كل منهما. إن المنفعة utility (أي الزيادة في الثروة التي يحققها هذا التبادل) بالنسبة إلى المشارك في السوق الحرة من الشيء المكتسب يجب أن تزيد على فائدة الشيء الذي تمت مبادلته، وإلا فلماذا يقوم هو أو هي بإبرام الصفقة؟ لذا فإن كلا من طرفي التبادل الطوعي يغادر وهو أغنى مما كان.

ومما يضيف إلى قيمة التبادل المنافسة بين التجار والمشترين؛ لأن هناك العديد من المزودين كل سلعة، فالزبون ليس مجبرا على دفع أثمان باهظة لقاء الأشياء التي يحتاجها (هناك حقيقة اقتصادية مؤسفة هي أنه بالنسبة إلى

الشخص الجائع، تكون القيمة الحدية marginal value لرغيف خبز كبيرة جدا، ومن الممكن أن يصبح تاجر منفرد غنيا ظُلما). وبالعكس، فالمنافسة بين الزبائن (والتي تجسدها المزادات) تضمن أن السلع المتوافرة تنتهي في أيدي من تساوي أكثر بالنسبة إليهم. لذا فعند نهاية يوم السوق، ليس فقط يعود كل شخص إلى بيته أغنى (حقيقة) مما كان عندما جاء، لكنهم أيضاً يكونون كأغنى ما يمكنهم أن يكونوا، إذ توافرت لديهم جميع الخيارات المحتملة من السلع أو الخدمات لشرائها، وجميع المشترين المحتملين لسلعهم أو خدماتهم المعروضة للبيع.

يريح الباعة والمشترون المنافسة بواسطة الكفاءة العالية (وهي نسبة كمية ونوعية الإنتاج إلى تكاليف الإنتاج: «القيمة بالنسبة إلى المال»)، من خلال إنتاج السلع ذات الجودة الأعلى بأقل سعر ممكن، أو بواسطة تخصيص مواردهم القليلة نحو الأكثر قيمة من بين الخيارات المعروضة عليهم. ومن مصلحة جميع المشاركين في السوق، إذن، أن يجتهدوا لتحقيق الكفاءة العالية، بمعنى الإبقاء على تكلفة السلع المعروضة للبيع منخفضة بقدر الإمكان مع الاحتفاظ بأعلى مستوى ممكن من الجودة. كان إنجاز آدم سميث الأكثر بروزاً هو إدراكه أن التأثير العام لكل هذا التزاحم الأناني سيكون جعل أغلب السلع المكنة من أفضل نوعية ممكنة متوافرة بأقل سعر ممكن. ومن ناحية أخرى، يجب أن يقوم الباعة والمشترون على حد سواء بمراقبة السوق ككل، مع تعديل عمليات الإنتاج والشراء لاستغلال التقلبات في العرض والطلب. يؤدي نقص العرض إلى جعل السلع أكثر قيمة، مما يرفع السعر، لذا سيجني المنتجون المال؛ وسيؤدي ذلك لجلب المزيد من الموردين إلى السوق، والذين سيؤدي تنافسهم لخفض السعر، إلى ما يزيد قليلا على تكلفة الصناعة بالنسبة إلى المنتجين الأكثر كفاءة. وسيكون لزيادة الطلب، لأي سبب، التأثير نفسه. وإذا زاد الطلب على العرض، فسيرتفع السعر حتى لا يقدر على الشراء سوى عدد من المشترين يساوي عدد المنتجات المعروضة. وإذا زاد العرض عن الطلب، سينخفض السعر إلى نقطة يمكن معها شراء السلع. عند وضع كل هذا معا، أدرك سميث أنه في ظل نظام الاقتصاد الحر [11]، من الواضح أنه ستكون لديك أفضل فرصة ممكنة لأن تجد ما تريد معروضا للبيع، بكمية ونوعية جيدة، وبسعر معقول. انس الملوك

المُحسنين الذين يأمرون بعمل الأشياء لمصلحتنا، اقترح سميث؛ فنحن تحت هذا النظام موجّهون من قبل «يد خفية» لخدمة المصلحة العامة حتى لو اعتقدنا أننا أنانيون جدا.

أشار سميث إلى أن بعض الفضائل (أوجه التفوق excellences؛ وهي السمات الشخصية التي تحسّن قدرة الفرد على أداء واجباته أو واجباتها، وعلى أن يعيش بصحة جيدة، ويخدم المصلحة العامة) مقتضاة بموجب عمليات السوق الحرة. ولن يعمل كامل النظام على الإطلاق، ما لم يكن المشاركون صادقين في الكلمات والأفعال؛ بمعنى أن يقولوا الحق، خصوصا فيما يتعلق بالملكيات الخفية لمنتجاتهم المعروضة للبيع، ويسددوا ديونهم، ويحترموا عقودهم. إن الرأسمالية التي يصفها لن تنجح، في الحقيقة، لمدة طويلة جدا ما لم يكن المشاركون عقلانيين (لتلك الأغراض، مجرد أنهم يعرفون ما هي مصالحهم الخاصة وألا يكونوا خاضعين كثيرا للانفعالات العاطفية التي تمنع من العَمل على تحقيقها)، ومتعقلين (بعيدي النظر، قادرين على إهمال الإرضاء الحالي مقابل الربح البعيد المدى)، وكادحين (مجتهدين، غير كسالى)، ومعتدلين (مقتصدين في طلباتهم، غير طماعين)، ومدّخرين (ميالين بقوة لتوفير المال؛ وهو ضرب من التعقّل)، ويمتلكون عادة بعض المهارة القابلة للبيع، والتي يمكنهم أن يستعملوها لكسب لقمة العيش. وقبل كل شيء، لابد أن يكونوا مسؤولين: راغبين في متابعة التزاماتهم وتنفيذ عقودهم، مع التأكد من أن سلعهم هي كما وصفوها ولا تصيب أحدا بأذى، ويلعبون دورا كاملا وفاعلا في حماية المجتمع الذي يمثل الأساس لمساعي الأعمال الخاصة بهم وبجيرانهم.

بنيامين فرانكلين والتاجر البورجوازي[١٢]

نتجت نظرية آدم سميث حول المؤسسات الاقتصادية و«ثروة الأمم» عن توليفة من التقليد المتعلق بالقانون الطبيعي للقرنين السابع عشر والثامن عشر (ومن أمثلته جون لوك)، والتقليد التجريبي الذي يمثله جيرمي بنثام. كنا في حاجة إلى لوك لترسيخ قُدسية المِلكية والعقد، وإلى بنثام لتوطيد أولوية المصلحة الشخصية في العلاقات الإنسانية. ترجم سميث الاستنتاجات إلى عدد كبير من تفصيلات القانون الطبيعي: قانون العرض والطلب، الذي يربط

ما بين العرض، والطلب، والسعر؛ والقانون الذي يربط الكفاءة بالنجاح؛ وفي النهاية، القوانين التي تربط حرية السوق بنمو ثروة البلد الذي يتبنى نظام السوق الحرة.

كان الغرض منها جميعا هو الحرية، أو التحرر - أي الحرية الطبيعية التي مُنحها كل إنسان من قبل الله، وحرية المقايضة في السوق الحرة التي تزيد ثروة الأمة من دون حدود. وليس من قبيل المصادفة أن تيارات الحرية، السياسية والاقتصادية، جاءت معا في المستعمرات الإنجليزية في العالم الجديد. كانت المستعمرات قد أنشئت أولا كمشروع تجاري (توقعت الشركات التي استعمرت فرجينيا وخليج ماساتشوستس أن تحقق أرباحا من المتاجرة في منتجات العالم الجديد)، ثم أصبحت مأوى للمدنيين المحافظين [١٣] البروتستانت ذوي الأعراف المختلفة (الانفصاليون الإنجليز، والهوغونوت [١٤] الفرنسيون)، وسرعان ما اعتبرت نفسها تجربة في الحرية. وصل اختمار الحرية إلى ذروته بعدة طرق متزامنة: تذكّر أن عام ١٧٧٦ شهد إعلان الاستقلال الأمريكي، ونشر كتابي جيريمي بنثام بعنوان «نظرية الأخلاق والتشريع» وآدم سميث بعنوان «ثروة الأمم».

كان المستعمرون الأمريكيون الذين حرّضوا الاستقلال أكثر من غيرهم هم رجال الأعمال الأغنياء (مثل جون هانكوك Hancock) الذين وجدوا أن النظام الضريبي البريطاني يقتطع كثيرا من أرباحهم؛ لكن أخلاقيات الأعمال الأمريكية كانت قد وضعت قبل ٤٠ سنة من ذلك التاريخ، في الأعداد المقروءة على نحو واسع من مجلة Poor Richard's Almanack [١٥] بقلم بنيامين فرانكلين Franklin (1706-1790). يزودنا فرانكلين بإعادة صياغة قوية لأخلاقيات الأعمال، مع توكيدات بأن العمل سيحقق الازدهار؛ وقد قال ناصحا: «حافظ على متجرك، وسيحافظ عليك متجرك». لم يكن عنده مجال للكسل: «استغل وقتك جيدا، إذا كنت تنوي كسب الراحة»، كن دائما خجلا من أن تضبط نفسك متكاسلا، «وكان واثقا من أن الكدح الصادق سيُنتج الازدهار دائما؛ فالوقت الذي يستثمر في التدريب على الصنعة apprenticeship كان يستحق أن يُبذل تماما؛ «إن من يمتلك حرفة، يمتلك ضيعة». وبمثل هذه الأمثال، والحِكم، والنصائح الحكيمة حول عدد وافر من المواضيع، خاطب فرانكلين صغار المزارعين ورجال الأعمال الذين افتُرض أنهم يكونون سكان

أمريكا، حاثا إياهم على التعقل والاجتهاد والأمانة، وعائدا مرارا وتكرارا إلى المديح البسيط للتجارة المُربحة. هنا يكافأ أرسطو إلى الحد الأقصى: يقارن فرانكلين إعجابه غير المحدود برجل الأعمال الصغير بالاحتقار العميق «للسادة المحترمين» المتأنقين الذين يتفاخرون على القوم العاملين.

على سبيل الخاتمة: الأخبار الجيدة - الجزء الأول

إذن فنظام الأعمال في أمريكا بدأ بالتأكيد كمشروع أخلاقي، وبالتحديد كتجسيد لذلك «السعي نحو السعادة» الذي أكد لنا توماس جيفرسون [١٦]، في إعلان الاستقلال، أن لنا فيه حقا؛ وهو السبيل الأفضل والوحيد لتعزيز الازدهار العام، وأحد أغراض تأسيس البلاد (وفقا لمقدمة الدستور الأمريكي)؛ ومعلّم للفضيلة، كما رآه بنيامين فرانكلين. والفضيلة التي تلخص صفات تاجر فرانكلين هي المسؤولية: فهو يمتلك مزرعته أو متجره ويديرها بالكامل، ويمارس الاختيار العقلاني بحرّية فيما يتعلق بقرارات إنفاق الموارد (بما فيها وقته وجهده هو) وفقا لمقتضيات الحصافة، واتباع التزامات ملائمة لازدهار العمل ولعائلته، ويتابع تنفيذ الالتزامات، ويتأكد من أن كل عمل يقوم به ينفذ بصورة صحيحة، ويمثله بصدق ويُحاسِب فقط على ما أنجز بالفعل. ونظرا إلى أنه صاحب أكبر مصلحة في استمرار التنظيم الجيد للمجتمع، هذا التاجر هو أيضا أفضل مرشح لترؤس حكومته، ويمثل أساسا للديموقراطية.

تشير رسائل جيفرسون إلى أنه كان يؤمن، على الأقل، بأن التجار والمزارعين الصغار هم وحدهم من يمكن الاعتماد عليهم لإدارة البلاد بشكل صحيح؛ فقد اعتقد أن ممتلكاتهم تمنحهم حصة في استقرار وقوانين البلاد، على عكس الطبقة العاملة المدينية التي صادفها في باريس، وبالتأكيد تماما على عكس «طبقة النبلاء» الكسولة والعاطلة المتبقية من حضارة ما قبل الحداثة. وقد وافق فرانكلين الرأي بأن إدارة أملاكهم الخاصة لتحقيق الربح تعلمهم المسؤولية والتعقل، وهي صفات مطلوبة بالتأكيد لإدارة شؤون الدولة أيضا.

كل هذه أخبار جيدة لبلاد تحتاج إلى إدارة مسؤولة في كل من المجالات الاقتصادية والسياسية. وكما أصر عليه آدم سميث، فإن الكفاح الأناني الطبيعي جداً لكسب العيش يعلّم تلك الفضائل الضرورية ليس فقط لضمان

الازدهار والإدارة الحكيمة في جميع أنحاء البلاد، بل والمواطنين الناضجين والمتكيفين الذين يمكن الاعتماد عليهم في تحمل مسؤولية حكومة دولة تتمتع بالصناعات الوقورة نفسها، كما تنطبق على أعمالهم الخاصة.

الأعمال كحلبة للمعضلات الأخلاقية

من أين إذن جاءت صور شركات الأعمال كمستغل قاس لموظفيها، أو كقطط سمان تتعابث بينما يهلك الجمهور، أو كمزوّد للسلع الرخيصة التي يجب أن يحذر منها المشتري؟ لم ينظر إلى شركات الأعمال كشرير في الولايات المتحدة حتى القرن التاسع عشر - وهو عصر الشركة ذات المسؤولية المحدودة، والثورة الصناعية، وحضارة المصانع. سنحول اهتمامنا الآن إلى الشركة والمعضلات الأخلاقية التي تكتنف عملياتها.

طبيعة الشركة

ما هي الشركة؟ إن الشركة التي تهدف للربح، وهي النوع الذي يتعلق به هذا الفصل بصورة أولية، هي مضاربة ممولة من قبل مستثمرين (وهم الأشخاص الذين يضعون أموالهم في المضاربة، منذ البداية أو لاحقا) بغرض كسب المزيد من المال، بالحصول على عائد استثماري يساوي أو يزيد على ما يمكنهم أن يحصلوا عليه من أي توظيف آخر لأموالهم.وبمجرد بداية أعمالها، تعتبر الشركة قانونيا بمنزلة شخص خيالي - أو كما صاغها كبير قضاة المحكمة العليا جون مارشال Marshall في العام ١٨١٩: «كائن اصطناعي، خفي، غير ملموس، ويوجد فقط عند تأويل نصوص القانون». وسواء كانت غير ملموسة أو غير ذلك، فهي شيء حقيقي يعيش أطول من جميع أعضائه، والذي يمكنه أن يرفع أو تُرفع ضده الدعاوى القضائية ويُبرم العقود مثله مثل أي فرد. وهذه المنزلة كفرد قانوني لشركات مثل إكسون Exon أو بيبسي Pepsico أو جنرال موتورز GM هي التي تجعلنا نفترض أنه قد تكون لها حقوق والتزامات أخلاقية مثل أي واحد منا.

يمكن لأي فرد أو جماعة أن تدير عملا ما؛ فلماذا يُنشئ المرء شركة لعمل ذلك؟ يكمن الجواب في نقطة لافتة للنظر في التاريخ القانوني. من الناحية التاريخية، كانت الدولة ترخّص بإنشاء الشركات، والتي تُمنح من قبل الدولة



امتياز المسؤولية المحدودة: إن أعضاء الشركة (المستثمرين) مسؤولون ماليا عن الديون المتعلقة بالشركة بقدر استثماراتهم فقط؛ ومن الممكن أن يخسروا المال الذي وضعوه فيها، لكن دائني الشركة لا يستطيعون ملاحقة أموالهم الشخصية للوفاء بديون الشركة. من المخطط أعلاه للمشاريع التي صنعت التجارة الدولية، يمكنك أن ترى لماذا أسست الشركات التجارية. كانت كل رحلة إلى الشرق تُغرق المستثمرين في الدين، وإذا فُقدت السفينة، كما كان يحدث كثيرا، كان بوسع الدائنين ملاحقة أموال الملاك الشخصية، وبيوتهم، وربما أشخاصهم (تذكّر أن تاجر البندقية، في مسرحية شكسبير التي تحمل الاسم نفسه، كاد يفقد رطلا من اللحم أقرب ما يكون من القلب!). إن شركة الهند الشرقية، التي أُسست في العام ١٦٠٠ من قبل الملكة إليزابيث الأولى فقط لتولي مهمة الاستغلال التجاري لآسيا، كانت إحدى أولى الشركات وكبراها. أما شركة خليج ماساتشوستس، التي أنشئت لتولي مهمة الاستغلال المماثل للمستعمرات الأمريكية، فهي مثال آخر.

الشركة في السوق الحرة

كانت أوائل أمم أوروبا الحديثة مركنتيلية (*) mercantilist؛ أي أنها افترضت أن جميع التعاملات الاقتصادية ضمن حدودها (أو عبرها) يجب أن تُراقب من أجل المصلحة العامة، وبأن جزءا من حق وواجب الدولة أن ترخّص فقط لتلك الشركات التي تخدم المصلحة الوطنية. ومن الطبيعي أن موظفي الدولة المسؤولين عن تقرير من يستحق ترخيصا بإنشاء شركة ومن لا يستحق، كانوا ينزعون إلى محاباة الأصدقاء وأعضاء الحزب، وبالتالي أصبحت كامل عملية الموافقة مُرهقة وفاسدة. وبعد آدم سميث، أشار المدافعون عن الاقتصاد الحر إلى أنها كانت أيضا غير ضرورية تماما. دع الناس يجروا ترتيباتهم الاقتصادية الخاصة، كما جادلوا، وبالتالي ستخدم المصلحة العامة. وبالإضافة إلى ذلك، وباسم الحرية، خصوصا حرية التجمّع، يجب ألا يكون هناك أي سبب يمنع مجموعة من الأشخاص من إنشاء شركة إذا كان ذلك هو

(*) المركنتلية mercantilism: نظرية اقتصادية نشأت في الفترة ما بين القرنين السادس عشر والثامن عشر، إثر تفسخ الإقطاعية، وتهدف إلى تعزيز سلطة الدولة من طريق التنظيم الحكومي الصارم لكامل الاقتصاد الوطني، وانتهاج سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة، وإنشاء الاحتكارات التجارية الخارجية [المترجم].

ما يريدون فعله. ولذلك، تم في القرن التاسع عشر تبسيط العملية؛ أما الآن فكل ما تحتاج إليه لإنشاء شركة هو نموذج يمكن لأي محام أن يزودك به، ورسم يدفع للدولة، وبضعة توقيعات. أنت وأنا يمكننا إنشاء واحدة منها.

ليست كل الشركات منشأة بغرض تحقيق الربح؛ فالهيئات الخيرية، والمستشفيات، والجامعات تُنشأ كشركات incorporated أيضا. وفي الوقت الحالي، دعونا نترك القطاع اللاربحي جانبا، ونركز على شركات «القطاع الخاص»، والتي تُنشأ لغرض وحيد هو إعادة المال إلى مستثمريها ـ للاستفادة من الحرية المتعلقة بالشركات لإدارة أعمالها، والقيود المتعلقة بمسؤولية المستثمرين عن تعظيم فرص الأرباح الشخصية مع تقليل الأخطار الشخصية إلى الحد الأدنى. تتمتع الشركات بأغلب الحريات المتوافرة للبشر (بما فيها حرية الكلام والمشاركة في الحملات السياسية). هل يمكن لها، إذن، أن تُعتبر مسؤولة معنويا ـ أي أن يُطلب منها احترام الواجبات الأخلاقية (على سبيل المثال) لمساعدة الفقراء أو دعم الفنون، أو أن يُطلب منها التحكم في الانبعاثات الضارة من المصانع حتى لما يتجاوز المستوى الذي يتطلبه القانون، أو أن تستحث لعدم تسريح أولئك الذين يحتاجون إلى الوظائف حقا؟ هنا تظهر مشكلة حقيقية. لفهم تركيب المشكلة، دعونا نبحث لبرهة في بنية الشركات.

الملكية والوكالة

عندما تبدأ الشركة أعمالها، تكون مملوكة بالكامل من قبل المستثمرين؛ فاسمها، وكل أصولها، وكل منتجات نشاطها تعد من الممتلكات، وهي لهم. ويمكن لهم أن يفعلوا ما يحلو لهم (جماعيا) بها وبالعائد الذي تدره ـ كأن يدخروه، أو يعيدوا استثماره، أو يوزعوه. دعونا نفترض أن شركة قد أسسها عشرة مستثمرين؛ فكل منهم سيكون لديه عُشر سهم في الشركة (أو عُشر رأسمال الشركة)، وحسب الافتراض، فجميع القرارات المتعلقة بما يجب أن تفعله الشركة ستتخذ من قبل أغلبية الأصوات من بين أولئك العشرة. فإذا طلب صيادو السمك المحليون من الشركة تركيب بعض الأجهزة الإضافية بحيث لا تصب مياه صرفها السامة في الجون creek (هذه الأجهزة ليست مطلوبة بقوة القانون)، أو احتاجت الأوبرا المحلية إلى المال، وجاءت إلى

الشركة تطلب تبرعا، يمكن للعشرة أن يقترعوا فيما بينهم على ما إن كانوا سيركبون الأجهزة أو يقدمون تبرعا لدار الأوبرا؛وإذا قرروا صرف المال، فلا توجد مشكلة ـ ذلك حقهم؛ فهو مالهم.

والآن، إذا أرادوا الانصراف لأعمالهم الأخرى، وعينوا لذلك مديرا لإدارة الشركة في غيابهم، فالمدير لا يمتلك أيا من حقوق الملكية. إن المالكين هم أصحاب رأس المال في هذا الالتزام (على وجه التحديد، المالكون بصورة إجمالية هم الشركة، والشركة هي صاحب رأس المال)، والمدير هو وكيل الشركة، وفي علاقة الوكالة هذه، يخضع المدير لالتزام مبني على الثقة نحو الشركة لتعزيز مصالحها. (صاحب رأس المال هو صانع القرار ومبدئ العلاقة؛ والوكيل هو الشخص الذي ينوب عن آخر، وليس لنفسه؛ والعلاقة المبنية على الثقة fiduciary [من fides، بمعنى إيمان أو ثقة] تُلزم الوكيل بالعمل لتحقيق مصالح المستفيد، وهم الأشخاص أو المؤسسة التي يعمل أو تعمل لها وكيلا).لا يمكن للوكلاء أن يفعلوا سوى ما يأمرهم المالكون بعمله، وقد أخبر المالكون الوكيل بأن يدير العمل بصورة مُربحة، وأن يخصم تكاليفه وراتبه، ويرسل إليهم الأرباح (كلما كانت أكثر، كان ذلك أفضل) في صورة حصص، كعائد على استثماراتهم. وبالطبع، فقد أمر المالكون الوكيل أيضا بإدارة العمل بالتزام صارم بالقانون، لأن مخالفة القانون قد تكون لها تكاليف باهظة جدا؛ في أسوأ الأحوال، من الممكن أن تُغلق المنشأة التجارية بالكامل، وبالتالي تُفقد جميع الاستثمارات. لذلك فهم سيصرفون المال المطلوب للالتزام. لكن إذا طلبت البلدة التحكم في تسرب النفايات إلى ما يتجاوز النص الحرفي للقانون، أو طالبتهم الأوبرا بمال للإنتاج القادم، فيجب ألا يفعلوا شيئا حقا حتى تتاح لهم الفرصة لسؤال المالكين؛ فإذا كان المالكون بعيدين، فقد يصعب فعل ذلك. وإذا لم يستطع الوكيل استشارتهم، فقد يكون عليه فقط أن يستمر في أداء الأعمال التي أمروه بها، وهي أن يزيد ثروة المساهمين. فعلى رغم كل شيء، ذلك ليس مال الوكيل.

ويزداد الموقف سوءا (بالنسبة إلى الجون والأوبرا) إذا قرر المالكون الأصليون ليس فقط أن يبيعوا أسهمهم لأطراف أخرى، وتقسيمها بعدة طرق في أثناء فعلهم ذلك، بل وإصدار المزيد من الأسهم أيضا، وبيعها لعامة الناس، لكي يجمعوا رأس المال.(كان مصنعهم الصغير يعمل بصورة حسنة لدرجة أنهم

قرروا بناء اثنين آخرين، ويحتاجون إلى كثير من المال، أكثر مما يمكنهم اقتراضه من البنك، للشروع في البناء). وبحلول هذا الوقت، كانت الشركة ستتخذ شكلها المعاصر، فهي لا تدار من قبل المساهمين مباشرة، بل بواسطة مجلس إدارة، منتخب من قبلهم، والذي تتمثل مهمته في تعزيز مصالح المساهمين – باختصار، لزيادة ثروتهم بتوجيه المدراء لاتباع السياسات التي سترفع قيمة السهم في سوق الأسهم، أي البورصة. وبحلول الوقت الذي تكون فيه عدة إصدارات جديدة من الأسهم قد بيعت، سيكون هناك عدة آلاف، وفي النهاية ملايين، من الحصص من أسهم الشركة متداولة، أي مملوكة من قبل الجمهور، ولن يستطيع المدير الاتصال بجميع المالكين أبدا. وبما أنه، في البورصة، يمكن المتاجرة بالأسهم (وبالتالي قد تتغير الملكية) بصورة يومية، فسرعان ما تصبح فكرة الاتصال بالمساهمين طلبا للنصيحة حول الأنبوب أو الأوبرا، منافية للعقل.

هل يمكن للمدير افتراض أن المساهمين قد يرغبون في تطهير الجون أو التبرع لدار الأوبرا؟ قد يكون مخطئا، لكن بالنسبة إلى معظم تاريخ الشركة، يمكنهم أن يحاولوا بالتأكيد. إن المساهمين، مهما كانوا كثيرين ومجهولين، هم على الأقل أناس منفردون يمكن افتراض أنهم يريدون الصيادين المحليين ورعاة الأوبرا أن يظنوا بالشركة خيرا، وأنهم يمتلكون اهتماما عابرا على الأقل بالبيئة الطبيعية والفنون. وطوال معظم القرن العشرين، كان من المفترض بالشركات أن تتحمل بعض المسؤولية على الأقل لدعم وحماية المجتمع فيما يتجاوز النص الحرفي للقانون. وفي وقت تال، حتى تلك الفرضية ألغيت.

الأموال، وشراء كامل الحصص [١٧]، والتولي [١٨]: معضلة الشركات

في آخر تحول للشركات، تغيّرت بنية الملكية بالكامل. منذ عشرينيات القرن العشرين، كانت عندنا الصناديق المتبادلة [١٩]، والتجمّعات الاستثمارية investment pools، التي تمنح المستثمر الصغير الذي لا يمتلك الوقت ولا المهارة لإدارة استثماراته الخاصة الفرصة للمشاركة في البورصة مع مدير مجرّب لاتخاذ القرارات الاستثمارية. ومنذ ثلاثينيات القرن العشرين، مُنحت التبرعات للكليات، والرواتب التقاعدية للعمال، والعديد من المشاريع الأخرى،

برؤوس أموال مماثلة، أي أموال يجري تجميعها وتوفيرها لأغراض خاصة، وتدار بواسطة مديري الصناديق الذين تتمثل وظيفتهم في ضمان كون المال يُدار بشكل صحيح ـ ويُستثمر بطرق تضمن وجوده عند الحاجة إليه وأنه سينمو، بقدر المستطاع. وطوال معظم فترات هذا القرن، ابتعدت مثل هذه الأموال العامة عن الأسهم stocks ـ فقد اشترى مديرو الصناديق سندات الشركات أو سندات البلديات municipal bonds (وهي قروض مقدمة إلى الشركات أو المدن)، لأنها بدت أكثر أمانا بكثير. وبمجرد أن أدرك مديرو صناديق هذه الأموال العامة الضخمة، وأرصدة الهبات والتقاعد، أن البورصة لن تنهار ثانية، وأن العائد على الأسهم كان أعلى بكثير من مثيله على السندات الطويلة الأجل، بدأوا بوضع أموالهم في أسهم الشركات العامة المدرجة في البورصة. وفي الوقت الحاضر، قد يكون نحو ٨٠ في المائة من شركاتنا الكبيرة مملوكا بهذه الأموال.

عندما يكون هناك ٥٠ مليونا من أسهم الأوراق المالية المتداولة، لا يستطيع مدير الشركة استطلاع رأي المساهمين لاكتشاف ما إن كانوا يريدون التخلي عن بعض عوائد استثماراتهم للتبرع لدار الأوبرا أو التقليل من الانبعاثات. لكن من الناحية النظرية، على الأقل، قد يكون ذلك هو ما يريد المساهمون المنفردون أن يفعلوا، وإذا كان السبب جيدا جدا، قد يكون من المبرر للمدير افتراض أنهم يريدون عمل ذلك. وفي وجود رؤوس الأموال كمالكين، تختفي حرية مدير الشركة في اتخاذ مثل هذا الافتراض. مديرو الصناديق ليس لهم حق أكثر مما يمتلكه مديرو الشركات لإجازة النفقات الخيرية أو المخصصة للخدمة العامة في ما يتجاوز النص الحرفي للقانون؛ فقد عُيِّنوا لإدارة صندوق التقاعد، أو صندوق الوقف، بطريقة تعمل على زيادة قيمته النقدية لمصلحة المتقاعدين أو الكلية. ولا يحق لهم التبرع للمشاريع الخيرية من مال الصندوق، ومن الصعب تصور كيف يمكنهم تفويض إحدى الشركات التي يستثمر فيها الصندوق بإعطاء المال المستحق للصندوق في صورة أرباح على أنه صدقة، أو بإنفاقه بشكل غير ضروري على منافع المجتمع.

دعونا نراجع ذلك التركيب؛ من يمتلك الشركة؟ لنقل إن المعلمين البالغ عددهم ٤٠ ألفا في مدارس فلوريدا العامة، يجمّعون أموال معاشاتهم التقاعدية ويستأجرون مديرا لإدارة ذلك المال لمصلحتهم. إن المعلمين بشكل

جماعي، والذين جاءت أموال المعاش التقاعدي من رواتبهم، هم صاحب رأس المال، ومدير الصندوق هو الوكيل، مع التزام قائم على الثقة أمام المعلمين بالعمل على زيادة كمية المال الذي سيتعين عليهم أن يتقاعدوا عليه. يشتري الصندوق أسهما في إحدى الشركات الأمريكية الكبرى. الآن يمتلك الصندوق جزءا من الشركة، ويصبح مالكا / صاحبا لرأس مال الشركة. إن مدير الشركة هو الآن، بصفة أساسية، وكيل الصندوق التقاعدي للمعلمين وجميع الأموال الأخرى. ليس هناك في هذه الصورة كلها، من له أي حق في تركيب أجهزة بيئية، أو التبرع لدار الأوبرا، أو أن يباشر أي عمل مطلقا باسم الشركة في ما يتخطى المتطلبات القانونية. في هذه الحالة المقيّدة الغريبة في تاريخ الملكية الخاصة، لا أحد ممن يعرفون أصحاب المال لديه أي صلاحية لإنفاقه، في حين أن أصحاب رأس المال الفعليين (معلمي فلوريدا) ليست لديهم أدنى فكرة عن كونهم مالكين لتلك الشركة أو أي شركة أخرى؛ فالمال لا يعود لأي فرد يمكنه التصرف فيه بأي صورة كانت؛ إنه ملك نفسه. وقد طوّر آلية خاصة به، وتوجها وحيدا هو جمع المزيد من المال. لقد تعلّم المعدن البارد أن يتوالد.

نحن غير منقادين بلا رحمة إلى استنتاج أن مؤسسات الأعمال يجب أن تكون لا أخلاقية – بل إن مؤسسات الأعمال محدودة؛ فليس من المفترض بها أن تعالج مشاكل الجون أو الأوبرا. إن شغلها الوحيد هو أن تجني المال للمستثمرين، و(كما يرى آدم سميث) إنجاز تلك المهمة يجب أن يهتم بالمصلحة العامة في النهاية. ظل ميلتون فريدمان Friedman، وهو عالم اقتصاد مؤثر في جامعة شيكاغو، يجادل طوال عقود بأن «المسؤولية الاجتماعية» الوحيدة لمؤسسات الأعمال هي أن تحقق أرباحا. وإذا لم يوافق المجتمع على ذلك، ففي وسع المجتمع أن يسن القوانين التي تحدد نشاطات مؤسسات الأعمال، وسيضمن المدير، المطيع في كل وقت، أن هذه القوانين مطاعة. لا يتفق جميع المديرين مع فريدمان في الرأي.

أدى تحويل الملكية هذا إلى بعض التطورات المؤسفة والمُربكة في الشركات الأمريكية. واعتبارا من ثمانينيات القرن العشرين، اكتشف عدد قليل نسبيا من المصرفيين، وسماسرة الأوراق المالية، والمحامين، وغيرهم من المسؤولين الماليين، أنه يمكن شراء وبيع شركات كاملة في غضون ساعات. وبما أن

مديري الصناديق يراقبون سعر الأسهم دقيقة بدقيقة، وفي وسعهم شراء الأسهم، أو بيع آلاف من حصصهم في أسهم شركة منفردة، بناء على إخطار يأتيهم بلحظة، وكل ما على السمسار («المُغير») فعله هو اقتراض مبلغ كبير من المال، وتقديم عطاء (عرض لسعر مؤكد لكل سهم مقابل «تقديم العطاء» من قبل المالك، أي بالتخلي عن حصته في الشركة) في السوق المفتوحة لشراء حصة مسيطرة من أسهم الشركة مقابل سعر لكل سهم يقل بضعة دولارات على الأكثر عن السعر السائد، والأموال تجعله يتم الصفقة فورا. كان يتعين عليهم فعل ذلك: لم يكن لدى المديرين من خيار سوى تعزيز مصالح الصندوق، وبضعة دولارات لكل سهم تمثل مبلغا ضخما من المال عندما تمتلك مئات الآلاف من الأسهم. لذا إلى حد كون الشركات الأمريكية مملوكة من قبل الحكومة، وهي مملوكة في الحقيقة من قبل رؤوس الأموال الضخمة، فقد أصبحت عرضة تماما لهذه المبيعات «غير المرغوبة» المفاجئة - أي «شراء الحصص بأموال مقترضة» و«عمليات السيطرة العدائية» [٢٠] التي ميزت العقود الأخيرة من القرن العشرين.

الاستنتاج التالي: الأخبار السيئة

عموما، فإن «السيطرة» في هذا النوع من «الغارات» لم تعمل لمصلحة مديري وعمال الشركة «الهدف» (الشركة التي تتم السيطرة عليها) على المدى البعيد، على اعتبار أن السبيل الوحيد أمام المغير لكي يسدد قرضه كان بتصفية selling off أجزاء من الشركة وفصل أعداد كبيرة من موظفيها. كانت النتيجة النهائية المعتادة للقضية تتمثل في أن الشركة الهدف، التي أضعفتها خسارة أصولها وموظفيها ذوي الخبرة، تنتهي كجزء صغير من شركة أخرى؛ والمشروع التجاري، وهو نتاج الجهود الجماعية لأناس كثيرين، على مدى أجيال متعددة في كثير من الأحيان، ليس أكثر من ذلك. ومع ذلك، فالشكوك حول جودة نتائج تلك الاندماجات لن تلقي بأي ظل على الحقوق الواضحة للممثلين الرئيسيين في هذه المسرحيات الدرامية. إن الشركة لا تزيد على كونها قطعة من الورق؛ قد تتغير ملكيتها في أي وقت كان؛ ومن حق الملاك أن يفعلوا بها ما يشاؤون. هذا الفصل من تاريخ الأعمال الأمريكي مازال قيد التأليف، وتتعلق إحدى المشاكل المستمرة التي تواجه أخلاقيات

الأعمال بمصير أصحاب المصلحة في الشركات، وخصوصا الموظفين، في وقت يتحرك فيه رأس المال بسرعة الضوء عبر كل المناطق الزمنية وكل الحدود الوطنية. وسنعود إلى هذه المشكلة لاحقا.

المصنع والعامل

توماس مالثوس، وديفيد ريكاردو، وقانون الأجور الحديدي

توقع آدم سميث للأمة ازدهارا. وسرعان ما لخّص توماس مالثوس Malthus (1766-1834) الجانب المظلم للازدهار؛ ففي مقاله عن السكان، جادل مالثوس بأن كل نوع حي يتزايد حتى يتجاوز إمداداته الغذائية، وعندئذ تخفّض المجاعة أعداده حتى الطاقة التحميلية carrying capacity الخاصة ببيئته. ولا يختلف البشر في ذلك؛ فالسلوك الجِنسي غير المنضبط للبشر ينتج حتما أطفالا أكثر مما يمكن للمنطقة أن تُطعم. وإذا تحققت بالفعل تنبؤات سميث لزيادة الثروة، إذن، فالنتيجة الحتمية ستكون أن المزيد من الرضع سيبقون على قيد الحياة بعد انقضاء سن الرضاع infancy، ويكملوا حياتهم إلى سن الرشد، ويأكلوا كميات أكبر في كل سنة، حتى يستهلكوا جميع الإمدادات الغذائية المتوافرة، ويبدأ الناس يجوعون ثانية. وتستمر المجاعة حتى تخفض عدد الأباء المحتملين إلى مستوى للتكاثر منخفض بما فيه الكفاية للعيش في حدود الإمدادات الغذائية. يجب أن يعني هذا أن حياة البشر هي دورة واحدة طويلة من الازدهار والمجاعة، وأن جميع الناس، على الرغم من ومضات مؤقتة من المعيشة الجيدة، سيعيشون عموما على حافة المجاعة.

كيف أثرت خصائص مالثوس السكانية المروّعة في تصرف مؤسسات الأعمال؟ كان بنيامين فرانكلين يرى المنشأة التجارية على أنها مسألة متعلقة بالمزارع العائلية الصغيرة والمتاجر الصغيرة، في البلدات الصغيرة والمدن الصغيرة؛ لكن الأمر لم يبقَ على هذه الحال. كان آدم سميث أول من وافق بحماس على تقسيم العمل (بمعنى تفتيت كل من مهمات الإنتاج إلى سلسلة من الخطوات البسيطة، بحيث يمكن حتى للعمال غير المهرة أن يؤدوها)، وبالتالي كان مؤيدا للثورة الصناعية الجديدة، التي كانت حينئذ في بداياتها.

تدبّر هذا: يحتاج الناس إلى الأحذية. كتب سميث في ذلك الوقت، إن صنع الأحذية مسألة تحتاج إلى مهارة عالية؛ فلابد لك من إسكافيين مجربين لضبط قياس الأحذية وصنعها. يمكن للإسكافيين أن يطلبوا ما يريدون (مع كون ذلك مقيّدا بالمنافسة مع الإسكافيين الآخرين). لا يمكن لأحد أن يصبح إسكافيا بين عشية وضحاها؛ وفي الممارسة العملية، أي شخص يريد أن يصبح إسكافيا يجب أولا أن يُقنع إسكافيا موجودا بأخذه كمبتدئ لعدة سنوات. يمتلك صاحب العمل والحرفي قوة متساوية تقريبا في أي من المفاوضات المتعلقة بالأجور.

وبعدئذ، تم تطبيق تقسيم العمل. والآن، إذا أردت صنع الأحذية، يمكنك تلقيم كل الجلد إلى أحد جانبي رصيف متحرك طويل جدا يقف عمالك بطوله؛ الأول يقطع الجلد إلى مربعات بحجم الحذاء؛ والثاني، الذي يعمل على غرار نموذج ميكانيكي (هناك واحد مختلف لكل حجم وتصميم) يقطع الجلد إلى الشكل المطلوب ـ أو يفعل ذلك ثلاثة عمال، يقوم كل منهم بعمل قَطع بسيط واحد، وهلم جرا. وبحلول الوقت الذي فيه يجري تثبيت الكعب بالمسامير وإدخال الأربطة، ربما كان هناك أكثر من ٦٠ عاملا قد شاركوا في صنع الحذاء، يؤدي كل منهم بصورة متكررة مهمة لا يحتاج إلا إلى نصف ساعة لكي يتعلمها. وإذا رغب أحد العمال في أجر أعلى أو ظروف عمل أفضل، فقد يُفصل أو تُفصل على الفور؛ فهناك كثيرون آخرون حيث أتى أو أتت. هذا ما أراه لنا مالثوس.

كان ديفيد ريكاردو Ricardo (١٧٧٢-١٨٢٣)، وهو أحد أوائل علماء الاقتصاد الحقيقيين، هو أول من وصف تأثير الاحتكار (المضمون قانونا) في الاقتصاد؛ مادام ملاك الأراضي منعوا الحبوب الرخيصة من دخول إنجلترا (قوانين الذرة) [٢١]، فسيمكنهم رفع إيجارات حقولهم إلى ما لا نهاية، مما يؤدي في النهاية إلى امتصاص كل أرباح الأمة. وفي تقديراته، لا يحصل رجال الأعمال الجدد، وأصحاب المصنع، على أي شيء مقابل استثماراتهم؛ وذلك لأنه يتعين على أصحاب المصنع أن يدفعوا للعمال ما يكفي للحصول على الطعام ليبقوا على قيد الحياة؛ فالموتى لا يصلون إلى مقار أعمالهم في الصباح. ومادام أصحاب الأملاك فرضوا ارتفاع سعر الطعام، برفع إيجاراتهم، سيتعين أن تذهب أرباح الرأسماليين لدفع أجور الكفاف تلك. كان

القيد الوحيد على الإيجارات هو الربحية profitability الكلية لقطاع الصناعة. لكن قوانين الذرة ألغيت بعد ذلك، وانخفض سعر الغذاء بشكل شديد الانحدار. أدى ذلك إلى نقل الأرباح من جيب صاحب الملك إلى جيب الصناعي، لكن العمال لم يكونوا أفضل حالا. فإذا لقّمت قانون العرض والطلب لسميث - والذي يؤول هنا كقانون إمدادات وأجور العمال - إلى التقديرات، كما وضعها مالثوس، فستخلص إلى أن العمال سيعيشون على حافة المجاعة دائما. هناك عمال أكثر من الوظائف المتوافرة؛ كل العمال يجب أن يعملوا وإلا سيجوعون؛ وإذا أراد أي عامل أكثر من أجر كفاف، هناك عامل آخر خارج باب المصنع يرغب في العمل من أجل البقاء. تصح هذه الحالة فقط، بالطبع، مادامت أن كل الوظائف غير ماهرة unskilled، وبالتالي فالعامل لا يستطيع الربح بتطوير مهارة نادرة وضرورية قابلة للبيع ويفرض أموالا أكثر مقابلها.

وبالتالي يتمرغ المالك في الأرباح، بينما يعاني العمال. وهو أو هي يستخدم الأرباح لجمع المزيد من المال، لكونه رأسماليا جيدا؛ هو أو هي يعيد استثماره في مشاريع مربحة، ببناء مصانع أكثر واستعمال التجهيزات الرأسمالية لاستبدال المهارة البشرية. وبهذه الطريقة، سيضمنون أن كل الوظائف في مصانعهم يمكن أن تؤدى من قبل أشخاص لا يمتلكون أي مهارات. وعندما يصبح كل عامل أكثر إنتاجا (قادر على إنتاج كمية أكبر من المنتج لكل فترة زمنية أو عمل، بسبب مساعدة آلات المصنع)، تزداد أرباح المالك؛ وفي الوقت نفسه، يصبح أجر العامل أكثر ثباتا عند حد الكفاف. (إن الاختلاف بين قيمة المُنتج في السوق وبين الكمية التي تعطى للعامل الذي صنعه يدعى فائض القيمة surplus value، وينتهي بأكمله في يدي صاحب العمل). على نحو متزايد، ينقسم المجتمع إلى طبقتين: المالكين للمصانع الفاحشي الثراء، والعمال المدقعي الفقر.

تشارلز ديكنز وكارل ماركس: الرد الأخلاقي

اتبعت الثورة الصناعية خلال أواخر القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، السبيل نفسه تقريبا في إنجلترا وفي الولايات المتحدة. وفي كلا البلدين، سببت قدرا كبيرا من الشقاء الإنساني (١٦ ساعة يوميا من الكدح الطاحن،

والقذارة، والفقر للعمال)، وتسوّد السماء بالدخان المنبعث من الماكينات التي تدار بالفحم، بالإضافة إلى ضوضاء المصانع وسخامها. لقد فعلت الثورة الصناعية بالضبط ما قال آدم سميث أنها ستفعله ـ فقد زادت من ثروة الأمم التي عايشتها ـ وهو بالضبط ما كان يخشاه معاصروه. يمكن أن تنتج المصانع السلع بسرعة أكبر وبسعر أرخص بكثير مما يمكن لحرفي القرية أن يفعله، وعادة، على رغم أن الكل يكره الاعتراف به، بجودة أفضل من نواح متعددة. كانت الأجزاء قابلة للتبادل بحق (وبالتالي يمكن إصلاح المنتج بسهولة من قبل مالكه)، وكانت السلع المصنوعة متسقة ومتوقعة، ولصنع الماكينات الثقيلة، كانت المصانع قادرة على إنتاج مفاخر للقوة تتخطى بكثير إمكانات أي حرفي. كان الانتقال من الورشة إلى المصنع غير مرتجع بالنسبة إلى جميع السلع تقريبا، باستثناء أكثرها هامشية. ومع ذلك، فخلال تلك العملية، فُقد كل ما كان فرانكلين وجيفرسون يثمّنانه في الأعمال ـ الاتصال بالأرض والمواد الخام، الخدمة المباشرة للزبون، الوشيجة الكاملة لمكافأة العمل الجاد (في المصنع، لا يهم كثيرا مدى اجتهادك في العمل فلن تحصل على أجر أكثر) ـ وقبل كل شيء، الفرصة لممارسة التعقل والمسؤولية من خلال إدارة العمل، والتي يمتلكها الحرفي. إن كل ما كان يعلّم الفضيلة في المزرعة والمتجر قد نُزع من المصنع. كانت حياة العمال فقيرة من حيث إن عملهم كان يُكافأ على نحو سيئ، لكن من ناحية الفرص لحكم حياتهم الخاصة وممارسة المسؤوليةً في خياراتهم الحياتية، كانت حياتهم فقيرة بالفعل.

إن الشقاء الإنساني الناتج من الثورة الصناعية، والمعروف على نطاق واسع، بالتحديد لأنه تركز في البلدات والمدن، حيث يمكن لكل شخص أن يراه، قد أثار غضبا أخلاقيا بين قطاع عريض من المواطنين المتعلمين. مدح الشعراء الرومانسيون المزرعة، والطبيعة، والمتاجر الصغيرة في القرية الصغيرة، ودانوا قُبح المصانع على أسس جمالية بسيطة (أسباب متعلقة بالفن والجمال). وعند مواجهتهم بالنتائج القاتمة للكفاءة الأكبر في الإنتاج، خلقوا ضربا جديدا تماما من الأخلاق ـ قد يقول البعض إنه بمنزلة دين ـ عن الطبيعة، وعن الأزمنة السابقة الأكثر بساطة، والهروب الكامل إلى حياة الريف. بدأت الحركة البيئية في الواقع عند تلك النقطة.

ألّف تشارلز ديكنز Dickens (١٨١٢-١٨٧٠)، وهو روائي من العصر الفيكتوري، كتيبا مؤثرا بعنوان «أزمنة صعبة» Hard Times، دون حبكة بعينها، بل وفرة من الغضب؛ وشجب فيها جميع ملامح المجتمع الصناعي بلا استثناء - الماكينات الخطرة التي تبتر أيدي وأذرع العمال، وممارسة تشغيل الأطفال الذين لا حول لهم ولا قوة، وقذارة الأرض والسماء والمياه، تلك القذارة التي خلفتها انبعاثات المصانع، والكدح والإنهاك المستمرين، والأجور المتدنية، ونظام التعليم الواهن الخيال الموجّه نحو الصناعة، والتأثير غير الصحي للمصانع في شخصية وأخلاقيات العامل والمالك على حد سواء؛ كما حمل على ملاك المصانع لمحافظتهم على تلك الظروف، وعلى الحكومة لتحملها، وعلى علماء الاقتصاد لتبريرها، وعلى الفلاسفة النفعيين لتزويد البنية التحتية الأخلاقية! أدى كل هذا النقد إلى وضع قاعدة للإصلاح، جاءت في النهاية في صورة القوانين المتعلقة بالأجور وساعات العمل، وحظر تشغيل الأطفال، وحماية البيئة؛ وفي النهاية، الوكالات حكومية لفرض تلك القوانين، وكذلك توفير مواقع عمل آمنة وغير ملوثة. لكن كل ذلك كان في المستقبل.

وفي الوقت نفسه، لم يكن الإصلاح ليرضي أحد منتقدي الثورة الصناعية ونظام المصنع. في شبابه، كان كارل ماركس Marx (١٨١٨-١٨٨٣)، وهو عالم اقتصاد وفيلسوف سياسي، أحد أتباع الفيلسوف السياسي الألماني جورج فلهلم فريدريخ هيغل G. W. F. Hegel، الذي رأى تاريخ العالم سلسلة من العصور، أو المراحل، المثالية؛ سمّى كل مرحلة، خلال تشكلها، طريحة [٢٢] (بيان، أو مقترح). وتتحكم كل من الأفكار المتعاقبة في جميع الأحداث الواقعة خلال فترة صعودها. ولم تدم أي طريحة إلى الأبد: فبمجرد وصولها إلى أوج ازدهارها، كانت تولّد نقيضتها antithesis الخاصة (وهي مرحلة تكون فكرتها السائدة مناقضة تماما لفكرة الطريحة). ثم، في مرحلة ثالثة، تُبتلع المرحلتان السابقتان كلتاهما في جميعة synthesis (فكرة تجمع أفضل ما في الطريحة والنقيضة كلتيهما في شيء جديد كليا). وجد ماركس هذا التعاقب ذا الأجزاء الثلاثة مُقنعا للغاية، وكان يتفكر في طرق لإظهار كيفية انطباقها على مجتمع القرن التاسع عشر الذي عاش فيه؛ وقد استنتج في النهاية من دراسته للاقتصاد أن هيغل لابد أن يكون على خطأ، فالمراحل التاريخية لا تحكمها

الأفكار، بل الظروف المادية للحياة (الغذاء، الأثاث، المسكن، والمنتجات والأدلة الأخرى الدالة على الغنى أو الفقر)، وقد حدث تطورها واحدة من الأخرى عندما أوجدت الطبقة الحاكمة لكل عصر هزيمتها الثورية الخاصة.

تتسم نظرية ماركس، خصوصا عند تطبيقها على تطور الرأسمالية، بكونها بالغة التعقيد؛ ولأغراض هذا الكتاب، يمكننا تلخيصها ببساطة؛ فحسب ماركس، الطبقة الحاكمة في كل عصر هي الجماعة التي تمتلك وسائل إنتاج مُنتَج العصر. حتى القرن السابع عشر، كان ذلك المنتج زراعيا بشكل شبه حصري، وكانت وسائل الإنتاج أرضا زراعية بشكل شبه حصري: كان ملاك الأراضي هم الأرستقراطيين والحكام. وبمجيء التجارة والصناعة، أصبحت وسائل الإنتاج مالا في حد ذاتها، بمعنى رأس المال المستثمر من قبل التجار في مضارباتهم التجارية. لم يحتج الأمر إلا إلى خطوة قصيرة لتحويل ذلك الرأسمال إلى استثمار في مصانع الثورة الصناعية، وفي تلك الخطوة، أصبح تجار ومنتجو «الطبقة المتوسطة» القدامى هم الطبقة الحاكمة.

لاحظ ماركس أن الحياة لم تكن جيدة بالنسبة للعمال؛ ومع القوانين التي أوصلت الاقتصاد إلى هذه النقطة، لابد من أن تزداد الحال سوءا. من طبيعة الصناعة التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة أن تركّز داخلها المزيد من رأس المال. وتؤدي كفاءتها العليا، كما أثبت آدم سميث وريكاردو، بجميع الصناعات الصغرى التي تحتاج إلى عدد كبير من العمال (ورش الحرفيين) إلى الانسحاب من قطاع الأعمال، كما أن دخلها الهائل سيوجه للعمل بوصفه رأس مال إضافيا، مما يوسّع نطاق المصنع والماكينة إلى ما لا نهاية (على حساب الكوخ والإنسان). وبهذه الطريقة، تتركز ثروة المجتمع في أيدي عدد متناقص من الأفراد، مع قيام ملاك المصانع بتوسيع مشاريعهم من دون حد إلى إمبراطوريات صناعية هائلة، تهيمن عليها الماكينات وجشع مالكيها.

وفي الوقت نفسه، يستمر ماركس في المجادلة، فكل هذه الثروة مُنتَجة من قبل طبقة جديدة من العمال، هم عمال المصانع غير المهرة. ولكونها مأخوذة من صفوف الطبقات الملغاة للفلاحين، والصناع المهرة، والحرفيين، فقد ازداد عدد أفراد هذه الطبقة العاملة الجديدة، (البروليتاريا) proletariat، بفعل الطواحين العملاقة، التي كانوا هم «أيديها». ولذلك اقتبس ماركس من ريكاردو رؤية الانقسام الحتمي للمجتمع الغربي في ظل الرأسمالية، إلى

مجموعة صغيرة جدا من الرأسماليين ذوي الثراء الفاحش وجمهور ضخم من المعوزين، عمال المصانع في الغالب. تُبقي الأقلية الأغلبية تحت السيطرة الصارمة بواسطة سفاكيها المستأجرين(الدولة ـ الجيش والشرطة)، وتصير السيطرة أسهل بالتحكم في الفكر (المدارس ودور العبادة). وحسب ماركس، فإن غرض الأيديولوجية التي تدرّس في المدارس والكنائس ـ منظومة القيم الرأسمالية ـ كان أن يُظهر لكل من الطبقتين أن الرأسماليين لديهم حق في ثروتهم (من خلال زيف الحرية، والاقتصاد الحر، والفوائد النفعية للسوق الحرة)، وحق كامل في حُكم كل من عداهم (من خلال زيف الديموقراطية والعدالة المتساوية)؛ وبالتالي يمكن للرأسماليين أن يتمتعوا بثرواتهم بضمير مرتاح، وأن يفهم الفقراء التزامهم الأخلاقي بقبول اضطهاد الطبقة الحاكمة بابتهاج جيد.

تنبأ ماركس بتحرر العمال من تلك الأوهام، وحاول في كتاباته المساعدة على تحقيقه: ستأتي لحظة سيسألون عندها فجأة، لماذا علينا أن نتقبل الظلم طوال حياتنا؟ والبحث عن أجوبة عن هذا السؤال سيريهم تاريخ موقفهم، ويفضح بطلان الأيديولوجية والشعور الزائف لأولئك الذين يؤمنون بها، ويريهم قوتهم الخاصة، ويقودهم مباشرة إلى الحل الذي سيؤدي إلى العصر الجديد للاشتراكية socialism، أي الإطاحة الثورية بالنظام الرأسمالي. لماذا، على رغم كل شيء، لا يقومون بمثل هذه الثورة؟ إن ما يصد الناس عن ممارسة العنف ضد الظلم هو فقط احتمال خسارة شيء ثمين، وعمال الصناعة في جميع أنحاء العالم لم يكن لديهم ما يخسرونه سوى أغلالهم.

ولكون النظام الإقطاعي قد كُنس، حينئذ، من قبل «المكنسة الحديدية» للثورة الفرنسية، وبالتالي فإن الرأسمالية ستُكنس بدورها بفعل ثورة الجماهير، وهي انتفاضة لا تقاوم من الأغلبية الساحقة من الناس ضد الأقلية الضئيلة من السادة الكبار الصناعيين وأتباعهم المرعوبين ـ القوات المسلحة، الدولة، والكنيسة. بعد حركات التمرد الأولى، لم يتوقع ماركس حدوث أي مشكلة طويلة لانقسام الولاء في الدول الصناعية من العالم. وبمجرد أن تزول الغشاوة عن عيونهم، فسرعان ما سيوجه مرتزقو الطبقة العاملة من أفراد الجيش والشرطة أسلحتهم نحو سادتهم، وينضمون إلى حلفائهم الطبيعيين من البروليتاريا في مهمة خلق العالم الجديد.

توقّع ماركس أنه بعد الثورة، ستكون هناك «دكتاتورية بروليتارية» مؤقتة، تستأصل خلالها الآثار الأخيرة للرأسمالية، وتُعاد سلطة إدارة المؤسسة الصناعية إلى عمال كل صناعة. وحالما أصبح الاقتصاد لامركزيا، لتحويل كل مصنع إلى كوميون [٢٣] صناعي يدار من قبل العاملين فيه، وكل ملكية عقارية landed estate إلى كوميون زراعي يدار من قبل مزارعيه، فإن الدولة بمعناها الحرفي ستتلاشى، ببساطة. ومن المؤكد أن بعض السلطة المركزية ستبقى، لتنسيق وتسهيل تبادل السلع ضمن حدود البلاد (يتخيل المرء حاسوبا عملاقا، يسجل ملاحظاته حول مواقع الطلب على السلع، وأماكن توافر السلع، وأماكن وجود عربات السكك الحديدية، لنقل السلع من مكان إلى آخر). لكن في عدم وجود طبقة حاكمة لخدمتها، ولا ظلم لممارسته، لن تكون هناك حاجة لأن تحكم الدولة الناس؛ فما سيتبقى سينحصر في إدارة الأشياء.

حتى في أثناء قيامه بالكتابة، في الوقت المناسب تماما لثورة ١٨٤٨، توقّع ماركس نهاية الرأسمالية كنظام. ليس لأن الرأسمالية كانت شرا في حد ذاتها؛ فلم يتجرأ ماركس على اتخاذ أحكام أخلاقية على التاريخ. في الحقيقة، كانت الرأسمالية ضرورية كنظام اقتصادي، لتكثيف ثروة البلد إلى صناعات العصر الحديث. لذا كان للرأسمالية ماض جدير بالاحترام، وستبقى ضرورية، لفترة قصيرة، في الدول النامية، لإطلاق صناعاتها. لكن عندما تكتمل تلك المهمة، فلن يكون لها دور آخر في التاريخ، وكلما طالت فترة بقائها، زادت معاناة العمال، وزاد عنف الثورة عند اندلاعها. وكلما جاءت الثورة أسرع، كان ذلك أفضل؛ فالمستقبل للشيوعية [٢٤].

استعراض ختامي: الأخبار السيئة تتوالى

دعونا نراجع الاستنتاجات النظرية حتى هذه النقطة؛ هناك عالم محتمل - اعتقد بنيامين فرانكلين، وتوماس جيفرسون، وآدم سميث أنهم عاشوا فيه، في واقع الأمر - حيث تعلّم ممارسة الأعمال الفضيلة، وتزود الأفراد، والعائلات، والمدن، والأمم بالثروة والراحة، وتزود الإنجاز البشري الأساسي لممارسة الاستقلالية والمسؤولية في إدارة حياة المرء. من المسلم به في هذا العالم وجود نظام للأعمال الصغيرة - المزارع، والمتاجر، والحرف الصغيرة - التي تتنافس على الزبائن المتكررين في مكان يعرف فيه كل شخص كل

شخص وينتقل الخبر بسرعة إذا لم يرقَ مُنتج أو خدمة إلى المستوى المطلوب. لكن العالم الحقيقي، اعتبارا من نهاية القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحاضر، لم يكن متوافقا مع ذلك النظام. وعوضا عن ذلك، يبدو أن لدينا عالما من الشركات ذات الملكية العامة (انظر القسم السابق)، التي هي غير قادرة بطبيعتها على أن تكون أي شيء سوى أن تكون آلات لتحقيق أقصى قدر من الربح؛ للتصنيع المفرط التمويل، خصوصاً في الصناعات الثقيلة (الحديد والصلب، والسيارات، والتعدين، والمواد الإنشائية) التي يكون الدخول فيها إلى قطاع الأعمال مقتصرا على أولئك الذين يملكون كميات وفيرة من المال؛ وللإنتاج الكمي mass production، الذي يمحو مهارات الصنعة ومسؤولية الحرفي عن منتجه؛ وكنتيجة لكل هذا، حسب النظرية، خُلقت طبقة جديدة من العمال، غير المهرة، والمتبلدين بفعل الأعمال التكرارية، الذين يعيشون في فقر مدقع، والذين يصبح الواحد منهم في النهاية مجرد زائدة ملحقة بإحدى الماكينات حتى يموت أو يُفصل بقسوة عن معيشته الفظة.

سيكون من الجيد أن يتمكن العمال من دفع حكومتهم إلى سن القوانين لحمايتهم، أو على الأقل يجعلون الشرطة والمحاكم تفرض القوانين المطبقة حاليا، لكن هذه المؤسسات مدعومة من قبل الشركات الغنية وتعمل بالفعل لمصلحة الشركات الغنية فقط؛ والشركات ملتزمة، سواء شئنا أم أبينا، للسعي فقط لتحقيق ثروات أكبر. وبالتالي لن يحدث الإصلاح. إن أمل العمال الوحيد هو أن يحولوا مفكاتهم screwdrivers إلى حِراب وينضموا إلى ثورة عنيفة تُسقط الحكومة وتحل محلها دكتاتورية خيِّرة من الرفاق الذين يهتمون بمصالحهم، ويضمنون إدارة المجتمع لمنفعتهم، ربما. هذا ما تتركنا عنده النظرية.

مساومة صعبة

لماذا تكون الأخبار السيئة خاطئة؟

بطبيعة الحال، نحن لسنا عند النقطة التي تركتنا عندها النظرية؛ فالمجتمع الذي استنتج كارل ماركس وجوده بنجاح لا يشبه مجتمعنا من قريب ولا من بعيد. هناك شيء انحرف عن مساره بين النظرية والتطبيق. ماهو؟

نحن نميز عادة بعناية بين القوانين التجريبية (قوانين العلم، أي الأوصاف: وهي تعميمات حول ما يحدث في الحقيقة، طوال معظم أو كل الوقت. على سبيل المثال، «إذا أمطرت، فستبتل الشوارع») وبين القوانين المعيارية (القواعد الأخلاقية، أي السنن prescriptions: وهي وصايا عامة حول ما يتعين فعله).وفق القوانين المعيارية، نحن نميّز(متبعين في ذلك إيمانويل كانط) بين الأولويات الافتراضية hypothetical (القواعد المتعلقة بما يتعين فعله لتحقيق أهداف معينة. على سبيل المثال، «تناول تفاحة يوميا للبقاء بصحة جيدة») وبين الأولويات المطلقة categorical (القواعد التي تحدّد السلوك الملائم دائما. على سبيل المثال، «لا تقتل أي إنسان، أبدا»). لاحظ أن الأولويات الافتراضية، مثل القوانين التجريبية، يمكن إثبات خطئها إذا فشلت الفرضية في الصمود. فإذا تسبب التفاح بمرضنا، فلم يعد حقيقيا أننا يجب أن نتناول تفاحة يوميا للبقاء بصحة جيدة.

ولنظرية الأعمال قوانينها أيضا، لكنه يكون من الصعب أحيانا معرفة ما إن كان المقصود بها أن تكون تجريبية أم معيارية، وإذا كانت معيارية، فمن أي نوع. على سبيل المثال، فإن «القانون» الذي سيتزايد وفقا له ازدهار الأمة من دون حد، لو ابتعدت «الحكومة» عن الاقتصاد، يبدو قانونا تجريبيا، بمعنى أننا نستطيع أن نبدي عليه ملاحظات تخبرنا بكون ذلك صحيحا أو خاطئا. وفي واقع الأمر، فما إن اندلعت الثورة الصناعية، وابتعدت «الحكومة» أكثر عن الاقتصاد، أصبح العمال أكثر فقرا، مما يوحي بأن ذلك القانون لم يكن صحيحا. لكن لِماذا، إذن، يواصل واضعو نظريات الأعمال الادعاء بأنه كذلك، مالم يكن من مصلحتهم الشخصية فعل ذلك (وهم يريدون لبقيتنا أن يصدقوا ذلك بحيث تستمر مصالحهم في الانتفاع)؟ أم أنهم يقصدون به أن يكون معياريا ـ بالإصرار على مرغوبية عدم التدخل، حتى عندما يُخفق بوضوح في تحقيق أقصى قدر من السعادة؟ عندما نجادل بأنه بسبب سميث، ومالثوس، وريكاردو، يجب أن تبقى أجور العمال عند مستوى الكفاف، كيف يتعامل المنظرون مع حقيقة كون الأجور ليست، في الحقيقة، عند مستوى الكفاف؟ وفي كثير من الأحيان، يجادل المنظّرون بأن السبب في خسارة الأمريكان أمام الأمم الآسيوية في مجال التصنيع ناتج فقط من كون الأجور في الولايات المتحدة «عالية جدا»، ويجب أن تنخفض.

وباختصار، فقد كان قانون الأجور الحديدي معياريا، وليس تجريبيا ـ وبغض النظر عما تحوّل إليه العالم ـ يبدو أن المنظّرين يجادلون بأن كل أولئك العمال يجب أن يعيشوا عند حد الكفاف!

ولذلك فعند الإشارة إلى أن قوانين الاقتصاد التي طُرحت لتنظيم الأعمال في العالم المعاصر لا تتوافق بصورة جيدة حقا مع واقع ممارسة الأعمال، نحن لا ندري إن كنا قد دحضنا القوانين بشكل تجريبي، لأنه يتضح أنها لا تنطبق على أوائل القرن الواحد والعشرين، أو أننا نستخف بالقوانين المعيارية لأنها لا تبدو لنا، في معظم الوقت، كقوانين جيدة جدا. وإذا قضى قانون الأجور الحديدي بعيش الكفاف لمعظم الأمة في حين تستمتع قلة من الملاك الأغنياء، فمن سيحتاج إلى قانون الأجور الحديدي؟

العامل البشري: التشريع ونقابات العمال

ما الذي حدث، في الواقع؟ على خلاف النظرية، تدخلت الحكومة بالفعل نيابة عن عامل المصنع، بتحديد الساعات التي يمكن أن يشتغلها العامل البالغ، وبإلغاء تشغيل الأطفال كلية. تم وضع حد أدنى للأجور، كما فُرضت إجراءات السلامة في موقع العمل. وعلى خلاف النظرية، سُمح بتشكيل النقابات العمالية في القرن التاسع عشر، واكتسبت قوة في النصف الأول من القرن العشرين، وبعد الحرب العالمية الثانية أصبحت بالغة النفوذ؛ إن القوة المجمّعة للملاك، والمديرين، والشرطة، والمخبرين [٢٥] لم تكن كافية لإيقافها. وقد تفاوضت بدورها على أسلوب الحياة الرفيع للطبقة المتوسطة، الذي أصبح جزءا مما نعرفه باسم «الحلم الأمريكي»؛ كانت الأجور كافية للسماح لزوجة العامل بترك قوة العمل كلية. (مع التطور المستمر للعولمة، لم يكن أداؤها جيدا جدا في الآونة الأخيرة). بدأت المجتمعات بتحميل مؤسسات الأعمال فيها مسؤولية الضرر الحادث في بيئة البلدة، كما وجدت الشركات في كثير من الأحيان طرقا للتبرع لتلك الأوبرا. لماذا؟ باسم التعاريف الحذرة التي عرضناها، كيف أمكنها ذلك؟

إن الإجابة الموجزة هي أن أكثر الشركات عقلانية ما زالت تُدار من قبل بشر يتعين عليهم الانسجام مع جيرانهم في البلدة. إن أي إجابة أطول من ذلك ستحتاج إلى كتاب كامل حول موضوع الالتزامات المتعلقة

بالشركات عموما، والتي يوجد منها العديد من الأمثلة الممتازة في السوق (انظر الببليوغرافيا). وباختصار، فبالإجماع - وعادة بموجب القانون، يجب أن تفي الشركة ببعض الواجبات تجاه جميع زبائنها، أو المنتفعين من وجودها. ومن خلال تأدية هذه الواجبات، تجد الشركة سبلا لكي تصبح عاملا أخلاقيا ومواطنا مسؤولا في المجتمع، على الرغم من نظرية الأعمال التي تقول بأنها يجب ألا تكون كذلك. وللمساعدة في وضع الواجبات تجاه البيئة الطبيعية، والتي هي محور اهتمامنا، على الخريطة الأخلاقية لأخلاقيات الأعمال المقبولة عموما، فإن تلك الواجبات، وهي نتاج ثلاثة عقود من النقاش سعيا إلى إجماع في هذا الحقل، يمكن تلخيصها كعشر أولويات للأعمال في وقتنا الحاضر. (من الممكن، بالتأكيد، وضع صياغات أخرى؛ فقد أعددنا هذه القائمة على سبيل التبسيط).

(أ) تلبي الشركة التزاماتها نحو جمهورها الداخلي بمعاملة موظفيها بالعدل والقسطاس في جميع المجالات، واحترام حقوقهم في الخصوصية، والكرامة، والسلامة، وحماية صحتهم وسلامتهم، والالتزام بالإنصاف والعدالة في جميع القرارات المتعلقة بالتوظيف، وإنهاء الخدمات، والترقية، والتأديب.

١ - **عدم التمييز Non-Discrimination**: تلتزم الشركة بالقوانين العادلة في التعيين والترقية، بدون تمييز بين العمال فيما ليست له علاقة واضحة بالوظيفة.

٢ - **حقوق الموظفين**: تحترم الشركة حقوق الموظفين العامة والشخصية، وخصوصا الحق في الخصوصية.

٣ - **رفاهية الموظفين**: تصون الشركة صحة وسلامة الموظفين، وتحافظ على موقع العمل صحيا وخاليا من الحوادث.

٤ - **كرامة الموظفين**: تحافظ الشركة على موقع للعمل يصون الكرامة ويرعاها، ويكون خاليا من المضايقات البدنية أو النفسية، وخاليا من الأفكار المقولبة المُهينة degrading stereotypes.

٥ - **سلامة الموظفين**: توفر الشركة قنوات يمكن من خلالها لأي من الموظفين مساءلة وانتقاد قرارات وسياسات الشركة.

(ب) تؤدي الشركة واجباتها تجاه جمهورها الخارجي ـ أي الزبائن، والموردين، والمجتمعات المحلية، وجماهيرها الوطنية والدولية، والعالم الطبيعي نفسه ـ بتزويد السلع والخدمات الممتازة، وتمثيل نفسها ومنتجاتها بأمانة، والتعاون مع السلطات المدنية على جميع المستويات وفي جميع الأماكن، وبتقدير العالم الطبيعي كشرط أساسي لجميع المشاريع الإنسانية.

١ـ **جودة المنتج**: ستؤدي الشركة عملها بصورة حسنة، وستصنع منتجات فعالة، وتدعمها.

٢ـ **الصدق Veracity**: ستكون الشركة صادقة في جميع حملاتها التسويقية والإعلانية، وتوجه حملاتها إلى الجماهير التي يمكنها فهمها.

٣ـ **المواطنة Citizenship**: على المستويين المحلي والوطني، ستنفذ الشركة جميع صفقاتها في حدود الالتزام بالقانون وللمصلحة العامة، مع حساسية خاصة للمجتمعات المحلية التي تعتمد على رواتب موظفي الشركات في بقائها.

٤ـ **الثبات على المبدأ**: ستقوم الشركة المتعددة الجنسيات، إلى أقصى حد ممكن، بتطبيق إجراءاتها الأخلاقية في الخارج وتحاول اتباعها هناك.

٥ـ **القيِّمية Stewardship**: ستحمي الشركة وتبقي على البيئة الطبيعية، وستدافع عن المحيط الحيوي ضد أفعالها الخاصة وأفعال الآخرين (سيركز الجزء المتبقي من هذا الكتاب على هذا الواجب).

ليس من المدهش اكتشاف أن هناك توترا مستمرا بين نظرية السعي وراء الربح والحاجة الحقيقية للاستجابة لحاجات المجتمع، حتى على حساب الأرباح. في الحقيقة، تجتاز بقية أخلاقيات الأعمال تسوية صعبة بين مسعى عاقد العزم لتحقيق الربح (الخلاصة، الزيادة في ثروة حاملي الأسهم، أيا كان المسمى الذي نختاره لها) وتكيّفا حي الضمير لتوقعات المجتمع المحيط، وتلك الحالية والمستقبلية، العالمية والمحلية، والبشرية وما سواها.

نظرة عامة للقيِّمية: أخلاق أعمال لزماننا

كانت الأعمال في القرن الثامن عشر مشروعا أخلاقيا بطرق وصفت أفضل من قبل جيفرسون وفرانكلين؛ بيد أن الأعمال في القرن الواحد والعشرين تمثل مشروعا أخلاقيا بطرق مختلفة تماما. في سياق الفصول

القادمة، سنتعقب الطرق التي يمكن بها لشخص لا شخصي impersonal أساسا، أو شركة للأعمال، أن يتولى مسؤولية أخلاقية لحماية البيئة الطبيعية، مع تقديم بعض الوصف للصعوبات التي سيصادفها على طول الطريق.

من الصعب أن نبالغ في تقدير أهمية الجهود الحالية لحماية البيئة الطبيعية. خلال النصف الأول من القرن [العشرين]، من الممكن أن تُفهم تلك الجهود بوصفها محاولة للمحافظة على الجمال الطبيعي، والغابات، والطيور المغردة لاستمتاع البشر، ولجعل الهواء والمياه خالية من التلوث بالمواد التي تضر بصحة البشر. وحتى الآن، فإن حماية البيئة ليست موجهة كثيرا للمحافظة على بيئة محيطة صحية وجميلة للبشر الذين يعيشون هنا الآن، بل لحماية الصحة الجيدة للمحيط الحيوي (٢٦) ككل، أي كامل النظام المتشابك للتربة السطحية، والحياة النباتية، والمحيطات والأنواع الحية في المحيط، وتركيب الغلاف الجوي ذاته، بما فيه طبقة الأوزون، والذي يُرى كأحد الأنظمة الحيوية التكافلية. وإذا أردنا صياغتها بطريقة أخرى: بالنسبة للنصف الأول من القرن [العشرين]، كنا مهتمين بالمحافظة على وجه الطبيعة نظيفا وشعرها ممشطا؛ لكننا الآن قلقون من أن التدهور المستمر لرئتيها قد يؤدي إلى فشل عام في أعضائها وإلى الموت ـ موتنا. وعلى سبيل المثال، فعندما دعا جون موير Muir إلى حفظ البراري الغربية في العقد الأول من القرن العشرين، عمل موير هذا من منظور إجلال الطبيعة وحاجتنا الروحية إلى البراري في حياتنا؛ أما الآن، ونحن نرى نتائج دمار الغابات، حري بنا أن ندعو لذلك على أساس أن تدمير التربة السطحية الناتج عن عمليات اجتثاث الأشجار وقطعها ستؤدي إلى انهيارات طينية على المنحدرات الحادة ستؤدي إلى إبادة القرى في خلال ساعة، وتدمير صناعة السلمون، والخسارة الشاملة للأنواع الحية المعتمدة على الغابات (التي تمثل البومة المنقطة وطائر المورليه المرخّم murrelet marbled مجرد مؤشرات لها)، والتصحر (٢٧) الدائم للجبال، مما يؤدي إلى خسارة معتبرة في إنتاج الأكسجين في تلك المنطقة. نحن قلقون، باختصار، بشأن الاستدامة البعيدة المدى للعمليات الحية التي تجعل الحياة البشرية ممكنة.

في عالم يزيد فيه عدد البشر أسيا exponentially بينما كمية الأراضي المنزرعة، والغابات، والمحيطات لا تزيد مطلقا، فإن الواجب العام لحماية البيئة الطبيعية، ودور الشركات في إنجاز ذلك الواجب، تتخذ إلحاحية urgency جديدة. سيعمل الجزء المتبقي من هذا الكتاب على استكشاف السطح البيني للشركات مع البيئة الطبيعية، من زوايا مختلفة. تمثل البيئة الطبيعية بناء نظريا بقدر مجتمع الشركات، ومهمتنا الأولى هي أن نفهم المعاني المتعددة لـ«الطبيعة» و«البيئة الطبيعية» كما تظهر في المناقشات المستمرة للأعمال والبيئة. وسنتعهد الآن تلك المهمة.

الحالة رقم (٢): هوكر للكيماويات ولَف كانال

يتمثل المفهوم الرئيسي لأخلاقيات الأعمال في المسؤولية، والحالة المشهورة للَف كانال Love Canal تظهر تماما مدى صعوبة تحديد المسؤولية في حالة الكوارث البيئية؛فكما سنكتشف في الفصل القادم، فإن لَف كانال ليست، على وجه التحديد، حالة «بيئية»: فمصير النظام البيئي، والأرض ذاتها، لم تكن أبدا في واجهة الجدل؛ فكل ما كان محلا للخلاف هو رفاهية الناس الذين يعيشون في البيوت، ويدرسون في المدرسة، التي بنيت على مقلب النفايات السامة toxic dump وتحديد المسؤولية عن أي من الأضرار التي لحقت بهم.

إن قصة لَف كانال مشهورة؛ فعندما انتشر استعمال الكهرباء لأول مرة، قرب نهاية القرن التاسع عشر، لم تكن التقنيات المتاحة تسمح سوى بنقل الكهرباء بالتيار المستمر [٢٨]، وهو أمر ذو جدوى اقتصادية عبر المسافات القصيرة فقط. كانت المدن القريبة للغاية من مصادر الكهرباء تبشر بأن تصبح مدنا مزدهرة، ولذلك فبالاعتماد على الكهرباء المولّدة في مدينة نياغرا فولز [٢٩]، شرع رجل الأعمال وليام ت. لاف Love، في عام ١٨٩٢، في بناء مدينة صناعية نموذجية هناك. كانت «قناته» الشهيرة واحدا من كثير من ممرات النقل في المدينة.ونظرا إلى إحباطه من بطء حركة العمل (اتضح لاحقا أنه كان يحفر عبر طين ثقيل مصمت)، والركود السائد عند بداية القرن، والاكتشاف المفاجئ لطريقة لنقل التيار المتناوب [٣٠] لمسافات طويلة، انتهى الرجل إلى الإفلاس في العام ١٨٩٤. وهُجرت القناة. وقد اشترت الموقع شركة هوكر للكيماويات Hooker Chemical في العام ١٩٤٢ لأحد مصانع

الكيماويات التابعة لها، واكتشفت القناة المتروكة، وقررت أنها ستكون موقعا ممتازا للتخلص من نفاياتها الكيميائية، وهي النواتج الثانوية لصناعاتها. كان لدى الشركة رخصة من المدينة للتخلص من النفايات على ممتلكاتها، لذا صبّت النفايات في براميل فولاذية ووضعتها في القناة. وفي أربعينيات القرن العشرين، تعاقد الجيش مع هوكر لتوريد مواد كيميائية غير معروفة، لعملياته الحربية في الداخل أو الخارج، وقد خُزِّنت نفايات تلك الأعمال في القناة أيضا. وفي العام ١٩٥٣، عندما امتلأت القناة، أغلقت شركة هوكر مردم النفايات، ودكّت «قلنسوة» من الطين المصمت فوق مجموعة البراميل.

مع توسع مدينة نياغرا فولز، احتاجت إلى مدارس وغرف جديدة في المنازل؛ لذا فإن ممتلكات شركة هوكر، التي لم تكن قيد الاستعمال في ذلك الوقت، بدت ملائمة لحاجات المدينة، لذا أقنعت شركة هوكر، تحت تهديد نزع الملكية condemnation، بالتخلي عن الأرض إلى مجلس مدارس مدينة نياغرا فولز مقابل دولار أمريكي واحد. كانت شركة هوكر واضحة جدا، في عقد نقل الملكية، بأن الأرض كانت تحتوي على مقلب للنفايات، وأنه لا أحد حي في ذلك الوقت كانت لديه أدنى فكرة عما قد يحتوي عليه مقلب النفايات، لكنه من المحتمل أن يكون خطرا، خصوصا أنه من المحتمل تماما، بعد حوالي نصف قرن من التدهور، أن يحدث تسرب من بعض البراميل. لكنهم لم يتوقعوا حدوث أي مشكلة، سواء بالنسبة إلى سطح الأرض أو إلى إمدادات المياه؛ فقاع، وجوانب، وغطاء القناة كانت من الطين الكتيم (غير المُنفذ للماء)؛ وبالتالي فلا مشكلة من جعل ساحات اللعب فوق تلك الأرض. لكن إذا قررت البلدة أن تثقب تلك القلنسوة الطينية، فلا يمكن لشركة هوكر أن تتوقع ماهية الضرر الذي قد يحدث، ولن تتحمل أي مسؤولية عنه. تدبّر النص الفعلي الذي كُتبت به وثيقة التنازل:

> قبل تسليم وثيقة التنازل هذه، نُصح الموهوب له في هذه الوثيقة من قبل الواهب بأن المرافق الموصوفة آنفا ممتلئة، كليا أو جزئيا، إلى مستوى الدرجة الحالي من ذلك بالنفايات الناتجة عن تصنيع الكيماويات من قبل الواهب في مصنعه الكائن بمدينة نياغرا فولز، بولاية نيويورك، ويتحمل الموهوب له جميع المخاطر والمسؤولية عما قد ينتج من استعمالها. ولذلك فمن المفهوم

والمتفق عليه، كجزء من التعويض مقابل هذا التنازل وكشرط لصحته، أنه لا يحق مطلقا التقدم بأي مطالبة أو شكوى أو دعوى قضائية أو طلب من أي نوع كان، سواء من قبل الموهوب له، أو ورثته أو المتنازل إليهم من قبله، ضد الواهب، أو ورثته أو المتنازل إليهم من قبله، مقابل الأذى الذي قد يلحق بشخص أو أشخاص، متضمنا الموت الذي قد ينتج من ذلك، أو خسارة أو تضرر الملكية بسببه، فيما يتعلق بالنفايات الصناعية المذكورة أو بسبب وجودها. ومن المتفق عليه أيضا كشرط لهذا التنازل أن كل تنازل لاحق للأراضي الآنفة الذكر سيكون خاضعا للبنود والشروط السالفة الذكر. (التوكيد من قبل المؤلفة).

لا يمكن أن يكون الأمر أوضح من ذلك في الواقع؛ إن منطقة ردم النفايات خطرة على صحة البشر، ونحن لن نمنحكم هذه الأرض مالم تعدونا بألا تحفروها على الإطلاق. أفهمتم ذلك؟

خشية أن يبدو إسناد المسؤولية واضحا جدا عند هذه النقطة، تدبّر الحالات التي يمكننا بموجبها أن نتحدى مثل هذه الشروط؛ إذا أنا بعتك أرضي المشجرة الواسعة لتقوم باستعمالها وتطويرها وبيعها، وذكرت لك وأنا أهم بالخروج منها أن نموري الأليفة تجوب الغابة لذا عليك الاحتراس منها، هل أعفي نفسي من اللائمة إذا أكلت النمور مسّاحيك surveyors؟ لقد أخبرتك بوجودها هناك. إذا أنا سمحت في الماضي للباقين Survivalists باستخدام أرضي لإجراء مناورات حربية في عطلة نهاية الأسبوع، وكنت أعلم أنهم يزرعون الألغام في جميع أنحاء الأرض (لكني لا أعلم أين هي)، ما نوع البند الذي يجب أن يتضمنه سند الملكية لتحويل المسؤولية عن تلك الألغام بالشكل الملائم مني إليك؟ لاحظ أنني كنت أربح مالا من الصفقة مع الباقين. هل يجب أن تتحمل شركة هوكر مسؤولية مطلقة عن تطهير نفاياتها، بغض النظر عما ينص عليه القانون وسند الملكية؟

بعد أقل من سنة، نُسيت شروط سند الملكية. وعند منتصف العام ١٩٥٨، جرى شق الطرق وحفر الأقبية عبر القناة القديمة؛ كانت هناك حوادث متفرقة لأطفال احترقوا لدى ملامستهم للتربة الملوثة. أعادت شركة هوكر للكيماويات إصدار التحذيرات علنا؛ لكن ذلك لم يُسفر عن اتخاذ أي إجراء.

في العام ١٩٦٨ بيعت هوكر لشركة أوكسيدنتال Occidental، التي اكتسبت جميع أصولها وديونها. وربما ندمت على ذلك لأنه في منتصف السبعينيات، عندما كانت البيئانية [٢١] تكتسح الأمة، بدأ تسجيل الروائح الشاذة والحيوانات الأليفة ذات الكفوف المحترقة في الأحياء المجاورة للقناة. واستجابة للشكاوى الشعبية، أغلقت ولاية نيويورك منطقة ردم النفايات في أبريل ١٩٧٨. وفي شهر يونيو، كتب مايكل براون، المحرر بجريدة Niagara Gazette سلسلة من المقالات التي تدون ادعاءات المرض بسبب التعرض للكيماويات من القناة. تضمنت الأمراض المزعومة (التي اكتُشف لاحقا بطلان بعضها) صعوبات تناسلية، وضررا كروموسوميا، والربو، واضطرابات اختلاجية، وعدم استقرار الحالة العقلية، والسرطان - وخصوصا السرطان - استقطب الأمر اهتماما وطنيا، وبدأت المفوضية الصحية لولاية نيويورك بإجلاء العائلات. ظهرت لويز جيبس Gibbs، وهي ربة بيت من نياغرا فولز لديها طفل مريض، بوصفها زعيمة للحي؛ وفي نهاية الأمر، قبضت اللجنة التنفيذية للسكان على اثنين من مفتشي وكالة حماية البيئة واحتجزوهما رهينتين حتى تلقوا وعدا، على الهاتف مع البيت الأبيض في عهد الرئيس كارتر، بالمساعدة والمال للانتقال إلى أماكن أكثر أمانا. وفي النهاية، نُقلت نحو ٢٥٠٠ عائلة، وجرى تعويضها عن بيوتها، وأعيد توطينها بتكلفة بلغت نحو ٣٠ مليون دولار أمريكي.

رُفعت الدعاوى القضائية ضد شركة أوكسيدنتال للضرر الناتج من قبل الجميع ماعدا مدينة نياغرا فولز، التي منعتها من رفع الدعاوى شروط سند الملكية. طالب السكان بعشرين مليون دولار أمريكي. من الواضح أن شركة أوكسيدنتال كانت مكبلة بجميع المسؤوليات القانونية لشركة هوكر. لكن الشركة ادّعت أن مردم النفايات كان آمنا جدا عند تسليمه إلى المدينة، وبالتالي يجب أن تتحمل المدينة المسؤولية عن أي شيء قد يقع؛ وبالإضافة إلى ذلك، لم يكن واضحا أن أي شيء حدث حقا، حيث إن الأدلة على وجود مرض جسدي حقيقي كانت غير حاسمة في أحسن الأحوال، كما أن عدم الاستقرار العقلي كان أقرب احتمالا لأن ينتج من جنون التغطية الإعلامية منه بالكيماويات. عندما اتضح أن المحاكم لا ترى الأشياء بطريقة شركة أوكسيدنتال، قاموا بحسم تلك الدعوى. وفي العام ١٩٨٨، اعتبرت شركة

أوكسيدنتال مسؤولة عن جميع تكاليف التطهير وإعادة التوطين، أي نحو ٢٥٠ مليون دولار أمريكي. وفي العام ١٩٩٠، رفعت ولاية نيويورك دعوى قضائية أخرى، على افتراض أن القناة لم تكن آمنة أبدا كما قالت شركة هوكر، وعلى رغم أنه لا يمكن إظهار سبب أي إصابة أو مرض منفرد، فهناك مواد مشابهة لما هو معروف أن شركة هوكر تنتجه تسبب أمراضا مثل تلك التي وقعت في مدينة نياغرا فولز، وبالإضافة إلى ذلك، فالحكم ضد شركة أوكسيدنتال سيردع الشركات الأخرى عن تلويث التربة، وسيوفر الأموال اللازمة لإنشاء صندوق الإصلاح البيئي [٣٢].

١ ـ هل يجب أن تسود الدولة؟

٢ ـ هل يجب وضع قواعد جديدة لتحديد مسؤولية الشركات، أم أنه يتعين أن يترك عزو المسؤولية إلى الإحساس السليم للمحلفين؟

٣ ـ كيف لنا أن نعرف ما إن كان مردم النفايات «ساما»، أو«خطرا»؟

٤ ـ هل من الخطأ إبقاء الشركات في حالة متوسطة limbo، تعوقها عن وضع الخطط المستقبلية، بخصوص مسؤوليتها عن التلوث الماضي؟ وإذا كان الأمر كذلك، فكيف لنا أن نحسم هذه الأمور؟



3

من علم الأخلاق إلى علم الأخلاق البيئية

مقدمة

اعتمدت الأمم الإيروكووية [1] في أحد اجتماعاتها اختبارا بسيطا لجوازية permissibility أي تقنية جديدة، أو تغيير في العادات أو في أنماط الصيد: هل الاختيار الذي نتخذه اليوم يبدو جيدا من منظور أحفادنا بعد سبعة أجيال من الآن؟ إن وجهة النظر التي اختاروا كانت حكيمة: فبعد سبعة أجيال، ليس فقط جميع من اتخذوا الاختيار سيكونون قد ماتوا، بل إن جميع من سمعوا التفسيرات المتعمقة للاختيار من أجدادهم سيكونون قد اختفوا أيضا. يجب أن يقف الاختيار وحده، من دون أي مدافعين غير حكمته الخاصة.وقد يكون ذلك أفضل اختبار «للاستدامة» sustainability. أي أنه بعد سبعة أجيال، فإن الطريق الذي اختير مازال يبدو أنه الطريق الصحيح؛ وذلك هو المنظور الذي سنبحث عنه في هذا الفصل.

«على رغم أن الزيادات الرئيسية في السكان تحدث في العالم الأقل تقدما، لكن العالم المتقدم، وخصوصا الولايات المتحدة، هو الذي يسبب التأثير البيئي الأكبر»

المؤلفة

> أن نضن على الأجيال القادمة حتى بجزء من تراثهم الطبيعي البالغ عمره ملايين السنين، وتحطيمه إلى الأبد، أمر خاطئ تماما من الناحية الأخلاقية... فالتطور لن يستبدل هذا التراث في أي فترة ذات مغزى للعقل الإنساني.
>
> إدوارد أو. ويلسون(٢)

التزاماتنا تجاه البيئة الطبيعية

كان الفصل الأول مخصصا بكامله للحديث عنا؛ فنحن حيوانات تستشعر السرور والألم، والحاجة والرضاء؛ نحن اجتماعيون، ونحتاج إلى نظام تحكمه القواعد يشبع إحساسنا بالعدالة؛ ونحن أحرار، عقلانيون، قادرون على تبين الواجبات وتحمل مسؤولية أفعالنا. من تلك الحقائق الثلاث عنا، نحن قادرون على رؤية النمط العام لالتزاماتنا ضمن النوع intra-species وأسباب خلافاتنا.

الآن، هل يمكن أن تطبق تلك النظريات الأخلاقية على العالم الطبيعي؟ إن الجواب الأول الذي ورد في الفصل الثاني، كامتداد للفصل الأول: افترض أن علينا واجبات (الفصل الأول)، وسلم بأن حياتنا في مجال الأعمال تحمل مضامين واجبات خاصة تنتج عن المهنة التي نرتزق منها (الفصل الثاني)، ويتضح أن أحد تلك الواجبات الخاصة هي القيمية على البيئة الطبيعية. ويتضمن في الواجب الأخلاقي العام للقيمية ثلاثة هموم عامة ـ حول القانون والمجتمع، لصحة هذا الجيل والأجيال التالية من البشر، وللطبيعة غير البشرية في بعض أنواعها. إن واجبنا لأن نطيع القانون وتفادي الأذى القابل للقياس للمجتمع ينبع من واجبنا العام للمواطنة (والذي فضيلته هي العدالة)؛ ليس أمرا اختياريا. أما كيف يؤدى ذلك الواجب، فموصوف بتفصيل أكثر في الفصل الرابع. إن مسؤوليتنا لتفصيل أنشطتنا لحماية صحة ورفاهية البشر الآخرين هي واجب أكثر عمومية للرعاية أو الشفقة (والذي فضيلته هي الإحسان)؛ وفي حين أن الشفقة مطلوبة ومتوقعة منا، فلا يمكن قصرها على واجبات معينة، ولا يمكن أن تتم مقاضاتنا لنقصها فينا. إن واجبنا نحو الطبيعة غير البشرية هو القيمية بعينها ـ هناك عالم يحتاج لأن يهتم به، والبشر الأذكياء هم الوحيدون الذين يمكنهم ذلك؛ أي نحن.

ليس هناك خُلق بسيط يمكنه احتواء واجباتنا نحو الطبيعة في نظرية تقليدية، لأن النظريات جميعا طُوِّرت للتعامل مع البشر وحدهم. إن المبدأ الأول للمساواة والعدالة «يجب أن يحسب كل واحد كواحد ولا أحد يحسب كأكثر من واحد»، يتلاشى من التشوش إذا حاولنا توسيعه ليشمل الشمبانزي، ومرموط الخمائل [٣]، والبعوض، والبكتريا. أما النفعية Utilitarianism، وهي الفلسفة الوحيدة التي تدعم بحق حقوق الحيوانات من غير البشر، فتنادي بأن نسعى لتحقيق السعادة القصوى لأكبر عدد على المدى البعيد. لكن سعادة ماذا؟ إن تكاليف ومنافع صيد الحيتان ستظهر بشكل مختلف جدا إذا أضفنا سعادة الحيتان إلى المعادلة.

قد يكون الأمر هو أن الواجبات المفروضة علينا تجاه البيئة يمكن تحويلها إلى شراكة معها؛ فالطبيعة مبدعة، وكذلك نحن، كما أن قدرة البشر غير المحدودة على الإبداع تتحول إلى فائدة ممتازة في نظام يكافئ الإبداعات القابلة للتسويق. إن الجهد المبذول لدمج الفلسفة البيئية السليمة باستراتيجيات العمل السليمة ليس بالجديد؛ ففي فترة مبكرة ترجع إلى العام ١٩٨٨، وفي كتابه الرائد «علم الأخلاق البيئية» Environmental Ethics، جادل هولمز رولستون Rolston الثالث بأن الشركات يجب أن تضع في اعتبارها سلامة البيئة الطبيعية، وبأنه كان من الممكن، على النقيض من أهواء العديد من مدراء الشركات، أن تدمج خلقا بيئيا طبيعيا في أساليب عمل الشركة الرابحة [٤]. وكما سنرى في الفصول التالية (وخصوصا الفصل الخامس، حول الاستراتيجيات الخضراء) هناك العديد من السبل المتوافرة حاليا لمؤسسات الأعمال، والتي تؤدي إلى أرباح أعلى من خلال التعاون الأكثر حساسية مع البيئة، كما سيتفتح المزيد منها في المستقبل؛ كما أن الشركات التي تتفهم بأفضل صورة طرق عمل البيئة الطبيعية ستكون في وضع أفضل لاستغلال تلك الفرص.

إن الأولوية المركزية للشراكة مع العالم الطبيعي هي أن نراه كما هو. تبدو هذه القاعدة بسيطة، لكنها تحتوي على قلب المشكلة. كيف نرى الطبيعة؟ عندما ننظر إلى العالم الطبيعي حولنا، ماذا نرى؟ سيحاول هذا الفصل وضع ترتيب لطرقنا المتنوعة لرؤية الطبيعة، وعيوننا على تفسير سبب كون أطراف النقاش يبدون في أغلب الأحيان وكأنهم لا يستمعون بعضهم إلى بعض.

لم تكن راشيل كارسون [٥] أول من أشار إلى أن سلوكنا نحو الطبيعة يتحدد بما نراه عندما ننظر إليها؛ فذاك الشرف يعود إلى ألدو ليوبولد [٦]. في عام ١٩٦٨، لخص عالم الإيكولوجيا [٧] السنغالي بابا ديوم Dioum الأمر بقوله: «في النهاية، نحن سنحافظ فقط على ما نحب؛ ونحن سنحب فقط ما نفهم؛ ونحن سنفهم فقط ما علمناه» [٨]. لكن كارسون، في معرض تلخيصها لاستنتاجات «الربيع الصامت»، وهو كتابها العلمي حول التأثيرات الفظيعة للمبيدات الحشرية الكيميائية في زمانها، عرضت مشاكل مقاربتنا الحالية للطبيعة بجزالة مميزة:

> إن «التحكم في الطبيعة» هي عبارة حملت في كبر، وولدت للعصر النياندرتالي [٩] للبيولوجيا والفلسفة، عندما افترض أن الطبيعة وجدت لراحة الإنسان. إن مفاهيم وممارسات علم الحشرات التطبيقي applied entomology تعود في معظمها إلى العصر الحجري للعلم. ومن سوء حظنا الخطير أن علما بدائيا كهذا سلح نفسه بأحدث الأسلحة وأكثرها فظاعة، وأنه في تصويبها نحو الحشرات قد صوبها أيضا نحو الأرض [١٠].

إن الطريقة التي رأى خصوم كارسون الطبيعة بها هي البساطة بعينها ـ أن الطبيعة خادمتنا، وأنه تتعين السيطرة عليها لتحقيق رغباتنا. لكن هناك طرقا أخرى لرؤية الطبيعة. يصف القسم التالي هذه الطريقة وسبعا أخرى، في سلسلة ممتدة من التكبر إلى التواضع.

ثمانية تصورات للعالم الطبيعي

عند هذه النقطة، يستحب مراجعة الأعمال والمقاربات الفلسفية البيئية الرئيسية، من هنري ديفيد ثورو [١١] إلى الوقت الحاضر، من أجل إدراك المدى الواسع والعبقرية الفردية لأساتذة هذا الحقل. لكن المساحة لا تسمح بهذا المسلك؛ أما البديل، وهو مخطط موجز لهذا الفرع، فسيخدم الأغراض التي حددناها لهذا الكتاب. سنقوم بوصف سلسلة تنازلية (أو تصاعدية، اعتمادا على منظورك) للتوجهات المحتملة نحو البيئة الطبيعية، لاستخدامها في الفصول التالية لتسليط الضوء على الانتقادات البيئية للمنشآت التجارية. إن «المواقف»، أو التوجهات التالية تجاه البيئة الطبيعية رُقِّعَت معا في عجالة

من أدبيات غنية ومتنوعة للغاية، وهناك قدر من الاعتباطية في أي طيف كهذا يمكنه أن يصيب العالم بالتوتر. لكن لأغراضنا العملية المحضة، قد يساعدنا التصنيف في التمكن من كم من الفكر سيكون ساحقا بطريقة أخرى. ولغرض الراحة، فقد تم تصنيف المواد الموجودة على ذلك الطيف من أقلها تقديرا للعالم الطبيعي إلى أكثرها تقديرا؛إن المواقع الأولى الأربعة بشرية التمركز anthropocentric (بمعنى أن البشر وحدهم هم من يمكن أن يقيم أو يقيم)، بينما تخلع المواقع الأربعة الأخيرة القيمة على شيء خارج الجنس البشري.وفي نهاية الفصل، سنضع مخططا لبعض الاتجاهات للمشروعات الهادفة إلى الربح في اقتصاد للسوق، على رغم أن الجزء الأكبر من هذه المناقشة سيقع في الفصل الخامس. (سيلاحظ القارئ بعض التغير في الأسلوب في المواقف التالية، لدى محاولتنا لتبني وجهة النظر التي توصف بأنها تمنحها جلسة استماع عادلة).

إن أول التوجهات إلى البيئة الطبيعية وأوسعها انتشارا هو توجيه الموارد resource orientation: إن الغابة مجرد أشجار، والأشجار مجرد خشب، وليس هناك سبب يدعونا إلى ألا نقطع الخشب لأغراضنا. وهناك مجموعتان فرعيتان كجزء من هذا التوجه:

الاستغلال غير المحدود

وفقا لهذا المبدأ، يأخذ البشر ما يريدون، ولا يرون أي حدود لمخصصاتهم من العالم الطبيعي على أي شيء قد يمكن استعماله بأي صورة، ماديا أو رمزيا. هذه النظرة إلى الطبيعة غير شائعة حاليا، لكنها لا تزال تمثل قاعدة للسلوك البيئي في معظم أرجاء العالم؛ فقد بقيت منذ نشأة الزراعة، عندما حل الإقرار بإمكان السيطرة، والسيادة، على العالم الطبيعي محل «المذهب الروحاني» animism، وهو الاعتراف الوثني بالاعتماد المطلق على الطبيعة. يبدو أن هذا المفهوم يظهر بصورة طبيعية في أي مجتمع ناجح؛ وبشكل أكثر حدة، فهو التوجه الوحيد الممكن في أي مكان من العالم، حيث يعيش الناس على حافة المجاعة، والذي يتضمن، الأمر الذي يصيبنا بالعار الأبدي، معظم أجزاء العالم في الوقت الحاضر. إن الناس الذين يحتاجون إلى الحطب لإشعال نارهم للمساء لن يهتموا

بلافتات «رجاء لا تعكر صفو الغابة»، ولا الجياع سيحترمون الأنواع المهددة بالانقراض. وليس هناك ما يمكننا فعله لتغيير مثل هذه التصورات من دون إطعام الناس، لأن البقاء يأتي في المرتبة الأولى. إن أولوية البقاء ليست هي المصدر الوحيد للضرر البيئي المروع؛ ففي روسيا وأوروبا الشرقية في أثناء هيمنة الاتحاد السوفييتي، لوثت الصناعات الثقيلة الأرض والماء والهواء بلا حدود. وفي تلك الحالة خلقت أيديولوجية القهر إدراكا للحاجة إلى تصنيع industrialize مناطق كانت تحكم فقط بواسطة تعاونيات الفلاحين أو السادة البعيدين، دون تاريخ لحكم ذاتي مسؤول. أدى برنامج أخرق للإنتاج الصناعي إلى توجه إداري لا يعبأ بالتخلص السليم من النفايات، بالسرعة القصوى للأمام، مما ترك أوروبا الشرقية بمناظر طبيعية معالجة بشكل بالغ السوء. طوال تاريخ الأعمال في الولايات المتحدة، بقدر ما يتعلق الأمر بها، انصب معظم التركيز على زيادة الربح أو ثروة المساهمين، مع اعتبار الضرر البيئي «كنتيجة ثانوية» externality لا تمثل مصدر قلق للمدير. في بيئة عمل دولية شديدة التنافسية، قد تجادل الشركات حتى اليوم بأنه ليس هناك مجال في خطة بقائها للاهتمام بالأشجار أو الأرض التي يحتاجون إليها للعمل. يميل المؤمنون من مختلف المعتقدات إلى انتزاع حق إنساني للتعامل مع الطبيعة بهذه الطريقة، باعتبارها لا تعدو كونها مجرد مواد أولية ومكان سهل للتخلص من النفايات، من التوراة، سفر التكوين [١٢]، الإصحاح الأول، حيث منح الله آدم حق السيادة على كل الطبيعة غير البشرية.

الاستعمال الحكيم

لقد اختير اسم هذا التوجه، حركة المحافظة conservation الأصلية، من قبل داعيته الأول، جيفورد بينشوت [١٣]، رئيس إدارة الغابات في عهد الرئيس تيودور روزفلت [١٤]. فالموارد وجدت لكي تستعمل، وفقا لهذا التوجه، ويجب ألا ينظر إلى البيئة الطبيعية إلا كموارد مخصصة لاستخدامنا، إلا أنها يجب ألا تهدر. علينا ألا نعيل فقط جيلنا نحن، بل وأطفالنا أيضا. ومثل أي رب عائلة متعقل، علينا أن نصون الموارد الطبيعية للاستعمال المستقبلي، وأن نستخدم ما لدينا بأفضل فعالية ممكنة. ولذلك أمر بينشوت بادخار الغابات، بحيث تدار لتوفر الخشب لمواد البناء

والمنتجات الأخرى إلى المستقبل اللا محدود. وفي أثناء بقاء أشجار الغابة منتصبة في انتظار أن تقطع، يجب أن تدار لأغراض أخرى - حماية مستجمعات المياه والاستعمالات الترفيهية، على سبيل المثال. وبالتالي، ولدت فكرة الغابات الوطنية المتعددة الأغراض. لم يدافع بينشوت عن أكثر أو أقل من المصلحة الذاتية المستنيرة، حيث تعرف «المصلحة» بصورة اقتصادية بحتة.

وإذا كنا على نور فيما يتعلق بإبقاء التلوث تحت السيطرة، على سبيل المثال، علينا أن نكون قادرين على امتلاك الهواء والمياه النظيفة من دون الإضرار بأسلوب حياتنا. كانت هناك حركة سابقة، والتي استند إليها بينشوت، بداية من سبعينيات القرن التاسع عشر: مع زحف التصنيع والاستيطان نحو الغرب، رأت العائلات الغنية التي يستمتع أفرادها برياضة القنص أن الأراضي التي يصطادون فيها بدأت تختفي، فقامت بشراء، وتخصيص مناطق واسعة من الغابة للصيد، بحيث تبقى تحت إدارة نواديهم أو جمعياتهم. وعندما بدأ روزفلت وبينشوت التحدث عن تخصيص الأراضي لأول مرة، وبعد ذلك، حفظها للمستقبل، فإن عددا معتبرا من الناس الذين اهتموا بالأمر، بمن فيهم عائلة روزفلت، قد وافقوا على ذلك المفهوم.

أما التوجه الثاني، الذي لم تكتشفه الولايات المتحدة إلا في القرن الماضي وما زالت تكافح لتحقيقه، فهو توجه للحماية، أي توجه يريد حفظ البراري حيثما وجدت. ومرة ثانية، هناك فرعان:

الصيانة Conservation

مارك ساغوف Sagoff هو متحدث رسمي قوي باسم توجه الصيانة الجمالية أو الروحية (مقابل صيانة بينشوت الاقتصادية). تدرك الطبيعة لكونها مهددة وثمينة، مما يتطلب حمايتنا. ويجب أن نكون راغبين بتعديل أنماط حياتنا المسرفة للمحافظة على الموارد الثمينة النادرة. بادئ ذي بدء، يجب أن يتوقف صيد الحيوانات الضخمة المهددة بالانقراض لأغراض تجارية (الفيلة من أجل عاجها، النمور لجلودها، والحيتان والدلافين لغذاء القطط). إن صيانة هذه الحيوانات الجميلة أكثر أهمية بكثير من الانغماس في الولع بالطنافس والمنحوتات

الغريبة.ثانيا، يجب أن تكون هناك متنزهات، حيث يمكن للأجيال القادمة أن تستمتع بالطبيعة غير الملوثة؛ يجب أن تكون المتنزهات هي الآثار اللائقة للولايات المتحدة، والتي تقابل القلاع والكاتدرائيات العظيمة في أوروبا، والمتوافرة دائما للشعب الأمريكي وللعالم من أجل الاستراحة، والاستجمام، والتعليم، والإلهام الروحي. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك ضغط هادئ لكنه قوي على جميع المستهلكين لشراء سيارات أقل تلويثا وتركيب نوافذ موفرة للطاقة، وإطفاء الأنوار وإغلاق أجهزة الكمبيوتر، وتدوير recycle جميع المواد القابلة للتدوير، وهلم جرا. إن أثمن مواردنا يجب أن تكون متوافرة ليس فقط للربح الخاص، بل وللاستعمال العام. هناك حدود للعالم الطبيعي، ونحن نقترب منها، ولذا علينا أن نعمل على التخلص من الممارسات المتلافة التي تدمرها. علينا أن نتذكر أننا مسؤولون عن إبقاء العالم جميلا وصحيا لأحفادنا، وأن ندعم المنظمات المشاركة في الأنشطة التربوية المسؤولة لتعليم الشباب قيمة الطبيعة وطرق صيانتها. يشتق المؤمنون بهذا المعتقد تفويضهم أيضا من سفر التكوين، لكن من الإصحاح الثاني، حيث يضع الله البشر في الجنة «للاعتناء بها والمحافظة عليها»، مما يفرض علينا واجب القيمية.

المحافظة Preservation

إن هذه المقاربة، التي يمكن تتبع أصولها إلى جون موير، تخلع على السبل الطبيعية حياة وقيمة خاصة بها، وتتطلب منا المحافظة عليها لأجل هذه القيمة. يصر المؤيدون على أن توجه الصيانة، سواء كان اقتصاديا أو غير ذلك، لن ينجح مطلقا في حماية العالم الطبيعي. وبمجرد أن اقترحنا ضرورة أن تكون البرية «متاحة الوصول إلى الجمهور»، فقد خلقنا معضلة بين المحافظة على البرية ووصول العامة إليها، ومن غير المرجح أن تريح المحافظة. أما الآن، وبعد قرن أو نحوه من تأسيسها، فإن متنزهاتنا الوطنية تتعرض إلى «الحب المفضي إلى الموت» من قبل جمهور متلهف للغاية على «تقدير الطبيعة»، وغير راغب مطلقا في التخلي عن أسلوب حياته المفضل.

يلزم وجود الطرق الإسفلتية، ومواقف السيارات الهائلة المزودة بالتمديدات الكهربائية وأنابيب المياه لاستيعاب تجمع عربات الاستجمام في أساطيل صغيرة كل صيف، وعلب القمامة، ودورات المياه، وأكشاك مرخصة لبيع الطعام والتذكارات؛ كما يلزم توفير سلالم خاصة للمعاقين، وأماكن يمكن أن تجلب فيها كراسي المقعدين إلى «مواقع المناظر الخلابة»، المنقوشة والمسيجة بعناية، للتمتع بالمناظر الطبيعية.

إن البرية التي كانت تغطي البلاد عند وصول أسلافنا لا تتم المحافظة عليها بمثل هذه «المتنزهات». ستستفيد الأجيال المقبلة بأفضل صورة إذا ورثت عنا أنظمة إيكولوجية سليمة، ومناطق شاسعة من الغابات التي ستبقى بكرا إلى الأبد، والمتوافرة للناس الذين يريدون التمشي فيها، أو حمل طعامهم إليها (ولكن حمل نفاياتهم خارجها)، والاستمتاع فقط بالغابات كما كانت دائما، والتي ستبقى كذلك دائما (مادمنا لا نقطعها). وهي ليست فقط للاستجمام؛ فهذه الأنظمة البيئية تمثل جامعاتنا المستقبلية عن طرق عمل العالم الطبيعي، ومستودعاتنا لأجيال من المواد الصيدلانية، والأطعمة، وغيرها من المواد التي لم تكتشف بعد. نحن لا نستطيع تحمل فقدانها. وليست هناك ضرورة للطرق، ولا لأي عناية خاصة؛ فالغابة يمكنها الاعتناء بنفسها كما فعلت دائما (بما في ذلك التعافي من حرائق الغابات).عندما أجرينا استطلاعات للرأي حول الموضوع، أجاب عدد كبير من الناس بأنهم يحبذون المحافظة على مناطق البراري ليس لأي استعمال متوقع من قبلهم، بل لمجرد لمعرفة أنها هناك، إلى الأبد، لأحفاد أحفادهم وحتى الجيل السابع. إن المحافظة على الطبيعة البكر لها ما يمكن تسميته فقط بالقيمة الأخلاقية moral value، وهو شعور بالرضا متأصل في القيمية ذاتها.

إن التوجه الثالث هو توجه متعلق بالحقوق، نابع من العادة الأمريكية المتنامية لتسوية أي خلافات لدينا باللجوء إلى المحكمة والمجادلة بشأنها كحقوق مكتسبة. نحن نتحدث هنا عن الحقوق الأخلاقية بالإضافة إلى الحقوق القانونية. ماذا، خلاف البشر، يمكن أن يكون «مهما من الناحية المعنوية»، أو «مؤهل» للاحترام؟ هناك جوابان:

منح الحيوانات حقوقا

إن توجه «حقوق الحيوان» له عدة فروع، ومن الصعب تلخيصه؛ دعونا نحاول ذلك. إن أكثرها شيوعا، والمرتبط ببيتر سينجر Singer، نابع عن النفعية: بما أن الحيوانات (العليا) يمكنها أن تستشعر الألم، فيجب، كمسألة متعلقة بالحقوق، ألا تخضع لظروف مؤلمة أو للحبس لأغراض بشرية. ولا يكفي أن نؤمن بالتوجه البسيط «للمعاملة الإنسانية»، أي أن نتصرف كبشر فضلاء عندما نكون رحماء بحيواناتنا، والتي تقدر شفقتنا، لكن ليس لها حق فيها. يشير المدافعون عن حقوق الحيوان إلى أن ملاك العبيد الجنوبيين كانوا يستحثون على أن يكونوا رحماء بعبيدهم، أيضا، لكن الشفقة ليست مماثلة تماما لحماية حقوق المرء بموجب القانون. إذا نحن أخذنا رعاية الحيوان animal welfare بجدية أصلا، علينا أن نتجاوز القوانين المرقعة حول «سوء معاملة الحيوانات» إلى مفهوم متين لحقوق الحيوان؛ فهي لا تحث على أنه يتعين منح المخلوقات من غير البشر كامل غطاء الحقوق المدنية، من عدم التمييز إلى الحقوق الدستورية؛ إن للحيوانات، جوهريا، حقوق الأطفال نفسها، أي أنها لا تشارك في المجتمع السياسي، لكن يجب حمايتها من الأذى من قبل أعضائه. أما توم ريغان Regan، من الناحية الأخرى، فيؤمن بأن جميع المخلوقات التي يمكنها أن تكون «قابلة للحياة»، أي مواضيع لوجود يمكن أن يتحول للأفضل أو للأسوأ بالنسبة إليها، تستحق أن تحترم مصالحها في عيش حياة أفضل. وبغض النظر عن موقفهم النظري، فإن المدافعين عن حقوق الحيوان يتفقون حول بعض الاستنتاجات العملية. أولا، فباستثناء الحالات التي يقبل فيها على حد سواء استخدام الأطفال الرضع كمفحوصين، فلا يجوز استخدام الحيوانات في البحث العلمي. ثانيا، يجب أن تعيش الحيوانات التي تتم تربيتها للحصول على الطعام بحرية، في أماكن طبيعية خالية من الأدوية، وأن تتناول الغذاء الذي كانت ستتناوله في الطبيعة، قبل أن تذبح.

ثالثا، إن الحيوانات الأليفة وحيوانات العمل (خيول السباق أو كلاب الصيد أو السباق، والمشاركة في الأفعال الحيوانية) يجب أن تحظى بمعاملة حسنة، وأن يهتم بها أو يقضى عليها بصورة إنسانية متى أصبحت غير مفيدة في عملها. رابعا، يجادل كثير من المدافعين عن حقوق الحيوان

(لكن ليس جميعهم) بأن الحيوانات ذات القدرات العقلية الخاصة (الحيتان، والدلافين، والقردة العليا [١٥]، في المقام الأول) التي تذكرنا بأنفسنا بصورة مخيفة ـ نحن أكثر الحيوانات ذكاء ـ تستحق حقوقا خاصة للوقاية والرعاية؛ فلا يتعين علينا أن نهتم فقط بتلك الحيوانات التي تقع تحت سيطرتنا بصورة مؤقتة (الدلافين في الملاهي المائية، على سبيل المثال، أو الشمبانزي في العروض الجوالة)، بل إن علينا، إلى أقصى حد ممكن، أن نحمي موطن تلك البهائم بحيث يمكنها أن تعيش معا بحرية وفقا لقوانينها الخاصة. يعتقد كثير من جماعات المدافعين عن حقوق الحيوان، لكن ليس جميعهم بأي حال من الأحوال، أننا يجب أن نكون نباتيين vegetarians جميعا؛ كما يعتقد البعض أننا يجب ألا نأكل، أو أن نستخدم بأي طريقة، أي منتجات حيوانية مطلقا.

منح الأنظمة البيئية حقوقا

«هل يجب أن تكون للأشجار منزلة؟» سأل كرستوفر ستون Stone ذات مرة، ردا على حالة كانت الأشجار فيها مهددة لكن من الصعب إيجاد إنسان مهدد. في قضية سييرا ضد مورتون Sierra v. Marton، وهي القضية المعنية وإحدى القضايا الكلاسيكية للقانون البيئي، حيث رفع نادي سييرا دعوى لمنع شركة مشاريع ديزني Disney Enterprises من تطوير مدينة للملاهي ومنطقة للتزلج في منطقة مينزال كنغ Mineral King، وهي امتداد رائع الجمال لجبال كاليفورنيا؛ وقد جادلوا بأن الجبل ذاته والمنطقة البرية المعتمدة عليه لديهما حق في ألا يتم تدميرهما، كما ادعوا أنهم يمثلونه فحسب. رفض القضاة الدعوى، وطلبوا من نادي سييرا للرجوع إلى المحكمة مع بعض البشر الذين سيتضررون من التطوير (وهو ما فعلوه، وربحوا الدعوى). لكن الادعاء يحتفظ باهتمامه. والوحدة الحية الأساسية للبيئة الطبيعية ليست هي الكائن الحي المنفرد، بل النظام البيئي ecosystem، وهو النظام الكامل للعلاقات البيولوجية التي تسمح للكائنات الحية فيه بالعيش والازدهار. لذا، فإذا رغبنا في المحافظة على القيم البيئية، علينا أن نهتم بالمحافظة على الأنظمة البيئية الكاملة (الغابات، والصحاري، والأراضي الرطبة، على سبيل المثال). لقد تعلمنا، وفق المناقشة المذكورة آنفا تحت

عنوان «حقوق الحيوان»، أن حماية أي شيء، سواء كان إنسانا أو ما عداه، يستلزم عزو حقوق قانونية لذلك الشيء، والحق في التقاضي، بنفسه أو من خلال وكيل، للحصول على حقوقه المكتسبة. ولتحقيق هذا الغرض، يجب أن يسمح للأنظمة الإيكولوجية بالتقاضي من أجل الحماية بأسمائها الخاصة، عبر تأييد الجمعيات البيئية.

إن التوجه الرابع شمولي، ويبدأ بفكرة أن الطبيعة ككل تمثل نظاما أو كائنا حيا كاملا ومميزا، وأننا كبشر مرتبطون بالتزامات العقد أو المشاركة للإذعان لنفوذها.

الكاملية [١٦] المجتمعية

تحتوي هذه الفئة على تنويعة من وجهات النظر، تشترك في خلق الأرض land ethic لألدو ليوبولد Leopold، والذي «يغير دور الإنسان العاقل Homo sapiensمن فاتح لمجتمع الأرض إلى عضو ومواطن عادي فيه [١٧]»، إن العلاقات المساواتية مع النبات والحيوان قد تتخذ شكل التأقلم المتبادل على مدى قرون - بين الرعاة وقطعانهم، على سبيل المثال، وبين المزارعين وثيرانهم، وبيننا جميعا وكلابنا.

إن البصيرة الأساسية لهذا التوجه هي أننا تطورنا سوية مع العالم الطبيعي، وأننا ندعم بعضنا البعض بالرفق والتعاون المتبادلين، بالاعتراف بحق كل منا في الوجود وفي الازدهار. وليس من المفاجئ أن هذا الاعتراف المتبادل قد يتحول إلى حب ومودة؛ فأقزام [١٨] وسط أفريقيا يصرون على أن الغابة تمنحهم المحبة بالإضافة إلى تزويدهم بالغذاء. أجرى كل من إدوارد ويلسون Wilson وستيفن كيلرت Kellert دراسات رائدة في مجال «الألفة البيولوجية» biophilia، وهي ظاهرة اعتماد الصحة والكمال البشريين على الارتباط بالعالم الطبيعي [١٩]. تبدأ كاملية المجتمع بتقدير الأرض، والذي يستلزم رؤيتها كذلك الكل العضوي الذي هي عليه. إنها ليست لوحة بيضاء يمكننا الكتابة عليها عند الرغبة في ذلك، بل مجتمع حي، نابض بالحياة له قوانينه ومفاهيمه الخاصة، والتي يتعين علينا أن نتعلمها .إن الغافلين، الجاهلين، يعتبرون أن الأرض مجرد تربة وجدت لكي نستصلحها (أو ندوسها بأقدامنا)،

ويعتبرون الكاملية كتجسيد وهمي في معظمه، لكنهم مخطئون. هناك معرفة مهمة يتعين اكتسابها من الطبيعة، فقط إذا صبرنا، ونظرنا، وتعلمنا تفسير ما نراه.

الإيكولوجيا العميقة

إن وجهة النظر هذه، وهي الخطوة النهائية فيما يسمى البيئية المتطرفة [٢٠]، والتي بدأت ببعض المفكرين شديدي الأصالة (آرن نيس Naess، وبيل ديفال Devall، وجورج سيشنز Sessions، ضمن آخرين)، يصعب إثباتها. وأبسط تفسيراتها هو أن الكائنات الحية في العالم تمثل أعضاء كثيرة ضمن نظام واحد هو المحيط الحيوي biosphere، وأننا ـ لذلك ـ يجب أن نعيش خاضعين للقوانين العضوية لذلك النظام. (في بعض شعب البيئية المتطرفة، لكن ليس جميعها على الإطلاق، يطلق على هذا المحيط الحيوي اسم «جايا» Gaia، أو إلهة الأرض). نحن نمثل الدماغ في هذا الكائن الحي؛ فلدينا القدرة على تمييز طرق عمل الكل، ورؤية ما يجب علينا أن نفعله للمحافظة على صحته وجماله، وعلى التصرف وفقا لذلك.

إن تطورنا الأخلاقي يوجد في تماثل متزايد لدى جميع الكائنات الحية [٢١]. نظريا، إذا تعرضت الأرض لأذى شديد (على سبيل المثال، نتيجة للاصطدام بكويكب) [٢٢]، فعلينا أن نتحمل مسؤولية إصلاح الضرر، إذا لم تستطع الأرض عمل ذلك بنفسها. وقبل كل شيء، فعلينا واجب، إذا أمكن أن نسميه كذلك، لاكتشاف قوانين المحيط الحيوي كما تنطبق علينا والالتزام بها، مع عدم التدخل في شؤون الأعضاء الآخرين للمحيط الحيوي أو محاولة تعديل أو إحباط أي من أغراضه. إن الاقتراح الأكثر إثارة من بعض هذه الأدبيات هو أن البشر ضمن الجسم العظيم للطبيعة قد خانوا ثقتهم بالكامل؛ فلم يعودوا قيمين وحماة للمحيط الحيوي، فالبشر في وقتنا هذا يعملون كسرطان (كما كانوا طوال عشرة آلاف السنة الماضية)، إذ تتزايد أعدادهم، وخلاياهم، إلى ما وراء طاقة الجسم على التحمل، وهم يملأون موائل habitats ومنطقة نشاط الأنواع الأخرى، ويدمرون الأعضاء الأخرى بصورة عشوائية على

ما يبدو، ويسممون عمليات كامل الجسم بالسموم المنبعثة خلال عملية الاستقلاب [٢٣]. وبناء على ذلك، فإن أكثر متطلباته إثارة هي أن يتم تخفيض العشيرة البشرية على الأرض بصورة كبيرة جدا. وقد يبدو أن ذلك يعني أن الطريقة الوحيدة التي يجب أن يعيش عليها البشر هي بجمع الثمار، بحيث لا يتركون أي أثر مطلقا على الأرض، كما فعلوا قبل أن تبدأ فترة التوسع القاتل. يجب ملاحظة أنه لا يوجد بين المفكرين المعاصرين من يوصي بذلك السبيل، وأن كامل التحرك لجعل «الطبيعة البكر» بؤرة اهتمام الأخلاق البيئية يميل لأن يعتبر رومانسية عقيمة من قبل الاتجاه السائد من الفلاسفة البيئيين [٢٤].

الحقوق والواجبات

من بين كل هذه التوجهات، فإن منظورات «الحقوق» هي أول ما لفت انتباهنا بشدة، كما أنها تؤثر بالفعل على نظامنا القانوني. لماذا يكون من المفهوم أن نعزو للحيوانات حقوقا؟ في الأدبيات الفلسفية، تفتح معظم المناقشات حول هذا السؤال على «خاصية» للحيوانات يفترض أن تربط بينها وبيننا، أو على الأرجح، تفصلها عنا. هناك الكثير من القياسات المنطقية Syllogisms، من نوع «إن جميع المخلوقات التي يمكنها أن تستشعر الألم (مثل البشر) تستحق اعتبارا أخلاقيا؛ فالحيوانات العليا تستشعر الألم؛ وبالتالي فإن الحيوانات العليا تستحق اعتبارا أخلاقيا». (برر جيريمي بنثام Bentham الأمر كذلك، بصياغة المسألة بشكل أبلغ كثيرا). أو الأقرب احتمالا، «وحدها الكائنات القادرة على التفكير تستحق اعتبارا أخلاقيا؛ والحيوانات من غير البشر لا تستطيع التفكير؛ ولذلك فإن الحيوانات غير البشرية غير جديرة بالاعتبار الأخلاقي». (هذه القياسات المنطقية ليست جيدة تماما، لكنها صحيحة). ومن السهل تمزيق هذا التعليل؛ فقد اتضح أنه ليس هناك طريقة بسيطة لفصل «الحيوانات العليا» (التي تمتلك جهازا عصبيا شبيها بذلك الذي نمتلكه)، وبين «الحيوانات الدنيا»، كما أننا أخذنا على أنفسنا عهدا بألا نتسبب في أي ألم، فأين سنتوقف؟ لا يمكن للإسقلوب أن يصاب بالتهاب المفاصل arthritis، لكن هل يمكنه أن يتألم عند انتزاعه من صدفته؟ وإذا، من

ناحية أخرى، قصرنا الاعتبار الأخلاقي على المخلوقات القادرة على التفكير، فسنستثني الأطفال الرضع، والمسنين المصابين بالخرف، والمضطربين نفسيا (في معظم الحالات)، ومجموعة واسعة من البشر المصابين بإعاقات نمائية. إن الحقوق التي يطالب بها للحيوانات هي نفسها تماما الممنوحة لأولئك البشر - أن يتم الاعتناء بهم، وأن نوفر لهم الطعام والمأوى إذا كانوا تحت رعايتنا، وأن يعاملوا باحترام. وبالمناسبة، فإن تاريخ المعالجة الفلسفية لهذه المسألة غير مشع؛ فليس هناك ببساطة أي «مجموعة من الخصائص» التي تفرق الإنساني عن اللا إنساني. هل للحيوانات قيمة؟ هناك أمثلة أخرى على الاختلاف البسيط في المنظور في موضوع البيئة الطبيعية، لكن ليس من بينها ما هو واضح للغاية أو يحتمل أنه مسبب للخلاف. دعونا نتدبر هذه الاحتمالية.

إن المدافعين عن حقوق الحيوان غير مقتنعين عقليا بأن أيا ما كان ما يجعل البشر جديرين بالاهتمام يجعل الحيوانات جديرين بالاهتمام كذلك؛ وكثير منهم يحب ويحترم بصدق الحيوانات التي يدافع عنها، ولذلك فهم متحمسون بصدق في دفاعهم عن وجهة النظر تلك. وهم ينزعون لاعتبار أن من يختلفون عنهم هم «متحيزون للنوع» speciesists، على سبيل القياس التمثيلي مع العنصريين racists، أي أنهم يتعامون عمدا عن القيمة الطبيعية للحيوانات، أي يعمون أنفسهم من أجل مواصلة الاستغلال، لخدمة رغباتهم وملذاتهم هم. إن المدافعين عن حقوق الحيوان يرون كائنا ذا قيمة، واعتبارا أخلاقيا مساويا لذلك الخاص بنا، بينما لا يرى الآخرون ذلك. وبهذا الخصوص، فإن دفاعهم يشبه كثيرا زمرة المناهضين للإجهاض من الشعب الأمريكي اليوم، والذين يرون في الإنسان الذي لم يولد بعد مخلوقا ذا قيمة مماثلة، في حين لا يرى غيرهم ذلك، كما تمت مقارنتهم بمؤيدي إبطال الاسترقاق abolitionists حول مسألة الرق. وكما هي الحال في هاتين الحملتين المتشابهتين، فإن احتمال العنف لا يبعد كثيرا عن السطح، كما أن العديد من الجماعات المدافعة عن حقوق الحيوان (بما فيها جبهة تحرير الحيوانات (*)، وأناس من أجل المعاملة الأخلاقية للحيوانات (**) قد تورطت

(*) Animal Liberation Front (ALF)

(**) People for the Ethical Treatment of Animals (PETA)

في تعديات إجرامية على الملكية وغيرها من الانتهاكات القانونية من أجل «تحرير» الحيوانات من المختبرات والمزارع. نحن نجد الاحتمال نفسه تقريبا بالنسبة إلى الدفاع عن الأنظمة البيئية؛ فعلى رغم أن العنف يكون أقل احتمالا عند الدفاع عن الأشجار (التي تفتقر إلى الفراء الناعم والعيون السمراء الجذابة)، إلا أنه في غابات السكوية الحمراء بالساحل الغربي (للولايات المتحدة)، حيث كانت المجابهة هي القاعدة لسنوات طويلة، إذ إن مخربي حركتي جلساء الأشجار tree-sitters والأرض أولا !Earth First حاولوا استغلال الدعاوى المدنية كتكتيك منظم.

يطالب توجه الحقوق في المقام الأول بقوانين وقائية، وحيثما تعلق الأمر بالحيوانات، فلديهم قائمة بتلك القوانين. ووفقا للفرضية البسيطة بأن للحيوانات حقا في أن تعامل بصورة إنسانية، تخضع جميع الحيوانات التي تستخدم حاليا في التجارب المختبرية لتعليمات صارمة بخصوص الرعاية البيطرية، ومساحة الأقفاص، والغذاء، و«القسوة» ـ بمعنى أي إنزال للألم يزيد عما يحتاج إليه البحث المجرى، وأي إشارات دالة على القذارة أو الإهمال، وأي دليل (يستمد من الأشرطة المصورة للتجارب، على سبيل المثال) على الوحشية أو الاستمتاع بمعاناة الحيوان.

إن محظورات القسوة على الحيوانات التي تعود إلى منتصف القرن التاسع عشر تحرم إساءة المعاملة العلنية للحيوانات الأليفة (الضرب بالسياط، على سبيل المثال)، والإهمال الجسيم للحيوانات الواقعة تحت رعايتنا (التجويع، قذارة المأوى، الصحة العامة السيئة). ليس هناك قانون يمنعنا من قتل أي حيوان تحت رعايتنا، مادام ذلك يتم بصورة إنسانية، لكن حيوانات المختبر والحيوانات الأليفة على الأقل لديها قوانين لمحاسبة مالكيها على طريقة معاملتها (لم تحظ الحملات التي نظمت نيابة عن حيوانات المزرعة بالقدر نفسه من النجاح). ليس لدينا، في حالة الحيوانات ولا في حالة الأنظمة الإيكولوجية، أي قانون متبع ينسب حقوقا للكائن الطبيعي تخوله التقاضي عن نفسه ـ فلا الحيوانات ولا الأنظمة البيئية لها منزلة قانونية ـ لكن القوانين التي تقيد الأنشطة البشرية التي قد تؤذي الأشياء الطبيعية، والمبنية كلية على تبرير الأذى الذي يتسبب فيه البشر، موجودة بين ظهرانينا بكثرة.

دعونا نلاحظ، ونضع في حسباننا، الفجوة المفاهيمية بين المنظورين الثالث والرابع؛ الصيانة والمحافظة. إن الصيانة تجعلنا نصون البيئة لاستعمال البشر وحدهم، لكن وفق أبعاد تتضمن العديد من القيم الإنسانية التي تتخطى تلك الاقتصادية المحضة ـ أي الترفيهية، والصحية، والروحية. وهذا التناقض يصل بها إلى معضلة أبدية بين المحافظة على البيئة وبين ضمان تقدير الرأي العام، مع إلزام جميع أماكن وقوف السيارات، واستراحات الطرق، ومجموعات الأجزاء الميكانيكية للسيارات الترفيهية (RV)، ومقاهي الإنترنت بتلك المسؤولية. أما المحافظة فتعزو القيمة، ليس لكون النظام البيئي مصونا في حد ذاته (ذلك هو هدف حركة حقوق النظام البيئي، المنظور السادس)، بل للقيمة التي نخلعها على صيانة ذلك النظام البيئي، كما هو، لأحفادنا، وحتى الجيل السابع. ومع ذلك فكل من هذين التوجهين يشكل جزءا من نظرتنا إلى البيئة، وكلاهما صحيح.

الأزمات البيئية: قائمة موجزة بالأخبار السيئة

مواجهة المشاكل

إذا كانت هذه المنظورات تمثل مقاربات محتملة لموضوعنا، فما هو الموضوع؟ ما التحديات البيئية الأساسية التي يجب التعامل معها في جيلنا؟ ليس هذا مجالا للتدريب على إعادة سرد المشاكل بأي قدر من التفصيل، خصوصا باعتبار أننا (كما تشير إليه جميع كتب الإيكولوجيا الجيدة) لا نستطيع أن نبدأ فهم المشاكل البيئية دون قاعدة قوية في طرق العمل الفعلية للبيئة الصحية، أو الدورات المتداخلة للعناصر. لكننا يجب أن نأخذ فكرة عامة عن المشاكل الرئيسية في هذا الحقل، حتى لمجرد اكتشاف أي الشركات يتوقع أن نتعامل معها في المستقبل القريب والمتوسط المدى. من الممكن الحصول على قائمة قصيرة بالمشاكل البيئية، وفقا لإجماع الحقل، بناء على أي عدد من المبادئ المنظمة. هذه مجرد عينة لأكثر المشاكل البيئية إلحاحا. لراحة القارئ (وسهولة التذكر)، سنتبنى تلك الصورة المروعة التي اقترحها أنصار الإيكولوجيا العميقة deep ecologists، في المنظور الثامن أعلاه: من الممكن تشبيه الضرر البيئي الذي يسببه البشر بفعل السرطان في الجسم البشري، أي سرطان قاتل، والذي إذا لم يكبح جماحه سيترك الجسم الذي يغزوه جثة لا حياة فيها. ماذا

يفعل السرطان بالجسم (والبشر بالأرض)؟

يغير السرطان أحيانا، ببساطة، أيض الجسم بأكمله. وبالطريقة نفسها، فإن الأذى البيئي الأول وأشدها تأثيرا، وأكثرها ظهورا في العناوين الرئيسية للصحف، هو التغير المناخي climate change، أي الاحترار التدريجي للعالم بفعل تأثيرات الأنشطة البشرية. نحن نعلم كيف يحدث ذلك؛ فبعض الحرارة التي نتلقاها من الشمس لا تمتص في الأرض لكنها تنعكس عائدة إلى الفضاء. وتقوم مظلة الغلاف الجوي خاصتنا، وخصوصا غاز ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، وهو ناتج تنفس جميع الكائنات الحية، باحتباس بعض ذلك الانعكاس وإعادته مرة أخرى إلى الأرض في صورة دفء. وهذا هو سبب كون الحياة محتملة؛ ففي الكواكب التي تفتقر إلى غلاف جوي، قد تشرق الشمس بتألق، لكن لا يُحتجز أي قدر من تلك الحرارة. وبسبب ما أطلق عليه اسم «مشكلة» فعل الدفيئة، نبقى نحن وجميع أشكال الحياة أحياء. و تظهر هذه المشكلة، بطبيعة الحال، عندما نحصل على قدر أكثر من اللازم من شيء جيد؛ فعندما يتراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو، أوليا بسبب احتراق الوقود المستخرج، ترتفع حرارة الأرض بأكملها. وفي الحقيقة أن التركيزات الجوية لثاني أكسيد الكربون قد ارتفعت ومازالت في ازدياد؛ فقد أطلق الناس ٦,٤٤ مليار طن من الكربون إلى الجو في العام ٢٠٠٢، وهي زيادة مقدارها واحد بالمائة عن السنة السابقة، مما يصل بمستويات ثاني أكسيد الكربون في الجو إلى ٣٧٢,٩ جزء لكل مليون بالحجم في العام ٢٠٠٢. (كانت تلك المستويات تبلغ نحو ٣٢٠ جزءا لكل مليون في العام ١٩٦٠)، كما أن درجات الحرارة العالمية ارتفعت بشكل مشهور: كانت درجة الحرارة العالمية المتوسطة نحو ١٣,٨ درجة مئوية عام ١٨٨٠، عندما بدأوا يحتفظون بسجلات لها، وبلغت نحو ١٤,٥ درجة مئوية في العام ٢٠٠٢ [٢٦]. بدا أن القلنسوات الجليدية [٢٧] القطبية تنكمش [٢٨]، وأن مستوى البحر يرتفع (مهددا العديد من الجزر الصغيرة) [٢٩]، كما بدا أننا في سبيلنا إلى ما كانت عليه الأرض قبل ٢,٥ مليون سنة، عندما أغرقت المحيطات الأرض تقريبا. من يجب أن يتحمل مسؤولية الزيادة في الاحترار العالمي ؟

إن المخالفة الثانية، وهي الطريقة التي نتعرف بها على معظم أنواع السرطان، هي زيادة السكان، أي الجريمة البسيطة للتوالد، وفرط النمو،

لكتلة من نوع ما من الخلايا، أكثر مما يجب أن يكون لمصلحة الجسم. وإذا لم تفعل أي شيء آخر، ستقوم هذه الكتلة المؤلفة من نوع واحد من الخلايا بإزاحة الأعضاء الأخرى، والأوعية الدموية، أو في حالة البيئة، مواطن الأنواع الحية الأخرى. هناك قدر منها أكثر مما يلزم لصحة الكل. إن الإحصائيات السكانية معروفة جيدا؛ فقد استغرق الجنس البشري حتى العصر الحديث للوصول إلى المليار الأول من البشر على الأرض؛ ووصلنا إلى مليارين في ثلاثينيات القرن العشرين، وإلى ثلاثة مليارات في العام ١٩٦٠، وإلى أربعة مليارات في العام ١٩٧٦، وإلى خمسة مليارات في العام ١٩٨٩، وإلى ستة مليارات في العام ١٩٩٩. تلك زيادة سريعة جدا، تحققت أوليا بانخفاض معدل الوفيات البشرية (إذ لم تكن الزيادة في إنجاب الأطفال بمثل تلك المعدلات). وبهذا المعدل، نتوقع الوصول إلى المليار السابع بحلول العام ٢٠١٢، والثامن بحلول العام ٢٠٢٥. لكن النسبة اعتدلت، بسبب انخفاض آخر في معدل الخصوبة [٢٠]، وتقدر الأمم المتحدة حاليا أن عدد البشر سيصل إلى ٨,٩ مليار نسمة فقط على الأرض في العام ٢٠٥٠، وليس ٩,٣ كما كان معتقدا في السابق؛ وذلك «فقط» كبير جدا! كما أنهم ليسوا أناسا سعداء للغاية: فوفقا لتقرير التنمية العالمي لعامي ٢٠٠٠/٢٠٠١، كان ١,٢ مليار إنسان من سكان العالم الحاليين، البالغ عددهم ستة مليارات، يعتاشون على أقل من دولار أمريكي واحد يوميا، و٢,٨ مليار شخص يعتاشون على أقل من دولارين يوميا [٢١]. في الحقيقة، يجب تعديل الإحصائيات السكانية لتأخذ في الحسبان أن بعض كتل الخلايا هذه تكون أكثر خطرا بكثير من غيرها (خبيثة؟). ولأن تأثير إنسان ما على الأرض ليس دالة بسيطة، إنسان واحد وتأثير واحد: فالبشر الأغنياء، الذين يستهلكون وحدات من مورد بعينه أكثر بكثير مما يستهلكه الفقراء، لهم تأثير أكبر بكثير. وبالإضافة إلى ذلك، فحيثما كانت التقنية تساعد الاستهلاك، تضيف تلك التقنية تدركها degradation وتلوثها البيئي الخاص لكل وحدة تستهلك من المورد. (مثال: يستهلك الأمريكي ثلاثة أضعاف كمية الخشب التي يستهلكها الهندي النموذجي، لمجرد استهلاك الكراسي، والمناضد، والبيوت، ولب الورق. ولكن حتى لكل وحدة تستخدم من الخشب، يستهلك الأمريكي أكثر من الهندي، لأن قطع شجرة بفأس بسيط لن ينتج أي تلوث أو تدمير للتربة، بينما اجتثاث

شجرة بمنشار كهربائي يسبب أنواعا عديدة من التلوث، كما أن سحبها خارج الغابة بواسطة الجرافات يسبب قدرا هائلا من الضرر للتربة). لذا يمكننا استنتاج معادلة بسيطة لتلخيص التأثير البيئي للسكان (*):

س (السكان) x غ (الغنى، الاستهلاك) x ت (التقنية) = ث (التأثير)

إن نتائج هذه المعادلة مقلقة: فعلى رغم أن الزيادات الرئيسية في السكان تحدث في العالم الأقل تقدما، لكن العالم المتقدم، وخصوصا الولايات المتحدة، هو الذي يسبب التأثير البيئي الأكبر.

وإذا كانت الزيادة السكانية هي الإساءة الثانية، فالثالثة هي استنزاف الموارد، والناتج عن احتكارنا لموارد الجسم أو الأرض. إن سبب خسارتنا للوزن عندما نصاب بالسرطان هو أن الورم يسخر موارد الجسم لمصلحته، حتى استحثاث نمو شرايين جديدة لتوجيه الدم إليه على حساب الأعضاء الأخرى. وبالطريقة نفسها يتصرف البشر، فبدلا من أن يعدلوا اختياراتهم بناء على اعتبار حاجات الأشكال الأخرى من الحياة على الأرض، فهم يكتظون في أي نظام إيكولوجي يبدو ملائما لحاجاتهم، ويتكاثرون دون اعتبار لتخصيص الموارد النادرة. ومن بين طرق إظهار التأثير البشري على المحيط الحيوي، نجد حساب كسر صافي الإنتاج الأولي للأرض الذي يستولي عليه البشر. وصافي الإنتاج الأولي هو الطاقة المتبقية في المحيط الحيوي بعد طرح تنفس المنتجين الرئيسيين (النباتات التي تقوم بعملية التخليق الضوئي) من الكمية الكلية للطاقة (الطاقة الشمسية في الغالب) المثبتة بيولوجيا. إن صافي الإنتاج الأولي، في الواقع، هو إجمالي الموارد الغذائية على الأرض. والبشر، وهم نوع واحد فقط ضمن ملايين من الأنواع الحيوانية التي تعيش على الأرض، يستخدمون ٤٠ بالمائة منه - بل وأكثر، حسب بعض الإحصائيات [٣٢]؛ وذلك كثير. ومنذ عام ١٩٥٠، تضاعف استعمال الخشب ثلاث مرات، وزاد استهلاك الورق بستة أضعاف، وزادت كمية صيد السمك بخمسة أضعاف تقريبا، وتضاعف استهلاك الحبوب ثلاث مرات، كما أن حرق الوقود المستخرج، وهو مورد غير متجدد محفوظ كجزء من رأس مال الأرض منذ

P (population) X A (affluence, consumption) X T (technology) = I (Impact) (*)

آلاف السنين، قد تضاعف أربع مرات [٣٣]. نحن نعلم أنه من المستحيل تحمل هذا الاستهلاك، حتى إذا كان البشر وحدهم هم من يحتاج إلى المنتج؛ لكننا نأخذ من نصيب كل شكل من أشكال الحياة أيضا.

إن الصنف الرئيسي التالي من المشاكل هو التلوث: للهواء، والمياه، والأرض ذاتها. عندما ينمو الورم، تنبعث عنه نواتج ثانوية، وهي سموم قد تدمر قدرة الكبد على تأدية وظائفه. وعندما يتوسع البشر، فهم أيضا يخرجون فضلات أكثر. يتضمن تلوث الهواء «تأثير الدفيئة» الذي يسبب الاحترار العالمي [٣٤]. وتأتي شكوى أخرى عابرة للحدود من التأثير، الواقع في كندا، لمحطات توليد الكهرباء في الغرب الأوسط الأمريكي. أنت على علم بالمشكلة: فالمداخن الطويلة لمحطات توليد الكهرباء توجه الدخان لأعلى فوق الجو المحيط بها، وتزيل الملوثات بنجاح من البيوت وشركات الأعمال لمواطني البلدات المحلية، الذين يتحكمون في إصدار تراخيصها لكي تعمل (وتلوث). يحتوي الدخان على أكاسيد النتروجين (NO_2، NO_3 والتي تلخص عموما بالرمز NO_x) وأكاسيد الكبريت (SO_x) التي يلتقطها المطر وتتحول إلى أحماض سائلة (حمض النتريك، HNO_3، وحمض الكبريتيك، H_2SO_4) تغير التركيب الكيميائي للمياه حيثما سقط المطر. إن المطر الحمضي [٣٥]، أو الترسيب الحمضي، متهم في الولايات المتحدة بقتل السمك (وكل شيء آخر) في بحيرات جبال أديرونداك Adirondack بنيويورك، وقتل أشجار قمم الجبال في سلاسل الجبال الشرقية ـ وخصوصا الجبال الخضراء Green Mountains بفيرمونت والجبال الدخانية Smoky Mountains في كارولينا الشمالية. يتحول الأمر إلى مشكلة كبرى في الصين (حيث يقترب المطر في بعض الأحيان من حموضة الخل)، وأمريكا الجنوبية، وأجزاء من أفريقيا. ويحدث تلوث الهواء أيضا في شكل ذرات صغيرة، من المواد الجسيمية، التي تغزو الرئتين.إن حرق وقود الديزل، وخصوصا في المحركات غير المضبوطة جيدا، يخلق تيارا مستمرا مثل تلك الجسيمات. وعلى رغم أننا لا نعلم بقية الأضرار الناتجة عن احتراقه غير المكتمل، إلا أننا نعرف أنه محرض رئيسي للربو، وخصوصا في الأطفال. إن الانبعاثات الصادرة عن المداخن والمحركات الثابتة من الممكن، على الأقل، تحديد مصادرها، وهي الانبعاثات ذات المصادر المحددة التي يمكننا العثور عليها، إذا أردنا السيطرة عليها؛ أما الأكثر إزعاجا

فهي الانبعاثات ذات المصادر غير المحددة [٣٦]، من أهداف متحركة مثل السيارات والشاحنات، وصبيب [٣٧] المطر من الأراضي الواقعة حول المجاري المائية، والنفط المنتشر عبر المياه من السفن الترفيهية المزودة بالمحركات.والغلاف الجوي ليس هو المتلقي الوحيد لفضلات مشروعاتنا؛ فقد كانت المياه ـ الجدول، الأنهار، والمحيطات ـ هي بالوعاتنا ومجارينا الصناعية لمدة قرنين تقريبا. ومن بين أسوأ ملوثي المياه نجد المُمْرضات [٣٨]، أي الجراثيم، والكائنات الحية الميكروبية المسببة للأمراض في البشر إذا قام البشر بشرب المياه الملوثة. وعلى وجه الدقة، تكون المشكلة متعلقة بالصحة العامة فقط، إذا لم تتضرر بقية النظام البيئي بالميكروبات، لكنها مشكلة خطيرة: فحسب دراسة للبنك الدولي أجريت عام ١٩٩٥، تسبب مياه الشرب الملوثة نحو ٨٠ بالمائة من الأمراض في الدول النامية، وتقتل نحو ١٠ ملايين إنسان سنويا. ويعني هذا ٢٧ ألف وفاة في اليوم، أكثر من نصفهم من الأطفال دون سن الخامسة [٣٩]. تموت الممرضات على الأقل وتختفي خلال السير العادي للأحداث؛ أما الكيماويات المستديمة المفعول مثل ثنائيات الفينيل عديدة الكلورة فلا تموت، على الأقل ليس في الوقت الحقيقي للاستعمال البشري. تم اكتشاف وتصنيع جميع هذه الكيماويات حتى منتصف القرن العشرين، واعتبرت ذات قيمة كمواد للعزل وتزييت المكائن، بالضبط لأنها لم تكن تتفاعل مع أي شيء، ولم تتغير، ولم تتعطل مطلقا ـ فبمجرد وصولها لأي مكان، فستبقى هناك، لجميع الأغراض العملية. وبشكل متوقع، فقد انتهت أطنان منها في السبل المائية، وأسوأها سمعة في نهر هدسون بنيويورك، قرب مصنع شركة جنرال إلكتريك القديم والمسرب الذي كانت تصنع به. إن ثنائيات الفينيل عديدة الكلورة [٤٠] توضح المشكلة المميزة للعديد من الملوثات العضوية المستديمة [*] فهي غير قابلة للذوبان في الماء، لكنها تذوب في الدهون، ولذلك فعندما تبتلعها الأسماك مع طعامها، فهي تتراكم في الدهون الموجودة بجسم السمك. وعندما تأكل الطيور السمك، تتراكم في الطيور، المزيد من ثنائيات الفينيل عديدة الكلورة مع كل وجبة للسمك، وهناك تبقى. وإذا أكلنا السمك، سيحدث الشيء نفسه لنا؛ تتراكم ثنائيات الفينيل عديدة الكلورة في الدهون وفي جميع سوائل الجسم المحتوية على الدهون ـ على

(*) Persistent Organic Pollutants (POPs)

سبيل المثال، حليب ثدي الأمهات المرضعات. وهناك دليل على أنها توقع الخراب في النهاية بالنظام الهرموني للجسم؛ ونحن لا نعرف كيف نتخلص منها.

والأرض، أيضا، تكدس التلوث.والأكثر وضوحا في الأفق هي «مطامر النفايات» landfills، وهي مقالب النفايات الهائلة التي نلقي فيها نفايتنا الصلبة. والنفاية الصلبة هي، ببساطة، أي مادة غير مرغوبة أو مطروحة ليست سائلا أو غازا. تنتج الولايات المتحدة منها نحو ١٠ مليارات طن متري (١١ مليار طن أمريكي) سنويا ـ أي نحو ٤٤ طنا للشخص. وعلى رغم وجود ٤,٦ بالمائة فقط من سكان العالم على أراضيها، نجحت الولايات المتحدة في إنتاج ثلث نفاياته الصلبة. قبل أن يبدأ المستهلكون بالشعور بالذنب تجاه ذلك، يجب أن نشير إلى أن ٩٩ بالمائة تقريبا من النفايات تجيء من التعدين، وإنتاج الغاز الطبيعي والنفط، والزراعة، والأنشطة الصناعية الأخرى. إن نفايات التعدين هي أسوأ المذنبين [٤١]. إن محاولات تقليل الجزء القابل للاختزال من تلك الكومة الهائلة من النفايات (وذلك الجزء لا يتضمن نفايات التعدين) تتركز على بدائل مثل ضغطها وحرقها كوقود لعملية معالجة النفايات؛ قد يكون التدوير أكثر فعالية هنا. ومن المحتمل أن الأكثر خطورة من مجرد الحجم المطلق للنفايات هو سمية بعضها. تعرف النفايات السامة Toxic، أو «الخطرة» hazardous، على أنها أي نفاية «أكالة» corrosive (تميل إلى أكل الصهاريج التي تحفظ فيها)، أو متفاعلة، أو متفجرة، أو قابلة للاشتعال بسهولة، أو محتوية على واحد أو أكثر من ٣٩ سما محددا ـ المسرطنات carcinogens، والمطفرات mutagens، وما شابهها. وتضم القائمة عددا لا بأس به من المبيدات الحشرية، والمذيبات، ومقشرات الطلاء، لكنها لا تمتد إلى النفايات الغريبة الناتجة عن صناعات خاصة ـ الفضلات المشعة من محطات الطاقة النووية، على سبيل المثال، والخبث الناتج عن عمليات التعدين. وهذه أيضا يجب التعامل معها من قبل أنظمة قد لا تكون مستعدة لها تماما.

بعد تسمم الهواء والمياه والأرض، المشكلة التالية الأكثر خطورة هي انقراض الأنواع، أي الخسارة السريعة للتنوع الحيوي biodiversity للعالم. وكما يزيح السرطان بهدوء ويحطم أجزاء الجسم التي يستحوذ عليها، كذلك يبدو أن الجنس البشري يزيح الكثير من الحيوانات والنباتات التي ظلت على

الأرض أكثر مما بقينا بآلاف السنين. ويعزى معظم خسارة الأنواع إلى دمار موئلها؛ فنحو ٥٠ بالمائة من الأنواع الحية على الأرض، على سبيل المثال، متوطنة في الغابات المطيرة الاستوائية (بمعنى أنها لا توجد في أي مكان سواها). وحسب معهد الموارد العالمي (*)، سينقرض ٧ ـ ٨ بالمائة من الأنواع الحية التي تعيش في الغابات الاستوائية في كل عقد إذا استمرت النسبة الحالية لخسارة الغابات وتمزيقها. ويعني ذلك نحو ١٠٠ نوع حي يوميا. ومنذ العام ١٩٥٠، فإن الثلث تقريبا من جميع الغابات الاستوائية الموجودة وقتها قد قطعت، ومن ثم تم تعديل الأرض لاستخدامات أخرى؛ لدينا فكرة ضئيلة للغاية عن عدد الأنواع الحية التي فقدناها في تلك الخسارة.

أما الشكوى السادسة والأخيرة ضمن هذه العينة من التعسف البيئي، فهي هدر الطاقة، أي سوء الاستخدام المنظم للطاقة حول العالم. وخارج إطار المساهمات الصغيرة للطاقة الحرارية الجوفية geothermal والطاقة النووية، فلدينا مصدر واحد فقط للطاقة، هو الشمس. لا تمنحنا الشمس الدفء والضوء فحسب، بل إنها ـ عمليا ـ المصدر الوحيد الذي نمتلكه للطاقة اللازمة لتشغيل العالم. وبالنسبة لأغلب الدول النامية في العالم، فإن جميع عمليات الطبخ والتدفئة تعمل بالخشب ـ وهو طاقة الشمس المتحولة بالتخليق الضوئي إلى جزيئات عضوية طويلة والمخزنة في الأشجار والأجمات. من المحتمل أن يكون الخشب متجددا renewable، عندما لا يكون الضغط السكاني عظيما؛ ولسوء الحظ، فإن أفقر مناطق العالم تعاني من مشاكل خطيرة متعلقة بالسكان. وعند النهاية الأخرى للطيف الاقتصادي، نجد أن الولايات المتحدة، مع ما لا يزيد على ٤,٦ بالمائة من سكان العالم، تستخدم ٢٤ بالمائة من الطاقة التجارية في العالم، بصفة رئيسية من الوقود المستخرج ـ وهو طاقة الشمس التي تحولت بالتخليق الضوئي إلى غابات، كما هو مذكور سابقا، ثم انضغطت في باطن الأرض المتغيرة إلى كربون صاف (الفحم) أو هيدروكربونات متكثفة (النفط والغاز)، والتي تحرق للحصول على الحرارة، والضوء، والكهرباء، والنقل. (في حين أن الهند، التي لديها ١٧ بالمائة من سكان العالم، تستخدم حوالي ٣ بالمائة فقط من الطاقة التجارية في العالم). وليس من بين استعمالاتنا للطاقة ما يتسم بالكفاءة العالية؛ إذ يفقد ٨٤ بالمائة

(*) World Resources institute

من كل الطاقة التجارية (من الوقود المستخرج وتلك النووية). يفقد واحد وأربعون بالمائة من الطاقة بالضرورة؛ فبموجب القانون الثاني للديناميكا الحرارية thermodynamics، لا يمكن لأي تحول للطاقة من شكل إلى آخر أن يكون تام الكفاءة.لكن ٤٣ بالمائة تفقد دون داع، «غالبا باستخدام السيارات المسرفة في استهلاك للوقود، والأفران والأدوات الأخرى، وبالعيش والعمل في بنايات مسربة، معزولة بشكل سيئ، ومصممة بشكل سيئ» [٤٢] وحسب خبير الطاقة أموري لوفينز Lovins، تبلغ قيمة هدر الطاقة في الولايات المتحدة وحدها أكثر من ٣٠٠ مليار دولار أمريكي سنويا ـ بمتوسط ٥٧٠ ألف دولار أمريكي في الدقيقة، وهو ما يبلغ نحو ثلاثة أضعاف المبالغ اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى من إعادة إعمار العراق (حسب التقديرات السابقة). لكن الخسارة لا تنحصر في العالم المتقدم: فالنيران المكشوفة التي يستخدمها السكان الأفقر من العالم النامي للطبخ تفقد من الحرارة أكثر بكثير مما تحتفظ به. سيجب على أي سياسة بيئية نافعة تستهدف تقليل هذا الهدر، أن تتناول كلا من مظاهر الاستخدام البشري للطاقة، لأن المشكلة تعد بأن تكون معقدة بشكل بشع.

إن القائمة السابقة تخدش سطح المشاكل البيئية التي يجب مواجهتها فحسب؛ فهي قائمة موجزة، ومن السهل تذكرها: فكر فقط في السرطان، وفي مختصر CORPSE (جثة)، للمشاكل التي حددناها؛ (التغير المناخي Climate change، والزيادة السكانية overpopulation، واستنزاف الموارد resource depletion، والتلوث pollution، وانقراض الأنواع الحية species extinction، وهدر الطاقة energy waste). للمجاز تأثير قاهر، لكن المجاز ليس إثباتا. دعونا نطور، بإيجاز شديد، وجهة نظر البيئيين، وهي توجه الشخص الذي سيجادل، ويصوت، ويدعم المنظمات، ويشارك في المسيرات، وقد يستلقي حتى أمام جرافة للدفاع عن البيئة الطبيعية ضد أنشطة الحكومة أو شركات الأعمال.

قضية البيئانية

ليست البيئانية Environmentalism مجرد موقف سياسي، أو «قضية»، أو«اهتمام خاص»؛ فهي، بالتعريف، لا يمكن أن تكون اهتماما خاصا، مثل جماعة الضغط الخاصة بصناعة السكر أو اتحاد عمال

الفنادق. وبالإضافة إلى القضايا المعاصرة الأخرى التي جرى تبنيها ببساطة لأنها قضايا إنسانية - إطعام فقراء العالم (أوكسفام) [٤٣] أو حماية حقوق الإنسان (منظمة العفو الدولية) [٤٤]، على سبيل المثال - تستبعد البيئانية، من حيث المفهوم، الربط بين المناصرة والمصلحة الاقتصادية النموذجية للجماعة ذات الاهتمامات الخاصة. (إن صاحب البيت الذي يريد حماية الغابة التي تجاور ممتلكاته للمحافظة على قيمة ممتلكاته، هو بحكم الطبع ipso facto ليس مدافعا عن البيئة، على الأقل ليس عندما يدافع عن «حماية» تلك الغابة). ليس هناك سبب يمنع الإجراءات البيئية من خلق مصالح اقتصادية أيضا - إن الفرضية الرئيسية لهذا الكتاب هي، رغم كل شيء، تتمثل في وجود مجال هائل من الأفعال التي تفيد كلا من البيئة والمحصلة النهائية لمؤسسات الأعمال، عاجلا أم آجلا (انظر الفصل الخامس). لكنا ستقوم، لأغراضنا الحالية، باستكشاف الجانب غير الاقتصادي لحركة متزايدة الشعبية، وهي تتسم بأهداف مترابطة وتأثير لا يمكن إنكاره على الساحة العالمية.

كما أن البيئانية ليست مجرد موقف سياسي، يجري تبنيه من منظور المصلحة العامة. إنها كذلك، لكنها - بالنسبة إلى المشاركين فيها - قد تمثل أكثر من ذلك بكثير؛ فقد تصبح رعاية وتكريسا يستغرق جل وقت الحياة، مثل الأسرة، ومن الممكن أن تصبح عقيدة، أو ما يقوم مقامها، تستحق التفاني والخدمة حتى عندما توحي المؤشرات الخارجية بأن القضية ميئوس منها. وبالنظر إلى القوة العاطفية للالتزام، يستحق الأمر محاولة لفهم أصول هذه الحركة؛ كيف يرى عالم البيئة (البيئي) الوضع الراهن؟ على سبيل المثال: نحن في سيارة، تندفع أسفل الجبل نحو المنحدرات التي ستسقط السيارة منها إلى محيط بالغ العمق. كلنا ركاب في المقعد الخلفي، بينما يحمل المقعد الأمامي مسؤولي الشركات والحكومات، الذين يدردشون بود .من الصعب رؤية من يتولى القيادة، لكن النهاية المحتملة للرحلة واضحة للغاية. رجاء، سيدي، هل يمكننا أن نتوقف؟ أو على الأقل، أن نبطئ سرعة نزولنا؟ الآن، رجاء؟

ومما يصيب بالدهشة بعض الشيء، أن هذا المنظور ليس مشتركا مع الأشخاص الذين يحتلون المقدمة؛ إذ يبدو أنهم يظنون أن السيارة تصعد الجبل، في سياق التقدم الإنساني الذي اختطه مخططهم الأكبر آدم

سميث [٤٥]، الذي اعتقد أن قطع الغابات، وإخلاء الحقول وبناء السدود على الأنهار تجعل الأمم أغنى. لكنهم لا يعتقدون ذلك؛ فهم يدمرون رأس المال العامل working capital للأمة ويرهنون مستقبلها. لكن ركاب المقعد الأمامي إما أنهم لا يعرفون ذلك، وإما أنهم لا يكترثون. هم يسيرون بشكل جيد جدا في هذا الطريق - الذي يرون أنه يخلق القيمة، بينما يراه عالم البيئة (البيئي) عملية نهب مخططة - وهم يرون أنه لا ضرورة لإيقاف السيارة. وهم يظنون أن المسافرين المشتكين معتوهون نوعا ما، كارهون للشركات، أو من معانقي الأشجار [٤٦]، أو أتباع ثمة أيديولوجية سياسية، أو أسوأ من ذلك.

لا شك في أن أغلب المسافرين في المؤخرة لا يشتكون؛ فالغالبية العظمى منهم مهتمون بالبقاء اليومي إلى درجة أنه ليس لديهم وقت للاعتراض على أي شيء، كما أن عددا كبيرا من الباقين مقتنعون (ربما بواسطة الوكلاء المأجورين من قبل شاغلي المقدمة) بأن أرزاقهم تعتمد على معارضة الحمقى الذين يشتكون،لكن الشاكين يرون بوضوح شديد تدهور ظروف الوجود البشري، وفي الواقع جميع أشكال الحياة على كوكبنا، وهم لن يرتدعوا؛ فالأرقام تقف في صفهم. وهم يرون أن حالة البشر والكوكب تقع في مكان ما بين البالغة الخطورة والميئوس منها، ويرون أن دورهم هو إنقاذ العالم من مجموعة صغيرة من المتآمرين المتبلدين والأنانيين، مجرمي الثروات الكبرى، وهم راغبون في أن يشحنوا عملهم بالطاقة المناسبة لمثل هذه المعركة. أما الأشخاص المقتنعون بصواب قضيتهم فمن غير المحتمل أن يجفلوا من الموت في المعركة. وقد يكون من الجدير بالاهتمام تذكر ذلك.

والمشكلة ليست أن عالم البيئة (البيئي) لديه «موقف سياسي» يرفض أن «يساوم عليه». صحيح أن عبقرية الحكومات الديموقراطية تتجلى في فهم المساومة؛ لكن المساومة غير متوافرة، بالنظر إلى طبيعة المشكلات البيئية. تدبر استنزاف الموارد، على سبيل المثال قطع ونقل أخشاب غابة قديمة الشجر؛ فإذا وافق عالم البيئة (البيئي) بتردد على ترك تجار الأخشاب يأخذون ٥٠ في المائة من الغابات، بشرط أن يتركوا البقية، فسيضيع ٥٠ في المائة من الغابة. لكن الحطابين لا يحتاجون إلى وظائف هذه السنة فقط، بل يحتاجون إلى الوظائف كل سنة وبعد سنتين من الآن،

عندما تنتهي الخمسون في المائة التي أخذوها تماما، فسيعودون من أجل البقية. وفي السنة التالية، عندما تختفي تلك أيضا، سيطالبون بـ «تسوية» أخرى. إن غابات السكوية الحمراء العتيقة، على الأقل، لا تنمو مرة أخرى، حتى إذا أعيدت زراعتها (وهو ما لا يحدث دائما)، ولا حتى بعد ألف سنة. كما أن النفايات السامة، مثل ثنائيات الفينيل عديدة الكلورة PCBs أو المبيدات الحشرية، لا تختفي؛ فهي متراكمة بيولوجيا bioaccumulative؛ إذ تبقى وتزداد سوءا، في جسم الإنسان وفي جسم الأرض. إن «المساومة» تعرض للخطر مستقبل الأرض والجنس البشري معه؛ لذا فعالم البيئة (البيئي) لا يمكنه المساومة.

ماذا يريد البيئيون؟ إنهم يريدون إنقاذ العالم. إن السيارة تندفع نحو دمارها، وهم يريدون إيقافها. وإذا لم يتمكنوا من فعل ذلك، فهم يريدون أن يبطئوها على الأقل، على أمل أن الوقت المُشترى بإبطائها قد يعطي الفرصة للسائقين، أو على الأقل لعدد أكبر من الركاب، لإدراك أنهم على الطريق الخطأ. إن جميع الآليات الحكومية المقعقعة ـ وكالة حماية البيئة (*)، والإدارات التابعة للولايات وتلك المحلية لحماية البيئة وإدارات المحافظة على البيئة، وقانون الهواء النظيف، وقانون المياه النظيفة، والصندوق الفائق (٤٧) (CERCLA) (٤٨) و(SARA) (٤٩)، ومتطلبات التدوير ـ على المستويات الفيدرالية، وعلى مستوى الولاية، والمستوى المحلي ـ هي إجراءات مؤقتة. وكما أشار وليام ماكدونو McDonough في مكان ما، فعندما تحاول الذهاب من واشنطن إلى بالتيمور، وتجد نفسك في الطريق إلى أطلانطا، فإن الإبطاء من ٩٠ ميلا/ الساعة إلى ٤٥ ميلا/الساعة سوف لن يحل مشكلتك حقا؛ أنت تحتاج للاستدارة والسير في الاتجاه الصحيح. لكن إذا واصل السائق رفضه النظر إلى خارطة الطريق أو السؤال عن الاتجاهات، فإن التباطؤ سيعني ـ على الأقل ـ أنك متى قررت أن تستدير أخيرا، فلن يكون الطريق الذي يتعين عليك قطعه طويلا جدا. وإذا خسرت المعركة، ولم يستديروا بالسيارة مطلقا، فسيعيش أحفادك على الأقل حياة أطول وأسعد قليلا من تلك التي كانوا سيحصلون عليها لو تم الإبقاء على السرعة السابقة.

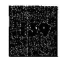
(*) Environmental Protection Agency (EPA)

ماذا يمكن توقعه من علماء البيئة والمنظمات العديدة التي يدعمونها؟ لا يمكن أن يتوقع منهم أن يرحلوا، أو أن يتحولوا إلى وجهة نظر السائق التي ترى أن الطاقة التحميلية للأرض ستتوسع بطريقة ما للسماح لمجموعة سكانية يبلغ عدد أفرادها تسعة مليارات (وهو ما يتوقع حدوثه في منتصف هذا القرن) بالعيش في مستوى الضواحي الشمالية. ومن الممكن أن يتوقع منهم أن يعملوا من أجل التشريعات المستقبلية لحماية البيئة؛ سيستكشف الفصل الرابع استراتيجيات الأعمال في مواجهة هذا الاحتمال. ويمكن أن يتوقع منهم تشكيل حضور عالمي محرج، يؤثر في التعاملات الدولية إلى درجة لا يمكن توقعها من تأثيرهم الأمريكي؛ وسيشير الفصل السادس إلى مناطق الضعف في الخارج، التي يجب أن تكون الشركات واعية بها. ويمكن أن يتوقع منهم أن يعملوا من خلال منظمات المجتمع المدني (*) (والمعروفة كذلك بالمنظمات التطوعية الخاصة أو المنظمات غير الحكومية) (**) مثل منظمة السلام الأخضر (٥٠)، التي حققت تأثيرا عالميا مبالغا فيه من خلال الحملات البيئية المنسقة والمفاجئة. وسيدرس الفصل السابع الدور الجديد لمنظمات المجتمع المدني، ويتدبر الطرق التي يمكن إيجادها للعمل معها، أو حولها، بصورة مثمرة.

إن المشكلة الآن هي التوصل إلى نوع من الانخراط في الحوار مع الناس الجالسين في المقعد الأمامي. هناك مقاربتان للحوار؛ واحدة متعلقة بالمواجهة (أطلق النار على الإطارات): وسنتحدث عنها في الفصل السابع؛ أما النظرة الأخرى، والمفضلة، فهي تعاونية. وبالنسبة إلى تلك، سنحتاج إلى اعادة ضبط المنظور كفرصة لعمل شيء جيد. في الفصل القادم، سنتطرق إلى الطرق الأكثر تنظيما للمجابهة؛ وفي الفصل الخامس، سنعود ثانية إلى احتمال أن وجهتي نظر مدير الشركة وعالم البيئة (البيئي) ليستا بعيدتين عن بعضهما إلى درجة أنه لا يمكنهما العمل معا. وفيما يتعلق بالمستقبل القريب والمتوسط المدى، يكمن الأمل في الإدراك المتزايد لأنه يتعين المحافظة على البيئة الطبيعية كشرط لاستمرار أي مشروع ناجح، بما فيها مشروعات الأعمال.

(*) Civil Society Organizations (CSOs)

(**) Nongovernmenta Organizations (NGOs)



الحالة رقم (٣): القردة العليا كلحم دغلي[٥١]

كتبت لورا سبيني Spinney «في أرض مقطوعة الشجر بإحدى غابات حوض نهر الكونغو، يقيم الصيادون المحليون سوقا غير شرعية مرتين في الشهر مع عمال مؤسسة قريبة مرخص لها بقطع ونقل الأخشاب، لمقايضة اللحم الدغلي مقابل الذخائر، والملابس والأدوية. ومن بين الجثث التي يتم تبادلها، نجد حيوانات الشمبانزي، والغوريلات والبونوبو bonobos (الشمبانزي القزم)، وجميعها من الأنواع المحمية»[٥٢]. وليست تلك هي السوق الوحيدة؛ ففي جميع أنحاء الغابات الاستوائية بغرب ووسط أفريقيا، وأمريكا اللاتينية، وآسيا، هناك أعداد متزايدة من الصيادين التجاريين الذين يقومون بذبح القرود، وخصوصا القردة العليا، من أجل الغذاء وكذلك للتصدير. صرحت الصيانية[٥٣] جين غودول Goodall، وهي أهم خبراء العالم في الشمبانزي، بأنه مالم يتوقف هذا الصيد، «ففي غضون ٥٠ سنة لن تتبقى في البرية أي عشائر قادرة على الحياة من القردة العليا»[٥٤].

ليس من السهل أن تطلب من أناس يعيشون في الفقر ألا يصطادوا النسانيس والقردة؛ والتي تمثل غذاء تقليديا في وسط أفريقيا، وبالنسبة إلى الصيادين، «فهي مجرد حيوانات»[٥٥]. يحصل أي صياد على ٦٠ دولارا أمريكيا مقابل غوريلا بالغة، كما أن الشمبانزي المكتمل النمو يساوي القدر نفسه تقريبا. (وحيث إن الغوريلات تجلب سعرا أفضل من الشمبانزي، يباع لحم الشمبانزي في أغلب الأحيان على أنه لحم غوريلا). وكثيرا ما يكون لدى المراقبين المهتمين في المنطقة تحفظات حول الممارسة، لكنهم ينتهون إلى الدفاع عن الصيد. وكما صاغها ديفيد براون Brown، عضو وفد الحكومة البريطانية إلى اتفاقية التجارة الدولية في الأنواع المهددة بالانقراض للحيوانات والنباتات المحلية البرية (*)، فإن اللحم الدغلي «مكون رئيسي لاقتصاديات معظم بلدان أفريقيا الاستوائية؛ وهو مصدر أساسي للبروتين الحيواني وسلعة رئيسية للتصدير بالنسبة إلى السكان»[٥٦]. ولذلك فهو يعتقد أن تلك «الصناعة» يجب أن تتم «إدارتها، وليس وصمها بالعار وتجريمها».

(*) Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (CITES).

ويمثل الصيد حاليا تهديدا أكبر من خسارة الموطن بالنسبة إلى عشائر القردة التي تخطت أعدادها الحد الحرج بالفعل. وحسب قول سبيني، فإن «تقديرات الصندوق العالمي للطبيعة (*) تشير إلى أنه ليس هناك ما يزيد على ٢٠٠ ألف من قردة الشمبانزي، و١١١ ألفا من غوريلات الوديان الغربية، و ١٠ آلاف من غوريلات الوديان الشرقية، و٦٢٠ من الغوريلات الجبلية تعيش في البرية». وفيما يتعلق بقردة البونوبو، فإن «أعدادها يعتقد أنها انخفضت إلى النصف خلال السنوات العشرين الماضية... » [٥٧]. لماذا ازدادت معدلات صيد القرود بهذه الصورة الدراماتيكية، وخصوصا في أفريقيا؟ في أغلب الاحتمال، سبب هذا الصيد الانفجار السكاني الذي وقع في أفريقيا خلال السنوات العشرين الأخيرة، والذي زاد الكثافة السكانية البشرية في جميع أرجاء الغابات والأرياف، وخلف وراءه سكانا جائعين في المدن السريعة النمو. وعلى سبيل المثال، فقد اعتاد الأقزام في الكونغو والكاميرون، على أكل أي شيء يتحرك في الغابة دون خوف من التأثير في الأنواع الحية: كان هناك قزم واحد لكل عشرة كيلومترات مربعة، وبأسهمهم المسممة، بتلك الكثافة، لم يكن في وسعهم التسبب بأي أذى حقيقي؛ كما أنهم لن يسببوا على الأرجح أي أذى حتى لو زادت تلك الكثافة إلى عشرة أضعاف ذلك [٥٨]. لكن هناك الآن من الناس أكثر من ذلك بكثير، ليس الأقزام فقط ولكن الحطابين (من أجل دفع ديونها وتطوير أممها، تتعاقد حكومات غرب أفريقيا مع شركات أجنبية في أغلب الأحيان لقطع أشجار الغابات الاستوائية المطيرة الباقية)، والصيادين التجاريين غير الشرعيين، والمنقبين، وغيرهم من عمال المناجم والأخشاب الذين يعيشون على أطراف الأرض بينما يعملون في الغابات. في معسكر واحد منفرد لقطع ونقل الأخشاب، وفي سنة واحدة، طبقا لتقرير صادر عن جمعية صيانة الحياة البرية (**)، قتل أكثر من ١١٠٠ حيوان، بلغ وزنها الإجمالي ٢٩ طنا متريا [٥٩]. وتقدر جمعية صيانة الحياة البرية أن المحصول السنوي للحم الدغلي في أفريقيا الاستوائية يتجاوز مليون طن متري.

(*) World Wide Fund for Nature.

(**) Wildlife Conservation Society (WCS)



وفي العام ١٩٩٨، ذكرت تقديرات تحالف مكون من ٣٤ منظمة للصيانة وعدد من المختصين بدراسة القرود، يسمى «تحالف القردة» Ape Alliance، أنه يتم في الكونغو قتل نحو ٦٠٠ من أفراد غوريلا الوديان سنويا من أجل لحومها. وفي حين تتم التبادلات الأولية لذلك اللحم في الأدغال، فمعظم اللحم يباع في المدن. وتضم محطة السكك الحديدية في ياوندي، عاصمة الكاميرون، سوقا لا تغلق أبوابها للحم الدغلي؛ إذ يتم هناك تفريغ طن كامل من اللحم الدغلي المدخن، الذي يتكون في معظمه من لحوم الشمبانزي والغوريلات، بصورة يومية [٦٠]. وليس هذا الأمر سرا. «إنه امتداد طوله ٥٠٠قدم للرصيف على بعد بضعة مبان فقط من المكاتب الرئاسية ومن فندق هيلتون الذي تبلغ كلفة الإقامة فيه ٢٠٠دولار أمريكي في الليلة..». وتوجد وراء أكشاك بيع الظباء «أكداس تبرز منها عظام الذراع الطويلة، التي يبدو بوضوح أنها لحيوانات الشمبانزي والغوريلات. وفي أكشاك بيع التعاويذ، يمكنك شراء أيدي الشمبانزي، أو جماجم الغوريلات، أو شرائح مستديرة من جذع الفيل أو الذيول الحمراء الزاهية للببغاوات الرمادية المهددة بالانقراض» [٦١]. (يعتقد الناس أنك إذا قمت بسلق إصبع غوريلا، وأضفت مياه السلق إلى حمام الطفل الرضيع، فسيكون الطفل قويا مثل الغوريلا) [٦٢]. تقتل آلاف من الشمبانزي سنويا. ويتكاثر الشمبانزي بمعدل صغير واحد كل أربع سنوات، بينما تتكاثر الغوريلات عادة بمعدلات أبطأ من ذلك؛ فالقردة لا تمتلك القدرة التناسلية الكافية للتعافي من مثل هذا النوع من الاعتداء [٦٣].

لا يمكن أن يكون هناك شك حول رد فعل الغرب تجاه الحقائق عندما اكتشفناها؛ فإن استفسارا عبر الإنترنت حول موضوع «اللحم الدغلي» أنتج «حوالي» (حسب تعبير محرك البحث) ٢٦,١٠٠ مدخل في ٠,٢٠ ثانية، وأظهر بحث عشوائي أنها كلها متعلقة بمنظمة عزمت على إيقاف المذبحة وحماية القرود. وفي أبريل ١٩٩٩، وهو الشهر نفسه الذي صدر فيه تقرير جمعية حماية الحياة البرية، أصدرت ٢٨ منظمة ووكالة، بقيادة معهد جين غودول، بيانا رئيسيا حول حماية القرود؛ عدد بيان الإجماع الإجراءات التي يجب أن تتخذ على الفور إذا أردنا الإبقاء على القرود، مناشدا المربين، والحكومات، والشركات عموما، وقبل كل شيء، صناعات قطع ونقل الأخشاب، والتعدين، وغيرها من الصناعات الاستخلاصية لاتخاذ إجراءات فورية لحماية القرود [٦٤].

وعلى رغم ذلك، فمن الواضح أن العالم النامي لا يوافق على ذلك؛ فالإحساس بالاشمئزاز الملازم لتأمل سوق بيع أيدي وأصابع القردة، وهو سمة مشتركة في العديد من بلدان أوروبا وأمريكا الشمالية، من الواضح أنه ليس مشتركا مع الصيادين، والحطابين، أو حتى الحكومات الأفريقية والآسيوية المسؤولة اسميا عن أراضي الصيد. لماذا نستشعره إذن؟ ولماذا نحن متأكدون تماما من أن حصاد اللحم الدغلي خاطئ بصفة مبدئية؟

ما هي القردة العليا؟ بادئ ذي بدء، كما نعلم جميعا، هم أقرباؤنا؛ أما الأبعد عنا في العائلة فهم «القردة الدنيا»، أي قرود الجبون gibbons التي تستوطن جنوب شرقي آسيا، والتي تظهر براعة مدهشة ومهارات بهلوانية، والتي يمكن تفريقها عن النسانيس فقط بميلها إلى أن تسير منتصبة. أما «القردة العليا»، وهم أقرب أقربائنا، فهي إنسان الغاب [٦٥]، والغوريلا، والشمبانزي. وهي نوع ساحر، يستحق عن جدارة دراسات مكثفة. ولأغراضنا هنا، فكل ما نحتاج إلى معرفته عن بنيتها الطبيعية هو أنها مشابهة جدا لنا من الناحية الجينية؛ يشترك الشمبانزي في ٩٨,٥ في المائة من الدنا [٦٦] الخاص بنا. (هل يجعل ذلك مستهلك اللحم الدغلي٩٨,٥ في المائة آكلا للحوم البشر؟ يؤكد كارل أمان Ammann، وهو مدافع عن القرود، أن ذلك صحيح تماما) [٦٧].

من الواضح أن أوجه التشابه الكثيرة بين الأنواع الحية تثير أسئلة أخلاقية جدية حول البحث العظيم عن اللحم الدغلي. ولا يتوقف الإدراك على الدنا DNA؛ فقردة الشمبانزي تستعمل أدوات خاصة بها؛ فهي تستخرج النمل الأبيض من تلاله باستخدام القش والأعواد، وتكسر البندق بالمطارق؛ وتختار «سنادين» anvils، عبارة عن ثقوب عقدية [٦٨] منخفضة من الخشب الصلب حيث يمكن أن يوضع البندق بصورة آمنة، وتجد «مطارق»، hammers عبارة عن قطع من الخشب الصلب أو الأحجار للحالات الأصعب، حيث تجلب أكوامها من البندق إلى السنادين، وتبدأ عملية الطرق [٦٩]. ليس السلوك غريزيا بأي حال من الأحوال؛ فهو أمر مكتسب، ويتم تعليمه لكل جيل جديد من قبل سابقه. وبالإضافة إلى ذلك، فهو أمر ثقافي؛ ففي مناطق مختلفة، تعلمت مجموعات مختلفة من

الشمبانزي طرقا مختلفة لكسر البندق، وتستعمل أدوات مختلفة للإمساك بالنمل الأبيض (٧٠). ولنأخذ الغوريلا كمثال آخر، فهي تعيش في قبائل طوافة بحثا عن الطعام تشبه إلى حد كبير أجدادنا من الصيادين - جامعي الثمار، حيث تتولى الذكور المهيمنة مهام الحماية وقيادة القوات، بينما تقوم الإناث اللطيفات بنشاط بتربية صغارها التي تفصل بينها فترات طويلة. تقوم الشمبانزي بالصيد في جماعات، كما تقوم الغوريلات بجمع الثمار في قبائل عائلية، وهي تتواصل في ما بينها بواسطة رسائل معقدة، ولا نعرف كيف؛ فاللغة، كما نعرفها، مستحيلة بالنسبة إليها بسبب مواقع البنى التشريحية في حناجرها؛ إذ لا يمكنها توجيه الهواء عبر الحنجرة كما نفعل نحن. لكن في وسعها أن تتعلم لغة ما: فقد لقن الشمبانزي لغة الإشارة الأمريكية (*)، ورسوم الكلمات (٧١)، واللغات الرمزية. وفي وسعها أن تتواصل معنا متى كنا راغبين في استعمال هذه اللغات، ليس على أي مستوى ثقافي رفيع، ولكن على الأقل عند مستوى طفل صغير (٧٢).

والأكثر أهمية أنها تشاركنا أسوأ عيوبنا؛ فقد قامت جين غودول، في دراستها المستمرة مدى الحياة للشمبانزي، بتوثيق حادثات لكل من؛ السلوك الذهاني، والقتل بلا هدف مطلقا، وحتى الإبادة الجماعية genocide (حيث استهدفت الهجمات مجموعة بأكملها).فكل ما يفعله البشر، سواء كان خيرا أو شرا، يفعله الشمبانزي كذلك. وبعيدا عن تحدي الاستنتاج المذكور سابقا، فالسلوك الذهاني والإبادي يعززه: أن القردة العليا قريبة من البشر بشكل مخيف؛فحياتها تشبه إلى حد كبير حياتنا خلال حقبة البحث عن الطعام؛وتشبه عائلاتها أسرنا كثيرا؛ وهي تأثم، ولديها طقوس للغفران من الذنوب الفردية، لكنها غير واعية تماما بالإثم الجماعي group sin. وهي مثلنا تماما؛ وعندما ننظر إلى عيني قرد، فنحن ننظر إلى ماضينا الذي لا يبعد عنا كثيرا جدا.

هل تلك الحقيقة هي، بصفة أساسية، ما يمثل أساسا لاقتناعنا بأننا يجب أن نحمي القردة من الذبح بطريقة ما؟ أين توجد القرود، من وجهة النظر الأخلاقية؟ هناك أسس أخلاقية مختلفة، وأحيانا غير متوافقة طرحت لتبرير تصميمنا على وجوب حمايتها. دعونا نتدبر بعضها.

(*) American sign Language



القرود في البرية: نوع المرتكز وحفظ الأنظمة الإيكولوجية المهددة بالانقراض

من بين الاعتراضات على استخدام القرود للحصول على اللحم، نجد من بين أولى النقاط التي تلاحظ دائما أن القرود «محمية»، كنوع حي؛ فما الأساس المنطقي «لحماية» الأنواع الحية؟ أولا، لنكن واضحين أنه ليس «النوع الحي» هو ما تتم حمايته ـ بمعنى نمط معين من الدنا DNA ـ فبهذا المعنى، يمكننا تجميد بضع عينات من الأنسجة ونكون قد حفظنا النوع إلى الأبد؛ ولا هم الأفراد من نريد أن ننقذ، إلا في حالة اليأس. إن كامل النظام البيئي ذاته هو دائما موضوع النشاط الصياني، وهي الغابة في هذه الحالة، التي ينشط فيها النوع الحي. في وسعنا التفكير بكل نوع حي ككراسة دعائية فريدة، كنص من الطبيعة، ومستودع للمعلومات، وشيء ثمين بصورة غير محدودة؛ ويمثل كل نوع فصلا من كتاب نظامه البيئي الخاص. لقد تطورت الأنواع الحية والنظام البيئي سوية ويجب أن تجري صيانتهما معا.

تلعب القردة العليا البرية دورا مهما في الغابة، كنوع مرتكزي في النظام البيئي، أي الحيوان الأقرب إلى قمة السلسلة الغذائية، والذي من دون وجوده لا يمكن المحافظة على توازن جميع الأنواع الحية الأخرى. (تذكر الزيادة المدمرة في أعداد الأيل أبيض الذيل التي نتجت عن طرد الدببة وأسود الكوجر [٧٤] من غابات شمال شرقي الولايات المتحدة). لا يمكن إنقاذ الغابة الأفريقية مالم نتمكن من إنقاذها وجميع قردة الشمبانزي والغوريلات فيها مزدهرة.ويجب أن نفرق بين الدور المرتكزي وبين الدور الثاني للقرود كرمز للنظام الإيكولوجي، أو كنوع أم flagship species، أي ذلك النوع الضخم والجذاب الذي يتم إبرازه في حملات إنقاذ الغابات. ولأنها مثلنا تماما، تجتذب القرود العطف والدعم. وسؤالنا هنا هو: هل يجب أن تحصل على ذلك (العطف والدعم)، أو بالأحرى، باعتبار أننا نعلم أنها يجب أن تحصل عليه، لماذا؟

القرود في المختبر: المغانم النفعية والمطالبات المزعجة بالحقوق

يشترك الشمبانزي في ٩٨,٥ في المائة من ملكاتنا الوراثية؛ لماذا، إذن، لا يصاب الشمبانزي بالربو asthma، أو التهاب المفاصل الروماتويدي rheumatoid arthritis، أو حب الشباب acne ـ أو الإيدز [٧٥]، حتى عندما يكون الفيروس المسبب للمرض موجودا في مجرى دمه بصورة واضحة؟

كيف تحمل القرود فيروسا مشابها دون أن تصاب بأذى؟ ما الذي يمكننا تعلمه عن الأمراض البشرية، الآن وفي المستقبل، من التجريب على هذه الحيوانات؟ وبعد استعمالات أجساد الشمبانزي في الأبحاث الطبية، ماذا يمكننا أيضا أن نتعلمه من الجينوم [٧٦] المتشابه بدرجة مذهلة؟ وبالنظر إلى أن القردة العليا يمكنها تعلم اللغة، ويبدو أنها تعالج جميع العواطف المعروفة لدينا، فقد تمثل موضوعاً لا بديل له لدراسة اكتساب اللغة وعلم النفس الإنساني. إن هذا الإمكان وحده يساوي الجهد المبذول لإبعاد القردة عن قائمة الحيوانات المهددة.

ما الذي تستحقه منا حيوانات التجارب؟ تستحق جميع الحيوانات معاملة إنسانية humane (مقابل البشرية human) فيجب ألا تتعرض للضرب، أو التعذيب (كجزء من البحث أو لتسلية فريق البحث)، أو الإهمال أو الانتهاك، أو الحبس من دون هواء نقي أو تمرين، أو أن تترك حتى تموت بفعل العدوى في الأقفاص التي لا تنظَّف. من الواضح أن معاملة كهذه خاطئة، وخاطئة لأسباب ليست لها علاقة بالخصائص المميزة للقرود؛ فإذا أجريت الأبحاث بصورة أخلاقية، ما القيود التي تنطبق على استخدام الحيوانات في المختبر؟ هل يجب تعليق العمل بالتعليمات إذا كان من الممكن إنجاز غرض البحث بشكل أفضل مما هو عليه في وجودها؟

لكن المعاملة الإنسانية ليست القضية الوحيدة المتعلقة بالقرود؛ فبالنسبة إلى الشمبانزي، على وجه الخصوص، يثير شبهها الشديد بنا أسئلة حول الطرق التي نجري بها أبحاثنا. في الدراسات الرئيسية للأبحاث التي أجريت على الشمبانزي، وخصوصا رواية روجر فوتس Fouts الشبيهة بالسيرة الذاتية لحياته مع الشمبانزي [٧٧]، تهوي الأسئلة المتعلقة بالمعاملة القويمة والإنسانية بعضها فوق بعض. وهو يشمئز من الوضع «الشبيه بالسجن» في معظم المختبرات التجريبية، ويدين بشدة أولئك العلماء الذين يجرون الأبحاث لأغراضهم المهنية الخاصة، وينتهي باقتراح أنه مهما كان الأمر مفيدا، علينا التوقف عن إجراء الأبحاث على الحيوانات قطعيا [٧٨]. لماذا؟ إن قصة واحدة تساوي مائة حجة. تدبر هذه:

قبل عشرين سنة، التقيت شمبانزي يدعى برونو Bruno. كان واحدا من مجموعة من الشمبانزي جار تلقينها لغة الإشارات الأمريكية لتحديد ما إن كان في وسع القرود أن تتواصل مع البشر. وفي العام الماضي، توجهت لرؤيته ثانية. انتهت التجربة منذ فترة طويلة، وقد نقل برونو في العام ١٩٨٢ إلى مختبر طبي، لكنه ما زال يستعمل الإشارات... [٧٩].

تعلم [برونو] كيف يتحدث في المجتمع الذي وجد نفسه فيه. وبعد ذلك، عند انتهاء التجربة، لم تعد قدرته على الكلام ذات فائدة لأعضاء هذا المجتمع، لذا فقد شحنوه إلى ثمة مكان يمكن أن يستخدم فيه كفأر تجارب عملاق لاختبار اللقاحات أو الأدوية الجديدة. لكنه ما زال يريد أن يتكلم، أن يتواصل؛ وهو ليس راضيا عن تلك الحياة الآمنة والحسنة التغذية؛ فهو مثل البشر، وهو يريد الاتصال بالبشر الذين اتصلوا به ذات مرة. أي حق لدينا لأن نفرض عليه مثل هذه العزلة؟

القرود في المحكمة: هل يجب أن تمنح حقوق الأشخاص؟

يبدو برونو شبيها بالبشر؛ فهل نمنحه، وبقية أفراد نوعه، حقوق البشر؟ اقترح جون بلاتشفورد Blatchford، وهو عالم حيوان بريطاني، منحها الحقوق نفسها في العام ١٩٩٧ [٨٠]. أما ديفيد بيرسون Pearson، من مشروع القردة العليا (*) (حملة دولية منظمة للمناداة بحقوق القردة العليا، أُسس عام ١٩٩٣)، فقد وافق على اقتراح بلاتشفورد في يناير ١٩٩٨، لافتا الانتباه إلى «التغير الجذري الذي حدث خلال السنوات العشرين الماضية أو نحوها في فهمنا للحياة العاطفية والعقلية المعقدة للقردة العليا؛ وهو تعقيد يتطلب أن نمنح الحقوق الأساسية للحياة، والحرية الفردية وعدم التعرض للتعذيب لكل القردة العليا» [٨١]. وبحلول عام ١٩٩٩، اتحد مشروع القردة العليا مع الحملة النيوزيلندية المنادية بمنح «حقوق الإنسان» الكاملة للقرود؛ فشلت الحملة، لكن ليس بفارق كبير.

تتواصل الحملة، داعية إلى إعلان للأمم المتحدة عن حقوق القردة العليا؛ على أن يتضمن هذا الإعلان جميع الحقوق أعلاه، بالإضافة إلى الحق في ألا تتعرض «للسجن» من دون إجراءات قانونية. إجراءات قانونية؟ هذه اللغة

(*) The Great Ape Project

تسبب العصبية بالضرورة، ليس فقط بين العاملين في حدائق الحيوان، ولكن أيضا بين أولئك الذين يجرون الأبحاث المصممة لحماية سعادة القرود. هل سيتعين عليهم الحصول على الموافقة المستنيرة (٨٢) (للقردة) في المستقبل؟

يجادل اختصاصي الرئيسات Primatologist، فرانز دي فال de Waal، من مركز يركيس الإقليمي لبحوث الرئيسات في أطلانطا، بأن منح الحقوق للقرود يضعنا على «منحدر زلق» نحو منافاة العقل. «[إذا] دافعت عن الحقوق على أساس الصلة بيننا وبين القردة العليا، فسيتعين عليك أن تدافع عن الصلة بين القرود والنسانيس»، وهكذا حتى نصل إلى جرذان المختبر (٨٣). أما الفيلسوف بيتر سينجر Singer، مؤلف كتاب «تحرير الحيوانات» Animal Liberation، فهو أقل قلقا بشأن حصول الجرذان على حقوق قانونية، ويتساءل عما إذا كان من الممكن إمالة المنحدر الزلق إلى الناحية الأخرى، ويقول: «[إذا] أنت أنكرت على الشمبانزي حقوقا معينة، فعليك ـ منطقيا ـ أن تنكرها على الأطفال المعاقين عقليا أيضا» (٨٤). هل نفعل ذلك؟

السياحة البيئية والاحترام

لنفترض أننا قررنا أن القرود، في الواقع، تشبهنا بما فيه الكفاية لكي تستحق حقوق الإنسان. ماذا بعد؟ أيجب أن نعاملها بالطريقة نفسها التي نعامل بها البشر ذوي القدرات العقلية المحدودة؟ أن نحبسهم في البيوت أو دور الرعاية، مع موظفين معينين للتأكد من أنهم يرتدون ملابسهم في الصباح، ويستخدمون الحمام بشكل صحيح، ويأكلون غذاء صحيا حتى يموتوا؟ لا سمح الله. إن الحق الرئيسي لأي مخلوق له حقوق هو أن يعيش وفقا لقوانينه الخاصة مع عشيرته الخاصة، الأمر الذي لا يمكن أن يحدث بالتأكيد إذا نحن أكرهنا القرود على الانخراط في المجتمع البشري. (إن احتمال نجاتهم أو عدمه من هذه «الرعاية» هو سؤال آخر، وهو سؤال لا داعي للإجابة عنه).

يستلزم ذلك الحق الرئيسي وحده أن تترك القرود في البرية وأن تترك لحالها، وأن تتم حماية موطنها من التعدي وأن تحترم مجتمعاتها كما نحترم أي مجتمع بشري. وباختصار، فإن مضامين منح الحقوق الكاملة للقرود تتشابه مع استنتاجات الصيانيين. علينا أن نعمل

للمحافظة على الغابات التي تعيش فيها القرود، وعلينا أن ننهي جميع عمليات الصيد غير القانوني «للحم الدغلي» على الفور، وعلينا أن ننظم لقاءاتنا مع جميع القرود بحيث تعكس الاحترام الذي نكنه للأشخاص ذوي الحقوق، الذين يعيشون وفقا لعاداتهم وقوانينهم الخاصة. هل يمكننا عمل هذا؟

إن المشكلة الرئيسية مع هذا الحل، كما ذكرنا سابقا، هي اقتصادية. هل في وسعنا أن نساعد القرود على أن تدعم أنفسها اقتصاديا؟ إن أفضل طريقة لبدء صناعة تدعم القرود هي من خلال تمكين «السياحة البيئية» ecotourism، أي تسلية السياح الراغبين في زيارة القرود التي تعيش في البرية. وعلى رغم كل شيء، ظل السياح لعدة قرون يسافرون إلى أفريقيا وآسيا لرؤية الحيوانات ؛ أما في السياحة البيئية، فهم لا يجيئون لإطلاق الرصاص، بل للاستمتاع والتعلم. وعندما تترسخ السياحة البيئية وتسير سيرا حسنا، ستدعم دولارات السياح الاقتصاد المحلي. ولهذا السبب، فمن مصلحة الجميع ضمان ألا تتعرض الحيوانات للأذى أو التخويف، بحيث يستمتع السياح، وبالتالي سيعودون جالبين المزيد من الدولارات. تسمح السياحة البيئية للقرود بالبقاء في بيئتها البرية وتحافظ على النظام البيئي. وإذا ازدهرت جمهرات القرود، لا يبدو أن هناك سببا يمنع من الاستخدام الانتقائي لبعض أفراد تلك العشائر لأغراض البحث وحتى، ربما، للعرض.

بعض الملاحظات والأسئلة الختامية

١ ـ بقدر ما يمكننا أن نلاحظ، فقردة الشمبانزي المستخدمة للمشاركة في عروض السيرك الجوالة تستمتع بالتجربة كليا؛ فالقرود التي تتعامل مع البشر بانتظام ليس لها اعتراضات عليهم، ويبدو أنها تستمتع باهتمامهم وصحبتهم. وهم لا يعترضون حتى على ارتداء تنانير الرقص [٨٥]. فهل يجب أن تستمر مثل هذه الممارسات؟

٢ ـ كما ذكر أعلاه، سيكون من المفيد للغاية أن نتمكن من الاستمرار في إجراء الأبحاث على الشمبانزي؛ لكن كيف يمكننا عمل هذا؟ إذا كان علينا أن نعاملهم كبشر، فهم لا يستطيعون إعطاء الموافقة، ولذا لا يمكننا استخدامها.

يمكننا أن نعاملهم كحيوانات، بطريقة إنسانية جدا، من دون شك، لكنهم سيبقون مجبرين على العيش في أقفاص، وعلى أن يعانوا من عمليات سحب الدم والأنظمة الغذائية الغريبة والجراحات الشاذة ربما. هل هذا مبرر؟

٣ ـ عندما ولد طفل رضيع (يعرف الآن على مستوى العالم باسم الرضيع فاي Baby Fae) بمتلازمة نقص تنسج القلب الأيسر (*) قبل بضع سنوات، قتلت إحدى إناث الرياح (٨٦) بحيث يمكن أن يزرع قلبها في الرضيع؛ لكنه لم يعمل، ولم يحاول أحد تكرار التجربة منذئذ. لكن ماذا لو تمكنا من جعله يعمل؟ هل سيكون من المبرر أن نقتل قردا للحصول على قلبه لطفل؟

٤ ـ هل نحن ملتزمون بأي واجب لتحسين حياة القرود؟إذا وجدت أنفسها في بيئة لا تعجبهم تماما، ما مدى واجبنا لتجاوز الحماية إلى ضمان ازدهار تلك الجماعة؟

٥ ـ إذا اكتشفنا، كما فعلت غودول، جماعة من شمبانزي تقتل الجماعة المجاورة لها بشكل منظم، هل علينا التزام (أ) لأن نتدخل، لكي نوقف المذبحة؛ (ب) بألا نتدخل، لكي ندع شمبانزي يعيشون ويموتون وفقا لقوانينهم الخاصة؟

ملاحظة: لدينا مشاكل في الإجابة عن هذا السؤال عندما يكون البشر هم موضع السؤال.



(*) Hypoplastic left heart syndrome

4

القانون والبيئة الطبيعية

«تتضرر الشفافية عندما تقع عملية حماية البيئة بين يدي جماعات السلطة التي لا تواجه أي معارضة، وذلك هو سبب كون الديموقراطيات تعمل بصورة أفضل في وجود الكثير من المنازعات»

المؤلفة

ما الذي يقع في القلب من القانون البيئي في الولايات المتحدة؟ دعونا ننظر إلى بعض العناصر التي سنتناولها في هذا الفصل، في معرض روايتنا لتجربة آلن هيرشكوفيتز Hershkowitz، وهو كبير العلماء بمجلس الدفاع عن البيئة الطبيعية (*)، في جلسة الصياغة [1] للجنة التجارة الداخلية حول مشروع القانون الوطني للتدوير (**) في السادس من يونيو ١٩٩٢. كان أعضاء الجماعة الضاغطة لمصلحة الصناعة ينزعون للاحتشاد في هذه الجلسات (عينت شركة كوكاكولا ٤٠ مؤيدا لمشروع القانون هذا، لضمان عدم احتوائه على فرض دفع تأمين للزجاجات أو أن تكون العبوات معادا تدويرها (recycled)، وفي النهاية لم يتمكن البيئيون إلا من إقحام ثلاثة أشخاص إلى الغرفة بشق الأنفس، إذ لم ينتظر معظم ممثلي الصناعة في الطابور الطويل، بل تم «إدخالهم مباشرة» إلى

(*) National Resources Defense Council (NRDC)

(**) National Recycling Act Bill



غرفة اجتماع اللجنة عبر الأبواب الخلفية بواسطة أعضاء الهيئة التشريعية الذين تربطهم بهم علاقات ودية للغاية (وهذا هو السبيل الذي سلكه هيرشكوفيتز بدوره، مستغلا صداقة قديمة له).

بمرور الوقت، اتضح سبب الحضور الكثيف لممثلي الصناعة؛ فكثير من التعديلات العكسية المدعومة من قبل الصناعة كان من المفترض أن تقحم في مشروع القانون. تمكنت صناعة البلاستيك من جعل حرقها لمخلفاتها يعرف على أنه «تدوير» recycling، وكان هناك نص قانوني صيغ بلغة جعلته يبدو وكأن رخاء الأمة يعتمد على السماح للحكومة الفيدرالية بإبطال قوانين تقسيم المناطق المحلية التي تحرم بناء المحارق incinerators؛ كما نجحت صناعة الورق في إضافة تعديلات على مشروع القانون تسمح بأن يطلق على النواتج الثانوية للخشب البكر اسم «إعادة تدوير للنفايات». وبحلول نهاية اليوم، ولكن قبل التصويت على ذلك التشريع، شعر البيئيون بأنهم مجبرون على وأد مشروع القانون الذي كرسوا جل وقتهم له لفترة طويلة. وقد أصدروا لأعضاء اللجنة ومعاونيهم تصريحات صحافية، هددوا بالإذن بنشرها في وسائل الإعلام الوطنية، تهاجم أعضاء اللجنة التشريعية لصياغتهم لما تحول الآن، في الحقيقة، إلى مشروع قانون مضاد لإعادة التدوير، وهو مشروع القانون الذي ـ لو تمت إجازته ـ سيعيد التقدم الذي تم إحرازه في مجال إعادة التدوير إلى الوراء عشرين سنة.

وفي استجابة للتصريحات الصحافية، ولخوف أعضاء اللجنة من أن يتم التشهير بهم من قبل ناخبيهم لكونهم معادين لإعادة التدوير، لم تذكر التقارير قط أن مشروع القانون قد تخطى مرحلة الصياغة، كما لم يصوَّت عليه مطلقا. وبحلول الساعة الثانية ظهرا، كان المشروع قد مات. كان مؤيدو الصناعة مبتهجين للغاية؛ فلم تتحول أي توجيهات بخصوص إعادة تدوير النفايات البلدية إلى قانون فيدرالي. ولم يصدر أي منها منذ ذلك الحين، باستثناء الأمر الرئاسي رقم ١٢٨٧٣،

والذي أصـــدره الرئيس كلينتـــون عـــام ١٩٩٣ـ على الرغم من معركة حامية الوطيس في الكونغرس أشعلتها صناعة الورق في محاولة لمنعه ـ والذي يلزم جميع الوكالات الفيدرالية، بما فيها وزارة الدفاع، بشراء ورق معاد تدويره [٢].

سنفترض، في هذا الفصل، أن لدينا معرفة أساسية بكيفية عمل القانون الأمريكي ـ القانون العام كما يجري تمييزه عن القانون الخاص؛ والقانون المدني كما يميَّز عن القانون الجنائي؛ وقانون الدعوى (وهو القانون الشائع الذي يفسر بنوده القضاة) كما يميَّز عن القانون التشريعي ـ وسنفترض مسبقا امتلاكنا لبعض الفهم للزيادات المرتبة بعناية والمتوافقة (أو المتعارضة) بين قانون الدعوى، والتشريعات، والأوامر التنفيذية، وذلك الكم الهائل من القوانين التنظيمية التي يتعين على جميع قطاعات الأعمال أن تتعامل معها. هناك الكثير من الكتابات الرائعة (والسهلة القراءة) المخصصة لتفسير القانون البيئي، وبعضها مدرج في هوامش هذا الفصل، لذا فليس هناك داع لمحاولة تكرارها هنا. في هذا الفصل، سنحاول فقط أن نقدم مسحا لنمو واتجاهات القانون البيئي، إضافة إلى بعض المخاوف الفلسفية المصاحبة له، ومجالات اهتمام التشريعات المستقبلية. ويمثل الالتزام بالقوانين القائمة جزءا من علم الأخلاق؛ وهذا الافتراض متأصل في أي نظام ديموقراطي. وهناك جزء من تاريخ القانون البيئي هو تطور بطيء، ومتقطع، لكنه مستمر بطول الخطوط التي يقترحها علم الأخلاق. وإذا كانت توجهات القانون البيئي واضحة بصورة معقولة، يمكن للمديرين المتصفين بالحصافة تجنيب شركاتهم تكاليف معتبرة عن طريق إدراك الاتجاه المعقول للتنظيم العام لنشاط الأعمال في سبيل المحافظة على البيئة.

في الولايات المتحدة، يحصل كل فرد في المدرسة على فهم أساسي لكيفية عمل القانون؛ حيث تتم، على الأرجح، قراءة «كيف يصبح مشروع القانون قانونا»، وهو يمثل درسا أوليا في علم التربية المدنية [٣] والنظام القانوني الأمريكي. لكن إذا اعتُمد على «كيف يصبح مشروع القانون قانونا لفهم تجربة هيرشكوفيتز في لجنة التجارة الداخلية، فستلاحظ أن ذلك النص يغفل بضع خطوات حاسمة في عملية صياغة القوانين، وهي خطوات يمكنها أن تعدل بصورة معتدة من عملية صياغة القوانين وتنفيذها، والتي ورثها الأمريكيون عن الآباء المؤسسين [٤] وفي الملخص أعلاه، لاحظ أولا أن مسودة القانون وصلت

إلى اللجنة على الهيئة التي توقعها واضعو المسودة تقريبا، وهو الاستئثار بقدر معتبر من الاهتمام القومي بإعادة التدوير. لكن الوصول إلى صانعي القوانين أمر بالغ الانتقائية؛ إذ يحابي بقوة أولئك الذين جعلتهم مساهمات حملاتهم الانتخابية محببين إلى أعضاء اللجنة. فمن قاموا (في المقام الأول) بشراء حرية الوصول والفرص الملائمة لسماع وجهات نظرهم، واصلوا تعديل مشروع القانون حتى انتفى الغرض الأساسي منه تماما، بل وانقلب في الحقيقة. وهذا الأمر غير محتاط له في الدستور. لكن رد فعل «البيئيين» enviros معلم بصورة مماثلة، فلم يقاوموا باستخدام الأصوات المتفوقة، التي يمتلكونها ـ أو التي كانوا يمتلكونها في ذلك الوقت، بل لم يكن لديهم سبيل للتعبئة، لا بالأموال التي لا يملكونها، بل بالتشهير أو التهديد به، بالوعد بفضح أنشطة أعضاء اللجنة التشريعية وتقويض دعمهم على المستوى المحلي. لاحظ أن نظامنا التشريعي يفترض أن يعمل بفعل الأصوات الانتخابية، أي بإرادة الشعب ـ لكن هناك قوتين تتحكمان فيه: المال، والاهتمام الجماهيري، لم يذكر أيهما صراحة في أي من أجزاء الدستور (من المؤكد أنه يمكن المجادلة بأن ألكسندر هاميلتون [٥] تنبأ بدور المال ووافق عليه، كما يمكن المجادلة بأن توماس جيفرسون تنبأ بدور الصحف، ووافق عليه. لكن أيا منهما لم يكن بوسعه التنبؤ بالوضع الوطني والعالمي الذي سيحتله كلاهما في أوائل القرن العشرين).

أما الجانب الآخر من القصة والجدير بالملاحظة، وهو الجانب الذي سنفرد له معظم هذا الفصل، فهو اللهجة، والطبع، والميل، والنزعة، والالتزام الذي لا يلين لكل من «حزبي» النزاع (يجب ألا يتم الخلط بينهما، إلا أحيانا، وبين الحزبين الجمهوري والديموقراطي). هذه حالة حرب. يبدو أن هناك نزعة في الولايات المتحدة لتشجيع إعادة التدوير؛ بيد أن الصناعات المتأثرة تعارضه على طول الخط، فهي تخصص موارد مذهلة للعثور على طرق لتحطيمه (لابد من أن محامي كوكاكولا الأربعين يكلفون ما يكفي لشراء العديد من الصواريخ (الأرض ـ جو)؛ وهي تشعر «بسعادة غامرة» عندما يتضح أن مبادرة لن تقر بخصوص إعادة التدوير عبر الكونغرس في دور انعقاده الحالي. ومن المحتمل أن البيئيين كانوا سيشعرون بسعادة غامرة إذا تم إقرارها بصيغتها الأصلية، وأن سعادتهم كانت ستتعاظم بفعل النواح والصر على الأسنان من جانب الصناعة.

لكن ما سبب هذه الحرب؟ وكيف أصبح النظام القانوني طرفا فيها؟ أم هل يكون النظام القانوني، بالنظر إلى تقاليد القانون الأنجلو ـ أمريكي معاديا جوهريا بطبيعته، وبالتالي فقد تلونت بهذه الصبغة، ببساطة، جميع دعاوى البيئيين والصناعة؟ سنجادل في فصول أخرى من الكتاب بأن هناك سبلا عديدة يمكن من خلالها للصناعة ولـ«البيئيين» أن يعملوا معا خارج الإطار العدائي؛ أما في هذا الفصل، فسنبحث الدور الذي يمكن أن يلعبه نظام معاد جوهريا في حكم governing استخدامات البيئة الطبيعية.

في البدء

إن القانون مبني على فكرة عدالة «الصحراء». وتتحقق العدالة، كما قال أرسطو [٦]، عندما يُفعل بالمرء كما فعل، أو عندما يتعذب لقاء أفعاله. وينشأ القانون من أن البشر يفعلون أحيانا أشياء تضر بمنزلة جيرانهم، من حيث العقل، أو الجسد، أو الممتلكات. وثمة شيء في أعماقنا يصر على أن يعوَّض الضحية على حساب الجاني. وفي النهاية فإن جميع النصوص المتعلقة بحماية الأفراد في القانونين الجنائي والمدني تنشأ بهذا المعنى. هناك معنى أوسع للعدالة، يلزم جميع الحكومات بسن قوانين جيدة ونافعة تنظم حياة مواطنيها بطريقة تحمي أمنهم، وصحتهم، ورفاهيتهم، وأخلاقياتهم (هذا هو المتطلب الذي نلخصه باسم «السلطة الشرطية» للدولة). وبتوفير قابلية التنبؤ والنظام في حياة المواطنين، تسمح الدولة بقيام كافة الشروعات الخاصة وبالثبات العائلي.

في القانون، يمثل «الكسب المفاجئ» Windfall فائدة لا يستهان بها، عادة في صورة زيادة حادة في قيمة الممتلكات تصيب الطرف المتمتع بها، دونما سبب سوى الحظ الجيد المحض ـ إذ اتفق أنه ـ أو أنها ـ كان يمتلك الأرض عند اكتشاف بئر البترول، أو كان يمتلك المخزون عندما أدى حريق كارثي إلى نقص عالمي، ومن ثم ارتفع بالأسعار إلى عنان السماء. أما «التدمير الشامل» Wipeout، فهو خسارة مماثلة ـ فمن دون خطأ من أحد، تتلاشى القيمة فجأة [٧]. ومن الصعب للغاية التعامل مع حالات الكسب المفاجئ والتدمير الشامل في الأنظمة التي تحكمها فكرتا التوازن «الصحراوي» والتوزيعي؛ فإذا أتت فائدة عظيمة من عمل شاق وبارع، فنعم هو، إذ يحق لمن قام بالعمل أن

يحتفظ بها دون أن ينشأ ظلم عن هذا الموقف؛ وإذا أتت الخسارة من الأفعال الإجرامية أو الإهمال المدني CiviL negligence لأطراف بعينها، فسيكون من تأذوا مستحقين للتعويض من قبل من سببوا الخسارة (على سبيل المثال، في الكارثة التي تلت سقوط شركة إينرون [٨]، فإن الموظفين الذين فقدوا معاشاتهم التقاعدية بسبب إهمال ولصوصية رؤساء الشركة، يستحقون استرداد أموالهم على حساب من باعوا أسهمهم لقاء الملايين). لكن ماذا إذا أتت الفائدة أو الخسارة هكذا، دون تدخل من أحد على الإطلاق؟

إن الطبيعة كذلك؛ فنحن نعرف الطبيعة ككسب مفاجئ هائل؛ فلم يكسب أحد الأسماك، أو الطرائد، أو النباتات الصالحة للأكل، أو ما يشكل أساسا لها من خصوبة التربة، ونقاء الماء، ناهيك عن الهواء الصالح للتنفس؛ وكلها وجدت دون تدخل منا، ولم يكن في مقدور البشر بحال من الأحوال تصنيعها، أو أن يتم اكتسابها لقاء أي عمل كان (إذ إنه من دونها لا يمكننا القيام بأي عمل على الإطلاق)، أو أن يتم شراؤها. ولكن إذا لم يكن هناك سبيل «لاكتساب» الطبيعة، فكيف يمكن أن يكون أي جزء من البيئة الطبيعية ملكا لأي كان؟

لقد ظهرت فكرة «الملكية الخاصة» في الطبيعة في مرحلة متأخرة؛ فالباحثون عن الطعام الذين ذكرناهم في المقدمة لم تكن لهم ملكية في الأراضي بأكثر مما كان للحيوانات التي تعيش في المنطقة نفسها. ويبدو أن «الحقوق» الأولى قد نشأت عن «منطقة النفوذ»، وهو مفهوم لاستخدام الأرض نتشارك فيه [نحن البشر] مع العديد من الحيوانات العليا [٩].

تحتاج العديد من الأنواع الحية إلى مناطق أو مساحات (لها مراكز محددة بصورة معقولة، برغم أن حدودها قد تظل محلا للنزاع) من أجل القنص، أو جمع الثمار، أو التناسل بصورة ناجحة؟ ومن الممكن أن تكون فكرة الإقليمية territoriality هي حلقة الوصل بين الحياة الطبيعية على الأرض التي يعيش عليها جميع سكان الأرض، وبين الفكرة المستبطنة للملكية التي يدعيها البشر [١٠]. ومن المؤكد أن حقوق استخدام الأرض سبقت ملكيتها - كما نعرفها - حقوق الصيد للشعوب الأصلية شبه الرحالة، أو حقوق البستنة لممارسي الزارعة المؤقتة [١١]، والذين مثلهم القبائل الرحالة، لم يكن لهم محل إقامة ثابت. من الناحية التاريخية، يبدو أن حقوق الملكية نشأت عن

الاستقرار، وقد ترسخت جيدا من قبل أوائل الإمبراطوريات. وقد ورثنا هذه الحقوق، وهذا هو سبب وجودها. لكن ما الذي يجعلها صائبة؟ لماذا يكون صوابا بالنسبة إلينا أن نمتلك شيئا لم نصنعه أو نكسبه؟

تأصيل ملكية الأرض

لماذا يجب أن يقلق مثل هذا السؤال النظري فرعا عمليا مثل أخلاقيات الأعمال؟ لأنه عندما تقع الأمور البيئية تحت طائلة القانون، سواء فيما يتعلق بالفعل الخاص أو العام في المحاكم، أو من خلال التشريعات وأفعال الهيئات التنظيمية التي يخلقها القانون، فإن قوة الحق في الملكية الخاصة ـ على الأقل ملكية الأراضي ـ تصبح فجأة موضوعا متنازعا عليه بشدة. إن كل قانون بيئي يمكنك التفكير فيه تقريبا يمكنه تقييد حق مالك ما في استخدام ملكيته أو ملكيتها الخاصة كما يشاء (أو كما قد يكون أكثر ربحية له أو لها أو لمساهميه (shareholders)، كما أن التقاضي بخصوص المدى الذي يكون فيه هذا التقييد مقبولا من الناحية القانونية سيطرح لا محالة ذلك السؤال النظري حول المدى الصحيح للحق في الملكية الخاصة. خذ، على سبيل المثال، منزل الشاطئ، الذي أراد ديفيد لوكاس Lucas أن يبنيه على جزيرة بالمس Palms في كارولينا الجنوبية. أشارت السلطات المحلية أن منزل الشاطئ هذا سيعد انتهاكا لقانون إدارة الواجهة البحرية (*)، والذي استن خصيصا لمنع أصحاب الأملاك من القيام بالمزيد من الاعتداءات على النظام البيئي المحلي، الذي كان مهددا بشدة في ذلك الوقت، وعلى أساس هذا القانون منعته السلطات من بنائه. طالب الرجل بحقه الدستوري في البناء فوق أملاكه الخاصة، بناء على حظر التعديل الخامس [١٢] «لأخذ» الممتلكات من دون تعويض. وفي نهاية المطاف، وصلت القضية إلى المحكمة الأمريكية العليا، والتي بحثت السؤال الجوهري: هل يجب أن تكون الأسبقية لحقوق الملكية التقليدية على القوى المحلية التقليدية، من أجل حماية المجتمع من الضرر؟

إن الخط الفاصل بين «الحماية» و«الأخذ» واضح نظريا. فإذا كانت الدولة تقيد استخدام المالك للأرض «من أجل منع المالك من إلحاق الأذى بجيرانه»، فسيكون التنظيم جزءا من السلطة الشرطية المعتادة للدولة، ويستحق المالك عندئذ أي تعويض؛ فالقانون يمنعك من إلحاق الأذى، وبالتالي فلن ندفع لك

(*) Beachfront Management Act

مــالا لكي تطيع القــانون. وينطبق ذلك حــتى إذا جــعلت الدولة جــمــيع الاستخدامات الاقتصادية لمتلكاتك مستحيلة (كانت الحالة التي أوضحت هذه النقطة هي دعوى قضائية رفعها رجل يصنع الخمور بصورة غير قانونية moonshiner اشتكى من أن مأموري الضرائب يجعلون من المستحيل عليه كسب عيشه بمقطرته [١٣] الباهظة الثمن). لكن إذا كانت الدولة تقيد هذا الاستخدام «من أجل تحقيق الصالح العام»، على سبيل المثال، فسيكون هذا بمنزلة «أخذ» وفقا للتعديل الخامس، أي إجراء لنزع الملكية، وبالتالي يجب على الدولة أن تعوض المالك. لكن العثور على هذا الخط في الممارسة العملية قد يكون أمرا بالغ الصعوبة. ومن الممكن أن يكون أحد الاختبارات حول موضع هذا الخط هو الاستخدام أو الحالة «الطبيعية» لهذه الملكية: فإذا عرض المالك أن يستخدم الممتلكات لغرض «طبيعي» بالنسبة إليها، فإن هذا الاستخدام لا يمكن تفسيره على أنه «ضرر» أو «إساءة»؛ لكنه إذا كان ينوي أن يفعل شيئا «ضد الطبيعة»، فقد يمكن اعتباره كذلك [١٤]. ومن الصعب تطبيق هذا التفريق بصورة سيئة السمعة، ولذلك فهو عرضة لمختلف التفسيرات السياسية. وفيما يلي الحكم النهائي للقاضي أنتونين سكاليا Scalia:

> يبدو من غير المحتمل أن المبادئ القانونية الشائعة كانت ستمنع إقامة أي تحسينات صالحة للسكنى أو منتجة على أرض مقدم الالتماس.. وعلى أي حال، فالسؤال متعلق بقانون الولاية الذي يجب التعامل معه مؤقتا (في أثناء نظر القضية). ونحن نؤكد أنه لكي تكسب القضية، يجب على [ولاية] كارولينا الجنوبية أن تفعل أكثر من أن تعرض إعلان الهيئة التشريعية بأن الاستخدامات التي يريدها لوكاس غير متوافقة مع المصلحة العامة، أو الجزم المقنع بأنها تنتهك أحد المبادئ الأساسية للقانون العام.. وكما قلنا، فإن «أي ولاية، بقولها دون برهان لا يمكنها تحويل الممتلكات الخاصة إلى ملكية عامة دون تعويض..» [١٥]. وبدلا من ذلك، وكما سيلزم فعله إذا طلب اعتقال لوكاس بحكم القانون بتهمة الإزعاج العام، فإن على [ولاية] كارولينا الجنوبية تحديد المبادئ المستبطنة للإزعاج، وقانون الملكية الذي يحظر الاستخدامات التي يرغب في

تنفيذها الآن تحت الظروف الراهنة التي توجد فيها الممتلكات.
وبناء على هذا الادعاء وحده يمكن للولاية أن تطالب بصورة مقبولة بأنه، بحظر جميع تلك الاستخدامات المفيدة، فإن قانون إدارة الواجهة البحرية لا يستولي على أي شيء [١٦].

ومن الممكن أن تتخذ محكمة أخرى قرارا متعارضا، وسيكون لها منطق مماثل.

إن مسألة طبيعة ومدى الحق في الملكية الخاصة، إضافة إلى القيود المحددة له، لها تاريخ ثري لا يسعنا ذكره في هذا المجال [١٧]. ولتبسيط الأمر قليلا، يمكننا القول إن نظريات حقوق الملكية تنقسم إلى مجموعات ثلاث؛ تجادل المجموعة الأولى من وجهة نظر الحقوق، وتؤمن بأن الملكية الخاصة يجب أن تعتبر كمسألة حق، يحتمل أن يتناقض مع كل أهداف الولاية، والذي يتم التنازل عنه فقط بموجب الاختيار الحر للمالك. والمجموعة الثانية، والتي تسير على خطى أرسطو [١٨]، تجادل من وجهة النظر النفعية بأن الأراضي وغيرها من الموارد المعمرة لكوكب الأرض يتم الاعتناء بها بصورة أفضل تحت الملكية الخاصة عنها عندما تقع تحت الملكية العامة، ولذلك فإن حماية الملكية الخاصة تمثل سياسة جيدة للولاية أو غيرها من السلطات. (بالنظر إلى الوقت اللازم لكي يؤتي الاستثمار في الأراضي ثماره، لا يمكن أن تكون حماية الدولة مسألة قصيرة الأمد إذا أريد للسياسة تحقيق أهدافها؛ إن حماية الملكية الخاصة، مع السماح في الوقت نفسه باستثناءات متعلقة بالأغراض العمومية، يجب أن تكون مستقرة وثابتة). أما المجموعة الثالثة فتجادل بأن أيا من القاعدتين النظريتين المذكورتين أعلاه ستكون سارية المفعول في النهاية، وأن ملكية الأراضي ليس لها أساس أخلاقي على الإطلاق. عندما يختصم مالك البيت وإدارة المحافظة على البيئة إلى المحاكم، نرى تلك النظريات المجردة للملكية تتخذ شكلا مباشرا للغاية (وقبيحا في كثير من الأحيان).

التنظيم البيئي: نظرة عامة موجزة

خلفية: البراري والتلوث

في الفصل السابق، تتبعنا التوجهات المتعارضة والمكملة للبيئة الطبيعية، والتي لعبت دورا في التاريخ البيئي للولايات المتحدة. ومن بين النزعات الرئيسية في ذلك التاريخ، نجد الإقرار البطيء بأنه تتعين المحافظة على

الأراضي البرية، أحيانا. وحتى خلال القرن التاسع عشر الذي تميز بغزو البراري، وتحركت الحكومة الفيدرالية للإبقاء على بعض المحميات في الغابات: هوت سبرينجز Hot Springs بولاية أركانسو عام ١٨٣٢، ووادي يوسميت Yosemite في العام ١٨٦٤، ومتنزه يلو ستون Yellow Stone الوطني في العام ١٨٧٢. وقد دعا جيفورد بينشوت Pinchot، وهو رئيس مصلحة الغابات الأمريكية في عهد الرئيس تيودور روزفلت، إلى «الاستخدام الحكيم» أي المحافظة الذكية - للموارد؛ وساعد في إنشاء كلية بيل لعلم الأحراج (*) لتدريسها. وتكونت حركة المحافظة التي قادها جون موير Muir، في العقد الأول من القرن العشرين خلال المعركة (التي فشلت في النهاية) لإنقاذ وادي هتش هتشي Hetch Hetchy من سد سيزود مدينة سان فرانسيسكو بالمياه. وبحلول أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، كانت هناك أكثر من ٣٠٠ من جماعات المحافظة على البيئة في الولايات المتحدة، وعندما اقترحت الحكومة بناء سد آخر لمنطقة إكو بارك Echo Park، على الحدود بين ولايتي كولورادو ويوتاه، انتصر المحافظون preservationists. وحقق البيئيون مزيدا من التقدم خلال عقد الستينيات، والذي شهد إقرار قانون البراري للعام ١٩٦٤، وقانون المحافظة على الأراضي والمياه للعام ١٩٦٥، والقانون الوطني للمحافظة على المناطق التاريخية للعام ١٩٦٦، والنظام الوطني للأنهار البرية والطبيعية (**) للعام ١٩٨٨. وفي عقد السبعينيات، تخطت الولايات المتحدة نطاق تعيين بعض الأراضي لتكون براري، وذات ملكية عامة، إلى الأبد؛ إلى المحافظة على الموارد حيثما وجدت، سواء على الأراضي العامة أو الخاصة. إن قانون الأنواع المهددة بالانقراض للعام ١٩٧٣، والذي يمثل أقوى حماية للتنوع البيولوجي في العالم، يحظر أي نشاط أو بناء يهدد أي نبات أو حيوان بالانقراض؛ أما قانون المياه النظيفة للعام ١٩٧٠، والذي تمت تقويته العام ١٩٧٧، فيحمي الأراضي الرطبة في كل من الأراضي الخاصة والعامة.

كان لمحاولات الحد من تلوث الهواء، أو المياه، أو الأرض تاريخ هزيل، حتى بعد منتصف القرن العشرين؛ فبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة تمتلك المنشآت الصناعية الوحيدة التي ظلت

(*) Yale School of Forestry

(**) National Wild and Scenic River System



قائمة، وتوسعت الصناعة سريعا ـ وخصوصا إلى المجالات الجديدة للكيمياء العضوية، مع تصنيع البلاستيك، والألياف الصناعية، والمبيدات الحشرية.

أدت القوة المتزايدة لهذا النشاط الصناعي في الولايات المتحدة خلال خمسينيات القرن العشرين، في ظل الغياب شبه الكامل لأي وعي بالتعقيد البيئي، إلى تسمم جسيم للطيور والحياة البرية بسبب استخدام المبيدات الحشرية، وتراكمات هائلة للكيماويات التي جرى التعرف لاحقا على سميتها في الممرات المائية ومطامر النفايات في جميع أرجاء الولايات المتحدة. أدى كتاب عالمة البيولوجيا راشيل كارسون Carson المعلمي، والذي نشر العام ١٩٩٢ بعنوان «الربيع الصامت» Silent Spring، إلى لفت اهتمام الأمة إلى الضرر الذي كان جاريا؛ لكن الأهم أنه لفت أنظارنا إلى الشك بجميع البيانات الرسمية العلمية (لقد أعلن أن مادة DDT (*) غير ضارة؛ إلى درجة أن الأطفال كانوا يتناولون حفنات منها كإثبات علني لسلامتها المطلقة).

خلال الضجة التي تلت نشر كتاب «الربيع الصامت»، تبلور شكل الملامح الرئيسية للعقود البيئية؛ ففي العام ١٩٦٣، تكونت جماعة الناشطين البيئيين المعروفة باسم سينك هدسون [١٩] Scenic Hudson، وأنقذت جبل ستورم كينغ Storm King على نهر هدسون من التجوف باعتباره منطقة للخزن الضخي [٢٠] لمحطة توليد كهرومائية.وبالمصادفة، كان الحكم الصادر العام ١٩٧٢ بالإبقاء على ستورم كينغ في قضية «مؤتمر سينك هدسون للمحافظة على البيئة ضد لجنة الطاقة الفيدرالية» [٢١]، وهي أول دعوى قضائية تمنح فيها أهلية التقاضي لجماعة بيئية. وفي العام ١٩٦٧، أسس صندوق الدفاع البيئي (والمعروف الآن باسم «الدفاع البيئي» (**) لمعارضة استخدام مادة DDT في الزراعة بولاية نيويورك؛ وبحلول القرن الحادي والعشرين، أصبح واحدا من أكبر المنظمات البيئية وأكثرها احتراما.

وبحلول العام ١٩٧٠، كانت الأمة مستعدة لالتزام واضح بالمحافظة على البيئة الطبيعية بموجب القانون، في الولايات المتحدة وخارجها. وفي العام ١٩٧٠، بعد الاحتفال بأول «يوم للأرض» (وهو احتفال وطني بالأرض يقوده الطلاب، في مبادرة من القطاع الخاص، للفت الانتباه لجدول الأعمال المطول

(*) DDT-Dichlorodiphenyltrichloroethane

(**) Environmental Defense

لعمليات حماية البيئة المطلوبة)، شكل الكونغرس، وكالة حماية البيئة (*) وأقر قانون الهواء النظيف. كانت البيئة تحتل موقعا متقدما في قائمة أولويات الحملة الانتخابية للعام ١٩٧٢، واستمر الزخم السياسي: قانون المياه النقية للعام ١٩٧٢، قانون صيانة الموارد واستعادتها (**) في العام ١٩٧٦، وقانون الاستجابة الشاملة في حالات الطوارئ، والتعويض والمسؤوليات (***) Cercla في العام ١٩٨٠. كان القانون cercla هو الذي أجاز أول «صندوق فائق» Superfund بقيمة ١,٦ مليار دولار أمريكي، بغرض التخلص من النفايات السامة (دفعتها الصناعات التي تسببت فيها). وفي العام ١٩٨٦، رفعت هذه القيمة إلى ٨,٥ مليار دولار. ومنذ سبعينيات القرن العشرين، فتر حماس الهيئة التشريعية بعض الشيء، ولكن حتى العام ٢٠٠٣، عندما أقر الرئيس جورج دبليو بوش تعليق العمل بقانون الهواء النظيف للسماح بالمرافق المنتهكة للقانون بالاستمرار في العمل، كان هناك إجماع وطني قوي فعلي: لن تكون هناك عودة لنظام ما قبل يوم الأرض المتسم باستغلال البيئة وإهمالها. أما الآن، فعلينا التأكد من بقاء هذا الإجماع.

مشكلة التنظيم: قضية البحيرة

قد يجادل البعض بأننا نطالب القانون بعمل أشياء كثيرة جدا في الوقت نفسه. ولنفترض، على سبيل المثال، أننا نريد التأكد من أن الماء الموجود في البحيرة نقي بما يكفي لكي نشربه. ولنفترض أيضا أن هناك شركة تجارية في أعالي البحيرة تسمح بتسرب بعض المياه الناتجة من عملياتها إلى الجدول الذي يغذي البحيرة.

نحن نريد منع الشركة من فعل ذلك إذا كانت تلوث البحيرة، فكيف سنشرع في ذلك؟ أولا، علينا أن نعرف ما إن كان محظورا على الشركة سكب نفاياتها السائلة في البحيرة، مهما كانت تلك قليلة أو غير ضارة. فإذا كان الأمر كذلك، فسيكون الأمر انتهاكا «لقانون»: بمعنى قانون تشريعي statute فيدرالي أو آخر

(*) Environmental Protection Agency (EPA)

(**) Resource Conservation and Recovery Act (RCRA)

(***) Comprehensive Emergency Responce, Compersation and Liability Act, (CERCLA)



صادر عن الولاية أو مرسوم بلدي، ويمكن أن يطلب من الشركة أن تتوقف وتكف عن فعل ذلك، وإلا تعين عليها أن تدفع الغرامات التي ينص عليها القانون. وهذا هو الجزء السهل. لكن ماذا لو لم يكن هناك قانون ينص صراحة على حظر مثل هذه المخلفات السائلة؟ في هذه الحالة، سنرجع عائدين إلى فكرة القانون العام المتمثلة في «الأذى» nuisance، واصفين أفعال طرف ما (الحالة الشركة في هذه) بأنها تؤذي حياة جيرانه (في هذه الحالة الأشخاص الذين يشربون من مياه البحيرة)؛ هل هم يفعلون ذلك؟ فإذا ظلت الشركة تسكب مياها في الجدول منذ ٢٠ سنة، ولم يصب أحد بالمرض حتى الآن بسبب الماء، فهل يعد هذا دليلا كافيا على أن تلك المخلفات غير ضارة؟ حسنا، لا؛ فبرغم كل شيء، فقد شرب الناس الماء وأصيبوا بالمرض مرات عديدة؛ فما لا نملكه هو وجود ارتباط بين الاثنين. فإذا ظهر نوع من الاضطراب المعوي فجأة، فهل سيكون ذلك بسبب الماء، أم من شيء آخر؟

يمكننا اختبار المياه؛ لنفترض أننا وجدنا كميات ضئيلة من البنزين. فهل هذا بسبب المصنع الموجود في أعالي البحيرة، أم بسبب مرادم النفايات الصغيرة على الطرف الجنوبي من البحيرة؟ هل هناك من البنزين ما يكفي للتسبب بأي أضرار؟ فإذا كانت الكمية الموجودة لا تكفي للإضرار بالبشر، فهل هي كافية للإضرار بالسمندلات [٢٢]، وإذا كان الأمر كذلك، فهل هناك سبب يدعونا لفعل شيء حيال الأمر؟ وعندما نعلق في مثل هذا النوع من المشاكل، يكون أفضل ما نفعله وضع عمل رسم تخطيطي لحدودها:

١ـ إن الشك العلمي هو إحدى حقائق الحياة: كم هي غريبة طرق الإحصاء؛ فالناس يمرضون، ويموتون، أحيانا بسبب أمراض غريبة ومرعبة، في كثير من الأحيان بصورة عشوائية تماما. قد تكون هناك ٩٨ حالة للإصابة بنوع نادر ومميت من ابيضاض الدم [٢٣] في الولايات المتحدة سنويا، تتناثر بصورة عشوائية عبر الولايات الخمسين، فإذا ظهر أربعة من أولئك الثمانية والتسعين على ضفاف البحيرة خلال أحد فصول الصيف، فهل يعني ذلك أنه لابد من وجود سبب مشترك؟ كلا، فقد يكون هذا ناتجا عن التفارز العشوائي assortment؛ فإذا استمرت الحالات بالظهور حول البحيرة، صيفا بعد صيف، بمعدل ٨ أو ١٠ حالات سنويا، فقد نتساءل عما إذا كان هناك «شيء ما» له ثمة علاقة بالمرض، ولكن حتى في تلك الحالة، ومن وجهة نظر

الكون، قد يظل هذا الوقوع عشوائيا تماما. عند أي نقطة من المرض الواسع الانتشار في المجتمع قد نرغب في إلقاء اللوم على المياه؟ وهل يمكن لنا أصلا أن نكون واثقين تماما من أن الماء هو السبب في المرض؟

٢ـ نحن لا نرغب في تأجيل الأمر لفترة طويلة: هناك أمور تحدث في أثناء انشغالنا بتوافه الأمور، مثل قيامنا بإجراء دراسة أخرى لاكتشاف ما إن كان الماء هو الملوم حقا في ذلك المرض؛ يمرض الناس ويموتون؛ تموت السمندلات، وأحيانا ينقرض نوع حي بأكمله. فإذا كان البنزين يتراكم ـ في الأراضي الرطبة، في السمندلات، في الضواري التي تلتهم السمندلات، أو فينا نحن البشر ـ فمن المحتمل جدا أن تخرج المشكلة عن حدود السيطرة خلال قيامنا بإجراء دراساتنا تلك. وإذا كان هناك خطر، فعلينا التحرك الآن. وبطبيعة الحال، فنحن لا نعلم إن كان هناك خطر أصلا.

٣ـ نحن لا نرغب في الاستجابة المفرطة: إذا زحفنا في مسيرة جماعية صوب المصنع وطالبنا بأن يوقف ضخ نفاياته السائلة، بسبب إصراره على أن ذلك التدفق غير مؤذ، فقد يكتشف أن تكاليف المعالجة الداخلية لتلك التدفقات مرتفعة للغاية، وقد يقرر تصفية أعماله وبالتالي تفقد معظم الوظائف المتوافرة في تلك البلدة. وإذا طالبنا بإغلاق مردم النفايات، وإزالة محتوياته ونقلها إلى مكان آخر، سنفرض على البلدة دفع فاتورة ضريبية باهظة. وفي كلتا الحالتين، نحن نلفت انتباه جميع المقيمين المستقبليين من شركات الأعمال إلى أن جو البلدة يمكن أن يتحول من موات إلى معاد بين عشية وضحاها، كما قد يثبط بعضهم عن الحضور إلى البلدة أصلا. للاستجابة المفرطة تكاليف باهظة جدا من جميع الجوانب.

كيف يمكننا حل مشكلات كهذه؟ في الولايات المتحدة، لا يوجد في الحقيقة سوى منتدى واحد لحل المشاكل؛ أو على الأقل حلها دون اللجوء إلى العنف، وهو القانون. فإذا كان علينا فعل أي شيء بخصوص البحيرة التي تقلقنا، سيتعين علينا سن قانون على مستوى ما ـ على المستوى الفيدرالي، أو على مستوى الولاية، أو محليا ـ ووضعه موضع التنفيذ. وإذا فعلنا ذلك، واعترضت الشركة على الموجودات التي أدت إلى سن القانون، وكان بوسع الشركة رفع قضية لإسقاط القانون على أساس أنه استبدادي وتحكمه النزوات، وبالتالي فهو غير دستوري؛ وإذا نجحت في التخلص من القانون،

فلا يزال بوسع المواطن المحلي مقاضاة الشركة لإيقاف النفايات السائلة، حتى بعد أن تربح الشركة قضيتها ـ لأن حقيقة كون القانون خاطئا (وهو قرار finding في القانون الدستوري) لا علاقة لها بالضرر الذي تعرض له أحد جيران المصنع بسبب إهمال المصنع (وهو دعوى مدنية بموجب القانون العام). وليس من السهل الإبحار عبر النظام، وكل فعل منفرد من تلك الأفعال له تكاليف باهظة؛ فمن وجهة نظر صاحب المصنع، فإن أكثر السبل أمنا لاتباعه قد تكون القاعدة العامة للاحتياط البيئي ـ أي ألا يتسرب من ذلك المصنع أي شيء على الإطلاق إلى الجدول المحلي.

لماذا نحتاج إلى قانون بيئي أصلا؟ تذكر الفصل الثاني من هذا الكتاب وبنية الشركة العصرية؛ يتلقى المديرون أوامرهم من مجلس الإدارة بتحقيق الحد الأقصى من العوائد على استثمارات (*) الشركة؛ ويتلقى مجلس الإدارة أوامره من المساهمين الذين انتخبوهم لضمان قيام المدراء بعمل ذلك تحديدا، ولا شيء أكثر منه؛ ويكون المساهمون، في معظم الحالات، هم مديري الصناديق fund managers لصناديق التقاعد الكبيرة، والذين يتلقون تعليماتهم من أولئك الذين يتحدثون نيابة عن المشاركين، بأن عليهم الاستثمار فقط في الشركات التي تعد بأعلى عائد ممكن على الاستثمارات. ليس هناك من يمتلك خيارا حيال هذا الأمر؛ فنحن ننظر إلى خيط متواصل من المسؤوليات الائتمانية، ولهذا فإن مطالبة الشركات بالتخلي عن هذا الهدف، وقبول أقل من أعلى عائد استثماري ممكن، من أجل المحافظة على البيئة، يعني طلب المستحيل ـ وإذا تحدثنا بصراحة، يعني طلب اللا أخلاقي. ولكن إذا انطلقت كل شركة بأقصى سرعة للأمام مع إهمال تام للبيئة، ستكون النتيجة المحتملة هي نهاية الصناعة، وهذه الشركة بالذات. وهنا يصبح الموقف برمته إعادة لقضية مصائد نيو إنجلند المذكورة في ختام الفصل الأول ـ وهي مأساة عامة الشعب؛ فإذا قامت كل شركة للأخشاب بقطع أكبر عدد تستطيعه من الأشجار، فسيؤدي ذلك إلى خفض الأسعار، مما يستلزم قطع عدد أكبر من الأشجار لتحقيق أي ربح، وستقوم الشركة ـ بمصاحبة جميع الشركات المنافسة لها، بتدمير الغابة. وسيقوم رعاة الأغنام بتدمير المراعي المشاعة، كما سيقوم صيادو الأسماك بتدمير مصائد الأسماك؛ كما أن جميع

(*) Return on Investment (ROI)

الصناعات الملوثة مجتمعة ستدمر الهواء، والماء، والأرض. فإذا طلبنا من الشركات أن تقوم طواعية بمنع الخراف عن المراعي المشاعة أو الملوثات عن الهواء، أو الشباك عن المياه، فسترد، بصورة صحيحة تماما، بأن مساهميها لا يسمحون، ولا يمكنهم أن يسمحوا، بتعريض أرباحهم للخطر لأسباب بيئية (أو لأي سبب آخر). وإذا تم الاتفاق على نظام «طوعي» للتقييد (تُعيَّن فيه الحصص النسبية بصورة ما)، أو فُرض بواسطة حكومة مناهضة للتنظيم anti-regulatory، فسيكون الإغراء بالغش لا يقاوم: بادئ ذي بدء، لن يهتم أحد على الأرجح بحصته المحددة على أي حال، فإذا قيدت ما أحصل عليه، فإني أؤذي نفسي دون مساعدة المورد المهدد. ثانيا، إذا التزم الجميع بالاتفاق إلا أنا، فسنستفيد جميعا من استرداد المورد ـ ويمكنني أن أقوم «طواعية» باستثناء نفسي من القاعدة (باعتبار أن مساهمتي الضئيلة لن تحدث فرقا بأي حال من الأحوال)، وأجني ربحا طائلا. وهذا بطبيعة الحال، هو المشكلة المعروفة باسم «الراكب المجاني» free rider فحيثما كان هناك إذعان عام، فسيكون مما يحقق مصلحة مادية كبرى لأحد اللاعبين أن يرتد عن النظام التعاوني وصيد أكبر عدد ممكن من الأسماك من جميع الأحجام، كما يشاء أو تشاء. لذا يجب أن تكون لدينا قوانين، وقوانين تسمح بملاحقة المحتالين وإيداعهم السجن ـ أو على الأقل أن تفرض غرامات كافية لجعلهم لا يغرون بفعل ذلك ثانية.

وسنقوم فيما يلي بمراجعة الفقرات القليلة الأخيرة فقط: يوافق جميع الأمريكيين على أن الأنشطة الصناعية من أي نوع تلحق ضررا خطيرا بالمياه التي نشربها وبالتالي فقد نصاب بالمرض، لذا فمهما كانوا يفعلون لابد أن يتوقف، كما أننا نرغب في استخدام القوة الجمعية للولاية، أي القانون، للتأكد من حدوث ذلك. أما ما لا نتفق عليه فهو: ما إذا كانت نسبة ضئيلة من البنزين ستصيبنا بالمرض (ومن الصعوبة بمكان التيقن من ذلك بغض النظر عن عدد فئران التجارب التي نقتلها في سبيل ذلك)، وما إن كان يتعين علينا ـ في مواجهة هذا الشك ـ أن نزل باتجاه الحذر (إيقاف تدفق النفايات)، أو في الاتجاه الآخر للفطنة الاقتصادية الواضحة (دعه يستمر)، وما إن كان البنزين سيصيب بالمرض أي نوع آخر من الكائنات الحية في البحيرة، وإذا كان كذلك، ما إن كان هذا التأثير يستحق أن نفعل أي شيء حياله ـ باختصار، ما الثقل

الذي يجب أن نخلعه عليه. وباعتبار أننا لا نستطيع اتخاذ قرار بشأن أي من تلك الأمور اعتمادا على الأحكام الشخصية وحدها في الحالة الفردية؛ فلدينا قانون، وهو سلطة لاتخاذ القرارات الجماعية تعمل على تسوية الأمور الملتبسة مقدما بقوة أفضل المعارف المتاحة والعملية الديموقراطية. وفي هذه الحالة، هل يجب اتخاذ قرار يؤثر في كثير من الأشخاص الذين يجب أن يكون إذعانهم الطوعي كاملا في غياب القانون، فتاريخ الركاب المجانين والأنظمة الطوعية، عموما، يوحي بأن علينا سن قانون نافذ المفعول لحماية مثل هذا القرار.

حدود القانون: حالة أسماك الجوهرة الفضية الأسترالية [٢٤]

هذه القصة نمطية تماما؛ بدأت صناعة السمك الأسترالية ببطء، فأستراليا بعيدة جدا عن كل شيء، كما كان الأستراليون يفضلون اللحوم الحمراء، لذا لم يكن للأسماك سوق كبير حتى ستينيات القرن العشرين. وفي عقد السبعينيات، أصبحت الأسواق الخارجية أكثر انفتاحا، وازداد عدد سكان أستراليا وتنوعت أذواقهم. ومع تزايد حجم سوق الأسماك، طور الصيادون معدات أكثر تطورا للصيد في المياه العميقة، وبحلول منتصف السبعينيات، بدأوا في اصطياد أسماك الأعماق التي لم تكن معروفة من قبل مثل الرافي البرتقالية [٢٥] وسمكة الجوهرة الفضية. وهي أسماك لذيذة؛ لذا فقد ازدادت الكمية التي تُصاد منها بصورة هائلة، وصلت إلى ذروتها في منتصف الثمانينيات، وبعدها بدأت المعدلات في الانخفاض ثانية. وبحلول ذلك الوقت، قدر علماء المصائد أن سلالات المياه العميقة هذه: ١ـ لا تستطيع البقاء على قيد الحياة إذا جرى صيدها من الماء وألقيت فيه ثانية، وبالتالي فإن جهود الحد من كمية الصيد على أساس حجم الأسماك لا فائدة لها؛ ٢ـ تعيش من ١٠٠ـ١٥٠ سنة؛ ٣ـ لا تبدأ حتى في التناسل قبل أن تبلغ سن الخامسة والعشرين أو نحوها، ولذلك ٤ـ لا تستطيع تحمل أي ضغوط على الإطلاق فيما يتعلق بأعدادها. وفي مواجهة الاحتجاجات التي لا مفر منها من قبل الصيادين، وضعت الحكومة الأسترالية فجأة حدودا لكمية الصيد من كلا النوعين في العام ١٩٨٨؛ تم خفض «المصيد الكلي المسموح به» (*) من سمكة

(*) Total Allowable Catch (TAC)

الجوهرة إلى الصفر في العام ١٩٩٣، إذ استمرت أعداد هذا النوع في الانخفاض. قد يكون الوقت متأخرا كثيرا بالنسبة إلى أسماك الجوهرة، خصوصا باعتبار أنها لا يزال يتم صيدها في تلك المياه، كما أن أسماك الجوهرة لا يمكنها العيش بمجرد اصطيادها، حتى لو أطلق سراحها ثانية. كما أن أعداد أسماك الرافي البرتقالية تستمر في الانخفاض بدورها، وهناك تفكير بفرض قيود أكثر صرامة.

وبالنسبة إلى كلا النوعين من الأسماك، قد يكون الوقت متأخرا كثيرا. إن القانون (القانون الجيد) يتطلب هيئة تشريعية مستنيرة لكي تصوت عليه وتضعه موضع التطبيق. ومن أجل أن تتصرف الهيئة التشريعية، يجب أن تتوافر لديها معلومات. حصل العلماء على المعلومات، لكن العلماء لم يتمكنوا من الحصول على تلك المعلومات لبعض الوقت بعد أن بدأت عمليات الصيد - فهذه الأبحاث تستغرق وقتا. وبمجرد أن أدرك العلماء ما يجري، أخبروا الهيئة التشريعية بالأمر، وقد تصرفت الهيئة التشريعية بمسؤولية. لكن الحياة لا تنتظر اتخاذ الإجراءات المناسبة. كان الربح آنيا، وكميات الصيد هائلة؛ لذا فإن المخزون من كلا النوعين من الأسماك ربما تضرر بصورة يتعذر إصلاحها [٢٦]. فالقانون بطيء للغاية.

حدود التنظيم: السياسة كالمعتاد

عند إجازة القانون بصورة جيدة، وتوجيهه بصورة جيدة نحو المنفعة العامة - وهو إنجازه بحد ذاته، كما توضح الحالات السابقة - يكون، مع ذلك، مفتوحا تماما أمام تفسير الإدارة الموجودة في السلطة. وهذا الأمر جيد، فليس هناك من يمكنه التنبؤ بجميع الاحتمالات، ولابد من توقع بعض المرونة في تطبيق القانون من قبل وكالة حماية البيئة والفرع التنفيذي الحالي، بل والثناء عليه. لكن هذه المرونة تعيد مسلك الحكومة إلى النمط العدائي الذي استعرضناه في الحالة الأولى: كلما تعلق الأمر بالمحافظة على البيئة الطبيعية، كان هناك حزبان في الحكومة الأمريكية،وهما ليسا بالضرورة مرتبطين بأي صورة بالجمهوريين أو الديموقراطيين. يريد أحد الحزبين أن تزدهر الشركات ذات الملكية الخاصة والمعنية بالربح بحرية، في وجود الحد الأدنى من المعوقات بناء على الضرورة العامة المطلقة وحدها؛ بينما يريد الحزب الآخر المحافظة على

القيم البيئية كحق أمريكي للمولد birthright للأجيال القادمة (بما فيها الصحة العامة والأنظمة الطبيعية غير الملوثة)، مع مطالبة الشركات الهادفة إلى الربح بأن تثبت في كل خطوة أنها لا تفسد هذه القيم. (في الفصل الخامس، سنتحدث عن السبل التي يمكن من خلالها للاتجاهين أن يتعاونا معا لتحقيق مكاسب مشتركة؛ وهذا الفصل معني بالمواجهة المباشرة بينهما في السياسة المعتادة).

بمَ يمكننا تسمية هذين الحزبين؟ تشير الحالة الافتتاحية لهذا الفصل إليهما باسم «البيئيين» (enviros الناشطين البيئيين) و«الضاغطين» lobbyistsلمصلحة الصناعة. لكن الجانبين أعمق وأوسع بكثير من ذلك. في القرن التاسع عشر، كنا سنسميهما «المحافظين» و«الليبراليين»؛ كان المحافظون الكلاسيكيون يؤيدون المحافظة على الملك المشاع في أراضي الرعي والغابيات [٢٧]، والمحافظة على الغابات العتيقة والتقاليد السلفية للقيمية، في حين أن «الليبراليين» كانوا سيتوجهون تماما للاقتصاد الحر، والتجارة الحرة، والتوسع اللامحدود للاقتصاد. وحتى في الثلث الأول من القرن العشرين،كان «المحافظون»، عموما، هم الحماة الموسرون للأماكن البرية، في حين أن «الليبراليين» أو «التقدميين»، والذين أصبحت لهم في ذلك الوقت ارتباطات قوية مع الحركة العمالية في المدن، لم يقضوا الكثير من الوقت في القلق بشأن التأثيرات البيئية لتوسع (أو انتعاش) القطاع الصناعي. وبالحكم من خلال الأدبيات الحديثة، فقد تبدلت المصطلحات: فرينا ستاينزور Steinzor، التي سأتتبع فيما يلي، بصورة عامة، تقريرها عن أوجه الخلاف البيئية المعاصرة، تسمي جانب الصناعة «بالمحافظين» وجانب حماية البيئة «بالتقدميين»، وهو أمر غريب من الناحية التاريخية [٢٨]. وبدلا من الانحياز الأعمى لجانب الاستخدام التاريخي أو المعاصر للمصطلحين، سأسمي الجانبين اعتمادا على الزخم المعياري normative thrust لأفعال كل منهما: فمن يحمون البيئة سأسميهم «المحافظين» أما من يحررون المنشآت التجارية من عمليات الحماية هذه فسأسميهم «الصناعيين» industrializers.

ليس سرا أنه في العام ٢٠٠٠، ومهما كان رأي المرء حول الانتخابات، حصل الصناعيون على إدارة موالية. إن أفضل طريقة لوصف هذا التغيير هي من خلال سلسلة من «الحيود»، بمعنى التغيرات الحادثة في

المضمون وليس في الاتجاه، والتي أصبحت جزءا من النظام البيئي عند تلك النقطة. والأكثر وضوحا هو أن الإدارات الجديدة تعين أناسا مختلفين؛ فالصناعيون يختارون موظفين لوكالة حماية البيئة ووزارة الداخلية معروفين بكونهم موالين للتصنيع بفطرتهم، بالإضافة إلى انتمائهم الحزبي وتاريخهم المهني. لكن هناك فروقا أخرى يمكن التنبؤ بها، وفيما يلي بعض الأمثلة:

١ـ حكم النخبة Elitism يميل الصناعيون إلى المجادلة بأن الجودة البيئية تمثل سلعة ترفية، يشتريها من يمتلكون المال والرغبة في ذلك، ولا توزع مجانا بموجب الحمايات العامة مثل التشريعات المضادة للتلوث. أما فكرة كونها «سلعة عامة» يجب أن يشتريها كل امرئ لكل إنسان، فلا تدخل حتى في حساباتهم أصلا.

٢ـ التحول إلى النقد Monetizing يجادل الصناعيون بأن الطريقة الوحيدة لمقارنة السلع هي أن نخلع عليها قيمة مالية، بحيث تأخذ موقعها في حساب أقصى فائدة. حتى جودة الحياة البشرية يمكن قياسها كميا في صورة «سنوات العمر المصححة باحتساب الجودة» (*)، بحيث يمكننا اتخاذ قرارات واضحة بخصوص العروض التي تؤثر في الجماعات المختلفة بصورة مختلفة. (اتهم نظام القياس الكمي هذا بكونه نخبويا بقدر المثال الأول باعتبار أن حياة المصرفي الشاب المتخصص في الاستثمار والحاصل على ماجستير في إدارة الأعمالMBA من جامعة هارفارد هي أعلى جودة بوضوح من حياة المهاجر الذي ينظف بنايته ليلا).

٣ـ تحليل التكلفة ـ المنفعة: ينزع الصناعيون إلى حل المعضلات الاجتماعية عن طريق «تحليل التكلفة ـ المنفعة»، وهو موازنة بين التكاليف والفوائد المتوقعة من تبني الخيارات المختلفة المتوافرة ضمن موقف بعينه. ومن المؤكد أن هذه الطريقة ليست مجانبة للصواب؛ فهي لا تعدو كونها نفعية تطبيقية (انظر الفصل الأول). لكن في حالات الشك العلمي، وهي كثيرة (انظر ما ورد سابقا)، فإن

(*) Quality-adjusted life years, QALYS

الإصرار على أن أفضل تحليل متاح للتكلفة ـ المنفعة لابد أن يحل المشكلة، يدع المحافظين مضطربين للغاية؛ وذلك لأنه يتراءى لهم أن الفعل الوقائي، في مجال الصحة العامة أو في المحافظة على البيئة، مبرر دائما في مواجهة الشك (حسب قاعدة تعرف بـ «المبدأ الاحترازي» [٢٩]، في حين أنه بالنسبة إلى الصناعيين، فإن الحسابات العامة، التي تفترض أن الشكوك تتوزع بصورة متساوية على الجانبين، إذا تركت «أدلة دامغة» على جانب عدم الحماية، فستكون الحماية إذن غير ضرورية. ويقلق المحافظون من أن الخيارات التي تتخذ لتبني التقنيات الجديدة في مواجهة الشك قد تسبب ضررا يتعذر عكسه قبل أن تعرف التكاليف الفعلية.

٤ـ أنظمة التجارة Trading systems : يفضل الصناعيون استخدام أنظمة «ائتمانية» لتقليل التلوث؛ تتلقى مصادر التلوث (محطات توليد الكهرباء، على سبيل المثال) «ائتمانات» credits، أو «مخصصات»، بصفة أساسية في صورة تراخيص [٣٠] بإنتاج كمية معينة من التلوث خلال فترة زمنية محددة (على سبيل المثال، طن من غاز NOX في سنة بعينها). وإذا كانت المنشأة أقل تلويثا من ذلك، يمكنك أن تبيع بعض مخصصاتك إلى محطة أكثر تلويثا تحتاج إلى بعضها، وبالتالي يُزوِّد كل منكما بحافز مالي لكي يصبح، ويظل نظيفا. يعتقد المحافظون أن ذلك الترتيب برمته معتوه؛ لماذا لا نكتفي بأن نقول «لا تلوث» ونفرض ضريبة أو غرامة على أي تلوث متبق، وكلما زاد التلوث زادت الضريبة؟ فهذا يمنح الجميع حافزا ماليا لكي يصبح، ويظل نظيفا، من دون أن نخلق، ظاهريا، استحقاقات وحقوقا ملكية في الحصول على تراخيص بإحداث التلوث [٣١].

في ظل الإدارة السابقة، تخلت وكالة حماية البيئة عن خطط الائتمان؛ وفي العام ٢٠٠١، بدأت العمل بها ثانية. من الممكن للأنظمة أن تعمل، كما يمكن تصوره، لكن هناك حاجة لقدر أكبر بكثير من العمل (على المعيار norm، أو «الحد الأقصى» cap، على سبيل المثال) لكي تجعلها واقعية.

٥ـ اختفاء الفقراء: ينزع المحافظون إلى مراقبة التأثيرات الإجمالية لأي نظام لخفض التلوث، للتأكد من عدم استهداف أي مجموعة سكانية ظلما؛ ويبدو أن الصناعيين، الذين يضعون جميع ائتمانات التلوث في السوق المفتوحة، لا يتنبهون عندما تصر الأحياء الغنية على أن تقوم مرافقها بتنظيف أفعالها، مما يجعل الكثير من الائتمانات معروضة للبيع، والتي تتخطفها عندئذ المحطات القديمة والملوثة للغاية في أفقر الأحياء، وهي بصفة عامة بيوت الملونين، باعتبار أنه لا يوجد في تلك الأحياء ضغوط للحد من التلوث. والنتيجة، من وجهة نظر المحافظين، تصل إلى حد الظلم البيئي، لكن باعتبار أن السوق الحرة هي التي خلقته، يبدو أن هناك القليل مما يمكن أن يفعل حياله.

٦ـ تراخي تطبيق القانون: إن كلب الحراسة الذي يتضور جوعا يجد صعوبة في التركيز على أداء مهمته. وعن طريق التخفيض المنظم في العمالة وغيرها من الموارد المتاحة لتطبيق القوانين البيئية، يحقق الصناعيون العديد من الأهداف في الوقت نفسه؛ فهم يوفرون أموال الحكومة، مما يجعل هذه الأرصدة متاحة لأغراض أخرى؛ وهم يجعلون من الصعب على الوكالات الحكومية ملاحقة الإساءات، وهي الانتهاكات المحتمل ارتكابها من قبل أشخاص متعاطفين مع الصناعيين؛ كما أنهم يتطلبون أن يُخفَض التلوث (وهو هدف يوافق عليه الجميع) من خلال آليات السوق الحرة. ويمكننا أن نتوقع أنه إذا وصلت إلى السلطة إدارة مؤيدة للمحافظين، فستُستعاد هذه الأموال، وستنقلب تلك القوى الدافعة الثلاث جميعا.

٧ـ الشراكة مع الصناعة: من المؤسف أن واحدة من أوضح خصائص الإدارة «الصناعية» هي عدم الاهتمام بمنع تضارب المصالح. على سبيل المثال، فقد خلص المكتب العام للمحاسبة (*) وهو الجهة الرقابية للحكومة، في العام ٢٠٠١، إلى أن المجلس الاستشاري العلمي «يهمل بصورة روتينية

(*) General Accounting Office, GAO

الحصول على المعلومات من المرشحين لعضوية لجان مراجعة الزملاء peer review panels، التي تسمح بتحري تضارب المصالح والتحيز»[٣٢]. كان اثنان من أعضاء اللجنة المكلفة باتخاذ قرار بعدم ترقية البوتاديين[٣٣] إلى مسرطن بشري «معروف»، على سبيل المثال، كانا من أصحاب الأسهم في شركات مصنعة لهذه المادة الكيميائية.

هذه التطورات الستة نمطية، ورمزية لأنواع التغيرات التي تحدث عندما تقع تحولات سياسية في إحدى البلدان الديموقراطية. لاحظ أنه ليس هناك من يبدو أنه يقترح حتى أن يُلغى الإطار القانوني الأساسي لحماية البيئة ـ وهو قانون الهواء النظيف والماء النظيف - cercla أو حتى إصلاحه أو تعديله بصورة جذرية. وتذكر ستينزور بصورة عابرة أنه إذا بُذلت جهود حقيقية لإلغاء نظامنا الخاص بحماية البيئة، فمن المتوقع حدوث ردة فعل سياسية قوية؛ ولمعرفتها بذلك، تعمل الإدارات «الصناعية» بصورة أساسية من خلال الأوامر التنفيذية ووسائل أخرى ليست بالضرورة متوافقة مع اهتمامات جمهور الناخبين في ذلك الوقت.

تتمثل المشكلة الرئيسية، التي تواجه هيمنة أي المجموعتين على العملية، في عدم مشاركة الأخرى. هناك نزعة بشرية لا تقاوَم لاستبعاد وتهميش من لا يتفقون معنا في الرأي عندما نكون في السلطة؛ ففي الإدارات «المحافظة»، يتم بصورة منظمة تجاهل الخبرة التي يمكن أن تقدمها الصناعة لحماية البيئة؛ وفي الإدارة «الصناعية» الحالية، يكمن الخطر في أن القوى العليا ستتحد لتسمح بما يسمى «الاستيلاء» capture أي امتصاص وظائف الوكالات العامة (كما يخولها لها القانون) من قبل الجمعيات التابعة للصناعة. وإذا حدث ذلك، فقد يجري تهميش وجهة نظر الحزب المحافظ، لينظم نفسه حول أهداب الحكومة؛ وهي «ردة الفعل» التي ذكرتها رينا ستينزور. إن الانقسام الناتج، بين حزب «صناعي» منتصر بصورة واضحة، وبين حزب محافظ خفي يضرب عبر شبكة الإنترنت،من الممكن أن يقوض بشدة المفهوم الشعبي عن الحكومة المفتوحة والديموقراطية.

تتضرر الشفافية عندما تقع عملية حماية البيئة بين يدي جماعات السلطة التي لا تواجه أي معارضة، وذلك هو سبب كون الديموقراطيات تعمل بصورة أفضل في وجود الكثير من المنازعات. إن البحث عن «الموضوعية» الكاملة، أي الانفصال شبه الإلهي الذي يسمح بتقييم كل المعلومات العلمية من

دون اعتبار للعواقب السياسية أو الاقتصادية للقرارات المبنية على هذه المعلومات، من المؤكد أنه من دون طائل. وكل ما يمكننا أن نأمل فيه هو أنه في وجود معلومات كافية عن العملية، سيتمكن الجانبان المتنافسان من عرض حجة كل منهما، ومن ثم تمرير القرار إلى الشعب.

اتجاه التنظيم

في الفصل التالي، سنتناول تلك المجالات من حماية البيئة (أو على الأقل عدم الإضرار بها) التي يجب على الشركات أن تعتمدها ببساطة لمصلحتها على المديين القريب والمتوسط، مع بعض المحاولات المتعلقة بالمصلحة البعيدة المدى. ستتمثل روح الفصل في أن الأعمال الخضراء جيدة دائما؛ لكنها ليست جيدة في جميع الأحوال، أليس كذلك؟ فعلى المدى القصير على الأقل، إذا حدث - في صناعة شديدة التنافسية - أن قررت إحدى الشركات تبني تكنولوجيا مكلفة للحد من التلوث، ولم يفعل الآخرون ذلك، فستضع نفسها في وضع تنافسي غير مواتٍ بصورة مؤكدة. لقد وجدت التنظيمات البيئية بسبب الركاب المجانيين، سواء كانوا في جانب الأغلبية (وفي هذه الحالة فإن الشركة البطلة التي تصر على تبني التكنولوجيا المذكورة ستموت بشرف خلال وقت قصير)، أو في جانب الأقلية الضئيلة (وفي هذه الحالة، سترزح الأغلبية تحت وطء الاتفاقية، في حين تحقق تلك الأقلية نجاحا مثل قطاع الطرق). عندما نسن قانونا، نقوم بتسوية ساحة اللعب ونسمح لجميع الشركات بأن تفعل الشيء الصحيح من دون أن تفقد ميزتها التنافسية، كما نقوم أيضا بتغيير ساحة اللعب؛ وعندما تتغير قواعد اللعبة، فإن الفريق الذي يمكنه أن يطور بسرعة استراتيجيات جديدة لاجتناب العوائق الجديدة والاستفادة من الفرص الجديدة المتاحة، سيربح المباراة الكبرى؛ والشركة التي تتمكن من إنتاج السيارة الجديدة المنخفضة الانبعاثات أو محطة توليد الكهرباء غير الملوثة ستزيح منافسيها عن السوق. إن استراتيجية الأعمال في مواجهة القانون البيئي، إذن، يجب أن تتضمن الإذعان الفوري (باعتبار أنه كلما تم التعجيل بتطبيق الحدود الجديدة، زادت سرعة تمكن الشركة من تقييم التغييرات الاقتصادية الفعلية في عملياتها)، بالإضافة إلى الابتكار الشامل للاستفادة من الفرص التي توافرت.

هناك فكرة مبتذلة بين من شاهدوا شركات صناعة السيارات اليابانية تستحوذ على السوق الأمريكية في السبعينيات؛ مفادها أنه عندما طُبِّق قانون الهواء النظيف، جمعت الشركات اليابانية أفضل مهندسيها وعرضت عليهم المتطلبات الجديدة ذات الانبعاثات المنخفضة، وطلبت منهم تصميم سيارات يمكنها تلبية هذه المتطلبات؛ أما الشركات الأمريكية، فعلى العكس من ذلك، جمعت أفضل محاميها وأرسلتهم إلى واشنطن لمحاولة إلغاء القواعد الجديدة. من الممكن إلغاء بعض هذه القواعد، لكن هذا غير مهم: فالشركات التي كانت مستعدة وقتئذ بمنتجات متوافقة مع القواعد الجديدة حصدت جزءا لا يستهان به من الحصة السوقية. فكر أيضا بتلك الأموال التي وفرتها من أجور المحامين. أين يمكننا توقع أن يكون التنظيم ؟ في جميع المشتركات العالمية (التحكم في انبعاثات غاز NOX وSOX، والجسيمات، والرصاص، والزئبق، وجميع الفلزات الأخرى)، والماء (التحكم في تدفق النفايات السائلة، وخصوصا في ما يتعلق بالنفايات ذات السمية المباشرة، ولكن أيضا كلما كانت غزيرة وواضحة، مهما كانت غير ضارة)، والأراضي (التخلص من النفايات الصلبة)، وخصوصا فيما يتعلق بالنفايات السامة، والطلاء، والقضبان النووية المستنفدة... إلخ. وفي الوقت الحاضر؛ ليس لدينا ثمة إجماع وطني حول هذه الأمور، ومن غير المرجح أن يكون لدينا قانون جيد في غياب مثل هذا الإجماع.

ستكون هناك،إذن، كما يمكن أن نتنبأ به بحذر، ثلاثة محددات رئيسية للقانون البيئي في ما تبقى من هذا القرن:

١ـ التوعية والتنظيم السياسيان: خلال آخر ضغط هائل للإصلاح البيئي، في سبعينيات القرن العشرين، فهمت، ودرست، واستجابت غالبية جمهور الناخبين الأمريكيين للعروض المتعلقة بالحالة المهددة للبيئة. وبعد ذلك، سرعان ما تراجعت سعة الانتباه [٢٤] المشهورة بقصرها، وفي ظل الإدارات الخادعة [٣٥] التالية، أخفيت التهديدات البعيدة المدى عن الأنظار. ويجب إعادة إضرام نار الاهتمام ثانية إذا أريد لأي تنظيم بيئي شامل أن يلقى دعما سياسيا.

٢ـ توافر الموارد: نحن نمتلك الآن التكنولوجيا اللازمة لإنتاج مياه عذبة من المياه المالحة، ولنستبدل بأنماط استهلاكنا غير الفعال بفظاعة للطاقة، على سبيل المثال، أخرى أكثر فعالية بكثير. لكن ستكون هناك حاجة إلى قوانين

قوية، مطبقة جيدا،من أجل تحويل السيارات (والأسوأ منها،العربات الرياضية المتعددة الأغراض) (SUVS) إلى نمط للحياة أكثر استدامة. ومن غير المرجح أننا سنمتلك الإرادة السياسية لفرض مثل هذه التغييرات حتى يتضح أنه لن تكون هناك؛ ببساطة، أي موارد متاحة للاستخدام، بأي سعر (يتوقع أن ينضب البترول بحلول منتصف القرن، على سبيل المثال).

٣ـ القوة المتزايدة للمجتمع الدولي: في الوقت الحاضر، تتمتع الولايات المتحدة بمركز يخولها استخدام حق النقض (الفيتو)، على الأقل فيما يتعلق بالتطبيق داخل حدودها، ضد أي شروط للمحافظة على البيئة تضعها أي هيئة دولية أو أي مؤتمر دولي لهذا الغرض ـ انظر معالجتها لبروتوكول كيوتو ـ [٣٦]، لكن هذا الموقف لن يستمر إلى الأبد: فمع تزايد القوة الاقتصادية والسياسية للدول الأخرى، ومع تزايد اعتماد الولايات المتحدة على التجارة الخارجية، ستجد الولايات المتحدة نفسها ملزمة بالانصياع للبروتوكولات الدولية أو مواجهة عقوبات اقتصادية لا تحتمل.إن السرعة التي ستحدث بها إعادة توازن القوى العالمية هذه، تظل من مجهولات هذا القرن؛ لكن القانون يتجه نحو النطاق العالمي. إن القانون، بطبيعته، هو تنظيم (ليس مجرد فرض prescribing أو حظر proscribing) السلوك البشري بواسطة قواعد معينة؛ يمكن للقانون أن يخلق ظروفا يكون من مصلحتنا فيها أن نتصرف بطريقة تفيد المصلحة العامة. فإذا أردنا أن نفرض نشاطا فرديا من أجل المحافظة على الطاقة وخفض الانبعاثات الضارة، على سبيل المثال، سيتعين علينا تغيير الحوافز التي تكتنف شراء السيارات. إن الخطوة القانونية البسيطة لجعل «الشاحنات الخفيفة» (التي كانت تسمى عربات المزرعة ـ والآن العربات الرياضية المتعددة الأغراض) تتوافق مع نفس معايير فعالية الوقود المطبقة على جميع السيارات، ستوفر لنا ملايين البراميل من النفط يوميا [٣٧]. وفيما يتعلق بالبيئة الطبيعية، فالأسواق هي أكثر الأماكن احتياجا لفرض النظام؛ فالانصياع الطوعي للممارسات المستدامة بيئيا، في غياب القانون، لا يمكن توقعه من أي شركة ذات ملكية عامة؛ فوظائف عدد كبير جدا من مديري صناديق الاستثمار (ناهيك عن عدد لا يحصى من مسؤولي الشركات) تعتمد بصورة رئيسية على أرباح الربع التالي من السنة. فقط عندما يسوي القانون ساحة اللعب، يمكن للشركات أن تتنافس بقوة

ضمن نظام السوق، وأن تتجنب الممارسات الضارة بالبيئة في الوقت نفسه. ويؤمل بأن الشركات المبدعة ستتعرف على الميزة التنافسية التي يمنحها لها التنظيم البيئي الجيد، وأن تنضم إلى المحافظين في محاولاتهم لسن هذا القانون وتطبيقه.

الحالة رقم (٤) شركة أخشاب الباسيفيكي والقانون

عند نشوب الحرب العالمية الثانية، كانت معظم غابات السكوية [٣٨] في شمال غرب المحيط الباسيفيكي (الهادي) مملوكة لأفراد، باستثناء عدد قليل من المتنزهات والغابات الوطنية، التي توجد بصورة رئيسية في شمالي كاليفورنيا. وبعد أن وضعت الحرب أوزارها، ومع الطفرة الهائلة في البناء، وجد الملاك الأفراد أنه من المربح لهم أن يزيلوا الأشجار من أراضيهم، وخصوصا الأشجار بالغة القدم. وفي ذلك الوقت، لم يعر أحد الأمر اهتماما. وعندما بدأت الحركة البيئية، بعد عقدين من هذه الهجمة [٣٩]، كانت هناك شركة واحدة، هي أخشاب الباسيفيكي Pacific Lumber، لا تزال معظم غيضاتها [٤٠] قائمة. كانت سياسة الشركة طوال معظم القرن العشرين تتمثل في عدم قطع الأشجار إلا بصورة مستدامة، بحيث تضمن توافر الأخشاب لديها لفترة غير محدودة في المستقبل. كانت هذه السياسة تستلزم إعادة زراعة الأشجار replanting؛ وبتعبير عددي، كان الأمر يتطلب أن تقوم الشركة بعمل مسح سنوي لغاباتها، للتأكد من أن لديها من الأقدام اللوحية [٤١] من الأشجار القائمة عند نهاية كل سنة أكثر مما كان عند بدايتها. ومن منظور الجيل السابع [٤٢]، تعد هذه سياسة جيدة، لكنها بالتأكيد ليست أفضل صور الاستفادة من الموارد من وجهة نظر الربحية الحالية. وفي ذلك الوقت، كانت أخشاب الباسيفيكي شركة ذات ملكية عامة (كما كانت كذلك دوما). وعندما أصبح من السهولة بمكان تحقيق «عمليات التولي العدائية» hostile takeovers [٤٣]، خلال عقد الثمانينيات، قدم ممول من مدينة هيوستن، هو تشارلز هورويتز Hurwitz، من شركة Maxxam، عرضا لشراء أخشاب الباسيفيكي بأموال مقترضة، واستحوذ عليها، وبدأ في إزالة أجمل الغيضات المتبقية في الأراضي ذات الملكية الخاصة، فبدأت الاحتجاجات على الفور.

توضح قضية أخشاب الباسيفيكي بصورة جيدة تاريخ التعاملات العدائية بين الشركات وبين الحركة البيئية. في غيضات السكوية، التي تقارن تلقائيا من قبل كثير ممن رأوها بأروع كاتدرائيات أوروبا، فللقضية قلب جميل يسهل الوصول إليه (على العكس، مثلا، من سمك السهمي الحلزوني) [٤٤] ولها صوت شركة وقح بصورة مناسبة، تمثل في تشارلز هورويتز (الذي لم يكتف بالتخطيط لعملية التولي، وهي واحدة من عشرات في حياته المهنية، بل وسلب صندوق التقاعد الخاص بالشركة لتسديد الديون الناجمة عن عملية التولي، وألغى معظم المزايا التي أصبحت من تقاليد الشركة)؛ ولها تاريخ من النشاط البيئي يتضمن ليس فقط الاحتكام إلى الطبيعة والجمال، بل ونماذج اقتصادية مقنعة للاستخدامات البديلة لتلك الغيضات من قبل سكان المنطقة.

طوال ستة أشهر من السنة، تهطل الأمطار يوميا على غابات الباسيفيكي المطيرة. إن تيارات المحيط الباسيفيكي، التي وفرت الدفء والرطوبة الغامرة للجزء الساحلي من شمال غرب الولايات المتحدة خلال ملايين السنين من التطور، أدت في النهاية إلى جلب الغابات القديمة دائمة الخضرة أو «الغابات العتيقة» إلى قلب النزاع. ربما ظهرت تلك الغابات في شكلها الحالي قبل نحو ٦ آلاف سنة؛ وفي الوقت الحالي، يوجد بها أيكات من الأشجار التي يصل عمرها إلى ألف سنة، وهي أشجار يصل ارتفاعها إلى ٣٠٠ قدم وقطرها إلى ٧ أقدام، وهو على الأقل ضعف ضخامة أشجار الغابات المطيرة الاستوائية. ولتوضيح ذلك، يكفي معرفة أن كل شجرة تحتوي على ما يكفي من الخشب لصنع منزلين. كانت هذه الغابات تمتد بصورة متصلة من لسان ألاسكا الشبيه بالمقلاة (Alaskan panhandle بيسية سيتكا) [٤٥] جنوبا عبر واشنطن وأوريغون (تنوب دوغلاس والشوكران الغربي) [٤٦]، إلى شمال كاليفورنيا (ضروب متعددة من السكوية، والصنوبر الثقيل الخشب) [٤٧]. على رغم التربة الرديئة البركانية البازلتية، تحتوي هذه الغابات على أضخم أمثلة للأنواع الخمسة والعشرين من الصنوبريات conifers التي توجد هناك. ومن الممكن أن تظل الأشجار الميتة (الجذلات) [٤٨] قائمة لمدة تصل إلى ألفي سنة، إذ إنها تستغرق من ٢٠٠ ـ ٢٥٠ سنة لكي تتحل؛ وعلى رغم ذلك، فإن قعر ونهيرات الغابة مكسوة بأشجار متعفنة توفر المغذيات للأشجار الحية، والموئل لآلاف من الأنواع الحيوانية (أمكن إحصاء نحو ١٥٠٠ نوع من اللافقاريات على

شجرة واحدة). وقد أصبح واحد من تلك الأنواع، هو البومة الشمالية المنطقة، لأسباب قانونية وسياسية على الأقل، بؤرة للنزاع؛ فتهديدها بالانقراض، والناتج عن فقدانها لموئلها الطبيعي، هو الأداة الرئيسية التي يمتلكها الجمهور الآن لحماية الغابات.

سنترك البومة المنطقة، وكذلك القضية العامة للتنوع الحيوي، جانبا؛ إذ إن تركيزنا منصب على الأشجار وشركة تقطيع الأخشاب. لكن يجب ملاحظة أن نظامنا ينطوي على خاصية خيالية (مثل أحداث قصة أليس في بلاد العجائب) [٤٩]: فنحن نريد حماية الغيضات، لكن ليست هناك طريقة لإعلان أن غيضة مكونة من الأشجار هي نوع حي، ناهيك عن كونه مهددا بالانقراض؛ لذلك يتعين علينا العثور على نوع حي مهدد بالانقراض بسبب فقد الموئل، وهنا يمكننا حماية الموئل، أي الأشجار، بتطبيق قانون الأنواع المهددة بالانقراض للعام ١٩٧٣ من أجل البومة المهددة بالانقراض. هل يجب علينا محاولة إعادة أليس عبر المرآة، وأن نخلع، ببساطة، حقوقا على النظام البيئي ذاته؟ (انظر الفصل الثالث).

هناك نوعان من أشجار السكوية في شمال غرب الباسيفيكي، السكوية العملاقة Sequoiadendrum giganteum والسكوية دائمة الخضرةSequoia. sempervirens وما تبقى من أشجار السكوية العملاقة، وهي الأضخم من بين الأشجار، يوجد بالكامل تقريبا ضمن حدود المتنزهات الوطنية وتلك التابعة للولاية. وموضوع قضيتنا هذه هو أشجار السكوية الدائمة الخضرة، أو السكوية الساحلية، وهي حسب أفضل معلوماتنا، أطول أشجار عاشت على الأرض [٥٠]. وبمجرد أن تكونت، أثبتت هذه الغابة كونها شبه منيعة ضد التغير بفعل القوى الطبيعية. تتميز معظم الأنظمة البيئية بالتغير والتعاقب: إذ تتغير أنواعها بمرور الوقت، من الأنواع الرائدة، مرورا بالأنواع الأكثر ثباتا، إلى الأنواع ذات الثبات الأقصى، أو أنواع الذروة climax spp، لتتغير ثانية عندما يضطرب توازنها بفعل حدث عنيف (هناك مثال جيد على ذلك في ثورة بركان سانت هيلانة) [51]. لم يعكر حدث مثل هذا صفو غابة السكوية لآلاف السنين: فقد بقيت الغابة، ونمت، وتكاثرت، مما أدى لجعل بعض أفرادها في عمر المسيحية نفسه أو أكبر منه. وسنقتبس مقولة لأحد المعجبين بها، وهي سالي تيسديل Tisdale، التي قالت: «هناك قليل من المخلوقات على

الأرض بمثل هذا القرب من الخلود» [٥٢]. ولسوء الحظ بالنسبة إلى أولئك الذين يأملون في بقائها، فهذه الأشجار هي الأعلى في القيمة التجارية بين أشجار الولايات المتحدة.

هذا الحصاد محدود بصورة صارمة من قبل الطبيعة؛ فبمجرد قطع هذه الأشجار العتيقة، فلن يكون هناك المزيد منها: ستختفي هذه الأشجار للأبد؛ فالنماء الثاني [٥٣] لا يمتلك خصائص الأشجار القديمة من حيث مقاومته للحشرات، والأمراض، والحريق، والتحلل (يمكننا افتراض أن ما تبقى حتى القرن العشرين من غابة عمرها ألفا سنة يكون من أفضل الناجين من جميع الهجمات: فالأقل مقاومة مات قبل قرون)؛ ولا هو، بطبيعة الحال، في ضخامتها نفسها. وبالتالي، فالأشجار القديمة تمثل أصولا لا يمكن تعويضها، وتزداد قيمتها كل يوم حتى وقت غير محدد في المستقبل، مما يتطلب تدبيرا معتنيا وممارسات صيانية لزراعة الغابات.إن التدبير الحكيم يستلزم قطعا تحفظيا تماما للأشجار العتيقة، بالإضافة إلى تشجيع زرع أشجار جديدة تلبي الطلب على الخشب العادي فحسب.

ومن الجدير ذكره أن نشير إلى أن الفشل في إدارة حصاد الأخشاب هذا بحكمة له تأثيرات تتخطى حدود خسارة الخشب؛ فبالإضافة إلى النضوب الطائش لأحد الموارد القيمة، فالحصاد السريع له تأثيرات بيئية خطرة على المنطقة، وربما على العالم بأسره؛ فقد تتأثر الأسماك والحياة البرية في المنطقة بشدة من نفس تدمير الموطن الذي يضر البوم. وبمجرد اختفاء الأشجار، سيؤدي تآكل جوانب التلال بفعل المطر المتواصل إلى حمل التربة الفوقية إلى الجداول. وإذا اتفق وجود بلدة صغيرة أسفل التل، فستغرق البلدة بدورها تحت الطمي [٥٤]. وعند اختفاء التربة الفوقية من التلال حيث تكون طبقة رطبة رقيقة فقط، تصبح الأرض عديمة الجدوى لزراعة الأشجار، حتى لو قامت إحدى شركات الأخشاب، بوحي من الضمير، بإعادة التشجير؛ وبمجرد أن ترقد layered في الجداول، ستخنق التربة السطحية صغار سمك السلمون التي يجب أن تفقس بين الحصيات النظيفة الموجودة في قيعان الجداول.

ومن بين التأثيرات البالغة الخطورة للقطع الجائر للأشجار،والتي لا يمكن قياسها حاليا، نجد المساهمة في الاحترار العالمي؛ فالأشجار العتيقة تمثل مستودعا هائلا للكربون، وثاني أكسيد الكربون هو أهم «غازات الدفيئة» [٥٥]

المنسوب إليها التسبب في الاحترار العالمي المتوقع. وأثناء حياتها، تمتص الأشجار كميات هائلة من هذا الغاز من الجو خلال عملية البناء (التخليق) الضوئي. وبطبيعة الحال فإن قوانين التدوير الخاصة بالطبيعة تستلزم أن تتم إعادة الكمية نفسها من هذا الغاز إلى الجو، كما يحدث من خلال تنفس الأشجار وتحللها في النهاية. لكن ذلك ما يحدث، كما ذكرنا آنفا، على مدى مئات السنين. وعند قطع الأشجار، يتوقف امتصاص ثاني أكسيد الكربون عن طريق البناء الضوئي، كما يتضاعف هذا التأثير عند حرق «الحطام» debris، حيث يضاف الكربون المخزون فجأة إلى الغلاف الجوي في صورة المزيد من غاز ثاني أكسيد الكربون CO_2.

ونادرا ما نرى مواجهة مباشرة بين مقاربة شركات الأعمال الصيانية (والموجهة نحو التضخيم البعيد المدى للقيمة الناجمة عن الأصول الثابتة، والتقدير المعتني لمصالح جميع المنتفعين، والوضع التنافسي البعيد المدى للشركة نفسها، واستمرارية ترتيباتها مع الموردين، والعملاء، والموظفين) وبين أسلوب «اجن الأرباح واهرب» المتطرف، الذي اشتهر خلال عقد الثمانينيات.

أنشئت شركة أخشاب الباسيفيكي في العام ١٨٦٩؛ وخلال ثلاثينيات القرن العشرين، اعتمدت الشركة سياسة الإنتاج المستدام السرمدي [٥٦]، فالأشجار الناضجة توضع عليها علامات للقطع الانتقائي، وتسقط، وتسحب بواسطة جرار «كاتربيلار»، وتصنَّع. ومع توافر المزيد من الضوء في الغابة، تنضج الأشجار الأصغر سنا بسرعة أكبر؛ وحيثما تركت مناطق جرداء، كانت الشركة تعيد البذر فيها. من الناحية النظرية، يجب أن تؤدي هذه الممارسات إلى استمرار تزويد الشركة بكتل من خشب السكوية من أراضيها إلى الأبد [٥٧]. إن سياسة الإنتاج المستدام صحية من الناحية الاقتصادية وودودة بالنسبة إلى المساهمين في الشركة. تظهر البيانات المالية لشركة أخشاب الباسيفيكي للسنوات حتى ١٩٨٤ تعديلات دورية صغيرة على الطلب، لكنها أظهرت أرباحا مستمرة على أسهمها المتميزة [٥٨]. كانت الشركة تعتني بموظفيها جيدا؛ إذ توفر لهم السكن، وجميع الخدمات البلدية، ومنح الدراسة الجامعية، وضمان توظيف أبناء العاملين، وصندوق للتقاعد مؤمن جيدا وممول بإفراط.

في العام ١٩٨٦، سيطر تشارلز هورويتز، رئيس مجلس إدارة شركة ماكسام، على شركة أخشاب الباسيفيكي (بما قيمته تسعمائة مليون دولار من الأسهم عالية المخاطر [٥٩]، فقام على الفور بإنهاء خطة التقاعد، وسرع من عملية قطع

الأشجار المحسوبة تقليديا؛ واستخدم ٥٥ مليون دولار من أموال التقاعد لدفع جزء من دين شراء أسهم الشركة [٦٠]. جلبت شركة تأمين يسيطر عليها هورويتز، هي Executive Life، أكثر من ثلث الأسهم عالية المخاطر وأصدرت «السناهيات» [٦١] المطلوبة بموجب القانون الفيدرالي لاستبدال أموال التقاعد عندما يستنفدها مديروها. انهارت شركة Executive Life عندما انهارت سوق الأسهم عالية المخاطر، تاركة الموظفين من دون معاشات تقاعدية باستثناء ما كانت الشركة المبتورة تستطيع توفيره بصفة مؤقتة [٦٢]. تطلب سداد الدين نفسه أن يحصل هورويتز على المال من الأرض بأسرع ما يمكن؛ فتغيرت ممارسات زراعة الغابات، بحيث يتم قطع الأشجار من الغيضات التي كانت شركة أخشاب الباسيفيكي تدخرها إلى نهاية القرن، والاجتثاث clear-cut حيث كانت القاعدة هي القطع الانتقائي، لتسريع وتيرة تصنيع الأخشاب، وللتخلي عن المشاريع المكلفة لإعادة التشجير التي كانت تضمن المحصول المستقبلي.

كان القطع الانتقائي وإعادة التشجير، بالإضافة إلى توفير المحاصيل المستقبلية، يعمل على حفظ التربة في مكانها بعد قطع الأشجار، كما يمنع تجريف المنحدرات الشاهقة بفعل الأمطار التي لا تتوقف عن الهطول في المنطقة؛ لكن تحت الإدارة الجديدة، بدأت التربة تنجرف إلى الجداول. وكما ذكرنا سابقا، فهذه التعرية لها آثار ضارة على المنحدرات (والتي لا يمكن في تلك الحالة أن تنمو فيها أشجار جديدة)؛ سيئة على ضفاف الجداول، والتي تفيض بفعل الفيضانات الموسمية في الربيع؛ ومميتة بالنسبة إلى أسماك السلمون، التي لا تستطيع التكاثر عندما يؤدي الطمي الناتج عن التعرية إلى تغطية الحصى الموجود في قاع الجداول [٦٣]. تواصلت هذه الممارسات من دون قيود حتى العام ١٩٩١، عندما أصدر قاضي المحكمة الإقليمية للولايات المتحدة، وليام دواير أمرا بإيقاف قطع الأشجار العتيقة التي تمثل موئلا حيويا للبومة المنقطة.

هل ارتكب هورويتز أي خطأ باجتثاث الأشجار من الغيضات القديمة ؟ من الممكن المجادلة بأن حماية البيئة «لم تكن» جزءا من مهمة هورويتز؛ فاتخاذ القرارات بشأن البيئة خارج صلاحيات الشركات، وأن كل ما فعله هورويتز كان ضمن حدود القانون. وعلى رغم ذلك، فإذا رغب الشعب الأمريكي، عبر مسؤوليهم المنتخبين، في الاحتفاظ بالمزيد من أنواع معينة من المنتجات (مثل الأشجار)، مزروعة في الأرض وبعيدة عن الأسواق، دعهم يستنوا قانونا بهذا

الخصوص، وهنا سيلتزم رجال ونساء الأعمال المطيعون للقانون بتطبيق ذلك القانون. لكن في شركة مساهمة تهدف إلى الربح، يجب ألا يكون التزاما على، أو خيارا أمام، الإدارة أن تهتم بالمصير البعيد المدى للأشجار. لقد أنشئت أخشاب الباسيفيكي، وتمارس عملها من أجل تحقيق المال لحاملي أسهمها، وليس لكي تعمل وصيا متبرعا على غابة الساحل الشمالي.

أما بخصوص قوانين حماية الأشجار، فيجب أن نضيف أن رجل الأعمال الجيد سيندم، لكونه مواطنا، على الخسارة الاقتصادية التي يمثلها مثل هذا التقييد، وسيشعر بالالتزام بلفت نظر المواطنين إلى التكلفة المحتملة في ما يتعلق بالوظائف، والعوائد الضريبية، وما إليها. وفي هذا المسعى، فإن رؤساء الشركة، الذين يفكرون بالأرباح وسعر السهم، سينضم إليهم الحطابون، الذين يفكرون بوظائفهم. وفي الحقيقة أن المبادرات الرئيسية للحد من تأثيرات قانون الأنواع المهددة بالانقراض (ESA)، ولتحرير عدد أكبر من أفدنة الأشجار العتيقة للقطع، قد أتت من العمال وصغار رجال الأعمال في المناطق المتأثرة، في حين أخذت الشركات الكبرى، بما فيها أخشاب الباسيفيكي موقعا هامشيا. يعتقد الحطابون أن لديهم عددا محدودا جدا من الخيارات؛ فمعظمهم نشأوا في تلك المنطقة، إما ضمن أسرة شركة أخشاب الباسيفيكي، أو في مناطق مشابهة بتوقعات مماثلة. وهم لا يرون أنهم يمتلكون المهارات التي تسمح لهم بالانتقال إلى مناطق أخرى؛ فبالنسبة إليهم، لا يقف بينهم وبين البطالة الدائمة سوى مهنة قطع الأشجار (أو تصنيعها، أو خدمة من يقومون بذلك). كانت لافتاتهم تنادي بشعارات مثل «الوظائف أم طيور نقار الخشب؟» كما كانت الملصقات المثبتة على مصدات سياراتهم تصر على أنهم «يحبون البوم المنقط: مقليا ومغليا، ومشويا ...» أو أن «الحطابون، كذلك، هم كائنات مهددة بالانقراض». ومع مثل هذا التحالف السياسي القوي، كما يمكننا الإشارة، كان لدى الشركات دوافع قليلة للاحتفاظ بهم لوظائف أخرى.

لدينا هنا مواجهة مباشرة وخطيرة بين القيم البيئية والأولويات الاقتصادية القصيرة الأجل، وهي الأولويات التي تعتمد على حقوق الملكية الخاصة والمسؤولية تجاه المساهمين. كان آدم سميث يرى أن المنشآت التجارية من جميع الأنواع، تكون محدودة بالعرض والطلب، لذا كان سيعلق أملنا بخصوص الأشجار

على تشبع السوق ذاته؛ كان سميث سيجادل بأن هناك طلبا على المزيد من خشب السكوية؛ وفي النهاية ستتكلف أخشاب الباسيفيكي لتصنيع كتل الأشجار التي تقطعها أكثر مما تربح من بيعها؛ وعندها ستضطر إلى التقليل من كمية الأشجار التي تقطعها حتى يعود الطلب عليها. لكن إذا كان السوق يضم لاعبين يعملون وفقا لقواعد مختلفة مثلا؛ فاليابانيون الذين يسعون لتحقيق مصالح اقتصادية بعيدة المدى عوضا عن تلك القصيرة المدى ـ فلن تصبح هذه الفكرة قابلة للتطبيق. ولأن شركات الأخشاب ستكون بحلول هذا الوقت تخلصت من ورش التصنيع، باعتبارها مكلفة ولا يمكن التنبؤ بها، فستبيع كتل الخشب الخام لبلدان خارجية، وتستمتع بمبيعات غير مرتبطة على الإطلاق بالطلب المحلي، وتترك عمالها لتعتني بهم الحكومة [٦٤]. يبدو أن إغلاق ورش التصنيع، وليس تقييد عمليات قطع الأخشاب، هو السبب الحقيقي في تفشي البطالة في المنطقة.

جادل كل من أرسطو وآدم سميث، بطرق مختلفة تماما، بأن الملكية (وبصفة خاصة، الأرض وكل موارد الإنتاج) تكون أفضل، أي أقرب احتمالا للاعتناء بها، تحت الملكية الخاصة وليست العامة. وهذا الافتراض، بأن المالك الفرد هو أفضل وصي يمثل الأساس بالنسبة إلى الأهمية التي نخلعها على حقوق الملكية الفردية. فهل يبدو هذا الافتراض الآن، على الأقل في تلك الحالات، خاطئا؟ من الواضح أن أشجار السكوية الخاصة بشركة أخشاب الباسيفيكي ليست آمنة في يدي تشارلز هورويتز. وخارج إطار خيار نزع ملكية الأرض للمصلحة العامة، الأمر الذي يتطلب أن يُدفع سعر السوق للغيضات من جيب دافعي الضرائب، هل يوجد لدينا أي حق قانوني (أو بنية قانونية)، تخولنا أخذ الأرض منه لحمايتها؟ وهل يجب علينا ذلك؟

حتى مديرو شركات الأخشاب يوافقون على أنه ضمن مناخ تنافسي، سيكون التنظيم الحكومي ضروريا للحد من الممارسات المدمرة للبيئة. بأي وسيلة إذن، ولأي غاية، يجب أن تمارس الحكومة التنظيم؟ وماهو مستوى الاهتمام الشعبي عند تلك النقطة؟

يكمن لب المشكلة، من وجهة نظر المدافعين عن البيئة، في الغابة العتيقة؛ أما من وجهة نظر الحطابين، فهي الوظائف. إن البومة، والممول، وذلك المزيج المتنافر من الوكالات التنظيمية هم ممثلون صغار في دراما مفجعة من القرن العشرين تتكون من الخسارة والصراع. لسنا في حاجة إلى البحث عن أشرار؛

ما إن نؤمن جميعا بأن الغابات لا محدودة. إن مديري شركات الأخشاب، الذين شاهدوا الأشجار العتيقة تختفي أمام أعينهم، ولم يدركوا أنه لا يمكن تعويضها - أي أنها بمجرد أن تقطع فستختفي إلى الأبد - لم يكونوا أكثر جهلا من منظميهم، وعملائهم، وأقرانهم من المواطنين. إن الحركة البيئية ليست ملكية خاصة للنخبة من أعيان الشرق، كما يظن الحطابون، ولا صناعة الأخشاب هي سلسلة من أشباه تشارلز هورويتز حسب اقتناع البيئيين. إن حماية الغابات ستتطلب إلغاء طريقة للحياة، وهو أسلوب ظل محترما وقيِّما حتى الماضي القريب. وبالنسبة إلى وقتنا الحاضر، تثير أجندة الحماية ذاتها سلسلة من الأسئلة المستديمة؛ وسنختتم الفصل بهذه الأسئلة:

١- ما هي أولويات الأعمال لشركة تقوم بقطع أشجار السكوية؟ هل يكفي استبدال غيضات يبلغ عمرها ألفي سنة بأخرى صغيرة يمكن حصادها خلال ٤٠ إلى ٨٠ سنة؟ [٦٥]. يكفي لماذا؟ ما الذي نحن مستعدون، تحديدا، لعمله لتعويض وإعادة توجيه الأشخاص الذين سيتَيتَّمون بفعل المحافظة على البيئة؟ أو، من الناحية الأخرى، هل نحن مستعدون لتجنيب أنفسنا هذا القرار الصعب بالسماح بتدمير الغابات؟

٢- هل هناك سبل صديقة للبيئة لمواصلة عمليات قطع الأشجار؟ فبمجرد اختفاء الأشجار، ستموت تلك الصناعة، ويصبح العمال عاطلين عن العمل؛ لكن عندئذ، ستكون تلك مشكلتهم لا مشكلتنا. ما مقدار ما نحن مستعدون لخسارته من أجل تجنب مشقة اتخاذ قرار؟ يشير تاريخنا إلى أننا مستعدون لخسارة الكثير.

٣- هل هناك اتجاهات جديدة يجب أن تنتهجها الحركة البيئية؟ هل يتعين عليها التخلي عن مقاربة «الأنواع المهددة بالانقراض» وإعادة توجيه نفسها نحو سلامة النظام البيئي؟ [٦٦] أم أن هذه الحركة لا تنجح سوى في إرباك وتثبيط أتباعها عن طريق فرض الإقرار بأن الجهود السابقة لم تنل الفهم الصحيح، ومن ثم الاستعجال في صياغتها بصورة شروط مماثلة وأهداف أولية؟ يمتلك قانون الأنواع المهددة بالانقراض، على الأقل، فضيلة الوضوح.

هناك قدر كبير مما يدعو إلى السخرية، وليس أقلها أن الوكالات التابعة للوكالات يحارب بعضها بعضا؛ لكن أكثر وجه استجابتنا السياسية لهذه المعضلات إرباكا هو النفاق، المتمثل في حث الولايات المتحدة للبرازيل وغيرها من دول العالم الثالث على إيقاف قطع غاباتها الاستوائية المطيرة بهدف منع ازدياد الاحترار العالمي سوءا، في حين نقوم نحن بقطع غاباتنا بمعدلات تبلغ نحو ضعف معدلات تلك البلدان. وسنستشهد بمقولة أحد مسؤولي مجلس الموارد الطبيعية لولاية أوريغون: «من المثير للاهتمام أننا نقول لبلدان العالم الثالث «لاتزيلوا غاباتكم » [في حين ...] أننا نمحو نهيراتنا السمكية، ونمحو تنوعنا الحيوي، ونتسبب في انقراض الأنواع.. نحن لسنا بلدا من بلدان العالم الثالث. ولسنا من الفقر بحيث نضطر إلى تدمير غاباتنا العتيقة، كما أننا لسنا من الغنى بحيث نستطيع تحمل تكاليف ذلك» (٦٧).

تفكر في الأسئلة التالية:

١ـ في ما يتعلق بالأراضي الطبيعية القيمة، هل يجب أن تكون هناك ثمة حماية قانونية للحيلولة بين هذه الأراضي وبين السوق الذي تتحكم فيه الشركات؟!

٢ـ إذا أمكن إثبات (وهو الأمر المحتمل جدا) أنه قد يكون من الأرخص على المدى البعيد أن نحيل كل حطاب إلى التقاعد مع منحه ٤٥ ألف دولار أمريكي سنويا، لمجرد إنهاء تلك الصناعة، أيتعين علينا أن نوصي بمثل هذه الهبة غير المسبوقة؟

٣ـ لقد حافظنا دوما على الملكية الخاصة في الأراضي (في حين ننكرها فيما يتعلق بالهواء والمحيطات) على أساس أن الأرض تلقى أفضل رعاية عندما يسيطر عليها شخص يأمل بأن يكسب عيشه منها على المدى البعيد. أما الآن ولدينا متعهدون غير مهتمين (على الإطلاق) بالمدى البعيد. أيتعين علينا إعادة مراجعة كامل مفهوم الملكية الخاصة للأراضي؟



5

الاستراتيجيات الخضراء والفرص الجديدة

مقدمة

للمحافظة على قدرتها التنافسية، يجب أن تبقي الشركة التكاليف أقل، والجودة أعلى، وتبتكر، وتبتكر، وتبتكر. يدور هذا الفصل حول الاستراتيجيات التي يمكن أن تتبناها الشركة لكي تصبح وتظل تنافسية - وهي الاستراتيجيات التي تكتنف البيئة الطبيعية جوهريا. إن الفكرة الرئيسية لكل هذه الاستراتيجيات هي الاستدامة sustainability: أي القدرة على مواصلة ممارسة مربحة إلى ما لا نهاية دون حد بيئي يظهر فجأة لإنهائها.

١ - سنبدأ بتكلفة الخدمات الأساسية؛ بقدر ما هي مزودة من قبل الطبيعة، كم يكلف تعويضها؟ هل يمكن لمؤسسة للأعمال، من أي نوع، أن تبقى بأي حال من الأحوال إذا لم يتم تزويد تلك الخدمات؟ فكر بالأمر باعتباره

«أصبحت بن وجيريز الآن كلمة شائعة الاستعمال، لا تشير فقط إلى نوع جيد جدا من الآيس كريم، إنما إلى المسؤولية الاجتماعية في صورها كافة، خصوصا في ما يتعلق بتأثيرها على الأطفال والمجتمعات، ولحماية البيئة الطبيعية»

المؤلفة

المشكلة الأساسية لسلسلة الإمدادات: ما الاستراتيجيات التي يجب اعتمادها للتأكد من أن الشركة لا تضطر فجأة إلى استبدال، أو أن تعمل من دون خدمة طبيعية حاسمة؟

٢ ـ يمكننا أن نسمي القسم الثاني «سبع قطع سهلة»، وهي خطوات يمكن، بل ويجب، أن تتخذها أي شركة لزيادة الربحية والقيمية البيئية في الوقت نفسه. ويأتي أغلب هذه في الأدبيات تحت عنوان «الفعالية البيئية» eco-efficiency؛ وهي تطبيقات بسيطة لحتمية الفعالية بطول السطوح البينية البيئية.

٣ ـ أما الثالث فسيستعرض «سبع قطع أكثر صعوبة»، وهي الاستراتيجيات المبتكرة بعيدة المدى التي ستعزز كلا من سلامة البيئة وربحية الشركات على المدى البعيد. وتدعو هذه الاستراتيجيات إلى تطوير بنى جديدة، مادية وتنظيمية، والتعرف على الفعاليات الجديدة والمعايير الجديدة لنجاح الأعمال.

لا يمكن المبالغة في أهمية المشروع؛ فالمشاكل البيئية جد خطيرة، ويجب تناولها بجدية كبيرة، ضمن سياق الاقتصاد العامل. في كتابه المعنون الاقتصاد البيئي [*]، يقترح ليستر براون Brown أنه «لصياغة الأنظمة البيئية بتعابير اقتصادية؛ فإن أي نظام طبيعي، مثل مصائد الأسماك، يعمل كوقف endowment. ويستمر الدخل المترتب على فوائد الوقف على الدوام ما دام الوقف باقيا. وإذا استنفد الوقف، فسينخفض الدخل. وإذا تم استنزاف الوقف في النهاية، فسيختفي دخل الفوائد كلية. وكذلك الحال في الأنظمة الطبيعية؛ إذا تم تجاوز المحصول المستدام لأحد مصائد الأسماك، سيبدأ مخزون السمك بالتقلص. في النهاية سيستنفد المخزون وينهار مكمن الأسماك، وكذلك فإن السيولة النقدية من هذا الوقف ستختفي بدورها»[1]. ولدينا بالفعل، في نظامنا القانوني، فكرة الواجب المبني على الثقة fiduciary duty؛ فمن المنطقي أن نسأل عن ماهية الالتزامات الملقاة على كاهل المدراء، كأوصياء على ذلك الوقف، للمحافظة عليه؛ وأن نسأل أيضا، ما النتائج التي ستلي، إذا بُدِّد رأس المال.

(*) Eco-Economy



القيمة الاقتصادية للطبيعة: قيمة خدمات الطبيعة

إذا كان علينا أن نختار استراتيجيات اقتصادية للبيئة الطبيعية، يجب أن نبدأ بالتعرف على القيمة الاقتصادية الموجودة هناك بالفعل. يتمثل الاعتراف الأول في أنه في النهاية، ليس هناك رأس مال إلا ما تملكه الطبيعة؛ فرأس المال الشمسي ـ أي الطاقة المستمدة من الشمس، بجميع أشكالها ـ ورأس المال الأرضي، من الأحياء وغير الأحياء، يزودنا بكل ما نحتاج إليه. هذه هي أنظمة دعم الحياة التي نعتمد عليها؛ فليس لدينا مصدر آخر للثروة أو مدخل إلى الحياة. ما حجم هذا الوقف؟ كم تبلغ قيمته بالنسبة إلينا؟ قُدرت قيمة خدمات الطبيعة بصور مختلفة (بناء على ما تقوم بحسابه) أقلها اعتبار أنها تساوي ١٦ تريليون دولار أمريكي، وأعلاها اعتبارها تساوي قيمة الناتج القومي الإجمالي العالمي (*) تقريبا، أي ١٨ تريليون دولار أمريكي (١٩٩٧)؛ وباحتساب مجموعة أكثر اكتمالا من الخدمات، وصلت القيمة إلى ٥٤ تريليون دولار أمريكي [٢]. في عام ١٩٩٧، قدرها روبرت كوستانزا Costanza (في المتوسط) بقيمة ٣٣ تريليون دولار أمريكي إجمالا، وذلك التقدير مقبول عموما؛ لكن لا يمكننا أن نكون واثقين تماما. وكما أشارت إليه جانيت أبراموفيتز Abramowitz، فالطبيعة، ببساطة، لها قيم مختلفة بالنسبة إلى الناس الذين يعيشون في أزمنة وأماكن مختلفة، وكما هي الحال مع أي تقييم سوقي، فستنتج الاستطلاعات المختلفة قيما مختلفة لنفس السلع [٣]. مع الطبيعة، نحن في وضع أسوأ مما نكون عليه مع الخدمات الأخرى لإيجاد «سعر السوق»، لأننا لا نمتلك طريقة مقبولة للتعبير عن تلك القيمة بعملتنا. وبينما نكافح من أجل الترجمة، ما زال يتعين علينا أن نتصرف كما لو أننا نعرف كيف ننفذها، لأن علينا التزاما قويا لعمل ما يحقق أفضل مصالحنا بأي حال من الأحوال ـ لصيانة ذلك الوقف، وإذا أمكن تحسينه، وقبل كل شيء لتفادي أي عمل قد ينقص رأس المال ويعرض مستقبله للخطر.

ولا تساعد تلك الجهود حقيقة أن عداداتنا الاقتصادية ليست فقط غير معدلة للتعبير عن قيمة أنظمة الطبيعة، بل إنها مضبوطة على نحو منحرف لاحتساب التدمير كمكسب والمحافظة كخسارة. وعلى سبيل المثال، فالغابة السليمة والقائمة، تدخل الحساب الاقتصادي في الوقت الحاضر كمجرد

(*) World Gross National Product (GNP)



أصول غير محققة («ذات أداء أقل من المتوقع»)، حتى وهي تؤدي خدمات واسعة للحياة والاقتصاد البشريين. وعلى رغم كونها كاملة وغير مستغلة عادة فيما يتعلق بالقيمة «الاقتصادية»، فهي توفر الموطن للحشرات الملقحة pollinators، والطيور والحيوانات؛ وبحماية التنوع الأحيائي، تعمل كمستودع للمواد الصيدلانية المنقذة للحياة المحتملة؛ فجذورها وظلتها [٤] تتحكم في الفيضانات، وتصد الرياح، وتحفظ التربة من التآكل، وبذلك تبقي خصوبة التربة وتحافظ على الجداول المحتوية على الأسماك من التغرين silting. وهي تحافظ، في الوقت نفسه، على إنتاجية التربة، والجدول، والشبكة الواسعة للحياة في نظام بيئي سليم (اسأل فيلق المهندسين العسكريين عن تكلفة استعادة ذلك، بعد ذهاب الغابات - إذا كان بالإمكان عمل ذلك أصلا)؛ فأوراقها تمتص وترشح الملوثات من المناطق الصناعية القريبة؛ ومن خلال نشاط التخليق الضوئي لنباتاتها، تقوم بصنع الأكسجين لكي نتنفسه وتحتبس الكربون، ومن ثم تمنع المزيد من احترار الكرة الأرضية. ما مقدار ما نرغب في دفعه مقابل كل هذا - أو على الأقل، على سبيل المثال، مقابل الأكسجين وحده، إذا لم نستطع الحصول عليه من الغابة؟ سيرتفع المبلغ إلى بلايين بسرعة كبيرة. لكن كيف تبدو الغابة على كشف الحساب؟ مثل العبء الضريبي [٥]. عندما نشرع في تدميرها، بتقليل القيمة الصافية الحقيقية لخدمات الغابة المقدمة إلينا، لا يظهر الدمار على الجانب السلبي؛ وعلى العكس، فجأة يبدو كل شيء إيجابيا من الناحية الاقتصادية. رواتب قاطعي الخشب، وأرباح الشركات التي وردت المناشير السلسلية [٦] والبولدوزرات، وأرباح شركة الخشب التي تبيع كتل الأخشاب لبناء المساكن، وصنع الأثاث، ولب الورق، أو لمجرد التخزين في قيعان البحيرات اليابانية، وأرباح صناعة البناء، ومتاجر بيع الأثاث بالتجزئة، وشركات صناعة الورق، جميعها محسوبة في الناتج المحلي الإجمالي. لكن الغابة ليست كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، عندما تتسبب شركة صناعة الورق بقتل جميع السمك في النهر بنفاياتها، فلا تخلع أي قيمة على الإطلاق على الأسماك التي لم يتم اصطيادها ولا على النظام البيئي الذي يدعمها. لكن عندما تفرض الحكومة الفيدرالية أمرا بالتطهير، فكل الأجور والآلات التي تشارك في عملية التنظيف تمثل جزءا من الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك نفقات مواقع دفن النفايات لخردة الأثاث غير

المعاد تصنيعها ونفقات نقل تلك الجبال من الورق الذي نستهلكه. ومع ذلك، فتلك الجهود لا تؤدي إلى أي منتج مفيد على الإطلاق، باستثناء استعادة جزئية لما كان موجودا من قبل، والذي كانت قيمته الاقتصادية، كما نتذكر، تحسب على أنها صفر. وباعتبار أن القيمة كانت صفرا، فتكلفة الاستنزاف ـ أي خسارة خدمات الغابة تحسب بدورها على أنها صفرية. مثال جانيت أبراموفيتز المفضل: «لا يطرح الضرر الناجم عن بقعة زيت هائلة من الناتج المحلي الإجمالي للأمة، لكن المبالغ التي تصرف على تطهيرها وعلى تأثيراتها الصحية تعتبر إضافات إلى الاقتصاد الوطني» (٧). لقد حان الوقت لنتعلم المحاسبة بصورة أفضل.

إن محاولة تفسير «رأس المال الطبيعي»، واحتساب قيمة خدمات الطبيعة، مبنية على الاعتراف بأن الموئل السليم حول العالم (الغابات، والأراضي الرطبة الساحلية، والبراري) أكثر قيمة لنا في كثير من الأحيان من المنتجات (مثل الخشب) أو الاستخدامات الإنتاجية (الحقول، ومزارع الأسماك) التي يمكن تحويلها إليها. بوسع الموئل البري، مثله مثل الغابة، أن يدفع فواتيره الخاصة (٨). وهناك أمثلة كثيرة على ذلك؛ من المعروف أن مدينة نيويورك، بالاستثمار في العقارات بعيدا عن المدينة لتطويق إمداداتها من المياه، توفر على نفسها إنشاء محطة ترشيح تبلغ قيمتها ستة بلايين دولار أمريكي، والتي ستكون ضرورية، ما عدا ذلك، لضمان سلامة إمداداتها من المياه، وهي واحدة من الأفضل في البلاد. (أو حتى سبعة بلايين دولار؛ كما يستخدم جميع الكتاب هذا المثال، وتتفاوت التقديرات).

لكن الخدمات المبينة أعلاه تساوي أكثر من تلك؛ فقيمة الأدوية المستخرجة من المنتجات البرية الطبيعية تبلغ نحو ٤٠ مليار دولار أمريكي سنويا حول العالم؛ وربع الأدوية التي تصرف بوصفة طبية تحتوي على مواد مستخرجة من نباتات برية. إن «التنقيب في التنوع الأحيائي»، أي البحث في الغابات المطيرة الاستوائية عن مواد وأنواع حية جديدة مفيدة صيدلانيا، قد عرض كأحد الأسباب التجارية لحماية الغابات المطيرة الاستوائية. (سيكون من الجيد أن نتشارك في تلك الوفرة مع الشعوب الأصلية (٩)، لكن تلك مشكلة أخرى). أما السلع البرية المحصودة، وهي المنتجات التي ستختفي إذا تحولت المناطق البرية إلى مواقع لقطع الأخشاب أو إلى أراض زراعية، فتلعب أدوارا هائلة في الاقتصاديات والأسر المحلية في معظم بلدان العالم النامي. تمثل نباتات

المنجروف [١٠] والأراضي الرطبة الساحلية الأخرى محاضن بالغة الأهمية لمصايد الأسماك التجارية، وتساوي أكثر بكثير من تطوير الضواحي أو مزارع الروبيان التي نفكر بإنشائها في مواقعها. يعتمد ثمانون في المائة من محاصيل العالم المزروعة على الكائنات الملقحة البرية وشبه البرية، ليس فقط نحل العسل المتجمع في خلاياه بعناية بل وجميع أقربائه البريين - ناهيك عن الخفافيش. تدبر، في هذا السياق، المبيدات الحشرية الكيميائية التي كنا نسكبها على محاصيلنا لزيادة الإنتاجية في الخمسينيات وما بعدها: كانت تنزع لإيذاء الحشرات الملقحة الأكثر حساسية، المتخصصة في المحاصيل التي تفيدها، أكثر من الحشرات الضارة المستهدفة - الأقوى والأكثر قدرة على التكيف؛ كما فتكت أيضا بمعظم الضواري التي تأكل الحشرات الضارة، بما فيها العديد من الطيور، التي تتسم آلياتها التطورية للتكيف مع التهديدات البيئية مثل المبيدات الحشرية بكونها أبطأ بكثير من مثيلاتها في الحشرات. (قد يفكر المزارعون بترك مكافحة الحشرات للطبيعة؛ يمكن لمستعمرات الخفافيش في تكساس التهام ٢٥٠ طنا من الحشرات في كل ليلة؛ تأكل العديد من أنواع الطيور الحشرات التي تأكل أوراق النباتات، ومن ثم تدمر المحاصيل) [١١]. تدبر ضفادع بنغلادش: في سعيها لفتح أسواق غربية جديدة، صدرت بنغلادش كميات هائلة من سيقان الضفادع في السبعينيات والثمانينيات؛ فازدادت أعداد الحشرات الزراعية الضارة بصورة هائلة؛ وارتفعت واردات المبيدات الحشرية بنسبة ٢٥ في المائة. «بحلول العام ١٩٨٩، كانت بنغلادش تنفق ٣٠ مليون دولار أمريكي سنويا على المبيدات الحشرية، وهو ما يمثل ثلاثة أضعاف ما كانت تكسبه من تصدير سيقان الضفادع» [١٢]. وعندما أوقفوا تلك التجارة، عادت الضفادع إلى أعدادها الطبيعية، وانخفضت فاتورة المبيدات الحشرية كثيرا.

إن الحكايات لا تمثل منهجا؛ «تكاليف الإحلال»، مثل احتساب تكلفة المحافظة على الأراضي في مستجمع المياه الخاص بمدينة نيويورك مقابل بناء محطة الترشيح، تزودنا بمقارنات مثيرة، لكنها لا تمنحنا منهجا. وتقدر «تكاليف الاجتناب» كم سنتكلف إذا تعين علينا شراء تلك الخدمات. لكن من الصعب جدا حساب قيمة مكافحة الحشرات الضارة الطبيعية، كما ذكرنا أعلاه، والتلقيح pollination، ومكافحة الفيضانات، وتخصيب التربة، وترشيح المياه؛ حيث إن النفقات الفعلية يجري اجتنابها بالكامل، كما أنها ليست قابلة للقياس حتى على

المستوى النظري، إذا كانت الخدمات البيئية الطبيعية سليمة وتعمل كما ينبغي. من المستحيل استبدال التخليق الضوئي؛ لذا يتعين علينا، ببساطة، التخطيط لما يمكننا عمله إذا ما انهارت الخدمة فجأة. هل يمكن التسلي بمثل هذا النوع من الطوارئ على أجهزة الكمبيوتر؟ إن الإجراء الآخر الوحيد الذي نمتلكه مستمد من سماسرة العقارات: ما مقدار ما يمكن للمزارعين أن يحصلوا عليه مقابل أراضيهم الزراعية إذا أرادوا بيعها كأراض للبناء في الضواحي؟ لكن ذلك يمثل، بالطبع، جزءا من المشكلة، وليس جزءا من الحل.

ربما كانت الخدمة الأكبر التي تزودها الطبيعة هي مرونتها؛ فعالمنا مملوء بالصدمات، والعواصف، والأمراض الطارئة، والبراكين، والحرائق الخارجة عن السيطرة. أما الطبيعة، الغنية بإمكانات التنوع الأحيائي، فتستجيب عموما بسرعة وبصورة مبتكرة، لاستعمار المنطقة المدمرة، وإعادة الحياة، وتثبيت التربة. إن تجدد الأصل سيستغرق وقتا، لكنه سيحدث. إن الآفات الحشرية الأكثر إزعاجا لنا - أي عثة الغجر [١٣] ويرقانة الخيمة [١٤]، وحتى الجراد - تستغرق عموما سنة أو اثنتين فقط لتحدث خرابها في أي ناحية بعينها؛ وبعدها يظهر كائن حي مجهري جديد يصيب المهاجمين بالعدوى، أو تعثر عليها طيور من الولاية التالية. ولا تمثل هاتان السنتان وقتا كافيا للإضرار بالأشجار الناضجة، وبالتالي سيتعافى النظام البيئي. يتمثل الدليل الأكثر أهمية على المرونة في نوائب الأمراض الوبائية؛ فعندما يصاب أحد الأنواع الحية بآفة من أي نوع، يكون الأفراد من نفس الجنس genus متوافرين للمساعدة على إعادة بناء الجمهرة المتضررة، ونشر أوجه الحماية الوراثية (في كثير من الأحيان، فإن نوعا حليفا يمتلك الجين الذي يمنح المناعة ضد المرض)، ومنح الخصائص المرغوبة. والمزارعون يعرفون هذا: ولذا يبقون على الأجناس الأرضية [١٥] البرية للمحاصيل المزروعة كلما أمكنهم ذلك.

ماذا يساوي كل هذا؟ كيف نقيس قيمة مرونة جنس ما؟ ما بين العامين ١٩٤٩ و١٩٧٠، فقدت الصين ٩٠ بالمائة من أنواعها من القمح لمصلحة الزراعات الأحادية [١٦] «الأكثر كفاءة». وفقدت إندونيسيا ١,٥٠٠ نوع محلي من الأرز في السنوات العشرين الأخيرة؛ كما أن الولايات المتحدة، في أوائل القرن العشرين، كانت تزرع تسعة أضعاف أنواع الثمار والخضراوات المتوافرة حاليا في السوق. وهذا التقييس نموذجي للزراعة المعاصرة، لكنه مخرب

بشكل مخيف للتنوع الأحيائي، وهو أحد أكبر أصولنا الطبيعية - فإذا فشل أحد الأنواع الحية، كان هناك دائما العديد منها لتحل محله. نحن نضع الكثير جدا من البيض في سلة واحدة.

إن الوعي برأس المال الطبيعي، وقيمته وهشاشته، هو شرط مسبق ضروري لتصميم سياسة للأعمال ملائمة للبيئة (أو سياسة بيئية ملاءمة للأعمال). عند هذه النقطة، يجب أن نكون قادرين على رسم الخطوط العريضة لبعض الخطوات التي قد توقر الطبيعة دون أن تضر بأهداف مؤسسات الأعمال.

وعي الشركات (بالأولويات الخضراء): سبع خطوات سهلة

يبدو الأمر، معذرة لاستخدامي هذا المجاز، كمشكلة عسكرية؛ فقد تغيرت ملامح المشهد الذي تتقدم قواتنا عبره خلال العقود العديدة الأخيرة، وتستمر في التغير الآن. دعونا نلخص المسألة: في الخمسينيات، كانت مؤسسات الأعمال ستفترض أنه في سعيها لتحقيق هدف الربح، يجب عليها أن تتجنب القانون بقدر المستطاع (إذا لم يتمكنوا من إقناع أصدقائهم في المجلس التشريعي بصياغته لمصلحتهم)، وأن تشق طريقها بمهارة عبر حقل الألغام الذي يمثله علم الأخلاق، وأن تمر دون أن يلاحظها أحد في الليل تحت الشرفات [١٧] التي يحرسها نفر قليل من حماة البيئة. إن الستينيات و(خصوصا) الممارسات التنفيذية في السبعينيات بعد ووترغيت [١٨] علمتنا الاحترام الصاغر للقانون: ليس هناك حافز للمواطنة الصالحة أقوى من زيارة إلى صديق في السجن الفيدرالي.

في أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، تغيرت قواعد الانتشار ثانية، مع تحول المعتقدات الأساسية للحقل الجديد لأخلاقيات الأعمال إلى المؤسساتية. قللت القواعد الجديدة للشفافية من إمكان عبور حقل الألغام دون أذى؛ لكن نتيجة «العقد الاجتماعي» الجديد، أي الفهم الجديد لكيفية تنفيذ الشركات لأعمالها في المجتمع الأكبر، لم يكن سيئا للأعمال على الإطلاق؛ فالمقاربة الجديدة «للمنتفعين» stakeholder تجاه اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال (والتي أنشأها ر. إدوارد فريمان Freeman ورفاقه في جامعة فرجينيا في الثمانينيات)، والتي تقضي بأن تؤخذ مصالح كل من له مصلحة في النتيجة في الاعتبار عند اتخاذ أي قرار متعلق بالأعمال، اتضح أنها لا تتفادى فقط بعض الأنواع المتوقعة

من المشاكل من المجتمع - مثل التشريعات التأديبية أو قانون التقسيم، والتحقيقات العدائية، والصورة السيئة للمنتج - بل وتصوغ الشراكات التي يمكن أن تؤدي إلى منتجات جديدة وأسواق جديدة. (يجب أن نعترف بأنه حتى مقاربة المنتفعين، المحافظة نسبيا، ما زالت تمثل رأي الأقلية في العديد من كليات إدارة الأعمال!) خلال الربع الأخير من القرن العشرين، أدركت الشركات الأمريكية أن شركات الأعمال الموجهة بالقيم لديها إمكانية قوية للربح، وأنها تستحق مواصلتها من أجل مصلحتها الخاصة. لقد هزم المجاز العسكري، واستبدل بمجاز التعاون. (تحتوي ببليوغرافية هذا الفصل على عينة من الأدبيات المتعلقة بهذه النقطة).

أما الآن فقد تغير الريف ثانية، وتدعو الحاجة إلى استراتيجية جديدة. إن شرفات الحماية البيئية مزودة بالجند بصورة جيدة جدا في الحقيقة، وهي مزودة بالأضواء الكاشفة. لكن القوانين التي تحمي البيئة، كما رأينا في الفصل السابق، تغيرت بصورة متزايدة منذ أوائل السبعينيات فقط، ويتبع تفسيرها وتنفيذها، مثل المحكمة العليا، نتائج الانتخابات. إن سعر بعض الحماية على الأقل، على أي حال، هو الغموض والشك. كلما كان المعيار الأخلاقي لحماية البيئة أعلى، كان أكثر مدعاة للقلق، لأن العلم المستبطن للقيود البيئية يكون غير جدير بالثقة في كثير من الأحيان، كما إن درجة الحماية المطلوبة تكون غير واضحة في أحيان كثيرة، وهي مفروضة، بقدر ما هي غير مفروضة، من قبل مجموعات مختارة ذاتيا تعمل خارج إطار الآليات السياسية والقانونية المقبولة (انظر الفصل السابع عن «المجتمع المدني»: منظمات المجتمع المدني [CSOs]، أو المنظمات غير الحكومية [NGOs]). هناك بعض الصراعات المنهكة التي واجهتها الشركات بالهجمات الشعبية ذات الأسس البيئية مذكورة في هذا الكتاب؛ وهناك ببليوغرافية ضخمة حول الصراعات الأخرى، لأولئك الذين يرغبون في متابعتها. وعلى رغم ذلك، هناك قدر كبير من الأمل بين تلك الأسئلة. تواجه الشركات الأمريكية أزمة بيئية - نقطة تحول، لا يمكن عندها الاستمرار في متابعة الطرق القديمة، لكنها تتضمن طرقا جديدة قد يثبت، على رغم آن ذلك غير مؤكد، أنها مريحة للغاية. يذكرنا الفلاسفة بأن الرمز المعبر عن «الأزمة» في اللغة الصينية يتضمن علامتين، واحدة بمعنى «خطر» والأخرى تعني «فرصة». إن شق طريقنا عبر الريف الجديد سيتطلب درجة عالية من الانتباه لكليهما.

وليس من المبكر جدا أن أقترح أن نتخطى المجاز ثانية، ونرى أي «استراتيجيات خضراء» يمكنها أن تكون أكثر فائدة للمؤسسات التجارية الأمريكية.لقد بدأ ظهور الأدبيات المتعلقة بالاستراتيجية البيئية بالفعل. إن مقاربتي في هذا الفصل لا توجد في أي مكان آخر، لكنني استعرت من أفضل الكتب التي وجدتها، وبصفة رئيسية كتاب «المذهب البيئي والمنطق الجديد للأعمال» (*) لمؤلفه إدوارد فريمان وآخرين، وكذلك كتاب «الرأسمالية الطبيعية» (**) لمؤلفيه بول هوكين Hawken وأموري وهنتر لوفينز Lovins، وكتاب «الخطوة الطبيعية» (***) لمؤلفيه بريان ناتراس Nattrass وماري ألتومار Altomare، وكتاب «أكلة لحوم البشر الذين يستخدمون شوك الطعام» (****) (سيستغرق تفسير العنوان طويلا جدا) لمؤلفه جون إلكنغتون [١٩] Elkington. كلنا نتشارك في استنتاج واحد: الشركة التي تهتم بالأولوية الخضراء، وحماية البيئة الطبيعية المباشرة والاستدامة البعيدة المدى لأنشطتها، ستضمن لنفسها ميزة تنافسية قوية على الشركات التي لا تفعل ذلك، وتحقق لنفسها منزلة لمدة قرن وأكثر من النمو المؤسسي.

هناك مجموعة مقبولة جدا من الإجراءات التي تحسن التنافسية من خلال الاستراتيجية الخضراء، والتي يسهل تذكرها: فهي تلي المختصر DISCERN؛ فالخطوات السبع السهلة لتنافسية أكبر هي التعريف Definition (أن تصف معضلاتك البيئية بعناية)، والمعلومات Information (احصل على الحقائق، أي البيانات التي تحتاج إليها لحلها)، والمنتفعين Stakeholders (حدد الأطراف التي يجب مراجعة مصالحها بأفضل صورة عند اتخاذ أي قرار)، والإذعان compliance (تأكد من أنك ملتزم بالقانون والتشريعات البيئية)، والطاقة Energy (انظر أين يمكن تحقيق الفعاليات بتوفير أو تدوير الطاقة)، والموارد Resources (انظر أين يمكنك توفير أو تدوير المواد التي تستخدمها)، والبيئات الملائمة Niches (انظر أين يمكن أن تسوق منتجاتك وخدماتك إلى المواضع البيئية الملائمة). وبتفصيل أكبر نوعا ما:

Environmentalism and the New Logic of Business (*)

Natural Capitalism (**)

The Natural Step (***)

Cannibals With Forks (****)

إن أي استراتيجية تتطلب، أولا وقبل كل شيء، تعريفا وتحديدا لأولويات المعضلات التي تواجه خبير الاستراتيجيات فيما يتعلق بالبيئة. إن المعضلات السلبية ـ «الأخطار» ـ تكون في كثير من الأحيان، ولسوء الحظ، هي أكثرها مباشرة: هل تتسبب عملية الأعمال تلك في الإضرار بالبيئة بصورة غير مقبولة حسب المناخ القانوني والاجتماعي الحالي؟ هل تمتلك الشركة على مرافقها أي موقع لتجميع النفايات قد يؤثر، بطريقة ما، على صحة الجيران؟ هل الحوادث التي تكتنف منتجات الشركة تهدد حياة أو صحة البشر أو غيرهم من الأحياء، حيث تقع، وهل تحدث في كثير من الأحيان؟ هل هناك نفايات يجري التخلص منها من قبل أحد مصانع الشركة إلى البيئة، والتي قد تتسبب في الإضرار بصحة البشر أو بصحة أي نوع آخر من الأحياء التي تعيش في النظام البيئي (وبعضها قد يكون محميا بقوة القانون)، أو بعمل النظام نفسه؟ هل تهدد أنشطة الشركة موطن أي نوع حي، أو وجود الأرض البرية القيمة؟ وسواء كانت أم لم تكن مشمولة بصورة تامة بالقانون، يجب أن تعالج هذه الحالات على الفور. وبعد ذلك، يمكن تدبر المعضلات الإيجابية ـ أو «الفرص». إن نشاط التعريف يجب أن يمنح صانعي القرار على الأقل معرفة تمهيدية بالمشاكل والاتجاهات التي يتعين استكشافها.

يجب أن تشير العملية التعريفية أيضا إلى المعلومات التي يجب تجميعها قبل تنفيذ أي عمل. يجب أن تتضمن الحقائق تقديرا مدروسا إلى حد معقول للأنظمة البيئية المعنية، على الأقل لتقرير قدرتها على تحمل الأعباء، إن وجدت، التي توضع على كاهلها. ويجب أن تتضمن فهما للإيكولوجيا البشرية في المناطق التي تتأثر بأعمال الشركة ـ على سبيل المثال، ما إن كانت مستقرة قليلا أو بشدة، وما إن كانت مرتبة على هيئة منظمات ذات حماية ذاتية أم لا. لابد أن تكون الإدارة القانونية قد أجرت مسحا لتاريخ تفسير القانون السائد. يجب أن تعرف العملية الكاملة لنشاط الشركة، من الموردين من الدرجة الثانية إلى البيع النهائي للمنتج، لأن كل جزء منها سيخضع للتمحيص في أثناء تطبيق هذه الاستراتيجية. يكون تجميع المعلومات عند هذه النقطة تمهيديا. وفي كل مرحلة من كامل الرحلة نحو القيمية البيئية، سيصبح المزيد من المعلومات مفيدا. لكن من المهم أن نبدأ.

كما يبدو روتينيا حاليا في كل تحليلات الطرق المؤدية إلى «الحساب النهائي الثلاثي» للاقتصاد (الأرباح)، وعلم الأخلاق، والبيئة، تستوجب الخطوة الثالثة أن تحدد الشركة جميع المنتفعين من أنشطتها. يتمثل

المنتفعون، في أبسط التحليلات، جميع من يتأثرون بعمليات الشركة، ابتداء بحملة الأسهم، والموظفين، والزبائن النهائيين، وانتقالا إلى الموردين، وتجار التجزئة، والمجتمعات. إن تأثير أعمال الشركة على البيئة الطبيعية متضمن، في هذه المرحلة، فيما يتعلق فقط بما إن كان هناك تأثير في بشر آخرين، من حيث الصحة، أو الفرص الترفيهية، أو الاستمتاع البسيط بالمنظر الطبيعي. تتضمن المقاربات الأخرى عند هذه المرحلة من التحليل كل من تؤثر أعمالهم في الشركة بالإضافة إلى من يتأثرون بها، والتي تتضمن جوهريا كل «العوامل الخارجية» التي قد تضطر الشركة للتعامل معها، أو يجب عليها أن تضعها في الحسبان. تظهر العديد من الأطراف نفسها في هذه القائمة، بطبيعة الحال، لكن تضاف بعض الأطراف الجديدة - أعضاء الهيئة التشريعية، وأجهزة الإعلام، وأي منظمة غير حكومية مهتمة بعمليات الشركة.

وبانتهاء هذه الاستطلاعات التمهيدية، فالخطوة القادمة، والتي تتخذ بالتشاور مع الإدارة القانونية، هي ضمان أن الشركة ملتزمة بجميع القوانين النافذة. وتتوافق هذه الخطوة مع «أول ظلال اللون الأخضر» حسب فريمان :أي الأخضر الفاتح، أو القانوني [٢٠]. لن تناقش أهمية الالتزام بجدية مرة أخرى. مما لا شك فيه أنه لا يوجد قانون يُفرض تنفيذه بنسبة ١٠٠ في المائة في جميع الأحوال، مهما كانت الحكومة التي تتولى السلطة ميالة إلى التنظيم. ومثل القوانين الضريبية وأغلب القوانين الأخرى، يتطلب القانون درجة كبيرة من الإذعان الطوعي. يرغب معظمنا في أن يكونوا مواطنين صالحين، لحسن الحظ؛ فاليوم الذي سينتفي فيه ذلك سيكون آخر يوم يرغب فيه أي إنسان في البقاء في عالم الأعمال. وكتأكيد أكثر مباشرة لحكمة إطاعة القانون، يمكن الإشارة أولا، إلى أنه مهما كانت احتمالات اكتشاف أمرها، فإن المخاطر أعلى بكثير من أن يستهان بها ـ ليس مجرد الغرامات، بل إن التشنيع الشعبي الذي يلي حكما في غير صالحها من الممكن أن يضر بصورة الشركة وأرباحها بشدة. ثانيا، قد تكون احتمالات الملاحقة القضائية أكبر مما تبدو عندما تتولى السلطة إدارة معادية للتنظيم [٢١] (تذكر أن الإدارات المعادية للتنظيم تليها عادة إدارات مؤيدة للتنظيم pro-regulatory ذات ذاكرة طويلة المدى).

وبالإضافة إلى ذلك، فمنظمات المواطنين قادرة بصورة مثالية على توظيف بيولوجيين خاصين لديها لقياس الضرر البيئي، ورفع الدعاوى ضد شركة ما عبر المحاكم المدنية أو أجهزة الإعلام. وثالثا، حيثما يحدث حكم قضائي، فمن المؤكد أن تتبعه دعاوى مدنية، وبالتالي فقد يسوء الضرر المالي بشدة. لكن تأثير اللوائح، حتى تلك التي تسن بنية عدائية تجاه الصناعة، ليس من الضروري أن يكون سيئا كله. وكما أشار إليه إدوارد فريمان، يمكن للتنظيم أن يكون محفزا رائعا للابتكار، والذي يمكن أن يؤدي بدوره إلى مدخرات معتبرة للشركة.

حتى الآن، لا تختلف الخطوات التي اتخذت نحو شركات أكثر تنافسية في السبيل البيئي عن أي مجموعة أخرى من الاقتراحات لشركات رابحة: فالأوليان تتطلبان ببساطة أن يفهم صناع القرار في الشركة كيفية عمل الشركة وماهية المشاكل التي تواجهها، بينما تطلب الثالثة والرابعة مجرد أن تتعهد الشركة بالحد الأدنى من الالتزامات تجاه قانون الأرض وتجاه أولئك المتأثرين [٢٢] بعملها. أما الخطوات القادمة الثلاث فتحث الشركة على أن تصبح أكثر تنافسية، من خلال خفض التكاليف ومن خلال اكتشاف أسواق جديدة.

إن تقليل استهلاك الطاقة (التقليدية) هو أحد أهم إجراءات خفض التكاليف التي يمكن للشركة تنفيذها. يشير كتاب «الرأسمالية الطبيعية»، باستقراء أعمال المهندس المعماري الرائد وليام ماكدونو، إلى أنه من الممكن تصميم المباني بحيث لا تستهلك أي قدر من الطاقة تقريبا، ويتم ذلك ببساطة بواسطة التصميم الشمسي السلبي الجيد (بالتأكد من أن الشمس موجودة لديك حيث تحتاج إليها وليس حيث لا تحتاج إليها) والعزل insulation الممتاز. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك المقر الرئيسي لمعهد جبال روكي (*)، الذي يرأسه آل لوفينز Lovins، الذي يحتفظ بدرجات حرارة مريحة بمساعدة موقدين للخشب فقط (لا توجد أفران) في جزء من العالم تصل فيه الحرارة بانتظام إلى - ٤٧ درجة في الشتاء. ويتحقق ذلك بالتصميم الشمسي السلبي، وبضع خلايا فولطية - ضوئية [٢٣]، وعزل محكم للغاية، ونوافذ مصنوعة بشكل جيد. وحتى على مستوى يقل بكثير عن ذلك المعيار، فإن استهلاك الشركة للطاقة يمكن جعله أكثر كفاءة بكثير بالاهتمام المعتني لفقدان الحرارة من جميع المباني. نحن لا نستطيع تدوير كل الطاقة

(*) Rocky Mountain Institute

المستخدمة في تدفئة المباني (ذلك القانون الثاني اللعين للديناميكا الحرارية)، لكننا نستطيع تجميع الحرارة الناتجة عن عملية التصنيع، وأجهزة الكمبيوتر، والأضواء، والآلات الأخرى للمساعدة في تدفئة المبنى. ويمكننا استخدام الإضاءة الفلورسنتية وغيرها من أنواع الإضاءة المنخفضة الطاقة، والأجهزة الموفرة للطاقة عموما. تعد الألواح الشمسية المخصصة لأسطح المباني في بعض المناطق بإعادة دفع تكلفة الشراء والتركيب خلال عدة سنوات (بناء على المساحة وخط العرض). تتحدث المصادر الأكاديمية عن «ثورة النيجاوات» [٢٤]، أو«إدارة جانب الإمداد»، وفيها تقوم شركات المرافق العامة الابتكارية بمكافأة الزبائن لاستخدام الأضواء والأجهزة الموفرة للطاقة. وهي تزود أيضا عمليات تفتيش على استخدام الطاقة في المرافق، وتخفض الأسعار للعائلات أو الصناعات التي تلبي معايير الاستخدام الفعال للطاقة. (إن التشجيع الحكومي مطلوب لهذه السياسات، حيث إن المكسب الرئيسي للجمهور يتحقق في محطات الكهرباء الجديدة التي ليس من الضروري أن تبنى، والتي لا تفيد حملة الأسهم الحاليين) [٢٥].

من بين الحكايات المشهورة عن الإجراءات البيئية المخفضة للتكاليف، نجد نجاح شركة 3M في برنامجها بعنوان «منع التلوث يؤتي ثماره (3p)» [٢٦]. كانت شركة 3M قد بدأت لتوها في تنفيذ القيمية الجيدة للعمليات، بالتأكد من أن كل جزء من المواد التي تصل إلى مَصانعها تستخدم بالكامل في نشاطها التجاري. إن الهدف العام، والذي يتضمن البرنامج (3p) وكافة المبادرات الأخرى لتقليل تدفق النفايات بالتأكد من أن جميع المنتجات تستخدم بفاعلية، هو إنتاجية الموارد، والتي تضمن عمليات أكثر ربحية ليس فقط بواسطة البقاء على الجانب الأيمن من التعزيز البيئي والتيقظ الشعبي فيما يتعلق بموضوع الانبعاثات، ولكن بتقليل كمية المواد الأولية اللازمة لتأدية المهمة نفسها. وبالمناسبة، ففي كل من تقليل استهلاك الطاقة والاستعمال الأكثر كفاءة للموارد، يؤدي وضع نظام للعلاوات لمكافأة اقتراحات الموظفين، في كثير من الأحيان، إلى أموال موفرة لم تكن الإدارة لتحلم بها.

وبالإضافة إلى إجراءات خفض تكاليف الطاقة والمحافظة على الموارد، يسمح تبني القيم البيئية للتحسينات المبتكرة على المنتجات باستغلال المدركات المجتمعية لقيمة المحافظة على الطبيعة. إن اكتشاف التسويق المتخصص ذي السمة المحافظة على البيئة، من قبل شركة ذي بودي شوب The Body Shop (أنواع من الصابون،

ومستحضرات التجميل، ومواد العناية الشخصية المصنوعة من مواد مجلوبة من الغابات المطيرة)، ومن قبل شركة بن وجيريز Ben & Jerry's (آيس كريم «كرنش» الغابات المطيرة Rainforest Crunch، المصنوع من الكاجو cashews والبندق البرازيلي المجمع في تعاونيات الشعوب الأصلية في الغابات المطيرة الأمازونية)، تلته تشكيلة واسعة من الشركات. (تتوافق هذه الخطوة مع الظل الثاني للون الأخضر حسب فريمان، «أخضر السوق» market green). من الممكن الآن شراء سلع «التجارة المنصفة»، وخصوصا القهوة المزروعة في الظل للمحافظة على سفوح الجبال ودفع أجور عادلة للناس الذين يحصدونها. وهناك حضور متزايد في أسواقنا المركزية لمنتجات كامل صناعة الأغذية العضوية (وهي القطاع الأسرع نموا من السوق الزراعية). في كثير من الأحيان، يستجيب المستهلكون للبرامج التي تقلل الغلافات، أو تجعلها قابلة للتدوير، وللبرامج التي تدعو المستهلك لإرجاع المنتجات (وخصوصا أجهزة الكمبيوتر) للحصول على أحدث البدائل.

تتشارك جميع الخطوات السبع في خاصية واحدة: هي أنها توفر مالا ولا تتكلف شيئا من الناحية العملية. وحتى المحافظة على الطاقة وعلى الموارد، والتي قد تتطلب قدرا كبيرا من إعادة الهندسة [٢٧] في البداية، تسترد تكلفتها بالكامل، وبعد ذلك تستمر في جني الأرباح. كلها، إذن، تستحق أن تنفذ بناء على تحقيق الحد الأقصى من الأرباح وحده؛ وقد توجهها القيم البيئية، لكنها غير ضرورية. تحتاج الرابعة فقط (الإذعان) إلى قوانين بيئية لكي تصبح ذات مغزى؛ كما أن السابعة وحدها (التسويق المتخصص) تتطلب أن يكون لدى الزبائن أي إحساس بالبيئة أصلا. تلك، إذن، هي التي لا تحتاج إلى التفكير، أي النتيجة الأولى لوعي الشركات بالتأثيرات والمتطلبات البيئية. وكما ذكرنا أعلاه، فمن السهل تذكرها:

التعريف Definition

المعلومات Information

المنتفعون Stakeholders

الإذعان Compliance

خفض استهلاك الطاقة Energy reduction

حفظ الموارد Resource conservation

التسويق المتخصص Niche marketing

سنشير إلى هذه العملية في الأجزاء التالية بالاختصار DISCERN، وهي المقاربة المتعلقة بالجزء الأول من «تخضير» شركة ما.

الخطوات السبع التالية

قمنا في القسم الأخير بوصف الجزء السهل: وهو في المقام الأول جعل الشركة أكثر تنافسية بجعلها أكثر كفاءة وبالأخذ في الحسبان قوة الحس البيئي في اختيار استراتيجيات التسويق. ويصف هذا القسم الخطوات السبع التالية.

أين ستكون الشركة عند نهاية القرن الحادي والعشرين؟ تتسم الأعمال الأمريكية بسمعة سيئة لكونها تفكر حتى ربع السنة التالي فقط، لكن المستقبل ينتمي إلى الشركات التي تمتلك رؤية مستقبلية، والتي تخطط الآن في مكانتها طوال السنوات التسعين القادمة. وفي ذلك الوقت، ستكون مصادر الطاقة أقل توافرا وأغلى سعرا (اقتصاديا أو سياسيا)؛ وستزداد صعوبة السيطرة على رأس المال الطبيعي، كما أن ازدياد الوعي الشعبي بالضغوط البيئية سيعبر عن نفسه من خلال التفضيلات العامة (التشريعية والتنظيمية) والخاصة (الاستهلاكية). وحتى ذلك الوقت، لن تتجلى حكمة الإجراءات الإضافية البيئية المحضة. ومع ذلك، يجب البدء بها الآن. من المحتمل وجود أبجدية كاملة لهذه الإجراءات الأكثر ابتكارا، لكننا سنقتصر الآن على الحروف السبعة الأولى، A، B، C، D، E، F، وG.

أولا، أنواع **الطاقة البديلة** للمدى البعيد. تضمنت الخطوات السبع السهلة المذكورة سابقا اقتراحا مفاده أن أي شركة يمكنها، باستعمال إجراءات المحافظة البسيطة، مثل العزل الفائق superinsulation وتدوير الحرارة، أن تقلل استهلاكها للطاقة، لخفض التكاليف والمحافظة على البيئة. كل هذا مثبت جيدا؛ لكن على المدى البعيد، فإن الإبطاء في استعمالنا للوقود المستخرج لن يحقق المدخرات التي قد تريدها الشركة: فمع توسع الاقتصاد، ستستهلك المصانع الأكثر فعالية قدرا من النفط أكثر مما يمكننا شراؤه، اقتصاديا أو سياسيا. هناك العديد من الاستراتيجيات البعيدة المدى التي تستحق أن نفكر فيها الآن؛ وأهمها قوة الرياح، والطاقة الشمسية، والخلايا الهيدروجينية.

الرياح: خلال القرن العشرين، كان هناك انتشار محدود في الولايات المتحدة للطواحين الهوائية، التي تذكرنا بالمنظر الطبيعي الهولندي قبل قرون قليلة باستثناء كونها أقبح وأكثر ضوضاء. وبالتقنية المحسنة لصنع آلات أهدأ،

وأكثر جاذبية، وأقوى (قادرة على استخلاص الطاقة من الريح الخفيفة ولا ترهق إلى ما وراء قدرتها في الريح العاصفة)، فإن «مزارع» الرياح، وهي مزارع هائلة للتوربينات الهوائية، قيد الاستخدام الاقتصادي في أوروبا حاليا. تحصل الدنمارك حاليا على ١٥ في المائة من إجمالي طاقتها من التوربينات الهوائية، وفي أجزاء من شمال ألمانيا، يتم توليد ٧٥ في المائة من الكهرباء من الرياح. تبدو الفرص جيدة للتوسع في الولايات المتحدة. لكن المزارع المقترحة لا تخلو من المشاكل؛ على سبيل المثال، فإن اقتراح رأس الريح Cape Wind، كموقع لمحطة للطاقة الهوائية في منطقة لسان نانتوكيت Nantucket Sound، التي تفصل كيب كود Cape Cod عن مزرعة مارثا للكروم، ونانتوكيت، سبب معارضة هائلة من قبل الجيران، كل من لديهم ممتلكات تطل على المشهد. (كان مما سبب دهشة كبيرة للمجتمع البيئي لساحل الأطلسي، فقد تضمن المعارضون دعاة لحماة البيئة مثل روبرت كينيدي الابن Kennedy، ووالتر كرونكايت Cronkite، اللذين تمتلك عائلتاهما أراضي في المنطقة) [٢٨]. عند كتابة هذه السطور، كانت شركة MidAmerican للطاقة، وهي إحدى الشركات المملوكة لوارن بوفيت Buffett، تمتلك خططا مكتملة لبناء مزرعة للطاقة الهوائية بقدرة ٣١٠ ميغاواط (MW) على ٢٠٠ هكتار من الأرض الزراعية في آيوا؛ ستكون الأكبر من نوعها في العالم [٢٩].

الطاقة الشمسية: لسنوات عديدة، توقعنا أن تزيح الطاقة الشمسية النفط كوقود، لكن النتائج كانت مخيبة للآمال. ربما كان الإحباط على قدر التوقعات؛ فباعتبار أن الشمس متوافرة بصورة كبيرة، توقعنا أنه بالإمكان حقا تلبية كل احتياجاتنا من الطاقة دون جهد يذكر. لكن من منظور واقعي، نرى أن الفرص مشجعة بصورة حذرة. تتوافر الآن التكنولوجيا اللازمة لتحقيق مدخرات هائلة، وهي في تحسن؛ فيمكن تضمين الألواح الشمسية الجديدة في الجدران الزجاجية لناطحات السحاب، مما ينتج عنه مبان لا تستطيع توفير كل الطاقة اللازمة لها فحسب، وإنما تغذي شبكة كبيرة أيضا. يمكن، ببساطة، كسب المدخرات الفورية في استعمال الوقود المستخرج بلصق الخلايا الفولطية ـ الضوئية على أسطحنا في جميع أرجاء البلاد، والمتوافرة بسهولة حاليا كألواح خشبية. لا يزال تصنيع الخلايا الفولطية ـ الضوئية باهظ التكاليف، من حيث المال والموارد، لكن التقدم التقني في مجال الكيمياء

الفولطية ـ الضوئية يجب أن يجعلها أكثر كفاءة في المستقبل القريب، كما أن المنافسة ستعمل على خفض تكلفة التصنيع. ويمنحنا كلا الاتجاهين الأمل في جعل الطاقة الشمسية لاعبا مؤثرا في لعبة الطاقة.

إن فرص نمو هذه وغيرها من استراتيجيات الطاقة البديلة يجب ألا تنهي جهود الصيانة البيئية؛ علينا، بطبيعة الحال، أن نحافظ على الطاقة الآن، لكننا يجب أن نبدأ الآن أيضا في الاستثمار البعيد المدى، الذي سيصبح فيه الاستقلال عن الواردات النفطية ضرورة سياسية، كما سيكون حرق الفحم محرما لأسباب صحية. ستساعد المصادر الحرارية ـ الجوفية، والمدية ـ الجزرية tidal، والكهرومائية المحدودة، على استكمال صورة الطاقة. لكن الرياح والطاقة الشمسية متوافران الآن، ويجب أن يكونا جزءا من كل خطة لإعادة الهندسة أو التوسع [٣٠].

الهيدروجين: أعلنت خلايا الهيدروجين Hydrogen cells كمصدر الطاقة للمستقبل ـ وهو مصدر نظيف ووفير للطاقة اللازمة لكل شيء؛من تدفئة المباني لتشغيل سياراتنا. في الوقت الحاضر، يتسم وعد الخلية الهيدروجينية بالمحدودية لأن الطريق العملي الوحيد للحصول على الهيدروجين هو بتكسير البتروكيماويات. لكن لنفترض أن ناطحة السحاب المذكورة في فقرة الطاقة الشمسية كانت مزودة بمعمل للتحليل الكهربائي electrolysis في قبوها، بحيث يمكن أن تستعمل الطاقة الكهربائية الإضافية التي تتدفق إلى المبنى خلال النهار في تكسير الماء إلى الأكسجين والهيدروجين، وتعبئتهما في خلايا سهلة الاستخدام، ثم شحن الأكسجين إلى المستشفيات والهيدروجين إلى محطات التزود بالوقود (مع إعادة الحاويات الفارغة في رحلة الإياب)؟ بمثل هذه الترتيبات، قد نتمكن من تحقيق الوعد الذي تأخر طويلا لإنتاج الطاقة البديلة.

لم تعد الطاقة البديلة ملكية خاصة بالحالمين اليوتوبيين؛ في قسم من عددها الصادر في الخامس عشر من ديسمبر ٢٠٠٣، خصص لموضوع «رواد التقنية»، أبرزت مجلة Time عدة رجال أعمال يتجهون صوب سوق الطاقة البديلة ولديهم كل الثقة في جني الكثير من المال. إن روبرت ليفتون Lifton، من شركة Medis Technologies، وكذلك شركات جديدة مثل Hydrogenics وNanosys، تستغل قوة خلايا الوقود والألواح الشمسية (التي تقدمت كثيرا من الناحية التقنية منذ أن رأيناها آخر مرة) لتوفير أنظمة نقالة للطاقة

يمكنها أن تخدم المناطق التي يصيبها انقطاع التيار الكهربائي. إن خلايا الوقود تشغل الحافلات في طوكيو، وفي تسع مدن أوروبية، وفي آيسلندا، التي تنوي أن تكون خالية من الوقود الأحفوري بحلول العام ٢٠٣٠ [٣١]، ومن الممكن حاليا تصغيرها بحيث تسوق في صورة «حزم للطاقة» صغيرة، مثالية لإعادة شحن المفكرات الشخصية الرقمية [*]، والهواتف الخليوية، وأجهزة الكمبيوتر الدفترية التي نصر على حملها معنا في جميع الأوقات. تعمل شركة Hydrogenics على صنع خلية وقود لجيل جديد من العربات العسكرية، بما فيها الدبابات؛كما تعمل شركتا جنرال موتورز General Motors ودير Deere على صنع عربات تعمل بالهيدروجين.وتقوم شركة Nanosys بتضمين خلايا شمسية بالغة الصغر في صحائف من البلاستيك يمكن وضعها على الأسطح ويمكن شراؤها بسهولة. تدرك كل هذه الشركات أن التقنية الجديدة لن تقبل بين ليلة وضحاها، وأن مزيدا من التعديلات البنيوية (اختراع محطة التزود بوقود الهيدروجين، على سبيل المثال) ستكون ضرورية. لكن الدعم المالي موجود، وهي تتوقع بثقة أن تصبح من الشركات الرائدة في ظل الجيل القادم من المستهلكين.

المحاكاة البيولوجية [٣٢]: يمكن أن تكون الطبيعة أوثق مصادرنا للابتكار؛ فقد ظهرت أول الجراثيم على الأرض قبل نحو ٣,٨ مليار سنة؛ ومنذ ذلك الحين، ظلت الحياة تكتشف طرقا للتكيف مع هذه الأرض (ومع أنواع الحياة الأخرى). ماذا يمكن لأشكال الحياة الأخرى أن تعلمنا؟ يجب ملاحظة أن المحاكاة الوقور للطبيعة تمثل انحرافا جذريا للموقف الإنساني العادي للسيطرة والتحسين. في «المحاكاة البيولوجية» [٣٣]، نحن لا نبحث عما يمكننا انتزاعه من الطبيعة، بل عما يمكننا أن نتعلمه منها. إنها مقاربة جديدة؛ فالطبيعة تتمكن من تصنيع ألياف، وأطعمة، وملتجآت قابلة كليا للانحلال البيولوجي؛ يجب أن نكون قادرين على فعل الشيء نفسه. يجب أن نصنع خلايانا الشمسية على غرار الأوراق الخضراء، وتصنيعنا للألياف على غرار العنكبوت (الذي يتميز نسيجه، حجما بحجم، بكونه أقوى من الكيفلار [٣٤]، وهي المادة الأقوى التي نعرف كيف نصنعها. إذا كان بوسع العناكب أن تصنع المادة الأكثر قوة على الأرض في درجة حرارة الغرفة للتغلب على قوة بضع

(*) Personal Digital Assistants (PDAS)

ذبابات وجداجد crickets معلوكة، فلماذا لا نقوم نحن بذلك؟)، وموادنا الوقائية على غرار المحار أو أذن البحر [٣٥]، أو حبوبنا الغذائية على غرار المروج المتجددة والمقاومة للحشرات الضارة، وقبل كل شيء، يجب ألا نصنع أي شيء لا يمكنه، متى لم يعد مفيدا، أن يحول إلى مادة خام لشيء آخر. نحن قد نتساءل، بصفة عامة: إذا كنا نحاول تطوير منتج ما، هل يوجد منتج مشابه في الطبيعة يمكننا أن نستعمله أو نقلده؟ وكذلك بالنسبة للخدمات: إذا أردنا ترشيح السموم أو أن نطهر منطقة ما على وجه العموم، هل يمكننا أن نستعمل الأراضي الرطبة المزروعة لإنجاز المهمة؟ هل يمكننا أن نزرع طعامنا دون حرث وإزالة للأعشاب الضارة (أو استعمال مبيدات الأعشاب herbicides أو المبيدات الحشرية pesticides) بدراسة الأرض التي أتت منها أسلاف نباتاتنا؟ إن الإمكانات هائلة. بالنسبة إلى أي مشكلة تواجهنا، دعونا نر كيف تقوم الطبيعة بحلها.

نقل الائتمانات Credit transfers: إذا أمكننا أن نسخر الخدمات الطبيعية لجعل الصناعة أكثر ملاءمة للبيئة، هل يمكننا تسخير السوق للغاية نفسها؟ إن الرأي هنا مختلط؛ فقد اقترح أننا نستطيع استخدام قوى السوق لتقليل التلوث (على سبيل المثال)، بخلق سوق «لأرصدة التلوث»، بناء على المستويات الحالية والمتوقعة للتلوث داخل نطاق أي صناعة. وفي تلك السوق المفترضة، فإن الشركة التي تقرر الاستثمار في تكنولوجيا الحد من التلوث (على سبيل المثال) قد تسترجع استثماراتها بسرعة ببيع تراخيص للتلويث بمقدار معين (عدد من الأطنان على مدى فترة زمنية محددة) إلى منافساتها التي لم تطبق مثل هذا الاستثمار. وإذا استطاعت شركة للأجهزة الكهربائية توفير كميات هائلة من الطاقة بصيانة البيئة والاقتصاديات الأخرى، بحيث لم تعد في حاجة إلى بناء مصنع آخر كان مقترحا، وبالتالي توفر أطنانا من التلوث، ستكافأ بالسماح لها ببيع تراخيص لكل التلوث الذي لم تحدثه بعدم بناء المصنع.

من السهل أن تطبق مثل هذه الأنظمة، وهي قيد الاستخدام بالفعل في بعض الأماكن. هل هي فكرة جيدة؟ من ناحية، هناك بعض الحوافز لتقليل التلوث، وأي تخفيض مفيد للبيئة. لكن من الناحية الأخرى، يعاني هذا النظام من قصور شديد، ببساطة لأنه من السهل تماما أن يتم التلاعب به؛ فعلى سبيل المثال، يمكن لشركات الطاقة أن تحقق أرباحا مفاجئة حقيقية بمجرد

التماس ترخيص لبناء محطة أخرى لتوليد الكهرباء، ومتى تم منح الترخيص، تقرر ألا تبنيها ـ لكنها تبيع كل أرصدة التلوث الخاصة بها. (هناك العديد من التلاعبات المحتملة الأخرى). وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض النظام لاعتراض أساسي لكونه لا يوقف التلوث ـ فهو لا يزيد على جعل التخفيضات الصغيرة في التلوث مربحة، وهذه ليست مهمة الحكومة. يجب أن نحتفظ بأنظمة الائتمان بوصفها إمكانا، ولو لمجرد خفض العبء الصافي للتلوث وإساءة استخدام الموارد، قبل أن تصبح الحلول الأكثر اكتمالا عملية.

تقليص التكنولوجيا (وليس القوى العاملة): تتطلب هذه الخطوة بعض إعادة التفكير الجذرية، وبعض التشجيع القانوني / الضريبي على المدى البعيد جدا للإبقاء على التنافسية في الشركات التي تتبناه. لكنه ينبع منطقيا من الموقف، كما وصفناه حتى الآن، لذا فالأمر يستحق أن يستكشف. ولنبدأ بالتاريخ: عندما تطورت فكرتنا عن «الإنتاجية»، كان لدينا من الموارد الطبيعية أكثر مما كنا نعرف كيف نفعل به، وكذلك قلة من البشر. كان من المنطقي أن تُطوَّر الماكينات والطرق التي تساعد قلة من الناس على أداء الكثير من العمل؛ وبالتالي أصبح تعريف «الإنتاجية» هو إنجاز عمل أكثر بعدد أقل من البشر. أما الآن، فلدينا موارد قليلة وكثير من الأشخاص العاطلين عن العمل؛ لذا فمن المعقول أن نراجع تقنيتنا الحالية من أجل توظيف الجميع، واستبدال البشر محل الموارد الطبيعية، بحيث يُنتَج المنتج نفسه بعدد أكبر من الناس وكمية أقل من الموارد. على سبيل المثال، لنقطع الشجرة بالفأس وبالمناشير، وليس بذلك الوحش الشبيه بالبولدوزر الذي يحطم ألياف الأشجار وأغلب الأرض المحيطة بها، والذي يشغله شخص واحد. سيؤدي هذا إلى استخدام أناس أكثر للحصول على كمية الخشب نفسها، في وقت نحاول فيه التقليل من قطع الأشجار. وبالإضافة إلى ذلك، فالقطع باستخدام التقنية البسيطة سيدمر قدرا أقل من النظام البيئي المحيط. ولنأخذ مثالا آخر، هو مصايد الأسماك؛ فإذا أمكننا تقييد حجم المراكب، أمكننا تشغيل جميع صيادي السمك. ليس من الضروري أن نعود إلى المراكب الشراعية (على رغم أن هناك صناعة سياحية كبيرة تكمن في ذلك الإمكان)؛ لكن هناك العديد من المراكب الأصغر، والقادرة تماما على إعالة بضع عائلات طوال السنة. وبالاشتراك مع إنشاء ملاذات محيطية (وهي مناطق لزراعة الأسماك، تكون

محظورة على الصيادين بصورة مؤقتة أو دائمة)، يجب أن نكون قادرين على مواصلة الصيد لأجيال قادمة. ويتمثل مفتاح هذه الخطوة في أن تستبدل إنتاجية الموارد بالإنتاجية البشرية - أي توظيف البشر - وتقليل استغلال الموارد الطبيعية.

السياحة البيئية Ecotourism: في السياحة البيئية، نجد صناعة لم يكن لها وجود قبل ٥٠ سنة، ولا تعريف قبل ٢٠ سنة، وربما كانت الآن هي الصناعة الأسرع نموا في العالم. ظل الناس دائما راغبين في الدفع مقابل امتياز الاستمتاع بالأماكن والأشياء ذات القيمة العظيمة؛ تدبر العدد المزدهر من متاحف الفنون في العالم. إن السفر لرؤية البراري - الغابات المطيرة، أو التندرة (محمية الحياة البرية الوطنية القطبية الشمالية)، أو غابات السكوية، وحتى الشعاب المرجانية تحت البحر - هو مجرد توسع للسياحة قريبا وبعيدا.

لكن لمَ تنمو بهذه السرعة؟ إن الهدف الأول للبيئانية هو تعليم قيمة الطبيعة، لأسباب لا تتعلق كثيرا بالسياحة وتتعلق كلية بتحفيز المحافظة على البيئة. ومن بديهيات ذلك التحفيز، نجد الرغبة في تقدير الطبيعة حق قدرها وفقا لشروط الطبيعة نفسها؛ فهناك جيل بيئي صاعد سيقيم البراري والأنظمة البيئية المتكاملة عموما، وسيدفع مقابل زيارتها وتقديرها. تتمثل المنفعة الهائلة التي تقدمها السياحة البيئية للبيئة العالمية في أنها تقدم توظيفا بديلا، ومربحا للغاية، للدول النامية التي اقتصرت على الزراعة الأحادية المدمرة للبيئة.

الزراعة من أجل المجتمع: باعتبار أننا مستعدون لإعادة التفكير بشكل جذري، دعونا نتدبر إعادة تنظيم الزراعة. ألح مخططو المدن لمدة نصف قرن على وجوب تغيير نمط التنمية (أو «الانتشار العشوائي») في الضواحي. واقتراحاتهم، على رغم كونها راديكالية بالنظر إلى أنماطنا الحالية، تستحق الاعتبار. في أحلام المخطط المجتمعي، فإن المركز الحضري الضيق، الذي سيكون وصول السيارات الخاصة إليه محدودا للغاية، يجب أن يحاط بحزام واسع، يصل إلى أميال عديدة، من المزارع؛ أما «الضواحي»، وهي في الحقيقة بلدات ومدن صغيرة مستقلة، فيجب أن تقع وراء ذلك الحزام. ستزرع المزارع الخضار للمدينة (على رغم أن ذلك قد لا يتضمن القمح اللازم لخبز المدينة)، وتورد إليها بعض منتجات الألبان، وتستضيف الطلاب - يقضي أطفال المدينة فصلا دراسيا في الريف -

ليتعلموا أن الغذاء لا ينمو على أرفف السوق المركزي. ولحزام المزارع أغراض متعددة : فهو يورد الغذاء المحلي الطازج إلى المناطق التي لا تمتلكه الآن، ويعمل على تنظيف هواء المدينة، ويزودنا باستراحة جمالية من ذلك الشريط اللانهائي من مراكز التسوق على الطرق الداخلة والخارجة من المدينة، كما يعمل كمصدر تربوي إقليمي.إن الزراعة المدعومة من المجتمع (*) هي حركة توحد تماما بين الأهداف التربوية والبيئية والزراعية المقترحة؛ وقد تكون صرعة المستقبل.

المقص الأخضر Green scissors: هناك منظمة خلاقة تسمى «المقص الأخضر» تستهدف القوانين التي تسمح بتدمير الأرض. إن فرضية الفصل الرابع، التي تقول بأنه من المحتم أن يضر القانون والتنظيم بالصناعة لكي تحافظ على البيئة، يتضح خطؤها؛ فكثير من القوانين تضر بالجمهور، وتضر بالأعمال، وتضر بالأرض في الوقت نفسه. يمكن للاستهداف الملائم لهذه القوانين السيئة أن يهاجم الأعمال التافهة للحكومة الكبيرة، وأن يوفر المال، وينقذ الأرض. من بين أكثر الطرق فائدة، التي يمكن لمؤسسات الأعمال أن تأخذ بها (بتسخير شك سريع في المبادرات الحكومية عموما)، هو العمل على إحداث تغييرات في القوانين المؤثرة في البيئة، لجعلها أكثر كفاءة وملاءمة لغايات الأعمال المجزية التي تتسم بالكفاءة والتنافسية، مما يحفظ التراث الأخضر للولايات المتحدة ويوفر مال دافعي الضرائب في الوقت نفسه. وفيما يلي بعض الأمثلة على القوانين التي قد يفيد تغييرها، على رغم جميع مسبباتها:

● قانون التعدين للعام ١٨٧٢، الذي يسمح للشركات الخاصة (وكثير منها لا يوجد مقرها في الولايات المتحدة) بأخذ المعادن من الأرض في الولايات المتحدة من دون تكلفة تقريبا في ما يتعلق بالجُعالات royalties، ومن دون مسؤولية عن تطهير الفوضى. وباعتبار أنها تستطيع الاستخراج بصورة غير محدودة وبلا مسؤوليات، فهي لا تطور أبدا الكفاءات اللازمة لخفض السعة الإنتاجية في عملياتها، وتخلف وراءها كميات هائلة من النفايات. فإذا أجبرناها على تنظيف الفوضى، سيوفر ذلك على دافعي الضرائب ما بين ٣٢ و٧٢ مليار دولار أمريكي لكل موقع. وإذا فرضنا جُعالات، أو أسعارا معقولة لشراء الأراضي العامة، فسيجلب ذلك ٥١٩ مليون دولار أمريكي سنويا إلى الخزانة العامة.

(*) Community Supported Agriculture (CSA)

● برنامج أبحاث وتطوير البترول (*)، الذي يقتصر دوره على دعم الأبحاث المتعلقة باستخراج النفط للشركات الكبرى. يمثل استخراج، ونقل، واستعمال النفط مسؤولية بيئية جسيمة، وهي غير موجهة نحو المستقبل الذي سنواجهه، والذي يشمل الاستعمال المخفض كثيرا للوقود الأحفوري. سيؤدي إجبار شركات النفط الكبرى على تمويل أبحاثها الخاصة إلى توفير ٢٨٠ مليون دولار أمريكي سنويا.

● بناء طرق الغابات: صدق أو لا تصدق، تدفع مصلحة الغابات الأمريكية ثمن بناء الطرق التي تستعمل، في الحقيقة، من قبل شركات قطع ونقل الأخشاب لتعرية الغابات الوطنية. تساهم تلك الطرق في تدمير موطن الدب والأيل، وتسبب التعرية والانهيارات الطينية. من الممكن أن يتوقف كل هذا؛ فتقليل الإنفاق على الطرق والإعانات المالية سيوفر على دافعي الضرائب ٣١١,٥ مليون دولار أمريكي على مدى خمس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، فستفيد شركات الأخشاب من ذلك أيضا؛ فلن تقوم ببناء الطرق مالم تنو استخدامها في المستقبل القريب، لذا فإن سياسة تخفيض عدد الطرق، ستؤدي إلى انخفاض عدد الانهيارات الطينية التي تقوض صحة الأشجار الصغيرة؛ وبالتالي ستدوم الغابة لمدة أطول وتنتج أرباحا أكثر لكل من يستعملونها.

● ثم هناك «الرشاوى الحكومية»، أي المشاريع الخاصة التي تمنح لمكافأة أعضاء بعينهم في الهيئة التشريعية بشيء يعود بالفائدة على مواطنيهم، وهي منافع اقتصادية تتضمن الوظائف دائما. ليست هناك حاجة، على سبيل المثال، لتوسعة ميناء سافانا Savannah Harbor في جورجيا؛ فلدينا ما يكفي من موانئ المياه العميقة في المنطقة، كما أن التجريف سيدمر مستنقعات المياه العذبة في المنطقة. يمكننا أن نوفر ٢٣٠ مليون دولار أمريكي بإلغاء هذا المشروع.

● يجب فيلق المهندسين بالجيش الأمريكي أن يلقي الرمال «لإنقاذ» الشواطئ الشعبية في المناطق الهشة المعرضة للتدفق الطبيعي للرمال؛ وهم يتلفون البيئة الساحلية ولا يفعلون شيئا جيدا بالمرة، إذ إن الرمال تتدفق حول محاولاتهم في كل مرة. وفي الوقت نفسه، يخنق الإغراق بيوض السلاحف التي تضعها على طول الشاطئ. سيؤدي إلغاء هذا النشاط إلى إنقاذ السلاحف وتوفير ثلاثة مليارات من الدولارات خلال العقود العديدة القادمة.

(*) The Petroleum Research and Development Program

● يريد فيلق المهندسين أيضا أن يضخ مياه النهر الأبيض White River في مشروع ري ضخم لمزارعي الأرز. أي جزء من مهمة فيلق المهندسين هذا؟ يجب عدم ري الأرز اصطناعيا، فهذا يتلف المكامن المائية التي يسحبون منها. تسمح الإعانات المالية لمزارعي الأرز بالتنافس بنجاح مع كثير من أفقر المزارعين في العالم، والذين لا يستطيعون المشاركة في الأسواق العالمية بسبب المنتجات الزراعية المدعومة من حكومة الولايات المتحدة. إن الإعانات المالية غير عادلة، ويجب ألا تستخدم المياه لهذا الغرض؛ فالضخ سيتلف محميتين وطنيتين للحياة البرية، ويضر بالبط الذي يحتاج إلى مياه النهر. وسيؤدي وأد المشروع إلى توفير ٣١٩ مليون دولار أمريكي.

خاتمة

تدبر وجهات النظر البيئية، التي لخصناها في الفصل الثالث. أين تقع الشركة ذات الرؤية المستقبلية على ذلك الطيف من المواقف؟ إنها ترى إلى أبعد من الفوائد الفورية للاستعمال الحكيم للموارد ـ استراتيجية «إذا لم تبذر، فلن تحتاج» الأصلية للاستخدام الحكيم، والتي وضعها غيفورد بينشوت Pinchot ـ وصولا إلى إعادة الهيكلة القادمة لمؤسسات الأعمال وفقا للحدود التي يقدمها العالم الطبيعي، والذي أصبح الآن مرئيا لأولئك الذين يتنبهون. لقد أعطي إلينا الوقف الذي تمثله الطبيعة ـ فنحن نرثه من آبائنا ونحمله كوديعة لتسليمها إلى أطفالنا ـ ونحن مسؤولون عن قيِّمية الموارد الطبيعية التي تصل قيمتها إلى تريليونات الدولارات. عندما ينتهي هذا القرن، سنكون جميعا وقائيين [٣٦]، مهما كانت السبل الأخرى التي قد تتخذها المناظرات البيئية.

الحالة رقم (٥) : بن وجيريز [٣٧]

حاولت العديد من الشركات انتهاج «استراتيجيات خضراء» منذ يوم الأرض Earth Day في العام ١٩٧٠. ومن بين أكثرها نجاحا، بالإضافة إلى تلك المذكورة أعلاه، كان متجر صغير للآيس كريم (البوظة) تحول إلى شركة متعددة الجنسيات (*)، اسمه بن وجيريز Ben & Jerry's. أسست شركة بن وجيريز العام ١٩٧٨ من قبل بن كوهين Cohen وجيري غرينفيلد Greenfield، وهما صديقا طفولة اعتقدا أنه سيكون من الممتع أن يؤسسا شركة معا. أرادا

(*) Multinational corporation (MNC)

بدء الشـركة في مدينـة بيـرلنغـتـون Burlington، بولاية فيـرمـونت، وهـي بلدة جامعيـة، لذا فكرا في أن يكون نـشاطهـما هـو افتتاح مطعم للبيـتـزا؛ وعندما اكتشفا أن بيرلنغتون تفيض بمطاعم البيتزا، قررا صناعة الآيس كريم المنزلي. افتتح الـصـديقـان متـجـرا في مـرآب مـجـدد، وأخـذا فـصـلا دراسـيـا بالمراسلة بقيمة خمسـة دولارات عن صنع الآيس كريم من جامعة Penn State، وافتتحا متـجـرا باستـثـمـار قدره ١٢ ألف دولار أمـريكي (٤ آلاف دولار منها مقترضة). كان الآيس كريم لذيذا، وجاءا بمبادرات دعائية احتلت عناوين الصحف واحدة بعد الأخرى ـ أفلام مجانيـة، يوم سنوي تمنح فيه مغرفة [آيس كريم] مجانية، وبنـاء وحـدة من آيس كـريم الأحـدية sundae تزن ١٤ طنا في مـدينة سـانت ألبانز St Albans.

بعد خمس سنوات من الافتتاح، كان لديهما العديد من الفروع ومخطط تسويقي لعموم البلاد. وبسبب قلقها من تقدمهما السريع إلى سـوق بوسطن، حاولت الشركة المنافسـة ـ هـاجن داز Häagen Dasz ـ الحد من هذا الاختراق بالعقـود الحصـرية؛ فقامت شـركة بن وجيريـز على الفور بتنظيم حملة شعبية، متضمنة قمصـان تي ـ شـيـرت وكل شيء، لمطاردة الشـركـة المالكة لهـاغن داز ـ وهـي بيلـزبوري Pillsbury: «مم يخاف فتى العجين؟» [٢٨] ونظرا إلى تمتعها بفهم حدسي للصور الفعالة ـ لعبت شركة بن وجيريز دور المبتدئ الجريء حتى النهاية، كما أن بيلزبوري لم ترد حقا أن يتذكر الجمهور أن آيس كريم الذواقة الذي يشير إلى الفخامـة تمتلكه شركة للدقيق تتخذ شـعـارا لها صورة كارتونيـة لكبيـر طهاة صـغيـر سـمين ـ ربحت بن وجيـريز بسهولة وبصفة حاسمة؛ فقد فاقت مبيعاتهم في تلك السنة ٤ ملايين دولار.

في العـام ١٩٨٤، أصـبـحت شـركة عـامـة، في بادئ الأمـر في ولاية فـيـرمـونت فقط؛ وبحلول العـام ١٩٨٥ أسسـا مـؤسسة بن وجيـريز، ومنحـاها نسبة ثابتة من المبيعـات، مقدارها ٧,٥ في المائة، لتمويل المشاريع الموجهة للمجتمع. وفي ١٩٨٨، طرحـا مبـادرة لتـشـجـيع الولايات المتـحـدة على صـرف ١ فـي المائة من مـيـزانيـة الدفاع على مشاريع السلام، التي توسعت لاحقا لتشمل جميع التزامات الأعمال والمسـؤوليـات الاجـتـمـاعـيـة؛ وربحـا جـائزة الشـركـات المتـبـرعـة (*) من مـجلس الأولويات الاقتصادية، وتمت تسميتهما كرجال الأعمال الصغار لهذه السنة (**)

(*) Corporate Giving Awards

(**) Small Businessmen of the Year

من قبل الرئيس ريغان Reagan، ودعما مهرجان نيوبورت Newport الشعبي. وفي ذلك الوقت، كانت الشركة تمتلك ٨٠ متجرا في عموم البلاد وبلغت مبيعاتها السنوية ٤٧ مليون دولار. وفي السنة التالية، أسسا اثنتين من أشهر سياساتهما الموجهة نحو البيئة، بإعلان أنهما سيشتريان الحليب فقط من الأبقار التي لم تعطَ هرمون النمو البقري المأشوب (*)، وابتكار نكهة جديدة من الآيس كريم - تنتج تحديدا من منتجات غابات الأمازون المطيرة التي يتم تجميعها من قبل السكان الأصليين. وفي العام ١٩٩٠، طرحت الشركة نكهة جديدة التي تدمج كعك الشوكولاتة brownies في الآيس كريم؛ كان كعك الشوكولاتة يُشترى بالكامل من مخبز غريستون في حي برونكس، الذي يوظف أشخاصا معوزين من المناطق المحيطة به الأكثر فقرا. عارضت الحملات الأخرى في تلك السنة محطة سيبروك Seabrook للطاقة النووية، وطلبت المساعدة لدعم مزرعة العائلة. ولتوضيح وجهة نظرهما دفعا في السنة التالية قسطا تشجيعيا لشراء ألبان بقيمة نصف مليون دولار من صغار المزارعين الموردين للحليب الذي تستخدمه الشركة في صناعة الآيس كريم. وفي العام ١٩٩١، دعما جولة بالحافلات التي تعمل جزئيا بالطاقة الشمسية، ونظما مهرجانات للسلام والحرف في فيرمونت، وشيكاغو، وسان فرانسيسكو، وباعا ما قيمته ٩٧ مليون دولار من الآيس كريم. وبحلول العام ١٩٩٢ افتتحا فروعا في روسيا، وقادا حملة لتلبية احتياجات الأطفال لحمل الكونغرس على معالجة المشكلات المحددة التي تصيب الأطفال؛ وتجول الزائر المليون في مصنعهما، وبلغت مبيعات الشركة ١٣٢ مليون دولار.

بحلول العام ١٩٩٥، قامت الشركة بتعيين مدير تنفيذي جديد (بعد بحث تضمن مسابقة عامة تقدم لها ٢٢ ألف مرشح)، كانا يبيعان الآيس كريم في المملكة المتحدة وفي فرنسا، تليهما في القريب بلدان البنيلوكس [٣٩]. وبعد سنتين، قام مدير تنفيذي آخر (بمواهب مختلفة) بإيصال الشركة إلى أسواق أكثر، وارتحل المؤسسان في شرق البلاد وغربها لتوقيع نسخ من كتابهما عن الشركة (ضربة بن وجيريز المزدوجة: كيف تدير عملا توجهه القيم وتجني المال أيضا)، كما ربحا دعوى قضائية تضمن حقهما في أن ينشرا على أغلفة منتجاتهما حقيقة كون الحليب الذي يستعملانه خاليا من هرمون النمو البقري المأشوب rBGH. كانت نكهتهما الجديدة لتلك السنة هي «طعام فيش»

(*) Recombinant Bovine Growth Hormone (rBGH)

Phish Food، لتكريم «فـيش»، وهي فـرقـة مـوسـيـقـيـة من الناشطين الاجتماعيين. وفي تلك السنة تعاونا مع ياهوو !Yahoo، وهي شركة لمحركات البحث على الإنترنت، في الترويج لإلمام الأطفال بمبادئ الحاسوب. بلغت المبيعات نحو ١٧٥ مليون دولار. وبحلول العام ١٩٩٨، توسعت عملياتهما إلى اليابان، وأنتجا فيلما عن الحكم الجيد لحساب التلفزيون العام، وأسسا ممارسة استعمال الورق المقوى غير المقصر unbleached فقط في صنع الصناديق الكرتونية للآيس كريم الذي تصنعه الشركة، مما ألغى عملية صناعية كانت تسهم بصورة كبيرة في تلويث المياه. بلغت مبيعات تلك السنة أكثر من ٢٠٠ مليون دولار. وفي العام ١٩٩٩، تم افتتاح فروع لشركتهما في اليابان، التي كانت تدعم جمعية الشبان المسيحيين YMCA في جهودها لإسكان المشردين، وكانت معروفة على نطاق واسع، حيث احتلت الشركة مكانا بين الخمسة الأوائل في استطلاع هاريس التفاعلي للسمعة الجيدة للشركات، وعرفت كواحدة من «أفضل الشركات» في البلاد، حصلت على المركز الأول في فئة «المسؤولية الاجتماعية»، مع ذكر اسمها ٣٩٠ مليون مرة في أجهزة الإعلام. أصبحت بن وجيريز الآن كلمة شائعة الاستعمال، لا تشير فقط إلى نوع جيد جدا من الآيس كريم، إنما إلى المسؤولية الاجتماعية في صورها كافة، خصوصا في ما يتعلق بتأثيرها على الأطفال والمجتمعات، ولحماية البيئة الطبيعية. وتتواصل الميول تجاه مواد الدعاية والإعلان الطائشة والغريبة، مع مناطيد الهواء الساخن، ومسابقات المصارعة بأصابع القدم، والنكهات التي تكرم برامج تلفزيونية مثل Seinfeld، في حين كانا يجمعان المال للمنظمات الخيرية المحلية في أنحاء البلاد كافة؛ ولحماية البيئة: كانا يتبرعان بجزء من سعر بيع كل باينت [٤٠] من حلوى One Sweet Whirled للأبحاث المتعلقة بالاقتصاد في الطاقة.

هل كان هناك نمط خاص هنا؟ منذ البداية، كانت بن وجيريز «مؤسسة تجارية توجهها القيم»، تعمل دائما ما اعتقد مؤسساها أنه الشيء الصحيح للمجتمع، وللفقراء، وعلى نحو متزايد، للمحافظة على البيئة. لكنهما لم يتوقفا عن الابتكار، فقدما نكهات جديدة كل سنة، وعدلا التغليف لجعل علامتهما التجارية أكثر وضوحا مع تغير تفضيلات المستهلكين، وطرحا الزبادي قبل منافسيهما، وطرحا المنتجات قليلة الدسم عندما اتضح أن هناك

طلبا عليها، تلتها المنتجات منخفضة الكربوهيدرات عندما راجت حمية أتكينز [٤١]، ولم يغفلا أي إمكان للتوسع المريح، وأدارا عملا بالغ البراعة والكفاءة. ولم يترددا في تنظيم حملات هجومية من نمط «في وجهك» (أو ربما، «في بطنك السمين») عندما حاول المنافسون استبعادهما من الأسواق؛ كما أقاما، وربحا، الدعاوى القضائية أحيانا. كانا رجلي أعمال جيدين ومتعددي المواهب؛ لكنهما وجدا سبلا للتأكد من أنهما يقومان أثناء ممارسة عملهما، بخدمة المصلحة العامة والاستمتاع بعمل ذلك. هل يمكن أن يكون الأمر بمثل هذه الصعوبة؟

سرت رعشة باردة في ظهور ملاحقيهما العديدين، وأولئك المهتمين بالمسؤولية الاجتماعية للشركات عموما، عندما أطلقت يونيليفير Unilever، وهي مجموعة شركات أنجلو ـ هولندية محاولة للسيطرة على شركة بن وجيريز. إن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها في النهاية إحباط محاولة شراء شركة تباع أسهمها في البورصة هي ضخ كمية هائلة من رأس المال ـ وهو ما لا تملكه الشركة المستهدفة في الغالبية العظمى من الحالات. سيطرت يونيليفير على الشركة؛ لكن لا يمكن أن يكون هناك شك في أن جزءا كبيرا من قيمة بن وجيريز كان في ارتباطها بالمسؤولية البيئية والاجتماعية لعلامتها التجارية. لم تكن الشركة المشترية ترغب في المخاطرة بفقد ذلك؛ وبناء عليه، ففي الثاني عشر من أبريل ٢٠٠٠، عندما أبرمت الصفقة، كانت هناك بعض الشروط الخاصة جدا لإدارة الشركة:

> يقبل مجلس إدارة شركة بن وجيريز عرض يونيليفير البالغ ٣٢٦ مليون دولار أمريكي (٤٣,٦٠ دولارا للسهم، لعدد ٨,٤ ملايين سهم غير مدفوع)، بالإضافة إلى اتفاقية فريدة تمكن بن وجيريز من توحيد القوى مع يونيليفير لخلق بيئة أكبر ديناميكية للعمل في صناعة الآيس كريم الموجبة اجتماعيا مع انتشار عالمي أكثر بكثير. ووفقا لشروط الاتفاقية، تعمل «بن وجيريز» بصورة منفصلة عن أعمال يونيليفير الحالية للآيس كريم في السوق الأمريكية، بمجلس إدارة مستقل لتوفير الريادة لمهمة بن وجيريز الاجتماعية وسلامة علامتها التجارية [٤٢].

ليست هناك ضمانات في عالم الشركات؛ لكن مهمة بن وجيريز قد تكون آمنة لوقتنا الحالي.

حتى الجنة لا تخلو من المشاكل، خصوصا في نظام للسوق الحرة. بعد فترة وجيزة من إعلان شركة بن وجيريز بأنها ستشتري البندق البرازيلي بسعر جيد من الغابات المطيرة الاستوائية (للتأكد من أن القبائل الأصلية، التي كانت تجمع البندق البرازيلي دائما، يمكنها أن تكسب عيشها جيدا)، هبطت عصابات البندق التجارية على الغابات المطيرة العزلاء لجمع أكبر قدر يمكنهم العثور عليه من البندق؛ في محاولة لضمان كون السعر مرتفعا بما فيه الكفاية لمساعدة السكان الأصليين على جعل جمع البندق مشروعا اقتصاديا بصورة مفاجئة، وتقافز رجال الأعمال لجني الأرباح. وليس من الواضح ما إن كان السكان الأصليون أفضل حالا مع هذا الكرم.. وبالإضافة إلى تلك النتائج الحتمية (التي لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان) لانحرافات السوق، تظل شركة بن وجيريز مثالا على رجال الأعمال المصممين المدافعين عن قيمهم، والذين يحمون البيئة الطبيعية إلى الحد الذي تؤثر به أعمالهم فيها، دون أن تخسر مالا - في الحقيقة - بل تكسب الكثير منه. نحن في حاجة إلى مزيد من هذه القصص، ولا يبدو أن هناك أي سبب يمنعنا من الحصول عليها.

أسئلة للتدبر:

- إلى أين يقودنا هذا؟ تدبر المنتج: هل هو جزء من صنف من المنتجات التي يمكن دمجها بسهولة في ذلك النوع من خطط العمل الموجهة للمجتمع التي اتبعتها شركة بن وجيريز؟ ما المنتجات الأخرى التي يمكن دمجها في ذلك النموذج المعين للأعمال؟ أو هل يمكن أن تعدل أي شركة، أو صناعة، ممارساتها للترويج للقيم البيئية مع زيادة تنافسيتها في الوقت نفسه؟
- تدبر أيضا مشاكل انحراف السوق بالمهمة الاجتماعية. إن الفرصة المفاجئة للمستغلين من سكان المدينة للخروج وتجميع البندق ليست حالة معزولة لإحباط النوايا الطيبة. هل يمكننا أن نفكر في حالات أخرى؟ ماذا يمكن فعله بشأنها؟



6

في سبيل العولمة: المشاكل البيئية في الخارج

«كان صندوق النقد الدولي مبنيا في مفهومه الأصلي على الاعتراف بأن الأسواق لا تعمل بصورة جيدة في كثير من الأحيان - وأنها قد تسبب بطالة هائلة، وقد تخفق في توفير الأموال المطلوبة من قبل البلدان لمساعدتها في الحفاظ على اقتصادياتها»

المؤلفة

مقدمة

إن موضوع بحثنا في هذا الكتاب هو السطح البيني بين الشركة الأخلاقية والبيئة الطبيعية - القانون، المبادئ الأخلاقية، الاستراتيجية الحالية، والرؤى المستقبلية. وهذا السطح البيني عالمي بالضرورة؛ فكل شركة للأعمال قائمة حاليا، وتأمل في أن توجد خلال العقد التالي، يجب أن تفكر في عملياتها الدولية - مصانع التجميع الخاصة بها [1]، ووحدات التصنيع التابعة لها في البلدان الخارجية (والتي أطلق عليها البعض اسم المعامل المعرقة) [2]، ومنذ زمن غير بعيد، وظائف الاتصالات التي يديرها الغير لحسابها (بدالات الشركة، على سبيل المثال)، بالإضافة إلى جميع العلاقات الأخرى التي قد تحتفظ بها مع الموردين والزبائن الأجانب. كانت المشروعات الكبرى في منتصف إلى أواخر القرن العشرين، وهي شركات السيارات، والفولاذ،

والماكينات الكبرى التي سيطرت على الساحة الاقتصادية ووظفت نسبة مئوية ضخمة من القوى العاملة من الطبقة المتوسطة، تجد موادها الأولية، وعمالها، وأسواقها داخل حدود الولايات المتحدة. لقد ولت تلك الأيام إلى غير رجعة؛ فأي شركة ذات اهتمام يتخطى حدود السوق المحلية يجب أن تكون قادرة على العمل في الخارج، في عصر جعلت فيه الإنترنت الوصول إلى الأسواق الخارجية متاحا لأي مواطن منفرد يمتلك جهاز كمبيوتر و مودم modem.

أساسيات المناقشة

إن اهتمامنا الأول (باعتبار أن هذا كتاب يدور حول أخلاقيات الأعمال) يتعلق بالالتزامات الدولية عموما، سواء اكتنفت المشاكل البيئية أم لا. وباعتبار أنه كانت هناك كتابات كثيرة عن امتداد الصناعة الأمريكية إلى جميع أنحاء العالم، وعن الأبعاد الاقتصادية، والأخلاقية، والسياسة لذلك التوسع، سنتفحص تلك الأدبيات بإيجاز شديد لكي نصرف الجزء الأكبر من الفصل على السطح البيني العالمي بين الشركات المتعددة الجنسيات (*) وبين البيئة الطبيعية في البلدان التي تنفذ فيها عملياتها. هناك سلسلة من الأسئلة الأساسية التي سنتناولها في سياق البحث: هل الظاهرة التي نعرفها باسم «العولمة» globalization أمر جيد للبشر الذين يعيشون على هذه الأرض؟ هل هي جيدة للأرض ذاتها؟ إذا كانت الإجابة عن هذين السؤالين بالنفي، فهل يتعين إبطال العولمة؟ وهل يمكن إبطالها؟ إذا كان ثمة نوع حتمي من العولمة، فهل يجب أن يتبع الأنماط التي ظل يتبعها؟ وبعد ذلك فسيتعين علينا أن نسأل، إلى أي مدى يمكن اعتبار القانون، والمؤسسات، والشركات الأمريكية مسؤولة عن توجيه العولمة لأن تكون أقل قدرة على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية والبيئية مما يمكن أن تكون عليه.

في القسم القادم سنقدم، بإيجاز شديد، وصفا لعملية العولمة كما تصورها مقترحوها، يليها مسح موجز عن الحركة الإقليمية localist، أو الحركة «المضادة للعولمة»، في محاولة لتقديم كلا الجانبين كنظرتين عالميتين [٢] متكاملتين يمكننا الرجوع إليهما مع تقدم المناقشة. أما القسم الذي يليه فسيلخص تسعة من التحديات، أو المعضلات، التي تواجه عملية العولمة عموما والشركات المتعددة

(*) Multinational Corporations (MNCS)

الجنسيات بصفة خاصة، في سياق توسيع عملياتها إلى بقية أنحاء العالم - بصفة أساسية إلى الدول النامية في الجنوب ـ وفيه سنرى ما إن كانت لاستنتاجات الفصول السابقة أي مساهمة في الوصول إلى مقاربة عقلانية لتلك المعضلات؛ وسيلخص القسم المعنون «الوصايا العشر للعمل الدولي» إجماع الأدبيات على الأولويات (أو الإرشادات) الأخلاقية التي يجب أن تحكم السياسات، الداخلية والخارجية، للشركات المتعددة الجنسيات في الخارج، في قائمة سهلة التذكر باعتبارها الوصايا العشر للعولمة؛ أما القسم الذي يليه فسيبحث الأدوار المحتملة للمعاهدات والاتفاقيات الدولية للمحافظة على البيئة العالمية.

وسيتبقى لنا (في القسم الأخير) بعض الأسئلة التي لا يمكن الإجابة عنها، ومن أكثرها أهمية مسألة القيمية العالمية: إلى أي مدى يمكن أن يقال عن مواطني البلدان الغنية، وخصوصا الشركات الرابحة المتعددة الجنسيات التي تنشأ في تلك البلدان، أنهم ملتزمون بالمحافظة على البيئة الطبيعية في المناطق التي يتعاملون معها في الصفقات التجارية فقط، بغض النظر عن توجه وسياسات الحكومات المعترف بها في تلك المناطق؟ إلى أي مدى يجب أن تلعب الولايات المتحدة، وخصوصا في مشاريعها التجارية، دور القيم على الأرض، حيثما تدعو الحاجة للقيمية؟ إن كلمة العولمة، في أحد معانيها، قد تكون، في الحقيقة، أمرا حتميا، لكن العديد من الأنشطة التجارية تكيف أنفسها، بالمثل، على «إعادة التطويع» [٤] الإبداعية، التي تكون في بعض الحالات أكثر حماية بكثير للبشر وللبيئة الطبيعية من الممارسات التي يوصى بها بناء على الاقتصاديات وحدها. إلى أي مدى يجب إلزام مواطني الولايات المتحدة باحترام تفضيلات الشعوب للعيش بالطرق التقليدية في الأماكن التقليدية، بقوانينهم التقليدية، محميين من الغزو الاقتصادي؟

النزاع كما نفهمه: أنصار العولمة ومعارضوهم

في مدح القيود [٥]: العولمة لمصلحة الجميع

تأتي الحجة الأساسية للعولمة الاقتصادية من آدم سميث، ويمكن استنتاجها من تقرير سميث في الفصل الثاني؛ يقترح مبدأ تقسيم العمل (كما ظل منذ صاغه أفلاطون أولا في كتابه «الجمهورية») [٦] أنه إذا تخصص كل

شخص فقط فيما يمكنه أو يمكنها عمله بأفضل صورة في السوق، ستكون النتيجة كفاءة أكبر بكثير في الإنتاج (باعتبار أن كل شخص سيجمع الأدوات والمهارات اللازمة لمهنته وحدها)، وجودة أعلى بكثير في المنتج (باعتبار أن كل شخص سيتقن المهارات المتعلقة بمهنته فقط، وسيصبح ماهرا للغاية فيها)، وأسعار أفضل بكثير (باعتبار أن النفقات العامة ستكون أقلّ بكثير بالنسبة إلى الاختصاصي). ويضيف سميث، لكن أفلاطون لم يفعل، إنه يجب أن يكون هناك العديد من هؤلاء الاختصاصيين في كل مهنة، بحيث تؤدي المنافسة لخفض التكاليف والأسعار بصفة مستمرة.

وكذلك الحال بين الأمم. وعلى وجه الخصوص، فباعتبار أن الأمم تختلف من حيث التربة الطبيعية، وضوء الشمس، وموارد المياه، والمعادن، ومصادر الطاقة، وما إليها، يجب أن تنتج كل أمة ما تنتجه بأفضل صورة ولا شيء سواه. يجب أن تكون التجارة الدولية حرة وغير معاقة بأي لوائح حكومية تصمم لحماية الصناعات المحلية؛ أدرك سميث أنه سيكون هناك ضغط محلي قوي لحماية أوجه قصور الصناعة المحلية (بالتعرفات الجمركية والإعانات المالية الوقائية، على سبيل المثال)، لكنه أصر على وجوب مقاومة ذلك؛ ويظهر تقريره عن مصادر نواتج حياة الحرفي في عصره منافع التجارة الدولية حتى في ذلك الوقت، قبل أكثر من ٢٠٠ سنة، عندما كان نقل البضائع أعلى تكلفة بكثير وأقل أمانا مما هو عليه الآن.

تحظى العولمة حاليا بثناء أكبر بكثير، باعتبارها تفضي إلى الحرية، والمساواة، والديموقراطية (باعتبار أن الموظفين الأمريكيين في الشركات المتعددة الجنسيات يميلون إلى مزاولة حرياتهم الدستورية على مرأى من السكان المحليين)، ومفضية إلى الازدهار العام (حسب نموذج سميث)، والمحرك الأساسي للمساواة في الدخل بين الشمال والجنوب. كتب توماس فريدمان Friedman، وهو معلق وصاحب عمود عن الشؤون الخارجية بجريدة نيويورك تايمز، دفاعا شاملا وممتعا للغاية عن مشروع العولمة (والذي يتكون في معظمه من أعمدته المجمعة من جريدة نيويورك تايمز)، بعنوان «السيارة لكزس وشجرة الزيتون» The Lexus and The Olive Tree، تتمثل فرضيته في أننا يجب أن نرحب بفتح مصنع لسيارات Lexus في الدولة النامية، بسبب الازدهار الجديد والآفاق الجديدة التي ستفتحها أمام شعب تلك الأمة، لكننا يجب أن نتذكر أن نحمي شجرة الزيتون، رمز البيت، والمتجذرة في

أعماق الأرض، والتي نحتاج إليها من أجل سعادة الناس [٧]. وبعد أن يقال ذلك، تنزع شجرة الزيتون لأن تدفن تحت التحمس نحو التقدم العالمي. وحتى العائق الرئيسي أمام العولمة الاقتصادية، وهو دوي «القطيع الإلكتروني» المجهول الهوية وغير الموجه ـ أي الاندفاع المريك الممكن بأجهزة الكمبيوتر لرأس المال المستثمر «الحار» إلى الأمم التي يبدو محتملا أن تدر أرباحا سريعة، يليه الانسحاب السريع والمريك بصورة مماثلة لنفس رأس المال (إذا لم تتفق العائدات مع رغبات المستثمرين)، الذي يراه فريدمان مقبولا. هذه، ببساطة، هي الطريقة التي يعمل بها رأس المال العالمي الآن؛ ويتمثل السبيل الوحيد لتجنب إحباط آمال (وخسارة) ذلك القطيع، في أن نتبنى وبإخلاص جميع الإصلاحات المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي [*]، وهي «أغلال ذهبية» تعمل على تقليص المصروفات الحكومية، وخصخصة المشاريع الحكومية، وفتح جميع أجزاء الاقتصاد أمام الاستثمار الأجنبي والربح. وبصورة متوافقة مع آراء سميث، ورأسمالية السوق، والسياسة الحالية لمنظمة التجارة العالمية [**]، يجادل بأن العولمة غير المختلطة بالقيود الأخلاقية هي الأفضل، في النهاية، لرفاهية كل الناس وأنه يجب متابعتها دون تحفظات.

لكن ذلك لا يعني أن مؤسسات الأعمال يجب أن تكون لا أخلاقية من أجل أن تتسم بالتنافسية. إن كتابات ريتشارد ديجورج DeGeorge (على سبيل المثال، كتابه المعنون «التنافس مع الأمانة» [٨]، وتوماس دونالدسون Donaldson (على سبيل المثال، كتابه المعنون «علم الأخلاق في الأعمال الدولية» [٩]، تزودنا بدلائل إرشادية ممتازة حول السلوك الأخلاقي في إدارة الأعمال في الخارج. لكن ليس هناك شك في أن الأولويات الاقتصادية الأساسية للأعمال تمهد الطريق الذي يتعين اتباعه.

صرخة شجرة الزيتون: بدائل العولمة

لا تُمثِّل العولمة بشكل جيد على كل مسرح؛ فقد أطلقت ضدها احتجاجات لا يمكن إغفالها بسهولة، عموما وبصفة خاصة؛ وسنتناول معظمها في القسم القادم، بعنوان «المعضلات التسع للعولمة».

(*) International Monetary Fund (IMF)

(**) World Trade Organization (WTO)

باختصار، إن المعارضة الموجهة للعولمة تدعم الثقافات والاقتصاديات المحليـة، وتدعي أن: ١ـ الأسـاس المنطقي للعـولمة زائف ـ لا يؤمن به أحد ـ فحتى الولايات المتحدة، وهي المدافع عن السوق الحرة في جميع أنحاء العالم، لا يمكنها إجبار نفسها على قطع إعاناتها المالية ذات النتائج العكسية للمصالح السياسية القوية (صناعة الصلب اليوم، المنسوجات غدا، والزراعة دائما)؛ إذ تتم مناصرة «التجارة الحرة» فقط حتى الانتخابات القادمة، واعتناقنا الزائف لمبادئها لا يؤدي سوى لتعليم مذهب الكلبية [١٠] لأولئك الذين نقنعهم بها. ٢ـ وحتى إذا اتبعنا النظرية، فالسوق ليست مثالية، وكلنا يعلم ذلك. أنشئ صندوق النقد الدولي في مؤتمر بريتون وودز [١١] لمواجهة السوق في انخفاضاتها وارتفاعاتها اللاعقلانية، وهو لا يفعل ذلك بالإصرار على اتباع سياسة انكماشية في فترات الكساد، وتشجيع رأس المال «الحار» في حالات تعافي السوق، هو مناصر للدورية pro-cyclic، مما يزيد الأمور سوءا ٣ـ حتى إذا عملت السوق بصورة مثالية، هناك العديد من الاعتبارات الأخرى، مثل المحافظة على الثقافات واللغات الأصلية، وصون كرامة كل إنسان (مما يتطلب الإبقاء على وظيفته أو وظيفتها!)، والمحافظة على الاكتفاء الذاتي والكبرياء المحليين، وهي أمور تتعرض لخطر جدي في ظل الاقتصاد العالمي. ٤–ثم هناك القلق بشأن العالم الطبيعي؛ قبل «العولمة»، كانت الطرق المحلية للزراعة عموما (وليس دائما) تعدل للتلاؤم مع التربة والمناخ، ومن الممكن تنفيذها بصورة مستدامة ـ كانت، على الأقل، مستمرة منذ آلاف السنين، داعمة قرى بأكملها دون تدمير الوقفية الطبيعية للأرض. ماذا ستفعل الزراعة الجديدة الموجهة للتصدير؟ هل ستقوم حكومات الأمم المثقلة بالديون في العالم النامي بفتح غاباتها المطيرة الباقية لشركات الأخشاب الدولية؟ ماذا ستكون نتائج ذلك؟

إن «المعضلات» المذكورة في القسم القادم لا تشكل فرضية مترابطة مضادة للعولمة؛ فمن المفترض أن تستمر العولمة، وتزدهر. لكن ستبرز تحديات أخلاقية ضمن إطار عمليات السوق العالمية، وكثير منها به جوانب بيئية، والتي يجب أن نكون مدركين لوجودها.

نظرة عامة على المعضلات الأخلاقية للعولمة

لم تشعر الشركات التجارية الأمريكية دائما بالحاجة إلى اتباع سلوك أخلاقي في الخارج؛ فوفقا لقاعدة «عندما تكون في روما، افعل كما يفعل الرومان»، كانت تقوم بمرح بتقديم الرشا، والتزلق، وشق طريقها عبر المحاسيب عموما ضمن مناخات غير شرعية؛ تدفع قليلا للعمال وتجلب الأرباح إلى الوطن دون رقابة مطلقا من أي قوى في الوطن أو في الخارج. لقد ولت تلك الأيام إلى الأبد، انمحت، في أواخر السبعينيات، في أعقاب فضيحة ووترغيت.

دعونا نراجع بعض المعضلات الرئيسية ـ في الشكل التقليدي، عموما، للتهم الموجهة للولايات المتحدة أو لواحدة أو أكثر من شركاتها الوطنية ـ والتي أزعجت العولمة التجارية منذ بدايتها. هناك خيط مفيد لتوحيد فهمنا لمشاكل العولمة، يتمثل في المجاز المتعلق بتجارة الصادرات. إن أمريكا موطن عدد هائل من المنتجات، وكثير منها يشحن إلى الخارج، عمدا أو دون قصد. لكن ماذا تصدر الولايات المتحدة بالضبط؟ ما الذي يجري حشره، ماديا أو مجازيا، في الحاويات وحجيرات الشحن لتستهلكه بقية بلدان العالم؟ لأن المواد التي تصل إلى شواطئها من أمريكا هي التي تترك الآثار الأولى، والأخيرة، والرئيسية التي لا تمحى للوجود الأمريكي. منذ البدايات الأولى لأخلاقيات الأعمال في السبعينيات، تعرضت بعض الصادرات التقليدية لهجوم حاد على أسس أخلاقية ـ المبيدات الحشرية، على سبيل المثال، والمواد الصيدلانية، التي تسهل إساءة استعمالها في الأمم التي تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لتنظيمها؛ والسجائر التي توسعت أسواقها في الخارج بقوة حتى عندما بدأت السوق الداخلية في الانكماش؛ وبصورة ساحقة، الأسلحة النارية، أي التجارة في الأسلحة، التي جعلت العالم مكانا أكثر خطورة بكثير. كانت التهمة الأولى، إذن، موجهة ضد المنتجات المصدرة (التي لم تتضمن، بالمناسبة، حليب الرضع؛ فلم يقم فرع «نستله» بالولايات المتحدة الأمريكية مطلقا بتصنيع حليب الرضع؛ فكله كان يصنع في سويسرا).

لم تختف المشاكل التي أثيرت منذ الأيام الأولى لهذا الحقل؛ فمعظم المنتجات المصدرة حينئذ ما زالت موجودة على القائمة اليوم، مع إضافة المزيد. ما النتائج غير المقصودة المتعلقة بهذه المنتجات في الاستخدام العادي،

وخصوصا في العالم النامي؟ (يمكن للعالم المتقدم أن يعتني بنفسه)، وما مدى مسؤولية الشركة المنتجة عن متابعة هذه المنتجات إلى الميدان وضمان سلامة استخدامها؟ سنطلق على هذه المعضلة ـ وهي أولاها وما زالت إحدى أكثرها إزعاجا ـ اسم **المعضلة رقم ١: القيمية على المنتجات.**

وبالإضافة إلى ذلك، فخلال تلك السنوات الأولى لمجالنا هذا، توسع فحصنا لتأثير الشركات على الدول النامية ليشمل الصادرات غير الأساسية ـ على سبيل المثال، عدم الأمانة الناجم عن الرشوة، في كوريا، في أفريقيا، وبشكل مدهش جدا، في اليابان، في قضية شركة لوكهيد Lockheed الشهيرة. خلال العامين ١٩٧٢ و١٩٧٣، تحت ضغط الإفلاس الوشيك وقرض مرهق، قام أ. كارل كوتشيان Kotchian، وهو المدير التنفيذي للوكهيد، بدفع نحو ١٢ مليون دولار أمريكي لشركاء يابانيين ـ كان بوسعهم، حسب اعتقاده، أن يقنعوا رئيس الوزراء كوكيو تاناكا Tanaka بشراء طائرات TriStar التي تنتجها لوكهيد لشركة الطيران الوطنية اليابانية. كان نجاح صفقة البيع هذه سيجلب للشركة ٤٠٠ مليون دولار، ويحافظ على الوظائف، وينقذ الشركة، ويعيد لوكهيد إلى المنافسة. تمكن من جلب العقود إلى الوطن، وقيمتها نحو ١,٣ مليار دولار أمريكي، بعد دفع كل الرشا التي طلبها معارفه. وعندما افتضحت المسألة المؤسفة بالكامل، تلوثت سمعة كوتشيان وأجبر على الاستقالة، وألغيت العقود. لكن المسؤولين اليابانيين الذين كانوا يتعاملون معه، بمن فيهم رئيس الوزراء تاناكا وخلفه تاكيو ميكي Miki، أجبروا على الاستقالة أيضا، وشُهِّر بهم علنا، وأرسلوا إلى السجن بأحكام جنائية. يبدو أن اليابانيين كانوا أكثر غضبا من الأمريكيين حول الجوانب السيئة السمعة للصفقة. (الدرس رقم ١: عندما تكون في روما، تأكد من أنك تتحدث مع الرومان المناسبين).في أعقاب تلك الفضائح، استن قانون الممارسات الفاسدة الأجنبية (*) في العام ١٩٧٧، وأجري عليه عدد من التعديلات منذ ذلك الحين. ولكن، كما تذكرنا قضية شركة إينرون Enron التي وقعت أخيرا، تتواصل الجرائم المالية العالمية، في جزء لم يتم تقصيه بما فيه الكفاية من الكرة الأرضية يسمى «غسل الأموال» Money Laundry. والأمريكيون، عبر البنوك والشركات المرخصة حسب الأصول، ليسوا الوحيدين ممن يستخدمون

Foreign Corrupt Practices ACT (*)

التسهيلات المصرفية الخارجية لتفادي الضرائب ولجعل اقتفاء مصدر المال الحرام مستحيلا؛ فالمافيا [١٢] تسبقنا بأجيال. لكن فضيحة شركة إينرون، في وجود «كياناتها ذات الأغراض الخاصة» يتشمسون على كل شاطئ على البحر الكاريبي، تذكرنا بأن العمليات الأمريكية المشروعة عملت أكثر من معظم العمليات لخلق الغش المالي في الخارج. تثير مثل هذه الحالات قضية: ما هو المعروض، حقا، للبيع في هذا العالم؟ يفضل الفلاسفة الأخلاقيون أن يعتقدوا أن النزاهة ليست للبيع، لكن الوسائل المتطرفة التي تستخدمها بعض الكيانات التجارية لشرائها تجعلها تبدو على الأقل وكأنها تستحق أن تشترى.

هناك مشكلة كامنة أكثر إظلاما؛ هناك أماكن في هذا العالم تعرض فيها أشياء كثيرة جدا للبيع، والتي لا تباع في الولايات المتحدة: المومسات في سن العاشرة، والكلى، على سبيل المثال. وتلك التجارة، التي نادرا ما يشارك فيها المواطنون الأمريكيون كمنتجين، تعتمد - على رغم ذلك - عليهم وعلى الشمال عموما (بتصرفهم كأفراد فقط) كزبائن، فلا يمكن أن تستمر التجارة من دونهم. إذن، أيجب على مواطني الولايات المتحدة، بصورة جمعية من خلال الحكومة أو انفراديا من خلال الشركات، أن يحاولوا فعل أي شيء حيال ذلك؟ من المؤسف أن الفساد الذي يشارك فيه الشمال ينزع لإعاقة إنشاء الشركات التجارية الوطنية المربحة والمستدامة بحق، باعتبار أن الممارسات الفاسدة مربحة للغاية. إذا كانت الرشوة (على سبيل المثال) تبدو كأفضل سبيل لإنجاز المصالح، والسبيل الوحيد - في كثير من الأحيان - لحماية أصول الشركة في أرض أجنبية، هل يبرر لمسؤولي الشركات الموافقة على دفع الرشوة - على رغم احتمال أن تؤدي هذه الممارسات لتحويل العالم النامي إلى شركائنا في الكذب، والغش، والسرقة، وعموما، التجارة التي لن يوافق عليها الناخبون الأمريكيون إذا تم الاقتراع عليها؟ سنسمي هذه **المعضلة رقم ٢: الفساد**.

وفي حين نقوم بتوزيع الأموال حول العالم، قد يكون من الملائم ملاحظة عمل صندوق النقد الدولي؛ والذي أنشئ في يوليو ١٩٤٤، للمساعدة في إعادة بناء أوروبا بعد الحرب التي كانت لا تزال مستعرة، وأوكلت له مهمة ضمان استقرار الاقتصاد العالمي. أما جوزيف ستيغليتز Stiglitz، وهو عالم بالاقتصاد حاصل على جائزة نوبل، ومؤلف كتاب «العولمة ونقمها (٢٠٠٢)»، فيخبرنا أن صندوق النقد الدولي أنشئ لمراقبة التنمية الاقتصادية في الأمم

ولتزويد القروض، من الأموال التي توفرها البلدان الأعضاء فيه، في حالة لم يتوافر لدولة ما النقد اللازم لتمويل التخفيضات الضريبية الضرورية وتوسع المصروفات الحكومية في حالة الكساد. كان صندوق النقد الدولي، إذن، مبنيا في مفهومه الأصلي على الاعتراف بأن الأسواق لا تعمل بصورة جيدة في كثير من الأحيان - وأنها قد تتسبب في بطالة هائلة، وقد تخفق في توفير الأموال المطلوبة من قبل البلدان لمساعدتها في الحفاظ على اقتصادياتها. لقد أسس صندوق النقد الدولي على الإيمان بوجود حاجة إلى العمل الجماعي على المستوى العالمي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تماما كما أنشئت الأمم المتحدة على الإيمان بوجود حاجة للعمل الجماعي على المستوى العالمي من أجل تحقيق الاستقرار السياسي (١٣). ومع ذلك، فقد كانت نتيجة الغالبية الساحقة من الخطوات التي اتخذها صندوق النقد الدولي منذ أن بدأت العولمة تؤثر في الدول النامية، هي إفقار البلدان الأكثر فقرا لمصلحة تلك الأغنى وحماية مصارفها. يعد صندوق النقد الدولي بالحصول على القروض والاستثمارات الخاصة من الشمال لتنمية بلدان الجنوب؛ وهو يفعل ذلك، لكن رأس المال «الحار» الذي يغرق البلاد لا يبقى طويلا؛ فهو يجلب النفايات عندما يجيء، ويخلف الخراب عندما يرحل، وهو مناصر للدوروية: فعندما يتدفق المال، يليه المزيد من المال، ويتخذ التضخم سبيلا لولبيا؛ وعندما يبدأ في الانكماش، يهرب رأس المال عندما تبلغ الحاجة إليه أقصاها، ولا تترك الأمة إلا بدين هائل يتعين عليها دفعه.

وضمن حدود كل بلد، تتطلب الإجراءات الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي خفض التكاليف الحكومية، والذي يصل إلى تقليص الخدمات المقدمة للفقراء مع حماية الأغنياء، مما يسهم بشكل ملحوظ في عدم المساواة العالمي. وعلى سبيل المثال، فعلاجه الجامع للاقتصاد البطيء في دولة نامية، هو رفع أسعار الفائدة وتقليل الإنفاق الحكومي الذي نطلق عليه اسم السياسة المالية الانكماشية. يمكن لأي إنسان أن يتوقع أنه في ظل اقتصاد انكماشيdeflationary، فإن رفع أسعار الفائدة وتقليص الخدمات العامة والتوظيف لن تؤدي إلا لجعل الأمور أسوأ بكثير؛ لكن صندوق النقد الدولي لا يهتم على ما يبدو بجعل الأمور تسير بشكل أفضل؛ فهو يهتم بحماية مصالح البنوك في البلدان المتقدمة التي قدمت القروض لتشجيع التنمية

(حسب توصيات صندوق النقد الدولي) [١٤]. يزداد عمق الشكوك حول وجود مؤامرة لغش الدول النامية لمصلحة وول ستريت، عندما يقوم صندوق النقد الدولي - في عمق الكساد الناتج عن تلك السياسات، بحث الأمم المتأثرة على بيع أصولها الصناعية المملوكة للحكومة بأسعار متدنية للغاية إلى الملاك الأجانب الذين سيزودون، حسب وعودهم، إدارة أكثر مهارة [١٥].

يشك ستيجليتز في كون جميع هذه الأخطاء ناجمة عن مؤامرات؛ فهو يعتقد أن الأمر لا يعدو كوننا نمتلك حزمة من منظري السوق الحرة - وهم أناس مقتنعون بأن السوق الحرة ستحل كل مشكلة وبأن التدخل الحكومي يضر دائما أكثر مما يفيد في موقع القيادة في المؤسسة التي أنشئت لمعالجة حالات فشل السوق. إن هذا التناقض مسل ما لم يتفق لكونك تعيش في بلد يقع عند النهاية المعرضة لأخطائه الجسيمة. (كما هي الحال في كثير من هذه المؤسسات، فصندوق النقد الدولي ليس «سوقا حرة» عندما يتعلق الأمر بحماية عرابيه؛ ففي السوق الحرة، يقدم البنك القروض على مسؤوليته الخاصة ويتحمل الخسارة إذا لم يتمكن المدين من السداد. أما في عالم صندوق النقد الدولي، يفرض صندوق النقد الدولي سياسات الحكومات الزبونة للتأكد من أنه مادام النظام الحالي باقيا، سيتم سداد القروض بغض النظر عن قدر المعاناة التي تصيب بقية الأمة. يرى ستيغليتز في هذه السياسة دعوة لممارسة أعمال الشغب والثورة، وتنزع الأحداث إلى تدعيم وجهة نظره). إن الولايات المتحدة هي أحد أقوى مؤيدي صندوق النقد الدولي؛ فما يدافعون عنه هو في معظمه بنوك أمريكية. لنتساءل مرة أخرى، هل تقع على عاتق المواطنين الأمريكيين مسؤولية فعل شيء حيال النمو السريع لعدم المساواة، والألم الذي يفرض على الفقراء، بفعل تضخم ديون العالم الثالث، والسياسات الخاطئة لصندوق النقد الدولي والمؤسسات المالية المماثلة؟ سنطلق على هذه اسم **المعضلة رقم ٣: الديون**.

في فترة لاحقة، توسعت قائمة المواد المدرجة على بيان الشحن manifest بصورة هائلة، مع بداية العولمة الحقيقية؛ فعند اكتشاف رصيف التصدير، كان أول ما تم تصديره، بصورة سيئة السمعة، هو الوظائف. في ترشحه القصير والصاخب لرئاسة الولايات المتحدة، اختار البليونير روس بيرو Perot موضوعا رئيسيا لحملته الانتخابية، تمثل في معارضة اتفاقية التجارة الحرة

لأمريكا الشمالية (النافتا) (*)؛ وجادل، بشكل مقنع، بأن المكسيك ستخسر الوظائف إذا تم توقيع المعاهدة، لأنه في المكسيك، كانت تكلفة العمالة منخفضة والتشريعات البيئية متساهلة. كان «صوت المص الهائل» الذي لفت انتباهنا إليه هو قيام المكسيك بشفط الوظائف الأمريكية. ربما كان هذا النقد مبالغا فيه؛ وهو عادة كذلك. لكن الوظائف فقدت. وفي كل سنة منذ تطبيق اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، أغلقت المصانع في الولايات المتحدة وافتتحت في أماكن أخرى. (منذ العام ٢٠٠٠، فقدت الولايات المتحدة وظائف بمعدل ٧٠ ألف وظيفة شهريا، وقليل جدا من هذه الخسارة ما يمكن عزوه إلى «فعالية أكبر»). نتج قدر كبير من الخسارة عن العمل لحساب الغير - outsourcing أي قيام شركة باستئجار شركة أخرى، يقع مقرها في الهند على سبيل المثال، لإنجاز بعض الأعمال، مثل الرد على هواتفها، التي كانت تجرى في موقع الشركة - أو «العمل من الخارج» off-shoring، وهي نقل العمليات من المرافق التي يقع مقرها في أمريكا إلى مرافق أخرى تمتلكها الشركة نفسها في بلدان أخرى. إن مشاكل التلوث التي خلقتها مصانع التجميع maquiladora غير الخاضعة للتنظيم، والتي تقع إلى الجنوب مباشرة من الحدود مع المكسيك، تمثل طلقة تحذيرية عبر قوس عولمة الجيران؛ على أي مبعدة في الطريق البيئي يجب أن يبحث مؤيدو العولمة عن النتائج غير المقصودة لمثل هذه الحركات العالمية؟ ولا المكسيك تمثل المحطة الأخيرة للوظائف: فتايوان، وماليزيا، والصين، والتي يحتمل أنها تستخدم العمل القسري لإبقاء التكاليف منخفضة، تعرض الآن أسعارا أقل من المكسيك فيما يتعلق بتكلفة العمالة. من المؤكد أن المستهلك الأمريكي يستفيد من الأسعار الأقل للسلع المنتجة في الخارج، لكن هذا يظهر معضلة أكثر خطورة بكثير، ولها علاقة محورية بالعولمة. سنسمي هذه **المعضلة رقم ٤: التوظيف Employment** (المنتج مقابل المستهلك).

دعونا نبقَ مع هذه المعضلة لبرهة، لتدبر أسسها ونتائجها. من نكون، نحن البشر؟ ما الجزء المهم من أنفسنا؟ من المؤكد أن «خفض الأسعار بالنسبة المستهلك» ليس كله خيرا للبشرية؛ فحياتنا المستهلكة ليست سوى جزء صغير جدا من أوجه رضانا. والأكثر أهمية بكثير بالنسبة إلينا هو حياتنا العاملة؛

(*) North American Free TRADE Agreement (NAFTA)

مهنتنا، وظيفتنا، العمل الذي نؤديه لكسب المال اللازم لدعم حياتنا، وإعالة أسرنا ومنح أطفالنا بداية جيدة، والتبرع لأعمال الخير، وتحقيق ذواتنا. إن أهمية الوظائف تزيد بكثير عن الأسعار الأقل بصورة هامشية للأحذية الرياضية. ولا يمكن لأي اقتصاد وطني، أو حكومة، أن يتمكن من البقاء في ظل الفجوة المتعاظمة سريعا بين ثروة أغنياء الشركات وبين المدخرات المتضائلة للطبقة الوسطى التي فقدت وظائفها حديثا. ليس هذا حماقة اقتصادية فحسب، بل وسياسية. وكما صاغها السير جيمس غولدسميث Goldsmith، وهو أحد أذكى رجال الأعمال في القرن العشرين: «من المؤكد أنه من الخطأ تبني سياسة اقتصادية تجعلك غنيا إذا تخلصت من قوتك العاملة الوطنية وحولت إنتاجك إلى الخارج، والتي تفلسك إذا واصلت توظيف بني جلدتك» [١٦]. إن تناول المعضلة الرابعة كوحدة متكاملة أكثر تعقيدا من ذلك بكثير، بطبيعة الحال؛ فقد تتغير الحقائق السياسية، بناء على النسبة المئوية للعاطلين عن العمل. لكن نسبة «البطالة» خادعة؛ فهي دقيقة إلى حد ما، ومفيدة، عندما تختفي الوظائف الصناعية النقابية الرئيسية، وهو ما فعلته خلال الثمانينيات. لقد تعاطفنا، وألقينا المواعظ الأخلاقية حول التزام عمال مصانع الصلب بإكمال مستويات أعلى من التعليم وبأقلمة أنفسهم على الوظائف الجديدة في اقتصاد المعلومات والاتصالات، ونسينا كل ما يتعلق بالأمر. أما الآن، والموظفون ذوو الرواتب، حتى مستوى المهندس الحاصل على الدكتوراه، يرون وظائفهم تطير إلى الهند ـ حيث يعمل موظفان رفيعا المستوى مقابل الراتب الذي يطلبه واحد فقط في الولايات المتحدة [١٧] ـ كم من الموظفين يعملون في وظائف غير مرضية أو مؤقتة لأن أعمالهم الحقيقية انهارت؟ والناس مبدعون، على رغم كل شيء؛ فباستثناء الوظائف العالية التنظيم، هم لا يزحفون جميعا في موكب إلى مكتب العاطلين عن العمل عند تسريحهم من العمل؛ فهم يحاولون مواصلة العمل، ويجدون طرقا غير متوقعة لعمل ذلك. لكن فرصهم تتقلص بصورة غير محتملة، وتقل فرصهم الحياتية بشدة، بفعل الترتيبات الاقتصادية التي اتخذتها الشركات باسم الربح. (من منظور عالمي شامل، فإن البهجة العظيمة التي تستشعرها الطبقة الوسطى الهندية أو الصينية عند تجلي فرص كانت بعيدة المنال في السابق تعادل بسهولة الحزن الذي يستشعره الأمريكيون جراء الخسارة الدائمة للوظائف الجيدة والتوظيف القيم. لكن مناقشتنا تقتصر على الخيارات التي تواجه المواطن

الأمريكي كفاعل سياسي؛ وبالإضافة إلى ذلك، لماذا يجب أن يمنح وجود تلك المعادلة للشركات المتعددة الجنسيات الحق في وضع الأرباح الضخمة التي تجنيها بتلك الطريقة في جيوب أصحاب الشركات؟ لماذا لا تكون مسؤولة عن توزيع ذلك الربح على العمال الذين تم تسريحهم من أعمالهم؟).

إلى أي مدى يكون القطاع الخاص، والقرارات الاقتصادية التي يتخذها مديرو الأعمال، مسؤولين عن هذا؟ إلى أي مدى تكون مؤسسات الأعمال مسؤولة عن خلق الفرص في الوطن، حتى لو لم يكن هامش الربح مساويا تماما لما سيكون عليه إذا كانت الوظائف في الخارج؟ إن صناعة أحذية نايك Nike في الولايات المتحدة ليست رخيصة، لكن صنعها رخيص جدا في فيتنام؛ هناك ربح هائل. إلى أي مدى تكون مؤسسة الأعمال الأمريكية ملزمة بمحاولة مواصلة العمل في الولايات المتحدة، برغم تهديدها من قبل المنافسة في الخارج؟ هل هناك ما يمكن تسميته بالواجب الأخلاقي على المستهلك الأمريكي لكي «يشتري الأمريكي»؟ من بين المشكلات الرئيسية أن تعبير «صنع في الولايات المتحدة الأمريكية» ليس له معنى ثابت، بالنظر إلى عدد الأصناف التي يجري تصميمها، والمخطط لها، والأجزاء المصنعة، والمجمعة، والمشحونة من العديد من المواقع المختلفة في جميع أنحاء العالم. لن يكون من المجدي اقتصاديا أن نبدأ وننفذ حملة «اشتر الأمريكي»، ما لم توضع التعاريف بصرامة وفرضها بالقوة، وتضمنت كامل الأمة في الاقتصاد - وفي هذه الحالة ستدعم القاعدة الوظائف الأمريكية والازدهار الأمريكي، وتكون بذلك منطقية تماما. تتطلع المعضلة الرابعة لامتلاك الكثير من القدرة على البقاء في السلطة.

تصدر الولايات المتحدة الغذاء أيضا إلى الدول النامية، برفقة الكثير من حلفائنا في الشمال، وخصوصا أوروبا. ولا تطلق الدول النامية على تلك العملية اسم تصدير؛ بل يسمونها «إغراقا»؛لأن الغذاء الذي نصدره إلى الدول النامية مدعوم من قبل الحكومة عند هذه الناحية، في الولايات المتحدة وفي أوروبا، عند إصرار مؤسسات الأعمال الزراعية agribusiness القوية سياسيا أو ائتلافات صغار المزارعين. تنتَج أصناف كثيرة جدا، لاستغلال الإعانات الحكومية، لدرجة أنه لم يعد هناك سوق لها في البلدان المنتجة؛ لذلك فإن شروط العضوية في منظمة التجارة العالمية تتضمن، كما تصر عليه الولايات

المتحدة، أن تشتري الدول النامية الغذاء، الذي يقل سعره إلى حد كبير عن غذائها الخاص غير المدعوم. والآن، إذا كنا نقوم بشحن كميات كبيرة من الغذاء الجيد إلى الدول النامية، بصفة أساسية على حساب دافعي الضرائب الذين يقدمون له العون المالي، لماذا إذن يتضور الناس في الدول النامية جوعا؟ يبدو أنهم لا يمتلكون المال اللازم لشراء الطعام، لأنهم قبل هذا الكرم كانوا يتكسبون من المزارع التي توقفت أعمالها بسبب هذه المنافسة المدعومة [١٨]. وكما يعلم أولئك المطلعون على الاقتصاديات الجوفاء للسهول الكبرى [١٩] فما إن يصبح المزارعون في القرى الزراعية غير قادرين على إعالة أنفسهم، فإن عشرات الأعمال الصغيرة التي تعتمد عليهم ستموت أيضا، وسينتهي المزارعون السابقون العاطلون وعائلات الأعمال الصغيرة إلى العيش اليومي على الضمان الاجتماعي أو على العمل المؤقت غير المناسب في المدن.

وبطبيعة الحال، فهذه الممارسة تقوض كذلك أي جهد يبذله الجنوب لاستخدام تصدير السلع الخام في زيادة ثرواته وبنيته التحتية التقنية لدرجة يمكنه معها أن يتنافس في ميادين غير الزراعة. وعلى سبيل المثال، نجد أن إحدى أهم أدوات الإفقار في أفريقيا، هي عولمة ممارسات شراء الغذاء والسلع الخام الأخرى؛ فالعملية التي كانت بصفة أساسية تتمثل في مفاوضات بين تعاونيات المنتجين المحليين في أفريقيا وبين المستوردين من الشمال، أصبحت مزادا مفتوحا على مواقع الشبكة الخاصة بشركات الإنترنت من الأعمال إلى الأعمال (*)، مما يجبر المنتجين المحليين على التنافس مع المخزون الفائض والإغراق الذي تمثله المواد المدعومة في جميع أنحاء العالم. لقد تبخرت قدرة أفريقيا على المساومة، وتلاشت معها كل الآمال المعقودة على استخدام إنتاج السلع الخام لسحب نفسها إلى نقطة يمكنها عندها أن تنضم إلى اقتصاد الشمال عالي التقنية high-tech [٢٠]. إن الترتيبات الاقتصادية الواهنة التي بذلتها الدول النامية في محاولتها للانضمام إلى اقتصاد «السوق الحرة» العالمي ذي القيمة العالية، أي خلق اقتصاديات محلية قابلة للنجاح من أجل التعامل مع بقية بلدان العالم، تنمحي بتدخل الممارسات غير المتعلقة بالسوق الحرة، والمتمثلة في الدعم الحكومي. هل هذا من العدل في شيء؟ هل يتفق مع أي نمط للاقتصاد العالمي موجه نحو مستقبل قابل للتطبيق للمشروع التنافسي؟ يتركنا هذا مع **المعضلة رقم ٥: الإغراق**.

Business-To- business (BTo B) (*)

ولا تنتهي المشكلة عند هذا الحد؛ ففي الاقتصاديات المعولمة globalized، عندما تنزع الاقتصاديات المحلية إلى الانهيار، تفقد معها أوجه التاريخ، والثقافة، والمؤسسات، والتنافسات، والكبرياء المحلية؛ وكذلك يفقد الإنجاز الشخصي الذي يتحقق من قيام المرء بخدمة مجتمعه الوطني، وامتلاك المكاتب المحلية أو التقليدية، والتبرع للنصب التذكارية المحلية الدائمة لخدمة الأجيال القادمة (المكتبات العامة، المدارس، المتاحف). ويبرز هنا سؤال جدير بالاهتمام: هل الفعاليات المكتسبة من الترتيبات الاقتصادية الواسعة النطاق، والتي تتحقق في الصادرات إلى الدول النامية، تبرر خسارة كثير مما كان ذا قيمة عالية للبشر؟ ظلت الولايات المتحدة تجاهد لحل تلك المشكلة منذ منتصف القرن العشرين، في أثناء فقدنا للبلدات الصغيرة في غربنا المتوسط؛ قد تكون محاولات تأمل عمق تلك الخسائر في اقتصاد تقليدي أكثر مما نقدر عليه. إلى حد كون شركات الأعمال الأمريكية هي البادئ والمستفيد الرئيسي من الأعمال العالمية، هل هناك التزام بتدبر نتائج هذه الصادرات على الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الواسع والضيق النطاق للبلدان النامية؟ يصبح هذا السؤال هو **المعضلة رقم ٦: المجتمع**.

ماذا نصدر أيضا؟ إن أنماط استهلاك الوقود في الولايات المتحدة، وهي لا تقارن بمثيلاتها في بقية أنحاء العالم، مقترنة بموقف إدارة بوش تجاه معاهدة تغير المناخ لعام ٢٠٠٣ (بروتوكول كيوتو) لتقييد انبعاثات غازات الدفيئة، أوحت للبعض بأن تلوث الهواء قد يكون المستهلَك الأكبر الذي تودعه الولايات المتحدة على الشواطئ الأجنبية. ولسوء الحظ، فانبعاثات غازات الدفيئة ليست المساهمة الوحيدة من شواطئنا في تلويث العالم. منذ أن ملئت مواقع دفن النفايات الأمريكية وأغلقت، على الأقل في المنطقة الشمالية الشرقية المزدحمة، فإن مجرد تنظيف الشوارع من القمامة أصبح مشكلة رئيسية؛حاولت الولايات والبلديات حرقها، وأبعدت أنفسها من البلدة تقريبا بسبب الديوكسين [٢١] والجسيمات الناتجة خلال تلك العملية. ويمثل النقل خيارا آخر؛ فترسل مدينة نيويورك الآن معظم نفاياتها بالشاحنات إلى فرجينيا. ومن بين المشاريع الأحدث، نجد تصدير النفايات الصلبة إلى المناطق الراغبة فيها من العالم النامي - يبدو أن الفكرة وراء ذلك هي أنهم يمتلكون الأرض، وتمتلك الولايات المتحدة المال. وبالتالي هناك ترتيبات

تعاقدية جارية في جميع أنحاء العالم، للتخلص من النفايات الصلبة، وبصفة خاصة جدا النفايات السامة (وخصوصا البقايا السامة من أجهزة وشاشات الكمبيوتر المطروحة)، بعيدا عما سيضطر أطفالنا إلى التعامل معه (وهو ما نتمناه بشغف). أصبحت الولايات المتحدة، بطريقة ما، المركز العالمي للتلوث، ليس فقط من الضرب المجازي، كما هي الحال في الفساد، بل وفي الأشياء الحقيقية غير المجازية. لابد أن يكون هناك حل أفضل: فتلك النفايات لن تزول، وقد تمثل التعريف الرئيسي بالولايات المتحدة للأجيال القادمة من مواطني العالم النامي. إن الأثر الدائم الذي تخلفه الزجاجات البلاستيكية الملقاة في الجنوب سيكون **معضلتنا رقم ٧: القمامة**.

الصحارى مدرجة أيضا على قائمة الصادرات. وقد عرفت المساهمة البشرية في التصحر منذ فترة طويلة؛ حيثما تمارَس الزراعة لأي فترة زمنية مهما كان طولها (والتي تقاس بالقرون على الأقل، وربما الألفيات)، تصبح الأرض ملحية، عديمة الفائدة، وتتحول إلى صحارى. (تذكر، حسب مقدمة هذا الكتاب، أن الصحارى العراقية، والتي تعرض على تلفزيوناتنا كساحات للقتال، كانت تمثل «الهلال الخصيب» ذات يوم). من الممكن أن نمارس الزراعة بصورة مستدامة، لكن أحدا لم ينفذها حتى الآن على مستوى الإمبراطورية، وهذا هو المطلوب [٢٢]. ومن المثير للسخرية، أنه الآن ـ ومع توافر كتب جيدة عن الزراعة المستدامة (وأمثلة معتبرة لها)، يميل الاتجاه نحو المزارع الضخمة الأكثر اعتمادا على الممارسات غير المستدامة. وبالنسبة إلى معظم الغذاء، الذي لا تمكن زراعته في الولايات المتحدة أو أوروبا، يزرَع حاليا في مصانع تقع في العالم النامي. تُشتَرى المزارع الصغيرة وغير المربحة للشعوب الأصلية من قبل الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات، لإجراء زراعات أحادية واسعة لمنتجات مثل القطن أو الأناناس، والتي لن تغذي سكان المنطقة لكنها تجلب المدفوعات إلى الحكومة مقابل استخدام الأرض. إن الدخل الذي تدره الصادرات يحتاج في كثير من الأحيان إلى دفع الديون الخارجية المتراكمة خلال محاولات التصنيع.

إن مزارع التصنيع الضخمة التي تزرع الأطعمة المخصصة للتصدير، وهي أغذية أغلى بكثير مما يقدر عليه السكان المحليون، تسيطر على الأراضي التي كانت تستخدم كقطع أرض عائلية لزراعة الخضراوات؛ كما تلزم إزالة الأشجار أيضا لكي تبدأ تلك المصانع عملها، وخلال عملها،

تكون معتمدة على المبيدات الحشرية، ومبيدات الأعشاب، وفي كثير من الأحيان للبذور المعدلة وراثيا لكي تبقى مربحة. ومع الحصاد المستمر، فهي تستنزف المغذيات التي تحتويها التربة بسرعة؛ وفي بعض الأحيان، فإن البقايا الكيميائية تجعل من المستحيل زراعة المحاصيل المحلية، إذا تركت المزرعة عندما تتوقف عن إدرار الأرباح.وتترتب مجموعة كبيرة من النتائج المزعجة عن تلك الممارسات الزراعية الدولية؛ هل هي مسؤولية الشركات الزراعية الدولية التي تتربح من المحاصيل؟ إلى أية مدى يجب أن تحمل شركة، أو جنسية بعينها، مسؤولية إفساد بيئة أمة أخرى، ليس لها عليها أي سيطرة مباشرة، لكنها تسهم فيها بمعرفة مسبقة؟ هذه هي **المعضلة رقم ٨: البيئة.**

وفي فترة لاحقة، فإن الشعبية العالمية المتزايدة لهامبورغر ماكدونالدز McDonald's، فضلا عن منتجات تاكو بيل Taco Bell ودجاج كنتاكي المقلي KFC، تزيد من احتمال أننا نعرض أجزاء متزايدة من العالم لمباهج الأمراض المزمنة. وتختلف هذه المعضلة تماما عن تلك التي يطرحها تصديرنا للمبيدات الحشرية، والمنتجات الصيدلانية، والتبغ، وهي مواد تصبح ضارة بشكل واضح إذا أسيء استعمالها (أو إذا استعملت أصلا، في حالة التبغ)، الأمر الذي سيحدث على الأرجح. ليس هناك على الإطلاق أي شيء خطأ أو غير صحي أو ضار فيما يتعلق بشطائر الهامبورغر والدجاج المقلي، على الأقل بالنسبة إلى غالبية الجمهور الأمريكي الواعي؛ كما أنه من المرجح أن تكون المنتجات المدعومة من قبل الشركات الأمريكية أقل عرضة للتلوث الضار من الطعام المحلي، لكننا نعلم أن هذا النوع من الغذاء الجيد يلعب دورا في المشاكل الصحية التي تواجه كثيرا من الأمريكيين في المراحل المتأخرة من الحياة. وإذا اختار الناس في جميع أنحاء العالم، على الأقل أولئك الذين يقدرون على شرائه، اللحاق بنا في عاداتنا الغذائية السيئة، وما ينتج عنها من السمنة، وقصور القلب، والداء السكري من النوع الثاني، هل يجب أن يقلقنا تواطؤنا في هذا الاختيار؟

هل يضيف إلى مخاوفنا أن أكثر البلدان النامية لا تمتلك البنية التحتية للرعاية الصحية اللازمة للاهتمام بمن يعانون من مثل هذه الأمراض الموهنة؟ وهذه هي **المعضلة رقم ٩: الصحة الطويلة المدى.**

تدبر الموقف من وجهة نظر المواطن الأمريكي: يبدو أن لتاريخ العولمة، حتى هذه النقطة، موضوعا مشتركا هو أننا نحن الأمريكيين ذوي الثراء المفرط مسؤولون، في نظر معظم العالم، عن الأشياء الضارة التي لا يمكننا تذكر فعلها. هناك تحول في المعضلات: يبدأ بالقضايا التي تم حلها في الوطن (في الولايات المتحدة) لكنها خُلقت مرة أخرى لاحقا في الخارج (مثل منع تصدير المبيدات الحشرية في الولايات المتحدة، لأسباب وجيهة)؛ ويستمر عبر قضايا يمكن السيطرة عليها على الأراضي الأمريكية، لكنها تتخطى قدرة الدول النامية للسيطرة عليها على أراضيها (القمامة، على سبيل المثال)؛ وينتهي بمشكلة لسنا متأكدين حتى من أننا على وعي بها في الولايات المتحدة، على رغم أن المشكلة الأخيرة، وهي الأمراض المزمنة، قد تكون، بحلول منتصف هذا القرن، هي المشكلة الأعلى تكلفة التي تواجه دافع الضرائب الأمريكي.

الوصايا العشر لمؤسسات الأعمال المتعددة الجنسيات

تطرح العولمة مشاكل حول أخلاقيات الأعمال، ببساطة لأنه من الصعب تطبيق الفرضيات الأخلاقية المحلية على الشروط التي نجدها في الخارج. ضمن حدود الولايات المتحدة، قد نفترض مقدما وجود خير متأصل في نظام السوق الحرة، وحرمة لحقوق الإنسان والملكية الخاصة، واعتقادا عاما بأن الأمانة هي خير سبيل. ليس الأمر أن تأثيرات السوق الحرة جيدة دائما، أو أن الحقوق والملكيات تحترم دائما، أو أن أحدا لا يغش مطلقا ـ لكن مناقشات الإرشادات الأخلاقية يمكن أن تبنى، على الأقل، على الاتفاق العام بأنها يجب أن تكون كذلك. وبالإضافة إلى ذلك، فقد نضجت أخلاقيات الأعمال ضمن الإطار القانوني والتنظيمي الأمريكي. ولحدث الولادة هذا أهمية حاسمة؛ فهو يعني أنها تتضمن الافتراض الأساسي بأن القانون سيطاع، كما هي الحال عموما في الولايات المتحدة. ويتضمن ذلك افتراض عدم التغاضي عن الرشوة وأنك إذا تمسكت بموقفك، فلن تضطر لدفع الرشا. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يعني أن الحكومة هي الفاعل الأقوى في ساحة الأعمال، وأنها ستدعم تعليماتها بالقوة. قد يبدو هذا كقطعة غير ذات علاقة من الخلفية، لكن لها أهمية حاسمة؛ فهي تجبر الإدارة على التفكير «بشكل أخلاقي»، لأنه سواء كان المديرون أخلاقيين أم لا، فعليهم أن يفترضوا أن نقادهم من المجتمع

أخلاقيون، أو مدركون للأخلاق، وهم يعلمون أن هؤلاء النقاد لديهم صلات بالحكومة. وإذا حاولوا تحقيق الأرباح بأن يكونوا لا أخلاقيين بالمرة، فستتخذ الحكومة إجراءات صارمة تتمثل في قوانين مرهقة، وسبل مماثلة للمراقبة، والتنفيذ. يمكنك، على سبيل المثال، أن تحاول استغلال عمالك بتشغيلهم بأجور الكفاف، وتحت ظروف عمل غير آمنة – لكنك ستكتشف، وتغرم؛ وإذا كان النظام يعمل بشكل صحيح (وليس بمجرد غرامات بسيطة)، ستكون النتيجة الأخيرة أغلى من الأولى. وإذا تسببت في تلويث النهير، فستجبرك الولاية على تنظيفه. يمكنك أن تحاول الانتقال إلى ولاية أخرى لتفادي الضرائب أو القوانين البيئية، أو أن تهدد بالانتقال لكي تحصل على صفقات جيدة من حكومة الولاية والحكومة المحلية، لكن الحكومة الفيدرالية ستلاحقك أينما ذهبت؛ فبمجرد أن تتعامل مع قانون فيدرالي، لا يمكنك أن تمارس لعبة الولايات، واحدة تلو الأخرى، لتحصل على صفقة أفضل فيما يتعلق بقواعد الانبعاثات أو الأجور.

هذه هي القواعد التي تغيرها العولمة؛ ففي خارج الولايات المتحدة، تتعامل الشركات في كثير من الأحيان مع أناس لم يستفيدوا مطلقا من نظام السوق الحرة؛ فقد تكون خلفيتهم هي زراعة الكفاف، حتى البحث عن الطعام، أو حياة القرية التقليدية، أو ـ وهو الأسوأ ـ ثمة نظام تعاوني فاشستي [٢٣] عرف أصلا باسم «الشيوعية»، وفيه قد تكون الملكية الخاصة وحقوق الإنسان امتيازات مخصصة للنخبة. ولهذا السبب وحده، ستكون جميع عمليات الأعمال في تلك البلدان مثقلة بالتعقيدات، التي سنناقش بعض الأمثلة عليها أدناه.

هل الأمانة هي خير سياسة؟ ماذا لو لم يكن أي شخص آخر أمينا؟ هل يجب أن تلتزم مؤسسة الأعمال بولعها الأمريكي بالصفقات الشريفة، أم يجب عليها «أن تفعل كما يفعل الرومان» وتدفع الرشا اللازمة؟ إذا تذكرت الحكاية المؤسفة لكارل كوتشيان، المدير التنفيذي لشركة لوكهيد، عندما حاول الحصول بالرشوة على صفقة كبرى لشركته في اليابان، ستعرف المشاكل التي تظهر هنا: في أعقاب هذه الكارثة (وغيرها)، أقر الكونغرس قانون الممارسات الأجنبية الفاسدة في العام ١٩٧٧، والمعدل في العام ١٩٨٨، والذي لا يزال قيد التطبيق حتى يومنا هذا.

اليابان، بطبيعة الحال، أمة متحضرة يفرض فيها تطبيق القانون بصورة جيدة. لكن افترض أنك تتولى إدارة فرع لإحدى شركات المنتجات الزراعية بعيدا عن الوطن، ووجدت نفسك في العالم النامي، في موقف لا يوجد فيه ما يمثل الحكومة العامة سوى الاسم، يمكنك عمل ترتيباتك الخاصة بالحكم مع أي جماعة تشاء. والأكثر أهمية، عندما يتعلق الأمر بالضرائب والقوانين المرهقة؛ يمكنك، في الحقيقة، أن تجعل البلدان تتنافس فيما بينها، بجعلها تتزايد على استثمارك، الذي ترغب فيه كثيرا. هذه قوة أكثر بكثير مما قد يمكنك امتلاكه في الوطن على الإطلاق؛ لكن كيف يجب أن تستخدم؟ هل الربح هو الهدف الوحيد؟

باختصار، تواجهنا العولمة بأسئلة لم نشد لها مثيلا منذ الغرب المتوحش في القرن التاسع عشر، ونحن لسنا على يقين من كيفية التعامل معها. دعونا نلق نظرة على مجموعة مقترحة من الإرشادات الخاصة بالأعمال العالمية، ونرى إن كانت تساعد على إرشادنا في عالم ليس فيه الكثير من الاتجاهات:

احترام الأمة

إن الصنف الأول من قواعد الأعمال العالمية يعنون مشكلة التفاعل مع الدولة ذاتها، من حيث كونها من خارج الشركة، مقابل موظفي الشركة.

١ ـ الأرض: احمها ـ تأتي الأرض قبل البشر: فحيثما تُدمَّر الأرض، لا يكن هناك أمل للناس.

٢ ـ القانون: أطعه ـ حتى إذا بدا أنك لست مضطرا لذلك. سيساعدك ذلك على تفادي العواقب السيئة لاحقا.

٣ ـ الثقافة: أذعن لها ـ إن الغطرسة الأمريكية ممقوتة للغاية، وخطرة، إذا فسرت كاحتقار لثقافة الشعب. احترمها.

٤ ـ الفنون: ادعمها ـ هذه واحدة من أسهل الطرق لخلق الموجات الإيجابية في المجتمع، وأفضل سبيل للمساعدة على المحافظة على الثقافات المهددة بتدفق السلع والموسيقى الأمريكية.

٥ ـ الحياة العامة: ساعد فيها ـ خصوصا إذا كانت الدولة ديموقراطية ناشئة، كن نموذجا للنشاط الديموقراطي. اضغط لتحقيق ما تريد بشكل مفتوح. وإذا خسرت، اخسر بشرف، ولا تحاول استخدام وسائل غير شرعية لتجنب الخسارة. احترم النظام.

المسؤولية تجاه الناس

يتعلق الصنف الثاني من قواعد الأعمال العالمية بموظفي الشركة؛ كيف تعاملهم، وماذا يستشف من معاملتك عن وجهات نظرك حول الكرامة الإنسانية.

١ ـ حاجاتهم الطبيعية: ادفع لهم أجورا كافية ـ إن الأجور في العالم النامي متدنية للغاية. بطريقة أو بأخرى، تأكد من أن الموظفين وعائلاتهم لديهم ما يكفي لكي يأكلوا ويلبسوا، ومن وجود سقف فوق رؤوسهم.

٢ ـ حاجاتهم السياسية: عليك مراعاة الحقوق، والعدالة، والأمانة – أنت مسؤول جزئيا عن تعليم الديموقراطية للمواطنين؛ احترم الحقوق حتى لو لم تكن مضطرا لذلك، وكن أمينا معهم.

٣ ـ كرامتهم: أظهر الاحترام والتقدير – أنت تقوم هنا، على وجه الخصوص، بالتعبير عن وجهات نظرك حول قيمة الإنسان، وتمكنهم من أن يصبحوا مسؤولين.

٤ ـ استقامتهم: حرم الرشوة، والتورط في عدم الأمانة ـ وبعد ذلك، لا تمارس الضغوط على ذلك التخويل بأن تطلب منهم التصرف بلا أمانة نيابة عنك!

٥ ـ إمكانيتهم: امنحهم التعليم، والفرصة، والمسؤولية. قد لا يكون عمليا أن تصر على ذهاب كل الأطفال إلى المدرسة من عمر ٦ إلى ١٦سنة، لكن وفر التعليم في كل فرصة، واعمل على ترقيتهم حيثما أمكن إلى مواقع المسؤولية.

تمثل هذه الصياغة، جدليا، تحسينا على العديد من برامج المبادئ الأخلاقية للأعمال العالمية، في كونها لا تدعي أنه يمكن «استنباطها» من فكرة غربية أو الأخرى، مثل «حقوق الإنسان» أو «العقد الاجتماعي». حيث تظهر مشكلة المبادئ الأخلاقية الدولية، تصبح حقوق الإنسان محلا لخلاف كبير، ولا يكون هناك عقد اجتماعي؛ كما أن التعليمات الأخلاقية الملائمة للأعمال الدولية لا ترى بصورة مفيدة كنتيجة للمفاوضات بين أطراف متكافئة. كما أنه ليست هناك أطراف متكافئة، ولا يمثل هذا تخطيطا للقانون العالمي، على غرار القانون الفيدرالي الذي يجعل من المستحيل الاحتيال على قوانين الولايات المختلفة ضمن حدود الولايات المتحدة. إن التشريع المتعلق بالحد الأدنى للأجور العالمية غير عملي، والتشريع البيئي العالمي مستحيل، وليس هناك الآن أي إجماع حقيقي وجازم حول الدلائل الإرشادية الأخلاقية لممارسة الأعمال بين الدول. يجب أن تتداول كل شركة حول سلوكها الأخلاقي الخاص ضمن حدودها.

وإذا لم تكن هذه الدلائل الإرشادية نظرية أخلاقية، أو مشتقة من إحداها، ولا عملية للتوصل إلى حلول تفاوضية عادلة، ولا إطارا لحكومة عالمية، فما الذي يبرر وجودها؟ إنني اقترح إجابتين عن هذا السؤال: ١ـ أنها جيدة، و٢ـ أنها مفيدة.

إن جودة الدلائل الإرشادية تكمن في توافقها مع المبادئ الأخلاقية العامة (مقابل قابلية الاستنباط الصارمة من النظرية الأخلاقية)، من ناحية، واتجاهها لجعل العالم مكانا أفضل، من الناحية الأخرى. مهما كانت نظريتك الأخلاقية المفضلة؛ فمن الواجب علينا، بموجب مبادئ علم الأخلاق، أن نكون عادلين ومنصفين بعضنا لبعض، وتقضي الدلائل الإرشادية بذلك في إصرارها على إطاعة القانون واحترام سلامة وإمكانات كل من يعمل لدينا. وبالإضافة إلى ذلك، فمن الواجب علينا أن يساعد بعضنا البعض، وأن نتجنب إلحاق الأذى، ويجسد ذلك الاهتمام بسعادة العمال، وبالمجتمع خارج الشركة، وبمستقبل الأمة. ومن الواجب علينا أيضا أن نحترم القوة المعنوية والكرامة لجميع البشر الذين نتعامل معهم، وتضمن الدلائل الإرشادية هذا الاحترام في نقاط عدة. (راجع الفصل الأول إذا لم يبد هذا الملخص مألوفا). والجديد في الدلائل الإرشادية هو الأولوية العالية الممنوحة للأرض. لقد رأينا الكثير من مشاريع «التنمية»، الوطنية أو تلك الناتجة عن الاستثمارات الأجنبية، التي أتلفت الأرض وتركتها عديمة الفائدة للاستعمالات اللاحقة. إذا لم تكن الأرض هناك ـ أي كانت غير منتجة بسبب فرط الاستعمال، أو التعرية، أو التلوث، وغير صالحة للسكن بسبب السموم، أو غير متوافرة للناس بسبب ترتيبات التخصيص ذات النتائج العكسية ـ فإن الناس سيموتون، مهما كان حسن معاملتهم خلال عملية إتلاف الأرض.

وبالإضافة إلى التوافق العام للدلائل الإرشادية مع المبادئ الأخلاقية، فلديها نزعة جيدة وحيدة تستحق الذكر: فالالتزام بهذه الدلائل الإرشادية يضمن أن وجود الشركة الأمريكية لا يضر بالبلاد، وفي الحقيقة قد يفعل بعض الخير وهي تستمد أرباحها من الأرض ومن الناس. ليست هناك «مبادلة» بين مصلحة حملة الأسهم ومصلحة البلد المضيف. يجب أن تتصرف الشركة، كما كان يصر عليه جيم بير Bere، كضيف في المجتمع، بحيث تترك الغرفة أكثر ترتيبا مما كانت عليه عندما سكنتها. يجب ألا يكون وجود الشركة مبادلة، بل عرض «يربح فيه جميع الأطراف»، والذي يترك البلاد والعالم مكانا أفضل على المدى البعيد.

وتكمن فائدة هذه الدلائل الإرشادية، إذا كانت لها فائدة، في الشرط الأساسي، المتضمن في كل منها، بأن يبقى المدير الدولي، في الخارج أو في الوطن، على مقربة من الناس المتأثرين بوجود المشروع بين ظهرانيهم. يتطلب التصرف وفق هذه الدلائل الإرشادية أن يستمع المدير إلى الناس، ليس فقط للموظفين (لكنه يستمع لهؤلاء بالتأكيد) ولكن أيضا لسكان المنطقة الذين يرون مشروع الشركة أزمة جديدة في حياة أمتهم، والذي يقدم لهم، كما يقترح حرف الأبجدية الصينية المقابل لكلمة «أزمة»، فرصة معقودة بالخطر (أو خطرا يمكن أن تختبئ الفرصة في داخله). إن عمليات الرأسمالية العالمية، كما يشير إليها فريدمان بكل بلاغة، تأسرهم وترهبهم؛ لذا فإن جهود مسؤولي الشركات للمشاركة في حياة المجتمع، من خلال دعم الفنون، والمشاركة في التنظيم المدني، وتشجيع التعليم، سيجعلهم على اتصال بالعديد من مستويات الناس في المجتمع، الأمر الذي يجعلهم أقل غرابة وإخافة. ليست هناك ضمانات في هذه المنطقة - ضمانات أقل بكثير مما يحق لأي شركة أن تتوقعه إذا شارك مديروها بالطريقة نفسها في مجتمع يقع داخل حدود الولايات المتحدة. وعلى رغم أن الشركة كسبت ثقة المجتمع، فليس هناك ضمان بأنها ستكون، في الحقيقة، جديرة بالثقة. ومع ذلك، فالأنشطة التي تشير إليها الدلائل الإرشادية تمنحها أفضل فرصة للحصول على أصدقاء واتصالات نافذة في المنطقة التي يقع فيها مشروع الشركة. وإذا وضعنا جدول الأعمال الأخلاقي للدلائل الإرشادية جانبا، فإن الارتباط الواسع بالمجتمع يعظم احتمال إحاطة المديرين المحليين علما بحالات الفشل في المجالات الأخرى من الأعمال (على سبيل المثال، بأن المديرين من المستوى الأدنى يقومون، في الحقيقة، بدفع الرشاوى للإدارات المحلية مقابل حصولهم على معاملة تفضيلية)؛ كما يجعل من الأقرب احتمالا، في عصر الإرهاب هذا، أنهم سيسمعون عن النشاط الأولي العدائي للشركة ولما تفعله، ومن الأقرب احتمالا أن يكون هناك أشخاص ومؤسسات تساعدهم في التعامل مع ذلك النشاط.

الاتفاقيات الدولية

على رغم الاتفاق العام، المبني على حجج ذات أصل يمتد إلى آدم سميث على الأقل، على أن التجارة الحرة والصفقات التي تبرم بحرية بين الشركاء التجاريين لإدارة التجارة، هي أفضل سبيل لمواصلة العلاقات التجارية

الدوليـة، وأنه من الأفـضل ترك الكيـانات الحكوميـة خارج المعـادلة، فـالوضع الحـالي للنشـاط التـجاري العـالمي غيـر ممثل جيـدا بتلك المبادئ. لقـد أكملت التـجارة الدوليـة، وعـدلت، باتفـاقيات دولية من كل نوع، ليس فـقط اتفـاقيـات التجارة الحرة، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، والاتفاقية العـامـة للتجـارة والتعـرفة الجـمركيـة (الغـات) (*)، ومنظمـة التـجارة العـالميـة WTO، التي تسـيطر على الفكر الاقـتـصـادي حـاليـا. وكـمـا أشـرنـا إليـه في الفصل الرابع، فإن معظم البيئة القانونية للأعمال في الجزء المتبقي من هذا القـرن، سواء كـانت متعلقـة بصورة مباشـرة أو غيـر مباشـرة بالطبيعة والموارد الطبيـعيـة، سـتكون بيئـة دوليـة. وسنخـتـتم هذا الفـصل بمراجـعـة سـريعـة لاتفـاقيـتين دوليتين نمطيتين تسـتهـدفـان حـماية البـيئة الطبيـعيـة، لتوضيـح الإمكانات والمشاكل التي تنطوي عليها كل هذه الاتفاقيات.

ومن الاتفـاقيـات الدوليـة النمطية، التي قد تسـتدعى لحل المشاكل البيئـية العـالميـة، بروتوكـول مـونتـريال Montréal Protocol، المصـمم لإيقـاف تدمـيـر طبـقـة الأوزون، وبروتوكـول كـيـوتو، المصـمم للتـخلص التـدريجـي من غـازات الدفيـئة. إن المشـاكل متـشـابهـة جـدا، سطحيـا على الأقل - فكلاهمـا متـعلق بالتغيـرات المناخيـة والجوية التي هي عـالميـة حقـا بطبيـعتـها - وقـد تناولتـها الوثائق بعقـلانية ظاهرية، لكن أحدهمـا يبدو فعـالا والآخـر لا. ومن السذاجة بمكان أن نلقي باللوم على الإدارة الحـالية لرفض للتعاون مع بروتوكول كيوتو. لنلق نظرة على كل من المبادرتين العـالميتين ونرى مـا السبب المحتمل للاختلاف بينهما. (٢٤)

أصبـح بروتوكـول مـونتـريال حـول المواد التي تسـتنفـد طبـقـة الأوزون سـاري المفعول في الأول من يناير ١٩٨٩، بعد عدة سنوات من المفـاوضات؛ وقـد عُدِّل خمس مرات على الأقل منذ ذلك الحين، للسماح بإدراج حـالات خاصة. بصفة أسـاسـيـة، وافقت الدول المـوقعـة على الحد من، وبعـد ذلك إنهـاء، تصـنيـع وبيـع الكلوروفلوروكربونات (CFCs) التي وجد أنها تسبب تدهور طبقة الأوزون (مع توفير جميع الشروط اللازمة للسماح لصغار المنتجين بالاستمرار في تصنيعها حسب ضرورات التنمية). وقد نجح البـروتوكول، على وجه العمـوم، على رغم أننا - بالنظـر إلى الشكوك التي تكتنف البـيـانات المتـعلقـة بطبـقـة الأوزون -

(*) General Agreement on Tariffs and Trade (GATT)



سنضطر إلى الانتظار لعدة سنوات أخرى لنعلم اسم الطرف المنتصر. كان للبروتوكول بعض النقاط في مصلحته: تنتج الكلوروفلوروكربونات من عدد قليل من المصادر، ويمكن التعرف عليها بسهولة، وكان منتجوها يبحثون (ويجدون) بنشاط عن منتجات يمكنها أن تحل محل الكلوروفلوروكربونات.ونتيجة لذلك، لم يواجه بروتوكول مونتريال سوى معارضة سياسية محدودة. كانت الحكومات مهتمة إلى حد ما بتطبيق الاتفاقيات، ولم يكن لدى المواطنين سبب أو سبيل للمعارضة. عُدِّلت ممارسة تصنيع وبيع الكلوروفلوروكربونات في قاعة اجتماعات مجلس الإدارة؛ ولم يكن أمام الزبائن من خيار سوى قبول البديل.

لكن الأمر مختلف عندما نتحدث عن غازات الدفيئة؛ فالتكنولوجيا اللازمة لتغيير غازات الدفيئة أصعب وأكثر انتشارا بكثير، كما أن تطويرها سيكون أكثر صعوبة. إن بروتوكول كيوتو، الذي اعتُمد في أوائل ديسمبر ١٩٩٧ بموجب الاتفاقية الإطارية حول التغير المناخي (*) التي صيغت في ريو دي جانيرو العام ١٩٩٢، حاول تأمين اتفاقيات تضمن إعادة انبعاثات غازات الدفيئة إلى مستويات العام ١٩٩٠ في البلدان المتقدمة؛ بينما أبقت البلدان الأقل تقدما على معيار مختلف، للسماح لها بتطوير قدراتها الصناعية. ولتقليص الانبعاثات في الولايات المتحدة، يتعين علينا أن نجبر كل مصانعنا التي تجاوزت عمرها الافتراضي، والتي تعمل بحرق الفحم، على تركيب تقنيات جديدة أو أدوات للتحكم في الانبعاثات؛ ويجب علينا خفض انبعاثات سياراتنا بنسبة ٢٠ في المائة؛ كما يجب علينا أن نقلل من استخدام محركات الديزل غير الكفؤة، والتي تتضمن معظم معدات البناء لدينا. سيكون التأثير الاقتصادي فعليا، وسيستشعره الجميع؛ وستتأثر على وجه الخصوص، وبشدة، تلك المجالات الحساسة مثل ماركة، ووزن، واستعمالات السيارة العائلية. سيكون المواطنون في مرمى نيرانه بصورة مباشرة. مثّل بروتوكول كيوتو مفاجأة سياسية مذهلة في اللحظة التي دخل فيها حيز التنفيذ، لذا فإن قرار إدارة مشجعة للنفط بالتظاهر بعدم وجوده أمر مفهوم كليا.

إن اتفاقية لخفض ضوضاء، وحجم، وتشغيل السيارات ستكون غير مقبولة في العالم المتقدم، أو على الأقل، فإن امتثال المواطنين لها سينطوي على مشاكل معقدة. في العالم النامي، قد تعزف الحكومات التي تجني أرباحا

(*) Framework corvertion on Clinate Change

طائلة من العمليات المدمرة للبيئة، عن فرض أنظمة ترى أنها مفروضة عليها. تذكر أن الدول تمتلك السلطة على مواطنيها فقط إلى المدى المتعلق بقدرتها على تسليم السلع؛ والسيطرة على توزيع الموارد الطبيعية جزء من تلك السلطة، لذا فإن الموافقة على حفظ الموارد أو السماح للأجانب بإملاء طبيعة وسرعة توزيعها، بمفردهم، سيقلص تلك السلطة بشكل ملحوظ. وحتى الأمم المتقدمة لا يمكنها فرض أنظمة جديدة لحقوق الملكية، ليس من دون معركة، كما رأينا في النزاع حول «حالات الاستيلاء» (الفصل الرابع).

كيف يفترض، عموما، أن تنفذ الاتفاقيات الدولية؟ ليست هناك، ببساطة، ثمة آليات دولية لتطبيق القوانين يمكن فرضها بوصفها مسألة حق على أناس هم لها كارهون. وقد اقترحنا آلية للتنفيذ في الفصل الأخير - وهي العقوبات التجارية، والتي يمكن - نظريا - أن يتم شرحها بالتفصيل في الاتفاقية الأصلية. وإذا أمكن استخدام العقوبات المتعددة الأغراض ضد الدول «المارقة» للحد من قدراتها النووية، فمن المؤكد أنه بالإمكان استخدامها لفرض تنفيذ الاتفاقيات البيئية؛ أما بقية التنفيذ فستُجرى على الأرجح من قبل منظمات المجتمع المدني (والتي تسمى في البلدان الأخرى بالمنظمات غير الحكومية) بالدعاية والإعلان، والتظاهر، والمقاطعة، والاعتصام، وأي وسائل أخرى قد تستخدم. قد تكون النتيجة فوضوية؛ وسنتناول منظمات المجتمع المدني هذه في الفصل القادم.

الحالة رقم (٦): شركة شل للنفط في نيجيريا

موت زعيم وطني: قصة كين سارو - ويوا[٢٥]

يقدم لنا آيك أوكونتا Okonta، وهو صحافي نيجيري ونصير للبيئة، وأورونتو دوغلاس، وهو محام نيجيري متخصص في حقوق الإنسان البيئية، قصة كين سارو - ويوا:

> منذ الأيام المظلمة للعبودية إلى الوقت الحاضر، حُكمت دلتا نهر النيجر بالعنف، وأراد رجال العنف أن يحكموها بالقوة. أثبتت الموارد الطبيعية والبشرية العامرة للمنطقة كونها جاذبية لا تقاوم دائما لتجار الرقيق، وتجار السلع، والمستعمرين، والساعين لجمع الثروات بأي طريقة الذين يستعبدون السكان بواسطة الخيانة وقوة الأسلحة، ويسلبون مواردهم. ومع

اكتشاف النفط في المنطقة في العام ١٩٥٦ بواسطة شركة شل Shell، دلف ظلم واستغلال شعب دلتا النيجر إلى مرحلة أخرى، لكنها أكثر مخاتلة. ظهرت حركة بقاء شعب أوغوني (*) في أغسطس ١٩٩٠ لوضع نهاية لهذا الفصل المظلم من قصة دلتا نهر النيجر (٢٦).

كانت الحركة من بنات أفكار كينول بيسون سارو - ويوا، المولود في بوري، من أعمال ولاية الأنهار، وابن جيم بيسون ويوا، وهو رجل أعمال ومن زعماء المجتمع. ولكونه خريج جامعة إيبادان Ibadan، قام بالتدريس في العديد من الكليات في نيجيريا، وأدار مستودع النفط في جزيرة بوني، وبعد ذلك عمل كمفوض إقليمي للتعليم في مجلس وزراء ولاية الأنهار. وكان كاتبا غزير الإنتاج، بلغ نتاجه في قمة عطائه سبعة كتب في السنة، غالبا في صورة روايات كانت تلقى قبولا حسنا، بالإضافة إلى المقالات السياسية والشعر. كان الرجل ناشطا في مجال السياسة، وصحافيا، وداعية لقضاياه السياسية، وكان أيضا مفتونا للغاية بنظام التعليم الإنجليزي؛ فأرسل جميع أبنائه للدراسة في إنجلترا.

وكمدافع عن شعبه، كتب ميثاق الحقوق في أوغوني Ogoni Bill of Rights، وتوجه إلى لاهاي في يوليو ١٩٩٢ وسجل منظمة MOSOP في منظمة الأمم والشعوب غير الممثلة (**)، متعهدا بأن تلتزم حركته باللاعنف. ولكونه منظما ممتازا، ألحق بمنظمة MOSOP مجلسا وطنيا للشباب، ومنظمة للنساء، ومؤتمرا للحكام التقليديين، ومجلسا للكنائس، واتحادا للمعلمين، واتحادين للطلاب، وجمعية مهنية (ولكل منها ترخيماتها acronyms الخاصة). وقد تابع تسجيله في لاهاي في الرابع من يناير ١٩٩٣، مع احتجاج سلمي هائل ضد شركة شل وحكومة نيجيريا. أخبر خروج ٣٠٠ ألف مواطن أوغوني في الشوارع العصبة العسكرية التي كانت وقتئذ في سدة الحكم بأن الحركة لابد من أن تؤخذ على محمل الجد، وقد فعلت ذلك من دون عنف على الإطلاق.

بدأ إطلاق النار في وقت لاحق من تلك السنة، عندما قامت قوات الشرطة المرافقة لأحد مقاولي الباطن لشركة شل، بإطلاق النار على مجموعة من الأوغوني تحتج على وضع الأنابيب عبر الأراضي الزراعية من دون إشعار أو

(*) The Movement Of The Survival Of The Ogoni People (MOSOP)

(**) Unrepresented Nations and Peoples Organization

تعويض. وبعد ذلك، انسحبت شركة شل من أوغوني، موحية بوجود خطر على عمالها وعلى مواطني أوغوني. وطوال صيف وخريف العام ١٩٩٣، استمرت العصابات المسلحة التابعة لقوات الأمن الداخلي لولاية الأنهار، بقيادة الرائد (لاحقا المقدم) بول أوكونتيمو، في هجماتها الوحشية على قرى أوغوني.

لم يفت أوغوني أن المراكب التي استخدمت من قبل العديد من العصابات الغازية كانت مملوكة لشركة شل، وأن مروحية تابعة لشركة شل كانت تحلق في السماء خلال هجمات سبتمبر. استمرت الهجمات الإرهابية، التي اتسمت بحالات القتل العشوائية، والاغتصاب، والسلب، والحرق، حتى العام ١٩٩٤، وكانت لا تزال تحت قيادة أوكونتيمو، الذي كان بحلول ذلك الوقت يتفاخر بها علنا. تتمثل إحدى معضلاتنا لهذه الحالة في كيفية وصف هذه الهجمات: هل كانت، كما أصرت الحكومة المركزية ومراقبو شركة شل، نتاجا أوليا لمنافسات قبلية قديمة، تحولت إلى مميتة بفعل الأسلحة الحديثة، حيث انتقم محاربون قبليون مثل بول أوكونتيمو من أعدائهم القدامى تحت ستار القانون؟ أم أنها أشعلت، كما ادعى النشطاء النيجيريون، بصورة متعمدة من قبل شركة شل والحكومة لإخضاع أوغوني وجعل النفط يتدفق ثانية، باستئجار مرتزقة مثل بول أوكونتيمو لتنفيذ أعمالهم القذرة نيابة عنهم؟ أم أنها كانت مزيجا مميتا من الاثنين، فقام مجرمون مثل بول أوكونتيمو، عندما أحس بوجود فرصة في أوجه سوء الفهم المتبادلة بين منظمي أوغوني وبين الشركات الأجنبية المتعددة الجنسيات، باستغلال فرصته لإثراء نفسه ورفاقه السفاكين بينما كان كل من الجانبين عاجزا عن كبح جماحه؟ يوحي التاريخ بصلاحية كل التفسيرات الثلاثة.

بحلول منتصف العام ١٩٩٤، حاولت شركة شل الاستمرار في استئناف عملياتها النفطية بين شعب الأوغوني بقوة «الاتفاق» الذي صاغوه، والذي رفض كين سارو ـ ويوا التوقيع عليه. أعقب ذلك اندلاع أعمال العنف؛ فقد أطلق رجال أوكونتيمو النار على صبي وقتلوه في كوروكورو. وفي تلك المرة، حصل سارو – ويوا على مقابلة رسمية مع رئيس أوكونتيمو، واتهم أوكونتيمو، أمام رئيسه، بأخذ «ثمن الدم» [٢٧] من شركة شل [٢٨]. ولإحساسه بالإهانة، انتقم أوكونتيمو بمهاجمة اجتماع زعماء الأوغوني في الواحد والعشرين من مايو ١٩٩٤، في جيوكو، وقتل أربعة من الزعماء، وأتبع ذلك بمذبحة ليلية في جميع أنحاء القرى المحيطة.

وفي وقت لاحق من تلك الأمسية، اعتقل كين سارو – ويوا بتهمة اغتيال الزعماء، على رغم أنه لم يكن على ما يبدو موجودا وقتها في الأنحاء. ولحق به زعماء منظمة MOSOP الآخرون إلى السجن. وطوال معظم الصيف، استمر ذبح ونهب أرض الأوغوني Ogoniland من دون حدود، بينما كان سارو ـ ويوا ورفاقه يتعرضون للتعذيب، والتجويع، والضرب في السجن. لم يكن الإرهاب سرا؛ كان أوكونتيمو يتبجح على الملأ بمقدرته، إلى درجة إعطاء أوامر تفصيلية عن كيفية تنفيذ غاراته [٢٩]، كما لم تكن حالة سارو ـ ويوا سرا. قدم وولي سوينكا، الفائز بجائزة نوبل (في الأداب) وصفا لاذعا كان يستشعره بحدة، لأوجه البؤس في نيجيريا ومعاملة سارو ـ ويوا، حتى وهي بعد مستمرة [٣٠]. أسست منظمة MOSOP كأداة لتوصيل قضية أوغوني إلى العالم، وكانت تفعل ذلك فحسب. حاول أوينز ويوا، وهو شقيق كين، حمل شركة شل على التدخل لإيقاف التعذيب وإن أمكن تدبير إطلاق سراح كين، وتمكن في النهاية من ترتيب ثلاثة اجتماعات، خلال صيف ١٩٩٥، مع بريان أندرسن، الرئيس التنفيذي لشركة شل نيجيريا.

> أصر أندرسن على أن الشرط الوحيد «لتوسطه» مع رئيس المجلس العسكري، الجنرال ساني أباتشا، لإطلاق سراح كين سارو ـ ويوا وغيره من ناشطي منظمة MOSOP، هو أن تقوم منظمة MOSOP بإيقاف الحملة المحلية والدولية التي تبرز نشاطات شركة شل والمجلس العسكري في أوغوني. وحسب الدكتور ويوا، طلب أندرسن أيضا أن تصدر منظمة MOSOP بيانا صحافيا تؤكد فيه عدم وجود دمار بيئي في أوغوني. قال أوينز ويوا: «كلما طلبت منه المساعدة في إطلاق سراح أخي ورفاقه، قال إنه سيتمكن من مساعدتنا في تحرير كين إذا أوقفنا حملة الاحتجاج في الخارج... حتى إذا أردت عمل ذلك، لم تكن لدي القوة للتحكم في الاحتجاجات البيئية الدولية.» اعترف مسؤولو شركة شل في لندن لاحقا بأن هذه الاجتماعات الخاصة تمت بالفعل...

حوكم كين سارو ـ ويوا وزملاؤه أمام محكمة عسكرية في أكتوبر، في محاكمة لا تلبي معظم المواصفات المتحضرة: أهمل الدليل على قيام شركة شل برشوة اثنين من شهود الادعاء، وانسحب محامو الدفاع من المحاكمة قبل نهايتها، دافعين بأن تلك الإجراءات الصورية كانت غير عادلة كليا. وفي الواحد والثلاثين من

أكتوبر، اعتبرت المحكمة أن تسعة من المتهمين، بمن فيهم سارو ـ ويوا، مذنبون؛ ولم يكن هناك استئناف. وفي العاشر من نوفمبر ١٩٩٥، أعدموا شنقا في سجن بورت هاركورت. وفي إدانة قوية لشركة شل والمجلس العسكري، أُذن بنشر «بيان كين سارو ـ ويوا النهائي أمام المحكمة العسكرية»، بعد ثلاثة أيام، وفيه أنكر أن يكون له أو لمنظمته أي دور في العنف مطلقا، وأشار إلى أنه في وسع شركة شل أن تحاول تعلم بضعة دروس من كامل قضية أوغوني. وتوقع متجهما أن تطالب شركة شل، عاجلا وليس آجلا، بدفع مقابل الضرر البيئي الذي سببته لنيجيريا ومقابل الجرائم التي ارتكبتها ضد شعب أوغوني.

ماذا قالت شركة شل في دفاعها؟ ذكرت أنها تشعر بالحزن لاعتقال سارو ـ ويوا، لكنها تأمل في أن يتم إطلاق سراح الأبرياء فورا، وأن يحصل جميع المتهمين على محاكمة عادلة، وأنهم يجب أن يعاملوا بطريقة إنسانية ماداموا رهن الاعتقال. وفي بيان صدر لاحقا، قالت شركة شل:

> سببت محاكمة وإعدام كين سارو ـ ويوا إدانة عالمية النطاق، لأن العملية ذاتها اعتبرت خاطئة.... يجب أن تكون المحاكمات عادلة، ويجب أن يُنظر إليها باعتبارها عادلة. إن جرائم القتل، والمحاكمة التي تلتها وإعدام كين سارو ـ ويوا ورفاقه قد خلفت جروحا عميقة في مجتمع أوغوني. يجب أن يكون أفضل أمل للمستقبل هو الانفتاح على الحوار والالتزام بالمصالحة... وليس لمجموعة دولية من الشركات مثل شركة شل أن تتدخل في الإجراءات القانونية لأي أمة ذات سيادة. لكننا ندعم، وأكدنا دعمنا علنا، للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن الحق في محاكمة عادلة أمر مقدس في ذلك الإعلان وفي الدستور النيجيري... بعد تنفيذ الحكم في كين سارو ـ ويوا ورفاقه المتهمين، طالبت شركة شل ـ على أسس إنسانية ـ منحهم الرحمة. وكما قلنا سابقا، فسنستمر في تعزيز القيم الإنسانية ونحن جاهزون للتوسط، سواء في السر أو في العلن، إذا كان من المرجح أن يفيد ذلك [٣١].

كان كين سارو ـ ويوا، بصفته ناشطا، وقوميا، واختصاصيا بالبيئة، واثقا تماما من أن مسؤولي شركة شل للنفط كانوا مسؤولين بصورة مباشرة عن الضرر الذي لحق بقضيته وبوطنه. اتخذت شركة شل موقف

الغريب المهتم والمتعاطف، فهي لا تطلب سوى مواصلة مشروعاتها التجارية لتحقيق المصلحة المشتركة لكل من حملة أسهم شركة شل وشعب نيجيريا، لكنها عاجزة تماما إزاء الاضطرابات الإجرامية التي تشوه تاريخ الأمة، وأنها استفردت وحدها ظلما ككبش فداء لمشاكل لا ناقة لها فيها ولا بعير. تدبر، بالإضافة إلى كل العوامل المخففة الأخرى، حقيقة أن شركة شل النيجيرية للنفط لم تكن شركة مستقلة؛ فمثل كثير من الشركات المتعددة الجنسيات، كانت قد أممت العام ١٩٧٧، وجرى تشغيلها كمشروع مشترك مع الحكومة، مما يعني المزيد من تقييد حريتها في العمل. لكن هل كان دور الشركة، أو وكلائها عمليا في نيجيريا، قد تقلص حقا لعصر الأيدي، في حين اجتاحت الوحشية طول وعرض البلاد التي أرادت بوضوح أن تعود إليها؟

كيف حال الأرض؟

لا يمكن أن يكون هناك استكشاف وإنتاج للنفط يتسم بكونه نظيفا حقا؛ فتلك المادة التي يجري الحفر لاستخراجها من قشرة الأرض ستكون لها تأثيرات مدمرة على أي مشهد تتدفق إليه. صحيح أنه ليس من المفترض أن يتدفق؛ لكن هناك دائما تسريبات، وأحيانا حرائق مدمرة. يدعي الناشطون أن العمليات النفطية تسبب التسريبات، والحرائق، ودمار أشجار المنجروف الساحلية التي يعتمد الصيادون عليها من أجل أسماكهم. وقد أشارت شركة شل للنفط إلى أن كثيرا من حوادث تحطم خطوط الأنابيب ناتجة عن عمليات تخريبية، وأنها خارجة عن سيطرتها؛ هذان التفسيران غير متوافقين.

وفي الوقت نفسه، يستمر بناء خطوط الأنابيب، وهي عملية لن تمثل مشكلة في ولاية كونيكتيكت، حيث التربة قوية، لكن لها تأثيرا مشكلا معتبرا في الأراضي المستنقعية في معظمها لدلتا نهر النيجر. هل يجب إيقاف هذه الممارسة؟

ليس هناك شك بخصوص التزام شركة شل بالتنمية المستدامة وبحماية ومعالجة البيئة. فهناك بيانات متعددة، وأمثلة متعددة للحماية والمعالجة البيئية المسؤولة، تبين أن شركة شل تعرف على الأقل كيف

تصوغ المشكلة وحلولها. لكن ما نوع الالتزامات العامة في جميع قطاعات الشركة، والتي يمكنها أن تنجو من البيئة السياسية والاقتصادية المظلمة للعالم النامي؟ ما الذي تفعله شركة دولية لطيفة مثل شل في مكان مثل نيجيريا؟

ماذا كانت ستفعل بريطانيا WWBD؟ (*)

هل كان هناك شيء أكثر صدقا، وأكثر مسؤولية، بخصوص الإمبراطوريات الاستعمارية المشروعة للقرن الماضي؟ عند وصولها إلى أحد الشواطئ الأجنبية، كانت بريطانيا العظمى تفترض - ببساطة - أن ما يراه مستكشفوها يمكنهم المطالبة بملكيته، وما يطالبون بملكيته يصبح ملكا لهم، ولذلك، وباعتبارها الأمة المتفوقة، كانوا مسؤولين عن أي شيء يحدث لاحقا في تلك البلاد؛ فعندما كان يرون موقفا سيئا، سواء فعلوا أي شيء حياله في الحقيقة أو لا، كانوا يعتبرون أنفسهم مسؤولين عن التصرف، ويرفضون أن يجري إسكاتهم ببيانات من نوع «هذه شؤوننا المحلية فحسب، ابتعدوا عنها». هل يجب أن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات التي يقع مقرها في الولايات المتحدة أو غيرها، باعتماد هذه المقاربة؟ يقال لنا إن كثيرا من زعمائنا الوطنيين، عندما تواجههم مواقف صعبة، يحلونها بسؤال أنفسهم، «ماذا كان سيفعل السيد المسيح؟» (**) ويزينون قبعات البيسبول خاصتهم باختصار «WWJD؟» ربما كان ذلك هو السبيل الذي يجب أن تسلكه الشركات المتعددة الجنسيات: أن تسأل نفسها في كل موقف، «ماذا كانت ستفعل بريطانيا؟ »وتتصرف وفقا لذلك. لكن التطور الناشئ لمجموعات الدفاع المحلية والوطنية يشير إلى أن عهد الرعاية الأبوية للاستعمارية قد ولى بعيدا إلى درجة أن الالتزامات الأخلاقية المتعلقة به لا يمكن إحياؤها. نحن نتعامل مع شراكة أكثر تعقيدا بكثير مما توقعت الإمبراطوريات الكبرى الغابرة، مع التزامات متعددة تجاه أصحاب المصلحة لم تتوقعها الملكة فيكتوريا [٣٢]، وليست هناك طريقة واضحة لتلبيتها جميعا [٣٣].

(*) What Would Britain do?

(**) What Would Jesus do?

تدبر الأسئلة التالية: أين تبدأ مسؤوليات شركة شل وأين تنتهي؟ هل يجب عليها أن تتخلى ببساطة عن التنقيب عن النفط واستخراجه في نيجيريا؟ ما الخير الذي سيؤديه ذلك؟ يعرف العالم بأسره بوجود النفط هناك، وستحتل شركة أخرى مكانها بلمحة. ومع ذلك، فكما يبدو، يمكن أن تحمل شركة شل مسؤولية كثير من الأشياء الشريرة، مع قليل من فرص النجاة (تذكر مصير شركة يونيون كارابايد عندما انفجر مصنعها المؤمم في بوبال Bhopal بالهند [٣٤] كانت لديها سلطة ضئيلة للغاية للتأثير على سير الأمور في الهند، لكنها تحملت اللائمة بكل تأكيد). ربما يجب عليها أن تشرك نفسها بعمق أكثر في الشؤون النيجيرية، في محاولة لترسيخ سيطرة أكبر توازي مسؤوليتها. لكن هل ذلك ممكن؟



7

دور منظمات المجتمع المدني

مقدمة: كيف غيرت سارية برينت القواعد

من بين أكثر الأمثلة التي يُستشهد بها لنقاط التحول الحاسمة في مناخ الأعمال، نجد القصة الغريبة لسارية برينت Brent Spar. «لقد أعادت سارية برينت كتابة القواعد»، هكذا صرحت مقالة نافذة البصيرة بعد أن تمكنت منظمة السلام الأخضر، والتحالف الذي شكلته. «السلام الأخضر» من جماعات الناشطين البيئيين والمواطنين، من إجبار شركة شل للنفط على سحب خطتها ـ المصادق عليها من قبل جميع الهيئات الحكومية ذات العلاقة ـ لإغراق شمندورة نفطية مهجورة في البحر [1]. عندما وجدت أن الشمندورة، واسمها سارية برينت، قد تخطت فترة صلاحيتها، قررت شركة شل (بعد كثير من المناقشات مع الأجهزة الحكومية والجماعات البيئية) أن الطريقة الأكثر أمانا للتخلص منها هي خرقها تمهيدا لإغراقها في واد محيطي سحيق. وافق الجميع على الأمر، وأصدرت التراخيص اللازمة لسحبها إلى عرض

«بدأت حركة تشكيل منظمات المجتمع المدني كاحتجاجات متفرقة من منظمات لا يعرف بعضها بعضا، لكنها تطورت بسرعة إلى تحالف غير مسمى لكنه عالمي»

المؤلفة

المحيط وإغراقها. لكن منظمة السلام الأخضر لم تقبل بذلك، معتبرة أن أي تخلص منها في البحر سيسمم المحيط ويؤذي الحياة البحرية؛ وأنه من الأكثر أمانا من الناحية البيئية أن يتم التخلص من الشمندورة على اليابسة بطريقة ما. عندما بدأ زورق السحب، وهو يقطر الشمندورة، رحلته إلى البحر، ظهر أسطول صغير من المراكب التي أرسلتها منظمة السلام الأخضر لاعتراض سبيله. لم يكن بالإمكان الاستمرار في عملية التخلص من الشمندورة. اضطر الجميع إلى التراجع، واستؤنفت المحادثات، وفي النهاية فُككت الشمندورة لصنع رصيف بحري.

كان هذا بمنزلة الوحي لعالم الأعمال (فضلا عن العالم الحكومي، الذي أصدر جميع تلك الرخص). كان جميع المنتفعين قد استشيروا، ووافقت جميع القوى، لكن قوة أخرى ظهرت من المجهول، ونقضت القرار، وانتصرت في النهاية. من هؤلاء الناس، فقد يكون من اللطيف معرفتهم، ولماذا يعطلون الأعمال؟

لم تكن سارية برينت وحدها: حالتان هارستان

من بين التحديات الأخلاقية التي تواجه مؤسسات الأعمال العالمية، نجد أن أكثرها مباشرة وأشدها إزعاجا تتعلق بالحد الفاصل بين المتطلبات الأخلاقية الواضحة (ظاهريا) للموقف المعني، وبين الادعاءات المقنعة للقيم التي تعتبر بديهية في الوطن - خصوصا متى كانت تلك الادعاءات مقدمة من منظمات المجتمع المدني (*)، والمعروفة كذلك باسم المنظمات غير الحكومية (٢) (**)، ذات الروابط القوية في الوطن والوصول العالمي المساوي لذلك الذي تمتلكه الأعمال. تحتل هذه المعضلات العناوين الرئيسية للصحف من آن لآخر - على سبيل المثال، عندما تكتشف شخصية تلفزيونية رئيسية أن خط الملابس الذي يحمل اسمها يدفع للعمال أجورا بالغة التدني، أو يكتشف أحد نجوم كرة السلة أن رسوم الدعم السنوية التي يحصل عليها من خط رئيسي من الأحذية الرياضية تساوي ما يحصل عليه جميع العمال في مصانع جنوب شرقي آسيا - حيث تصنع - لمدة سنتين وأكثر. لكنها تواجه على أرض

Civil Society Organizations (SCOS) (*)

Nongovernmental Organizations (NGOS) (**)



الواقع في العالم النامي بصفة يومية. من ناحية، سيكون لطيفا، كما تطالب به حركة «لا عرق» No Sweats المضادة للمصانع الاستغلالية، لمنح جميع العمال الحد الأدنى للأجور الأمريكية على الأقل، بالإضافة إلى التأمين على الحياة والتأمين الصحي وتشكيلة من المنافع التربوية، التي يتمتع بها نظراؤهم الأمريكيون. ومن الناحية الأخرى، فمثل هذا السخاء سيضر باقتصاد الأمة، مع نتائج لا يمكن التنبؤ بها، ويجعل ـ بالمناسبة ـ من المستحيل على الشركة أن تتنافس. وبالإضافة إلى ذلك، فمهما كان هيكل الأجور مخيفا، فهو أفضل مما تمتعت به الأمة في الماضي، وهو محل تقدير صادق من العمال في تلك البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، يتوافد الكثير من العمال الأمريكيين على مكتب البطالة لتسلم شيكاتهم الأولى، بينما يصنع الآسيويون الملابس التي تباع في متاجر وال ـ مارت Wal-mart . ليست هناك إجابة صحيحة وواضحة للمعضلة في أي حال من الأحوال؛ فالوابل المتواصل من الدعاية العدائية المزودة من قبل حملة «لا عرق» قد لا يكون مفيدا على المدى البعيد. ومن الناحية الأخرى، فقد يكون مفيدا؛ لن تكون هناك إجابة مطلقا إذا تناسينا المشكلة ببساطة، وهو ما سنفعله على الأرجح إذا اختفت منظمات المجتمع المدني. تذكر الدور الرئيسي «للبيئيين» «enviros»، والذي عرضناه في مقدمة الفصل الرابع: فسلاحهم ليس الأصوات الانتخابية، وليس المال، بل الدعاية.

هناك واحدة من بين أولى الحالات التي حازت على الشهرة ـ أو السمعة السيئة ـ بين المختصين بأخلاقيات الأعمال، أصبحت معروفة باسم «قضية نستله» Nestlé Case، على رغم أن العديد من الشركات الأخرى، بما فيها مختبرات آبوت Abbott Laboratories وشركة بريستول مايرز Bristol Myers، كانت متورطة فيها. عندما انتهى التضخم الولادي [٢] في الشمال، تحول اهتمام منتجي حليب تغذية الرضع إلى طبقة المهنيين الجديدة في العالم النامي في الجنوب. وبعثورها على سوق جيدة، وسعت مبادراتها التسويقية، وعينت الممرضات كمندوبات لمبيعاتها وقامت بتدريبهن (أو جعلت ديريك جيليف Jelliffe، من المعهد الكاريبي لتغذية الرضع [*]، يدربهن) للمساعدة في المستشفيات بينما يعطين عينات من حليب الرضع. كانت المبيعات مزدهرة عندما غير جيليف رأيه، وبدأ باتهام شركات حليب الرضع

(*) Caribbean Institute For Infant Nutrition

بالمساهمة في موت الأطفال، وفقا لسيناريو مثير سرعان ما أسر الخيال الشعبي. وحسب سيناريو جيليف، فالممارسات التسويقية لشركات حليب الرضع ـ الملصقات التي تصور أطفالا سمانا سعداء جالسين بجانب علب الحليب الصناعي، وإغــراءات «ممرضـــات الحليب» (أو «ممرضـــات فن الأمومة») في المستشفيات ـ أغرت الأمهات الجديدات بترك الممارسة التقليدية لإرضاع أطفالهن طبيعيا، ليخترن بدلا منها طريقة «عصرية، غربية» للإطعام، وهي الحليب الصناعي. وبطبيعة الحال، فعندما كانت الأمهات يعدن إلى البيت بعد الخروج من المستشفى، وقد جف حليب أثدائهن في ذلك الوقت، كن يكتشفن أنهن لا يستطعن تحمل ثمن الحليب الصناعي، لذا يحاولن تخفيفه بالماء؛ ولأن الماء ملوث، ولأنهن يفتقرن إلى الوعي الكافي لغليه من أجل تعقيمه؛ يصاب الرضيع بالإسهال، بالإضافة إلى سوء التغذية الناتج عن الحليب الصناعي المخفف وغير الكافي، ويموت. أطلق على المتلازمة اسم «مرض قنينة الرضاعة» bottle illness في الدول النامية، وكان من المعتقد فيه بشدة أنه حيثما طرح الحليب الصناعي، ارتفع معدل وفيات الأطفال الرضع. ألقي باللوم في الوفيات على الممارسات التسويقية لشركات الحليب الصناعي، وخصوصا نستله، التي كانت تمتلك أغلب السوق، أو كما صاغها أحد الكتيبات الألمانية، « نستله تقتل الأطفال». كان الغضب ضد نستله والشركات المماثلة غير محدود، فأعلنت لجنة العمل حول الحليب الصناعي للرضع (*) مقاطعة منتجات نستله، ونظمت عروضا أبرزت فيها توابيت الأطفال وقنينات الرضاعة العملاقة المرسوم عليها جمجمة وعظمتان متقاطعتان.

عندما فوضت الأمم المتحدة في النهاية إجراء بحث أنثروبولوجي حول الموضوع، اتضح أن سيناريو جيليف بأكمله كان خاطئا (بقدر ما أمكن للأبحاث التحقق منه)؛ فحيثما كان استعمال الحليب الصناعي للرضع في ازدياد، في المقام الأول بين أفراد الطبقة المهنية المستغربة Westernized في المدن، كانت وفيات الرضع تنخفض. وفي معظم المناطق الريفية، حيث لا تستطيع أغلب العائلات تحمل تكلفة استخدام الحليب الصناعي للرضع بانتظام، لم يكن يستخدم على الإطلاق (على الرغم من حملات التسويق

(*) Infant Formula Action Committee (INFACT)

النشطة من آن لآخر) ما لم يصبح الطفل من الاعتلال بحيث لا يمكن إرضاعه ويقترح الطبيب استعماله. وفي معظم الحالات المبلغ عنها «لمرض قنينة الرضاعة»، في الأطفال الذين مرضوا عندما أُرضعوا صناعيا، كان من المستحيل معرفة ما إن كان الحليب الصناعي للرضع أم حليب الماعز أم شاي الأعشاب هو ما احتوته القنينات (أو ما إن كان الأطفال قد أُرضعوا من القنينات فقط، بعد أن بلغوا من المرض والضعف حدا لا يمكن معه إرضاعهم). كان الأمر الأكثر إثارة للاهتمام من منظور العمل الاجتماعي هو نمط متطلبات عمل المرأة في بعض أجزاء العالم النامي - حيث طردت الشعوب التقليدية من أرضها، لم يكن لدى نسائهم من خيار سوى العمل في المدن المتنامية بسرعة، ومهما كان دخلهن، فلم يكن بوسعهن تحمل تكلفة التغيب عن العمل لرعاية أطفالهن. مثل أولئك زبائن ثابتون لعيادات الأطفال المرضى. ومهما كانت قيمته، فلم يكن بوسعهن تحمل تكلفة شراء الحليب الصناعي، أيضا، وكان لابد من تدبر أمر الرضيع بالثريد وحليب الماعز. لكن الدراسة الوحيدة، التي أُجريت بتكليف من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (*) في أواخر السبعينيات، التي لفتت الأنظار إلى تلك النتائج لم يكن لها تأثير مطلقا على حملة لجنة العمل حول الحليب الصناعي للرضع. استهجنت النتائج، إلى حد ما عرف منها، وتعرضت عالمة الأنثروبولوجيا التي قامت بتجميعها، وهي دانا رافاييل Raphael - من معهد الإرضاع البشري (**) - لتشويه سمعتها كجاسوسة تعمل لحساب الصناعة. استمرت المقاطعة حتى العام ١٩٨٤، وكانت هناك محاولات منتظمة لإحيائها منذ ذلك الحين.

والطاقة النووية هي صناعة أخرى تعرضت للطعن في الظهر من قبل جماعات الناشطين. كان وعد الطاقة النووية في الخمسينيات هائلا - كميات ضئيلة من الوقود الطويل الأمد، تتدفق منها كهرباء «أرخص من أن يتم قياسها» لأمريكا الجديدة المكهربة بالكامل، تتسم بكونها نظيفة، ومأمونة، ولا تنضب. ثم حدث شيء غريب في الطريق إلى يوتوبيا [٤] الطاقة. إن النشاطية activism «المضادة للطاقة النووية» التي أغلقت صناعة الطاقة النووية كليا في ألمانيا وتهدد بفعل الشيء نفسه في الولايات المتحدة جاءت

(*) United States Agency For International Development (USAID)

(**) Human Lactation Institute

أصلا من مجموعة من المنظمات المناهضة للأسلحة النووية في الخمسينيات والستينيات (مثل جمعية إلغاء الانفجارات النووية (*) والنشاطية المناهضة لحرب فيتنام في الستينيات والسبعينيات؛ فعندما توقف الاختبارات النووية، وتم التخلي عن الصراع في فيتنام، تحول النشطاء إلى التظاهر، في هذه المرة ضد محطات الطاقة النووية.

كان هناك ارتباط واه بالحركة المناهضة للحرب ـ فبعض النواتج النووية الثانوية يمكن استخدامها في صنع الأسلحة ـ لكن كان هناك أيضا مكون قوي من الحركة البيئية المتنامية. تتسم النفايات النووية بصعوبة التخلص منها، وبخطورتها؛ لذا فقد ألح النشطاء على أننا يجب أن نقصر استخدامنا على الطاقة المتجددة غير الخطرة، لذا يجب إزالة محطات الطاقة النووية. ومرة أخرى، كانت القاعدة العلمية لادعاءات النشطاء مشكوكا فيها. فالصناعة النووية لها سجل جدير بالإعجاب (مقارنة، مثلا، بصناعة استخراج النفط) لسلامة العاملين والمجتمع. في فرنسا، ظلت معظم البلاد تحصل على الكهرباء المستخرجة من الطاقة النووية لسنوات دون حوادث خطيرة. وفي الولايات المتحدة، علينا أن نبحث عن توليفات الأخطاء البشرية التي تتسبب بالفعل في وقوع الحوادث؛ وحتى أكثرها شهرة، في ثري مايل آيلاند(٥)، لم يسبب أي أذى يمكن إدراكه مطلقا. وحتى في محطات الطاقة السوفييتية السيئة التصميم في تشيرنوبيل Chernobyl، كان على المهندسين الذين نفذوا التجربة المتهورة التي أدت إلى انصهار المفاعل الرئيسي، أن يتخطوا ١٤ نظاما منفصلا للأمان، كان في مقدور أي منها إيقاف التفاعل لو لم يعطّل يدويا. ثم ما هي بدائل محطات الطاقة النووية؟ حرق الفحم؟ لكن أين يقف الفحم فيما يتعلق بالسلامة وحماية البيئة؟ ليس جيدا جدا: يموت كل عامل في مناجم الفحم تقريبا بسبب مهنته، فيما يتعلق بالسلامة، ويؤدي حرق الفحم لإطلاق الأحماض في السماء والزئبق في الماء. ومع ذلك فطبيعة النشاطية ذاتها لا تلزمها بإيجاد حلول فعالة. وحتى مع دخول ولاية كاليفورنيا في حالات دورية من اضطرابات الطاقة، فمن المستحيل سياسيا بناء محطة للطاقة النووية في الولايات المتحدة. نحن غير واثقين من وجهتنا المستقبلية، لكن الطاقة النووية ليست هي الاتجاه الذي سنتبعه.

(*) SANE: The Society To Abolish Nuclear Explosions

ما الذي يجري؟ تحول القوة

كانت جيسيكا توشمان ماتيوز Mathews من أوائل من علقوا على المصادر الجديدة للسلطة السياسية العالمية، في مقالتها الرائدة، «تحول القوة»، المنشورة في مجلة الشؤون الخارجية Foreign Affairs العام ١٩٩٧. تجمع المقالة، للمرة الأولى على هذا المستوى من التأمل، أدلة على أن تسوية فستفاليا Westphalian Settlement للعام ١٦٤٨ - وهي ثمرة مؤتمر السلام الذي أنهى حرب مائة العام، والتي قسمت العالم جوهريا إلى دول قومية - قد انهارت. فعندما «تفشل» الدول، وهو اصطلاح جديد ظهر في الجزء المتأخر جدا من القرن العشرين، أو تصبح غير قادرة على مواجهة القوى العالمية داخل حدودها، تظهر مشروعات دولية جديدة، مكرسة لقضايا ظلت باقية حتى ذلك الحين، إن كانت باقية أصلا، تحت حماية الحكومة وحدها. قامت منظمات حقوق الإنسان مثل منظمة العفو الدولية (*) والمنظمات البيئية مثل السلام الأخضر، والتي تنتهج أسلوب المواجهة في الفلسفة والتكتيكات، بالانضمام إلى منظمات خيرية موقرة مثل إنقاذ الأطفال (**) والصليب الأحمر في حشد الموارد في الوطن لاكتساب القوة عالميا. وكما أشارت إليه ماتيوز، ففي كثير من الحالات لديها الآن اعتراف، وموارد، وتأثير أكبر مما تمتلكه المنظمات الحكومية التي تضطلع بالمهمة العامة نفسها، أو الوكالات الموازية للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، تمتلك منظمة العفو الدولية الآن أموالا أكثر (وآليات أفضل لجمع التبرعات) من لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة (***)؛ وهي أفضل اطلاعا من أي دول قومية حول انتهاكات حقوق الإنسان التي تقع داخل حدودها وفي جميع أنحاء العالم، ولديها مداخل جاهزة لوسائل الإعلام الإخبارية لإشهارها، كما أنها تمتلك النفوذ السياسي لفعل شيء حيالها. وباختصار فإن منظمات المجتمع المدني تمثل قوة يجب أن يحسب لها ألف حساب، ويجب أن تحسب المؤسسات التجارية العالمية معها [٦].

يمكن تتبع تاريخ المجتمع المدني العالمي، وهي شبكة المشاريع اللاربحية التي تشكل الآن جزءا من معظم الأنظمة الحاكمة في العالم، إلى الحركة العمالية الدولية في القرن التاسع عشر، فيما جاءت مشروعيتها المباشرة من

Amnesty International (*)

Save The Children (**)

United Nations Commission on Human Rights (***)

تأسيس الأمم المتحدة في العام ١٩٤٥، والتي ضمنت منذ بدايتها المنظمات الخيرية الدولية وغيرها من منظمات المجتمع المدني في قائمة مستشاريها. ربما قدمت ٥٠ من منظمات المجتمع المدني استشاراتها للأمم المتحدة في بداياتها؛ وبحلول العام ١٩٩٨، قدر المجلس الاقتصادي الاجتماعي (*) وجود أكثر من ١٠٠٠ منها. وطبقا لأحد المصادر، يقدر العدد الكلي لمنظمات المجتمع المدني التي تتعاون حاليا مع الأمم المتحدة بعشرات الألوف [٧]. شهدت تسعينيات القرن العشرين نموا سريعا لذلك القطاع، كان أكثر وضوحا في مؤتمر قمة الأرض للعام ١٩٩٢ في ريو دي جانيرو بالبرازيل. وهناك، لم تؤد المحاولة الواضحة لإقصاء منظمات المجتمع المدني بوضعها في منطقة واحدة خارج إطار العمليات الرئيسية للمؤتمر، إلا لتأكيد قوتها (ظهر نحو ٢٤٠٠ من ممثلي منظمات المجتمع المدني للضغط على مندوبي الدول)، وتوفير فرصة ممتازة ومستغلة جيدا للتشبيك networking. من الممكن أن يجادل البعض بأنه بقدر تعلق الأمر بالبيئة الطبيعية، فقد تمت صياغة المجتمع المدني العالمي في ريو. منحت منظمات المجتمع المدني هذه دورا مركزيا في لجنة التنمية المستدامة (**) التي تابعت جدول أعمال الاستدامة في ذلك الاجتماع. استمرت منظمات المجتمع المدني في لعب دور محوري في مؤتمر السكان العالمي بالقاهرة العام ١٩٩٤، والمؤتمر العالمي للمرأة في بكين العام ١٩٩٥ [٨].

وقد أثمر عملها بعض النتائج: عندما تحرك العديد من منظمات المجتمع المدني الدولية لحظر إنتاج، وتخزين، واستعمال الألغام الأرضية، فقد نجحوا بشكل رائع: «... لم يقتصر الأمر على توقيع معاهدة حظر الألغام الأرضية في العام ١٩٩٧، بل إن الحملة الدولية لمنع الألغام الأرضية (***) وممثلتها جودي وليامز Williams منحت جائزة نوبل للسلام [٩].

لكن كيف تمكنوا من تحقيق ذلك؟

يكمن المحرك الأقوى للتغيير في الانحدار النسبي للدول وصعود اللاعبين غير الحكوميين، في ثورة الكمبيوتر والاتصالات، والتي أهملت تأثيراتها السياسية والاجتماعية العميقة بالكامل تقريبا. أدت التقنية التي يسهل

(*) Economic and Social Council

(**) Committee on Sustanable Development

(***) International Compaign To ban Landmines

الوصول إليها على نطاق واسع والميسورة التكلفة، إلى كسر احتكار الحكومات لتجميع وإدارة الكميات الكبيرة من المعلومات وحرمان الحكومات من الاحترام الذي كانت تتمتع به بسبب ذلك... وبتحقيقها لخفض هائل في تكاليف الاتصال، والاستشارات، والتنسيق، تفضل [تقنيات المعلومات] الشبكات اللامركزية على الأنماط الأخرى من التنظيم... وقد تمكنت مؤسسات الأعمال، ومنظمات المواطنين، والجماعات العرقية وكارتلات الجريمة، جميعها، من تبني نموذج الشبكات بسهولة (١٠).

باختصار، الويب. يكمن السر في الإنترنت، وهي آلية الاتصال العالمية الانتشار التي يمكنها أن تستثير الآلاف بل عشرات الآلاف من المشاركين بين عشية وضحاها لحضور الاجتماعات الحاشدة العامة، أو حملات جمع التبرعات، أو الحملات المعلوماتية. لقد أظهرت الإنترنت قوتها المميزة بالفعل. ومن بين انتصاراتها البالغة الوضوح، كانت المسيرة العالمية للاحتجاج على الحملة العسكرية الأمريكية المقترحة ضد العراق في الخامس عشر من فبراير ٢٠٠٣ ذكر أحد التقديرات أن واحدا من بين كل ألف شخص حول العالم قد شارك في تلك المسيرة: خرج إلى الشوارع ستة ملايين شخص من أصل سكان العالم البالغ ستة مليارات (١١). هذه قوة. إن الخطر، بالطبع، هو أن تستخدم في الشر، أو على الأقل، لأقل من الخير. وسنعود لاحقا إلى هذه النقطة.

القطاع الثالث، المجتمع المدني العالمي

ما هذا «القطاع الثالث» الجديد، أي المجتمع المدني؟ إن تعريفه سياسي جزئيا؛ فيعرفه مؤيدوه بأوسع ما يمكن، بينما يقيده محللون آخرون بصورة أضيق. أما المنتدى الدولي حول العولمة (*)، وهي جماعة متحالفة مع العديد من منظمات المجتمع المدني، فيصفه كالتالي:

> يجمع التحالف الناشئ بين منظمات المجتمع المدني أعضاء نقابات العمال، والمزارعين، والفلاحين الأجراء، والمؤمنين، ومنظمات المرأة، والمنظمات الشبابية، وصغار أصحاب الأعمال، ومنتجي المشغولات اليدوية، ومنظمي العدالة الاقتصادية، والداعين لإصلاح السجون، وعلماء البيئة، ونشطاء الإيدز

(*) International Forum on Globalization

وغيره من الحالات الصحية، والسياسيين، والمنظمات الإعلامية المستقلة، والموظفين الحكوميين، والمشردين، ومنظمات السلام وحقوق الإنسان، وجماعات الشواذ والسحاقيات، والمثقفين، ومؤيدي حقوق المستهلكين، وحتى القليل من رؤساء الشركات من كل عمر ودين وجنس وجنسية. إن ذلك هو ثمرة الانتباه العفوي في معظمه لملايين الأشخاص على حقيقة أن مستقبلهم ومستقبل أطفالهم يعتمد على ممارسة حقهم الديموقراطي للمشاركة في صياغة القرارات التي تشكل مستقبلهم (١٢).

يمكن أن يوصف هذا الوصف بأنه رومانسي (نحن العالم (*))، وسياسي (يهدف لتجميع الدعم، بدلا من وصفه)، وغير أناني إلى حد ما .إن منظمات المجتمع المدني، في الحقيقة، تُختار ذاتيا ويعين أعضاؤها أنفسهم، ولا علاقة لها بالديموقراطية، وأغلب الجماعات المذكورة أعلاه تمثلها بشكل غير ملائم، أي من منظمات المجتمع المدني (أو أي شيء آخر، بالمناسبة). لكن يتم توصيل الإحساس بقوتها بصورة جيدة بالتأكيد.

يدل «المجتمع المدني» على ذلك الجزء من المجتمع الذي لا يمثل جزءا من الجهاز الرسمي للحكومة، لكنه يحكم مع هذا: فدور العبادة، والاتحادات المهنية، والمنظمات الأخوية، والجمعيات الاجتماعية والخيرية، وجماعات الجيرة والجمعيات ذات الاهتمامات الخاصة من كل نوع، والمنظمات المعنية بتفريج الكروب أو تعزيز بعض قضايا الخير - مثل المدارس، ونوادي الحدائق، وصندوق إغاثة البحارة. ولها جانب سياسي، و ليس مجرد مكتب حكومي، ولم تقتصر في شمولها، تقليديا على:

التمثيل والمشاركة السياسية، أو على سرية واستقلالية الجمعيات والمؤسسات الخاصة، لكن أيضا حرية تشكيل جميع أنواع الحركات والأحزاب، سواء كانت محافظة، أو ليبرالية، أو اشتراكية، أو منادية بالمساواة بين الجنسين، أو بيئية، أو من أي نوع آخر... وهي مجال تطور تاريخيا من الحقوق الفردية، والحرية والجمعيات التطوعية التي تكون حصصها ومصالحها وتفضيلاتها وتوجهاتها الثابتة سياسيا مضمونة من قبل... الدولة (١٣).

(*) We Are The World

وهذا بالضبط هو الجزء من الحياة البشرية الأكثر تأثرا بمجيء «العصرنة»، أي تصنيع وتتجير commercialization كافة مناحي الحياة، باعتبار أن هذه السمة من الحياة التعاونية كانت أشد ارتباطا بالقرية، أو بالمجتمع المحلي. وعلى رغم ذلك فها هي تعود ثانية، لكنها معولمة فحسب. ترافقت العولمة بإنشاء مؤسسات جديدة انضمت إلى تلك القائمة للعمل عبر الحدود. وفي ميدان المجتمع المدني الدولي، قامت جماعات جديدة، مثل حركة اليوبيل Jubilee التي تضغط لخفض ديون البلدان الأكثر فقرا، بالانضمام إلى منظمات أُسست منذ فترات طويلة مثل الصليب الأحمر الدولي (١٤).

بدأت حركة تشكيل منظمات المجتمع المدني كاحتجاجات متفرقة من منظمات لا يعرف بعضها بعضا، لكنها تطورت بسرعة إلى تحالف غير مسمى لكنه عالمي. تدبر البيان التالي من منظمي ورش العمل التي نظمتها جامعة هارفارد العام ٢٠٠١، حول العلاقة بين الالتزام بالأبحاث وبناء الممارسة المتعلقة بالمجتمع المدني العابر للحدود القومية:

> وراء مفهوم هذه الورش، يكمن الاعتقاد أنه بوسعنا أن نكسب الكثير من الاتصالات بين «النشطاء العلماء» وبين « النشطاء المتأملين» للتوصل إلى فهم أفضل للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المعقدة. أرادت ورش العمل هذه أن تعزز العلاقات والترتيبات التنظيمية التي تسمح للأعضاء بالاستفادة من وجهات نظر بعضهم البعض وتدعم كلا من النظرية والتطبيق حول القضايا ذات الاهتمام العالمي. لقد تمنينا أن نتعلم المزيد عن الظروف التي تُجرى تحتها الاتصالات بين الممارسين والباحثين نتائج ذات قيمة لكل من المجموعتين، ولتشجيع الاتصالات المستمرة المتركزة على موضوعات معينة في المستقبل (١٥).

إن التحيز المناوئ للحكومة والمناهض للشركات في معظم أعمال منظمات المجتمع المدني ينبع جزئيا من أصولها. لاحظ زمن المنشأ لكل من الحالتين اللتين استشهدنا بهما أعلاه، الهجوم على صناعة الطاقة النووية وحملة مناهضة الحليب الصناعي للرضع. بدأ نشاط ومقاطعات وحملات منظمات المجتمع المدني مباشرة بعد الصراع في فيتنام، الذي أفرزت نهايته جيلا من

النشطاء المحنكين، المجهزين سلفا بارتياب قوي في الحكومة واقتناع له ما يبرره بأن الشركات الكبرى توجد بصورة تكافلية مع الحكومات الكبرى. سيكون من الصعب كسر ذلك التحيز.

إن المجتمع المدني الدولي أو العابر للحدود القومية أو العالمي، وهو قوة يحسب لها ألف حساب، يمثل اتحادا هائلا لمنظمات المجتمع المدني من جميع المشارب السياسية، والقادر على الاتحاد حول العشرات من القضايا التي تستهدف في جوهرها الغايات نفسها - بصفة أساسية المحافظة preservation المحلية والإقليمية، مع خيار تفضيلي قوي جدا تجاه الفقراء. وبناء على تلك الأسس، فهو يعارض العولمة بشكل انعكاسي - الشركات المتعددة الجنسيات وجميع الأنظمة التجارية التي تدعمها (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وقبل كل شيء منظمة التجارة العالمية). وهو ينزع للارتياب الشديد في عالم الشركات، بغض النظر عن مظاهر ذلك، وفي حكومات الدول القومية. قد يؤدي ذلك الميل إلى جعل الأمر صعبا بشكل غير معقول على الحكومات والشركات أن تمارس نشاطها، حتى في المهام المصممة لحل المشكلات الاجتماعية والبيئية؛ لأسباب هيكلية، كما سيتضح فيما يلي، نادرا ما تكون منظمات المجتمع المدني في موقف يسمح لها بمكافأة الشركات المسؤولة على أفعالها المسؤولة.

وعلى رغم ذلك، فقد يكون لمنظمات المجتمع المدني دور حاسم لتلعبه في المستقبل المعولم globalized. بموجب استراتيجيات المحافظة على القدرة التنافسية في عالم متزايد الحذر، تبنت العديد من الشركات مدونات codes تقدمية ومبتكرة للسلوك الاجتماعي والبيئي، المصممة لحمايتها ضد الانكشاف المالي الناتج من سوء السلوك الأخلاقي الصارخ والإضرار الشنيع بالبيئة. وبعض هذه المدونات الصناعية، مثل الرعاية المسؤولة Responsible Care® للمجلس الكيميائي الأمريكي (*)، هي مخططات ممتازة لمستقبل مسؤول لصناعة تنافسية. وتسمح هذه المدونة على وجه الخصوص بالمراقبة من قبل طرف ثالث لالتزام الصناعة بالمدونة. وسواء شئنا أم أبينا، ستعمل منظمات المجتمع المدني على مراقبة أي اتفاقيات دولية للمحافظة على حقوق الإنسان والبيئة الطبيعية. وفي أي نظام للمحاسبية accountability العالمية، تديره أي وكالة دولية، فإن منظمات المجتمع المدني المستقلة المنضوية تحت لواء المجتمع المدني ستكون هي المراقبين، والمبلغين والمشتكين، ومنفذي العقوبات النهائية للعملية.

(*) American Chemistry Council (ACC)



التعامل مع هجمات منظمات المجتمع المدني

تدبر ثانية قضيتينا الحارستين؛ لدينا هنا صناعتان، صناعة حليب الرضع وصناعة الطاقة النووية (ستنضم إليهما لاحقا صناعة ثالثة، وهي قضية شركة مونسانتو والكائنات الحية المعدلة وراثيا، كحالة هذا الفصل)، تقدمان وعدا هائلا للعالم - بتغذية الأطفال الجياع في العالم النامي، وبتوفير مصدر لانهائي للطاقة لنا جميعا - والتي أوقفت في مكانها بفعل جماعات منظمة تلعب على أوتار المخاوف الشعبية المجهولة. كيف حدث هذا؟ كيف لم يسألنا أحد أبدا، متى كانت هذه الجماعات تمثل مصالحنا؟ كيف أمكن لادعاءات هذه الجماعات أن تطغى على الأدلة المتوافرة بمثل هذه السهولة؟ وبما أننا سنتناول هذا الموضوع من منظور مدير الأعمال العالمي، كيف يمكن للصناعة العالمية أن نتعامل معها؟

هناك ثلاثة تعليقات قد تكون جديرة بالاهتمام عند هذه النقطة. أولا، يجب أن نبدأ بالفرضية، الواهية في أي من هذه الحالات، القائلة بأن الادعاءات العامة المقدمة من منظمات المجتمع المدني لها الأفضلية. إن العولمة (انظر الفصل السادس) تهدد قدرا كبيرا مما نعتبره ثمينا، فبإحلالها للزراعة المعتمدة على المصانع البعيدة محل المزرعة العائلية، على سبيل المثال، تمحو تماما من التجربة الإنسانية ذلك السياق البيئي الذي نشأنا فيه، وليست هناك وصفة أكثر نجاعة لعلاج القلق العام. في الولايات المتحدة، اختفت المزرعة العائلية جوهريا؛ أما في أوروبا، فيواصل المزارعون الإصرار على إمكان نجاحها، ويتحالفون مع أي من منظمات المجتمع المدني التي يحتمل أن تساعدهم (السلام الأخضر، على سبيل المثال). وفي إصرارها على تدمير الحواجز التجارية التي كانت تحمي الصناعات التقليدية، دمرت العولمة أرزاق الأجيال القادمة، في صناعة الحديد والصلب على سبيل المثال. وهي تقوم، في جميع المستويات، بتهديد الصناعات المحلية والإقليمية والمجتمعات التي تعتمد عليها. إن من يحاربون للدفاع عن المجتمعات التي ظلت تؤوي عائلاتهم لمدة قرن وأكثر ليسوا لاعقلانيين بشكل يائس، وليس من المحتم أن تفشل معركتهم. هناك معارضة أصيلة للعولمة الاقتصادية، وأولئك الذين يواصلون المعركة ليسوا هم، بموجب التعريف تقريبا، الشركات (القطاع الخاص) التي تتوقع الاستفادة من العولمة، ولا الحكومات (القطاع العام) التي تمثل ضامنها الرئيسي. يدعو ذلك منظمات المجتمع المدني إلى الدفاع عن القيم المجتمعية.

ثانيا، تبدو الحالتان الحارستان جديرتين بالتصديق تماما، قبل أن ندرك أن ما ادعاه المناصرون لم يكن حقيقيا، ببساطة. ليس هناك شك في أن الأمهات عديمات الخبرة في العالم النامي، والمنفصلات حاليا عن شبكة الحكمة والتجربة التقليدية التي كانت ستوجههن في القرى المعزولة، قد يرتكبن أخطاء فيما يتعلق بأفضل طريقة لتغذية أطفالهن؛ لذا فمن المؤكد أن هناك حاجة إلى التعليم والمساعدة (من النوع الذي يزوده البرنامج الأمريكي للنساء والرضع والأطفال (*). ومن المؤكد أن الطاقة النووية لها جوانبها السلبية - في الظروف المتطرفة، قد ينصهر المفاعل، كما أن النفايات تمثل مشكلة لم تحل حتى الآن. كل شيء على ما يرام حتى الآن، أو أنه مفهوم على الأقل. لكن حتى الاستطلاعات المعاصرة حول أمان هذه المنتجات أو الطرق أظهرت أنها على الأقل بدرجة السلامة نفسها، للاستعمال والاستهلاك الآدمي، التي تتمتع بها أي بدائل متوافرة. كان البديل المتوافر للحليب الصناعي للرضع، في غالبية الحالات، ليس حليب الثدي بل حليب الماعز العسير الهضم، وبديل الطاقة النووية الأقرب احتمالا لأن نتبناه ليس الطاقة الشمسية، التي لا تزال تقنيتها غير كافية حتى الآن لمعظم الأغراض، بل الفحم. ومهما كانت وجاهة هذه الادعاءات عند طرحها لأول مرة، فقد أظهرت الدراسات اللاحقة أنها تخوف في غير محله - فالمنتجات أو الطرق التي حلت محلها تحمل خطرا أكثر واقعية للمستهلكين.

إن التعليق الثالث هو أنه كما يحدث في الكثير من الحالات المماثلة، ردت الصناعات التي هاجمتها منظمات المجتمع المدني بكل الطرق الخاطئة، على الأقل في بادئ الأمر. قبل سنوات، كتبت إليزابيث كوبلر - روس Kubler-Ross مقالة رائدة عن «مراحل» الاحتضار - أي الخطوات العقلية والعاطفية التي يمر الشخص بها منذ التشخيص الأولي لمرضه الانتهائي حتى نهاية الحياة. وهي تشبه كثيرا المراحل التي يمر بها أي شخص، حقيقي، أو خيالي، مثل شركة، استجابة لأي خبر سيئ؛ فهي تبدأ بالإنكار - فالأمر، ببساطة، لا يمكن أن يحدث. وقد تعرضت كل من الصناعتين، خصوصا الشركات الكبرى التي خصتها المنظمات غير الحكومية بمعاملة خاصة، لهجمات مباغتة تماما؛ وقد أهملتا الاحتجاجات والاتهامات حتى فات الوقت تماما. وعندما لاحظتها في النهاية، استمرتا في الاستجابة بصورة خاطئة. وبعد الإنكار يأتي الغضب - وهو هجوم مضاد على الأشرار الذين يجلبون

(*) Women, Infants and Children [WIC] Program

الأخبار السيئة. وقد قامت شركة نستله، على سبيل المثال، برفع دعوى قضائية شاملة ضد مجموعة صغيرة جدا «افترت» عليها بواسطة كتيب سيئ، وربحت القضية لكنها تعرضت لخسارة مدمرة في العلاقات العامة. وبعد ذلك، قام أوزوالد بالارين Ballarin، وهو يتحدث نيابة عن فرع نستله بأمريكا الجنوبية أمام لجنة مجلس الشيوخ الفرعية حول تغذية الرضع برئاسة إدوارد كينيدي، بنعت المنظمات غير الحكومية المتهمة (بما فيها عدة طوائف دينية من الراهبات) «بالشيوعيين»، وسرعان ما فقد تعاطف مجلس الشيوخ الأمريكي. وبالطريقة نفسها، استمرت الصناعة النووية في التحريض على اعتقال المحتجين المناهضين للطاقة النووية، خاسرة الدعم الشعبي في كل مرة.

وبعد الغضب تجيء المساومة - وهي محاولة للتعامل مع الموقف بالوسائل العقلانية التي نجحت من قبل. وبالنسبة إلى صناعة محاصرة، يعني ذلك عادة حملة للعلاقات العامة، توضح موقفها بصورة معقولة، وحجج مقنعة ووجوه بشوشة تعرض على نشرات دعائية مصقولة وإعلانات مدفوعة بارزة. ولا تنجح هذه الطريقة أبدا. إن كل جهد يبذل لخطب ود الجمهور بعد كارثة العلاقات العامة الأصلية يعمل، ببساطة، على تحريض أناس أكثر ضد الشركة.

ماذا ينجح بالفعل، إذن؟ جربت نستله في النهاية نمطا فعالا للغاية من المقاومة: فقد أنشأت شركة (مؤتمر نستله عن تغذية الأطفال (*)، NCCN)، عينت فيها مديريها التنفيذيين الأكثر شبابا ولباقة ووسامة، الذين كان شغلهم الوحيد هو الاستماع إلى الشكاوى حول منتجاتها، ويتحدثون إلى الشاكين باحترام، ويسافرون إلى أي مكان للحديث مع الناس، ليتحدثوا، لكن غالبا للاستماع. اكتشفت نستله أنه عندما يتعلق الأمر بالتعامل مع جمهور خائف أو غاضب، لا يريد الناس أن يخبروا؛ يريد الناس أن يسمعوا. وإذا أمكنك إقناع الناس بأنك سمعت ما يقولون، وبأنك تتفهم ما يخافون منه، ماهية مخاوفهم، فسيكونون في تلك الحالة أكثر احتمالا بكثير لأن يثقوا بك لتقرير مدى وجود خطر حقيقي من عدمه. وقد نجحت الشركة NCCN؛ فسرعان ما استنفدت طاقة المقاطعة، وبدأت جماعات الدعم تسحب مساندتها، وتعهدت شركة نستله المساهمة المعاقبة حديثا باتباع «دلائل تسويقية جديدة لبدائل حليب الثدي» وبمواصلة الحوار مع أي جماعات ترغب في التحدث معها. وبعد ذلك، قامت

(*) Nestle Conference on Children's Nutrition (NCCN)



نستله ـ بشكل لا يمكن تفسيره لكنه نمطي تماما ـ بمجرد أن خفت صوت الجلبة والصياح، بحل الشركة NCCN- باعتبار أن الاستمرار فيها كان باهظ التكلفة. تجددت الحملة ضد نستله ثانية على الفور تقريبا، ولم تختف النفقات.

إن السمة المميزة لهذه الصناعات (وغيرها كثير!) هي الغطرسة، أي الاقتناع بأنها تستطيع تقرير أنماطها الخاصة لممارسة نشاطها دون استشارة أي شخص من خارج خطوطها المعتادة للسلطة ـ ودون أن تحتاج إلى وضع أذنها على الأرض وتسترق السمع.

لكنها كانت مخطئة؛ فخطوط الاتصال، ودروب القوة، قد تغيرت بشكل يتعذر عكسه. ولم يعد بالإمكان أن يتم التفاوض بهدوء بين الشركات والحكومات حول الترتيبات التي تؤثر على البيئة الطبيعية أو على حقوق الإنسان. وتستمر منظمات المجتمع المدني المهتمة بهذه القضايا في فتح الموضوعات التي كانت تعتبر مغلقة بالقوة، ببساطة باستعمال شبكتها الواسعة (والرخيصة) من المعارف الدوليين، المتصلة بالشبكة العنكبوتية العالمية، لحشد دعم الرأي العام، من حيث الأموال والأجساد اللازمة لاجتماعات حشد الدعم، في الأمم ذات الأهمية الحاسمة.

أما الحكومات، التي كانت جميع هذه الصناعات تحتفظ بعلاقات ودية للغاية معها، فلم تقدم أي مساعدة على الإطلاق. وفي الحقيقة، كما يشير إليه ماتيوز، قد تكون الحكومات المرتبة هرميا في أسوأ موقع للتفاوض مع منظمات المجتمع المدني. تواصل الحكومات ممارسة نشاطها على أساس السلطة والتخويل القانوني. أما كل الممثلين الآخرين في هذه المسرحيات ـ الشركات، ومنظمات المجتمع المدني، وحتى المجتمعات العرقية وكارتلات الجريمة والمنظمات الإرهابية على وجه الخصوص، تتقدم على الحكومة كثيرا في العالم اللا مركزي، المرتكز على الشبكات المتصلة، والمتعدد التفاعل، لموقع الويب، والشبكة، وغرفة الدردشة chatroom [١٦]. إن القوة الآن بيد الناس، الذين تمثلهم منظمات المجتمع المدني في جميع الأحوال، والمرتبطين معا بوسائل الاتصال التي تجعل النشرات الترويجية المصقولة التي تصدرها الشركات الكبرى تبدو سخيفة تماما.

وللتعامل مع هيكل القوة الجديد هذا، أي تلك الشبكة العديمة الشكل للتعليق والنقد، التي تتبلور في الاجتماعات الحاشدة، وحركات المقاطعة، والحملات، يجب أن تتعلم الصناعة العالمية أن تستمع ـ ليس فقط إلى

مساهميها، ولا حتى إلى زبائنها، بل إلى الجمهور العريض الذي قد تتكون لديه آراء وانطباعات، ويستعد للتصرف بناء عليها. قد تبدو الانطباعات خاطئة بصورة هزلية، والآراء جاهلة بشكل فاضح، لكنها يجب أن تحترم - ليس فقط أن تدحض أو تكذب، بل يستمع إليها وتخاطب.

التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني

نحن نعرف أصول الحركة التي نطلق عليها الآن اسم «المجتمع المدني العالمي». إن إمكان التحول إلى العالمية - أي إهمال الحدود الوطنية والانتشار بسرعة عبر عالم مذعن - قد أغرت الشركات بأن تتحول إلى شركات متعددة الجنسيات، وقد فعلت ذلك باسم الربح. أجبر نجاح تلك الشركات ذاتها منتقديها التقليديين على فعل الشيء نفسه، وخلال التنظيم لمواجهة تهديدات محددة تماما، خلقوا رؤية جديدة للمجتمع، فيما وراء لوك Locke، تتخطى النظام الفستفالي Westphalian، وتتجاوز أي ترتيبات سياسية مألوفة لدينا.

في مكان ما على طول الخط، للمبتدئين، ستضطر منظمات المجتمع المدني لتعريف ادعائها بالشرعية. ليس هناك شك في أنها تمتلك القوة، لكن تلك القوة هي ما نطلق عليها في الفلسفة اسم «القوة المعيارية»، أو قوة الضمير. وبالإحالة مجددا إلى الفصل الرابع وجلسات الاستماع الخاصة بقانون الهواء النظيف التي عرضها، قد نلاحظ أن تهديد «البيئيين» «enviros» لم يكن العنف، وليس حملة معارضة شنت بأموال طائلة، أو حتى الدعاوى القضائية؛ فكل ما هددوا به هو أن يخبروا الصحف، وقد كان احتمال رؤية سلوكهم تجاه شركات الأعمال العامة على الصفحات الأولى للصحف الرئيسية كافيا لتثبيط أعضاء مجلس الشيوخ. لكن قوة مثل هذه النداءات لابد أن تكمن في صحة، وعدالة، قضية منظمات المجتمع المدني - إذا استخدمت القوة الأخلاقية، فلابد أن تكون مستقيمة أخلاقيا. كيف يمكنها إثبات ذلك، في أي حالة بعينها؟

كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني مواجهة اختبار المسؤولية؟ من يمكن أن يوجد في موقف يسمح له بتحميلها للمسؤولية؟ إن جمهور منظمات المجتمع المدني غافل عموما عن تفاصيل الأفعال التي تتخذ باسمه. فقط تلك القلة الملتزمة لديها وقت تكرسه لحملتها الدولية. ولا يمكن أن يفصلوا، على الأقل

ليس من قبل أي شخص يمكننا التعرف عليه، وهم لا يتنافسون بشرف. ويتسم هذا النقص العام في المحاسبية، بقدر ما يمكننا أن نرى، بكونه مستعصيا على الحل. يمكن أن تحاسب الحكومات من قبل المواطنين، والشركات من قبل المستثمرين، لكن منظمات المجتمع المدني غير المنظمة يحاسبها الله وحده. من الممكن مقاضاتها، لكن الدعوى (انظر قضية نستله) تسيء عادة إلى المدعي أكثر مما تفعل بمنظمات المجتمع المدني، مهما كانت نتيجة القضية.

من الجوهري للمشكلات التي يجب أن تعنونها منظمات المجتمع المدني في أي عمليات مستقبلية، نجد علاقتها بأجهزة الإعلام، باعتبار أن الدعاية الواسعة النطاق ضرورية لبقائها. وقد اتهمت في كثير من الأحيان باستغلال الصحافة - باستخدامها للصحافة لخلق مشهد ترويجي من حدث ليست له قيمة «إخبارية» مطلقا. لمنظمات المجتمع المدني، كما نتذكر، جداول أعمالها أيضا؛ فعليها تلبية متطلبات قوائم الرواتب وتمويل العمليات لإبقائها في حيز الوجود. إن مصدرها الوحيد للأموال هو الجمهور المستثار. ولكي تحصل على الموارد - أي تبرعات ذلك الجمهور - هي تحتاج إلى البقاء في أنظار الجمهور، على وجه الخصوص، إذا كان بوسعها إدارته، بالقصص المؤثرة في نفوس الجماهير، والمنشورة على الصفحات الأولى للصحف. ويعني ذلك أنها يجب أن تعثر على أسباب لإغضابهم (ونحن معهم)، لكنها ليست في حاجة إلى التحقق مما إذا كانت الأمور تسير على ما يرام. إنها لا تستطيع تحمل أن تصبح خارج دائرة الاهتمام.

إن متطلبات الاتصالات، من النوع الذي تحتاج إليه أفعال منظمات المجتمع المدني لكي تظل قائمة، تؤدي إلى تشويه الحقيقة حتما. مهما كانت الرسالة المتضمنة في أفعالها شرعية، تُسطح الرسالة لأجهزة الإعلام، باعتبار أن الرسائل البسيطة فقط هي التي ستحقق الانتشار. إن التبصرات التي قد تعوق الموافقة السريعة والفعل السريع تنزع إلى أن يتم كبتها، وقد ننتهي إلى الحصول على الجزء الأخير من الحقيقة فحسب.

إن الحاجة إلى الدعاية والإعلان تتطلب وسائل غير تقليدية بصورة متزايدة (وغير مقبولة حقا) لتحقيق غاياتها. إذا كان من النادر المرابطة أمام المصنع أو وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، فالعديد من المنظمات أخذت ترابط أمام بيوت المديرين التنفيذيين للشركات المستهدفة؛ وفي الآونة الأخيرة، أخذت

منظمات حقوق الحيوان ترابط أمام بيوت وأحياء الموظفين من المستوى المتوسط والمنخفض، الذين هم أقل احتمالا لتجاهل الهجمات [١٧]. تكون هذه الطرق قانونية عادة، لكن هل هي صحيحة؟

وفي بعض الأحيان، تكون الطرق غير قانونية؛ وبناء على تقاليد تتضمن هنري ديفيد ثورو، والمهاتما غاندي [١٨]، وحركة الحقوق المدنية الأمريكية، أجازت العديد من منظمات المجتمع المدني السياسية الخرق الانتقائي للقانون. (معظم منظمات المجتمع المدني، على غرار الصليب الأحمر، لا تفعل شيئا من هذا القبيل). إن القوانين الظالمة، بالطبع، تستحق أن تنتهك، لكن الأهداف المعتادة لانتهاك القانون المربى في المظاهرات هي التحريمات غير المؤذية ضد دخول الممتلكات الخاصة أو إتلافها، أو اختراق خطوط الشرطة. ولتحسين الحبكة الدرامية لمواجهاتهم (ولضمان ذلك الموقع على الصفحة الأولى) ينتهك زعماء المظاهرة القانون بطريقة ما، مما يجر الشرطة إلى اعتقالهم، ويؤدي ذلك لظهور سيارات الشرطة والأصفاد على الصفحة الأولى. يحقق ترتيب انتهاك القانون النتائج المرغوبة ـ فهم يحتلون مانشيتات الصحف ـ لكن الكثير منها غير مرغوبة بالمثل؛ فقد يؤدي ذلك، وهو ما يحدث على الأرجح، لتلطيخ هدف احتجاجاتهم بعلامة الوحشية، حتى عندما يكون الهدف لا يستحق ذلك على الإطلاق؛ ومن الناحية الأخرى، قد يؤدي ذلك لتنفير جزء معتبر من المواطنين من القضية التي تؤيدها منظمة المجتمع المدني، والتي قد تكون، على رغم ذلك، جيدة؛ ويعمل ذلك دائما على تشتيت انتباه الشرطة، والتقليل من احترام الناس لها، والتي يمكنها فعل أشياء أفضل من ملء الصفحات الأولى بأخبار هذه التوقيفات المفتعلة.

إن الأسلوب التنظيمي لعمل منظمة المجتمع المدني يجعل من الصعب عليها أيضا أن تساوم؛ فإذا انخرط العديد من منظمات المجتمع المدني في المناصرة العامة نفسها، فإن منظمة المجتمع المدني التي تتعاون مع الهدف ـ سواء كان فردا، أو شركة، أو حكومة ـ تميل لأن تهمش بين منظمات المجتمع المدني، مما يجعلها غير فعالة. في بعض الحملات، قد تعمل منظمات المجتمع المدني ذات الشخصيات والتواريخ المختلفة على تقسيم أعمال الحملة بين منظمات المجتمع المدني «الخارجية» (مثل السلام الأخضر) التي تطالب بالنصر الشامل، وبين منظمات المجتمع المدني «الداخلية» (مثل الاتحاد الوطني للحياة البرية (*)) التي تعمل بهدوء مع الشركات للتوصل إلى أهداف قابلة للإنجاز سياسيا.

(*) National Wildlife Federation



وأخيرا، على الجانب الآخر للمعادلة، فمن الممكن التلاعب بها هي نفسها، خصوصا أفضلها. لاحظ تاريخ المنظمات الإنسانية التي تحاول مساعدة لاجئي الحروب الأهلية، من بوروندي خلال صراعات رواندا إلى تايلند في أعقاب مذابح التطهير العرقي لبول بوت [١٩] في كمبوديا. من المستحيل تفريق اللاجىء المدني المذعور، الذي يريد فقط أن يعيش في سلام، عن الجندي الذي لا يرتدي زيه الرسمي، والذي يدخل مخيمات اللاجئين لتشكيل والإبقاء على حركة للمقاومة ضد الطرف المنتصر في القتال الذي قاد المدنيين إلى المعسكر. وباتباع طرقهم الخاصة، يستولي الجنود على المعسكرات، ويقيمون حكومة ذات نمط غوغائي، ويفرضوا الضرائب على اللاجئين (على السلع الموزعة من قبل منظمات المجتمع المدني أو السلع التي قد يكون اللاجئون جلبوها معهم)، ويقومون بجمع الأسلحة، ويبدأوا شن غارات حرب العصابات عبر الحدود على البلد الذي تركوه وراءهم. وفي الوقت نفسه، ألزمت منظمات المجتمع المدني أنفسها بمساعدة جميع الشعوب الأصلية التي تؤدي الحروب لتهجيرها .ونظرا إلى وقوعها في شرك تعدياتها الخاصة، لا تتجاسر تلك المنظمات على أن تتراجع وتقول: «هذا المشروع فاسد» [٢٠].

الأمل النهائي لمنظمات المجتمع المدني

في النهاية، قد تكون منظمات المجتمع المدني هي أملنا الأفضل بالنسبة إلى مستقبل الأرض وحماية البيئة. تدبر أوجه قصور القطاعات الأخرى فيما يتعلق بذلك الدور:

(أ) للأعمال أولوياتها الخاصة. يجب على أي شركة عامة أن تعمل على زيادة ثروة مساهميها؛ يتعين على أي شركة من أي نوع أن تعزز مصالح المنتفعين منها؛ هناك أوقات يمكن فيها التوفيق بين هذه الالتزامات بالمحافظة على الأرض (انظر الفصل الخامس)، لكن هناك أوقاتا أخرى لا يمكن فيها ذلك. يعزز البقاء البسيط ما يتطلبه الواجب المبني على الثقة، بحيث يستفيد المستثمرون الذين يمتلكون الحق والنفوذ في الشركة.

(ب) إن الحكومة ملزمة، سواء كانت منتخبة ديموقراطيا أم لا، بتعزيز رفاهية الشعب. ويعني ذلك الأشخاص الأحياء، وليس الأجيال القادمة. في النظام الديموقراطي، فإن النواب الذين لا يستطيعون تعزيز المصالح

الاقتصادية لناخبيهم لن ينجوا في الانتخابات القادمة؛ والطغاة الذين يدعون شعبهم في الفقر لن ينجوا من الثورة القادمة؛ ولذلك فبالنسبة إلى الحكومة، يحتل النمو الاقتصادي أولوية مطلقة، ويستلزم النمو في كثير من الأحيان وقوع اعتداءات على البيئة.

إن نتيجة ما ذكر سابقا هي أن القوى التي تملك بشكل شرعي ـ بحكم الدستور والمنصب ـ للتصرف نيابة عن الناس بصورة ما، لا يكون لديها في كثير من الأحيان سوى خيارات محدودة لئلا تقبل باعتداء بيئي إذا وعدت بزيادة الرفاهية الاقتصادية. ولذلك، فإن دور القطاع الثالث هو التحدث باسم من لا صوت له في التوزيع الطبيعي للقوة: أن يتحدث باسم الأشجار، والشعوب الأصلية التي تعيش بينها وتحميها. إن منظمات المجتمع المدني، على خلاف الشركة أو الحكومة، يمكنها توجيه مناشدة مباشرة إلى ضمير العالم، وذلك النداء، في النهاية، هو الأمل الوحيد لحماية البيئة الطبيعية.

ثم كيف رتبنا جدول أعمال التعاون بين الشركات المتعددة الجنسيات ومنظمات المجتمع المدني التي تتلخص مهمتها في حماية البيئة؟ هناك مشكلات واضحة؛ يجب أن تتمثل المهمة الأولى في استبدال المعارضة بمفهوم للتعاون الندي: أي التبني المتبادل لجداول أعمال متشابهة. يجب أن يبدأ مثل هذا التعاون بالبحث عن قيم مشتركة، الأمر الذي قد لا يكون صعبا كما يبدو؛ يعلم كلا الجانبين بصورة عامة، على الأقل أن الحرب الشاملة ستؤذيهما معا .أما الخطوة التالية فيجب أن تكون إيجاد مصادقة مشتركة ـ بعض الجمهور، جماعة الناخبين، أو الحكومة، التي تعترف بشرعية كليهما، وتود أن تراهما ملتزمين ببعض قواعد الارتباط (على سبيل المثال، يمكن للاحتجاجات السلمية في الولايات المتحدة، التي تقع تحت مراقبة الشرطة الودية عموما، أن تحقق أهدافها في كثير من الأحيان دون الإضرار بالهدف أو تجريح المجتمع). وعند تلك النقطة، من الممكن خلق نظام، أو إطار للتنسيق المستمر، يخضع دائما للتقييدات المذكورة أعلاه: أي أن ظهور التعاون الوثيق بين شركة ما وإحدى منظمات المجتمع المدني المعادية ظاهريا سيستمد مصداقيته من كلا الجانبين.

إن هدف هذه المفاوضات الندية هو في النهاية تطوير مجموعة من المعايير المتراكبة للعمل معا، بطبيعة الحال وفق الخطوط العريضة لاتفاقيات العمل التي تعود إلى ثلاثينيات القرن العشرين، والتي هي أكثر فعالية من

المعاهدات الدولية المطبقة حاليا. هناك شرط رئيسي لنجاح ذلك الجهد، بالإضافة إلى أحد نواتجه الرئيسية، يتمثل في إسكات، أو إعاقة، الأيديولوجية على كلا الجانبين. واستعدادا لذلك الوقت، قد تنظر الشركات المتعددة الجنسيات في تفادي اللغة الطنانة لأيديولوجية الأعمال بقدر المستطاع في أي من تعاملاتها في الخارج، وخصوصا تلك المتعلقة بأي صورة بالبيئة الطبيعية.

في النهاية، سيتابع الحكم البيئي العالمي بتبدل تحالفات منظمات المجتمع المدني، والشركات المتعددة الجنسيات، والحكومات، التي ستتمثل مهامها الرئيسية في تفسير وفرض المواثيق البيئية العالمية. قد تكون النتيجة مستوى جديدا من السلام، أو جمعية هيجلية Hegelian synthesis من التوسع الباحث عن الربح للسوق الحرة في العولمة الاقتصادية والمعارضة المحلية والبيئية التي تستجمعها خلال عملياتها. أما الشكل الذي سيتخذه ذلك السلام فقد يفاجئنا.

لا يمكن أن يدوم السلام على الأرجح؛ فالمشهد التنافسي يتغير باستمرار، وستكون الشركات المتعددة الجنسيات مطالبة بفعل الأولويات الاقتصادية بالتحرك إلى مناطق جديدة تتجنب أي اتفاقيات كانت تحكم السلام السابق. ولمنظمات المجتمع المدني، بدورها، دور تتبئي أخيرا خلال سعيها لتنفيذ مهمتها؛ فأمامها مهمة يتعذر اختزالها ويستحيل اجتنابها، تتمثل في ملاحظة، والإبلاغ عن، ومعارضة التدهور البيئي، مهما كانت التعهدات السابقة. لا تستطيع الاتفاقيات، ببساطة، تغيير الالتزامات الأساسية لأي من المؤسستين المعنيتين.

وفي النهاية، تتحدث منظمات المجتمع المدني البيئية باسم جمهور لا يمكنه، التحدث بالأصالة عن نفسه؛ أي الأجيال التي لم تولد بعد، والأرض نفسها. ولهذا السبب، ليس هناك سبيل إلى سلام دائم يتم التوصل إليه بالتفاوض. وإذا كان العالم الطبيعي مهددا، فلا يمكن لمنظمات المجتمع المدني البيئية أن تظل ساكنة.

الحالة رقم (٧): شركة مونسانتو والكائنات الحية المعدلة وراثيا

بدأت القضية المحيرة لشركة مونسانتو والنباتات المهندسة وراثيا في أوائل الثمانينيات، بتطوير نوع من الطماطم، اسمه Flavr Savr، هُندِس للبقاء طازجا في الثلاجة لفترة أطول من معظم أنواع الطماطم. مهندس؟ نعم،



أدخلت مادة وراثية جديدة في البذرة لخلق خصائص مختلفة. وفي حد ذاتها، لم تكن حقيقة احتواء الطماطم على مادة وراثية مختلفة قليلا لتسبب أي مشكلة لأي إنسان. تتعرض النباتات للطفرات، وتخضع لتغيرات عشوائية في بنيتها الوراثية، تنتقل إلى نسلها طوال الوقت، حتى كما تفعل الكائنات الحية الأخرى في هذه الحياة المتنوعة. وليس من الغريب أن تتغير المخلوقات بدمج أجزاء من كائنات حية مختلفة تماما في بنيتها الوراثية؛ وهم يعتقدون، على سبيل المثال، أن مقدراتنا [٢١] الخلوية بدأت كطفيليات. منذ بدايات الزراعة العلمية، تم تعجيل التغيرات الوراثية في النباتات بصورة متعمدة باختيار الطفرات المناسبة لبذور المحصول القادم، وبواسطة التهجين سينتج ذلك جيلا واحدا على الأقل من المحاصيل المحسنة. وعندما طرحت تقنيات الدنا DNA المأشوب [٢٢]، قام العلماء الزراعيون بتبنيها على الفور؛ وبالتالي ظهر Flavr Savr، وجميع التعديلات المماثلة منذ ذلك الحين.

إن التقدم الذي حُقق في الكائنات الحية المعدلة وراثيا فيما يتعلق بالخصائص المرغوبة مدهش حقا. أدت الأبحاث المعتنية إلى عزل المادة الوراثية التي تساعد سمك موسى (السمك المفلطح) على مقاومة الصقيع؛ وزرعها في الفراولة، لذا فهي تساعد الفراولة على عمل الشيء نفسه. أما شركة مونسانتو Monsanto، وهي شركة للكيماويات دخلت إلى صناعة البذور لضمها إلى قطاع أعمالها الصيدلانية (كمشروع «لعلوم الحياة»)، فقد تمكنت من هندسة فول الصويا بحيث يمتلك مقاومة لمبيد الأعشاب القوي الخاص به، واسمه Roundup، بحيث يمكن لزارعي فول الصويا توفير أغلب جهد العمال في إزالة أعشاب وتطبيق مبيدات الأعشاب بين صفوف حقله أو حقلها؛ رشة قوية واحدة عبر كامل الحقل، وتختفي الأعشاب الضارة ويكون فول الصويا بخير. هناك مبيد حشري يوجد طبيعيا، هو العصوية الثورنجية (Bt) (*)، والتي استخدمها المزارعون العضويون organic farmers طوال عقود لقتل الحشرات دون ترك ثمالات residues كيميائية في التربة؛ تمكنت شركة مونسانتو من هندسة العصوية الثورنجية Bt إلى الذرة لقتل اليرقات التي تتغذى على جذور وبذور الذرة. لا يحتاج زارعو هذا نوع المعدل وراثيا من الذرة لاستخدام المبيدات الحشرية، ولذلك تنخفض تكلفة العمالة

(*) Bacillus Thuringiensis (B+)

والتكاليف الأخرى التي يتحملها المزارع، وتتم حماية البيئة من براميل الكيماويات الضارة التي كانت تمثل جزءا من كل موسم للحصاد. من يمكنه الاعتراض على ذلك؟ عندما طرحت شركة مونسانتو فول الصويا من نوع Roundup Ready والذرة المهندسة بالعصوية الثورنجية في الأسواق، تلقفها المزارعون، وبحلول نهاية التسعينيات، كانت نسبة كبيرة من الذرة وفول الصويا المبيعة هي كائنات حية معدلة وراثيا (*). ومن بين أهم النجاحات التي تحققت، كان القطن المهندس بالعصوية الثورنجية؛ فالقطن مشهور بتطلبه لكميات هائلة من المبيدات الحشرية، وقد خفضتها الهندسة إلى الصفر تقريبا. (أعلنت مجلة فوربس Forbes، مع وعيها بالخلاف الدائر حول استخدام الكائنات الحية المعدلة وراثيا، تبنيها بثقة ـ على الرغم من هذا ـ لفكرة كون القطن المهندس جيدا، لكونه «أخف الضررين») [٢٣].

كانت هناك معارضة من أمثال جيريمي ريفكين Rifkin، وهو ناشط مناهض للعلم لجميع الأغراض، والذي شبه الكائنات الحية المعدلة وراثيا بمؤامرة تدبرها الشركات لتسميم غذائنا بغرض تحقيق الربح، وبعد ذلك انضمت منظمة السلام الأخضر، وهي ممثل رئيسي على مسرح منظمات المجتمع المدني البيئية، إلى حملة عنيفة لاستبعاد الكائنات الحية المعدلة وراثيا من الأسواق. ولدهشة شركة مونسانتو وغالبية المراقبين الآخرين، وجدت الحملات جمهورا، و تمكنت في النهاية من منع الكائنات الحية المعدلة وراثيا من دخول معظم الأسواق الأوروبية وكل اليابانية ـ على أسس متعلقة بالسلامة. وحتى الآن، لم يكن هناك أي دليل على الإطلاق على أن نباتات الذرة أو الفول المعدلة بهذه الطرق تختلف في الأمان مطلقا عن تلك غير المعدلة بها، باستثناء أن الذرة لم تكن بها آثار للثقابة [٢٤]. ومع ذلك، فعلى أي مقياس أكبر من حديقة عضوية، فإن بديل الذرة المهندسة وراثيا لطرد ثقابة الذرة هو نقع الذرة في المبيد الحشري، وذلك ليس آمنا جدا، كذلك.

نشأت الحملة المناهضة للكائنات الحية المعدلة وراثيا في الخارج، لكن كان لها مؤيديها المتحمسين في الولايات المتحدة أيضا. في يونيو ١٩٩٩، ظهرت دراسة من جامعة كورنيل [٢٥]، يفهم منها إثبات أن الذرة المهندسة بالعصوية الثورنجية خطرة على البيئة؛ تضمنت التجربة اصطياد العديد من يرقات

(*) Genetically Modified Organisms

الفراشة الملكة Monarch butterfly (اليرقانات caterpillar)، وتغذيتها بغبار طلع من الذرة المهندسة بالعصوية الثورنجية، ورؤية ما إن كانت ستموت. كثير منها، في الحقيقة، فعلت ذلك. كان الادعاء هو أن الدراسة أثبتت أن زراعة الذرة المهندسة بالعصوية الثورنجية قد تقتل الفراشات الملكة، باعتبار أن غبار الطلع قد ينتقل إلى حشيشة اللبن milkweed التي تتغذى عليها الفراشات الملكة (بشكل حصري)، وأنه من الواضح أن غبار الطلع هذا يقتل يرقات الفراشة الملكة. إن المشاكل المتعلقة بالدراسة أكثر من أن تحصى: فمعظم يرقانات الفراشة الملكة ستموت على أي حال، لذا ليس هناك سبيل لإثبات أهمية الأمر؛ لا تنمو غالبية نباتات حشيشة اللبن قرب حقول الذرة، ومعظم غبار الطلع المهندس بالعصوية الثورنجية لا تنفخه الريح إلى حشيشة اللبن، والفراشات الملكة على أي حال ليست مهددة بالانقراض، على الأقل في تشكيلتها الشمالية. لكن الدفاع المناهض للكائنات الحية المعدلة وراثيا استغل الدراسة كدليل على وجاهة قضيتهم، وكان من الصعوبة بمكان إخماد هذه الخرافة بالتحديد. لم حدث ذلك، برأيك؟

في النهاية، تحمل عبء القضية المناهضة للكائنات الحية المعدلة وراثيا مزارعو الاتحاد الأوروبي، الذين جادلوا بعدم وجود دليل على مأمونية safety الكائنات الحية المعدلة وراثيا، وبتحديد أكبر، بعدم وجود طريقة يمكن بواسطتها لأي شخص أن يستخدم بذورا معدلة وراثيا بصورة مربحة دون أن يتم ذلك في مزرعة ضخمة جدا للزراعة الأحادية مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة، في حين أن المزارعين الأوروبيين، الملتزمين تقليديا بالمزارع الصغيرة المتعددة المنتجات، لم تكن لديهم نية لتبني ذلك النموذج. يمتلك صغار المزارعين سلطة سياسية هائلة في الاتحاد الأوروبي، ولذلك غلبت حجتهم. هل هذه طريقة جيدة لتقرير السياسة البيئية؟

لماذا انضمت منظمة السلام الأخضر إلى المعركة ضد الكائنات الحية المعدلة وراثيا؟ لم يكن هناك ادعاء بأن الكائنات الحية المعدلة وراثيا تؤذي الأرض. وأنه يمكن في الحقيقة، مقارنة بدورات المبيدات الحشرية ومبيدات الأعشاب التي تمت من قبل، المجادلة بأن الكائنات الحية المعدلة وراثيا هي أفضل ما وقع للأرض على الإطلاق؛ لكنها بالتأكيد ليست أفضل ما تعرض له المزارع الصغير؛ ففي واقع الأمر، يؤدي التبني الواسع النطاق للكائنات الحية

المعدلة وراثيا إلى فقد صغار المزارعين لأعمالهم. ومن المحتمل أن معارضة منظمة السلام الأخضر للتقنية الحيوية تعد مثالا على اختيار منظمات المجتمع المدني المذكور أعلاه. ليس من الواضح أن المحتجين يقومون بحماية البيئة، لكنهم يخدمون جيدا مصالح صغار المزارعين والمدافعين عنهم في الحكومة. وقد يكون علماء البيئة في البلاد قادرين على سرقة جدول أعمال قضية تحررية مثلهم مثل أي شخص آخر.

تدبر الأسئلة التي تنشأ عن هذه الحالة:

١ ـ ما مقدار العلم الذي يجب علينا معرفته لكي نقرر ما إن كانت الكائنات الحية المعدلة وراثيا «آمنة»؟ أم أنه لن يكون لدينا أبدا ما يكفي من العلم للتيقن من ذلك؟

٢ ـ ما السر الكامن وراء المعارضة للكائنات الحية المعدلة وراثيا؟ هل يمكنك رسم مخطط للقوى التي أدى تضافرها إلى نجاح الحملة؟

٣ ـ ماذا يجب أن تفعله شركة مونسانتو للتخلص من الاعتراضات على الكائنات الحية المعدلة وراثيا؟ أم أنه لا يجب عليها فعل أي شيء؟

٤ ـ لا تظهر الكائنات الحية المعدلة وراثيا في الطبيعة. لذلك السبب، هل يجب أن نرفضها باعتبارها غير طبيعية؟ لماذا أو لم لا؟



8

الاستدامة: الاتجاهات الجديدة للأعمال

«على المدى البعيد، وفي الجيل السابع من الآن، يجب أن يعيش مجتمع الأعمال في العالم نفسه الذي نسكنه جميعا، كما أن المحافظة على المحيط الحيوي هي الالتزام الرئيسي الذي ندين به لذلك الجيل، للعيش بسعادة وجعلنا فخورين بهم - والعكس صحيح»

المؤلفة

مقدمة

قبل قرن من الزمن، كنا نعتقد أن العالم الطبيعي غير متناه، لا نهائي في إمكاناته المخصصة لاستخدامنا، موجود لكي نغزوه ونستمتع به نحن والأجيال المتعاقبة من أطفالنا وأحفادنا. لم نعد نعتقد بذلك الآن. لقد نضجنا، كأمة، إلى موقع المسؤولية، في اعترافنا بأن العالم الطبيعي محدود وغير حصين، وأن الأفعال التي يتخذها البشر في جيلنا قد تؤثر بجدية على مستقبله وكذلك على مستقبلنا نحن. ربما أحدثت الأجيال السابقة قدرا من الضرر الذي يمكن منعه للأرض أكثر مما فعلنا، لكن ذلك أمر جانبي؛ فهناك فرق كبير بين أن تختار طريقا للفعل وأنت جاهل بالأذى الذي يسببه، وبين أن تختار ذلك الفعل نفسه بعد أن تعلم ما يسببه للبيئة الطبيعية وللخيارات التي ستكون متوافرة أمام

أحفادك. لقد فقد نوع بعينه من البراءة الوحشية. لا شك في أننا، نحن والعالم، أفضل حالا مع هذا الفقد للبراءة، لكن ذلك يجعل اختياراتنا أشد إيلاما بكل تأكيد.

نحن نستهل مشروعا جديدا ـ فهذا هو القرن الأول في تاريخ نوعنا الذي علمنا فيه أننا مسؤولون عن مستقبل العالم الطبيعي الذي نعتمد عليه. يمكننا أن نفكر بالأمر كرحلة إلى المستقبل، مرهقة بشكل واضح ومرعبة للغاية. سيتحدث القسم الأول عن بعض المخاوف والأعباء التي نحملها معنا خلال الرحلة. لكن فيما رأينا في الفصول السابقة، هناك أسباب وجيهة تدعونا إلى الاعتقاد أن أسوأ السيناريوهات ليست محتمة، وأن هناك الكثير مما يمكننا فعله لضمان عدم حدوثها؛ في حين سيراجع القسم الثاني بعض تلك الأسباب. وإذا غلبت تلك الأسباب، واتفقنا على إعادة تسوية القرارات الاقتصادية بموجب القوانين البيئية، فستكون لدينا فرصة ممتازة لخلق مجتمع يمكن لأطفالنا أن يفخروا به، وفيه سيتمتع أحفاد أحفاد أحفادنا بحياة أكثر إرضاء مما يمكننا تخيله. وسيحاول القسم الثالث رسم الخطوط العريضة لبعض الاحتمالات.

النظر إلى الهاوية

يطلب من رجال الأعمال، أكثر من غيرهم، التحلي ببعض الفضائل، من الاستقامة، والحذر، والصبر، والمثابرة؛ الرغبة في الاستفسار المتعمق، وتفحص الخيارات بكل دقة؛ ومن هذه تطوير فضائل الأعمال الشاملة للتعقل والمسؤولية. إن نقطة التقاطع بين الاستقامة التي يجب أن يتحلوا بها وبين التعقل، والبصيرة، المطلوب منهم إظهارها هو فضيلة الأمانة ـ أي القدرة على مواجهة الحقائق، عندما يتم اكتشافها، دون خوف ودون تطلب أن تكون مغطاة بالشوكولاته قبل أن يمكن عرضها على رؤساء الشركات. إن الحقائق الحالية، والظروف المستقبلية المحتملة، للبيئة الطبيعية ليست هي مادة الترقيات الخادعة؛ فمن دون انغماس في سيناريوهات يوم الحساب، يكشف أي تقييم متزن لحالة البيئة الطبيعية العالمية عن كثير من المخاوف البالغة الخطورة. يجب أن يتحلى كبار رجال الأعمال الذين سيتسلمون المسؤولية عن مؤسسات الشركات خلال هذا القرن، بالشجاعة للنظر إلى الحقائق مباشرة والتعامل مع المواقف التي يواجهونها ـ فالمستقبل ليس للجبناء.

دعونا نراجع ما سبق؛ فالتحديات الرئيسية، أو المجالات المحفوفة بالمشكلات، التي حددناها في الفصل الثالث خططت صورة العالم الطبيعي باعتباره «جثة» CORPSE، منهارة وميتة بفعل التخريب الناتج عن التغير المناخي، وزيادة السكان، ونضوب الموارد، والتلوث، وانقراض الأنواع، وهدر الطاقة. ما هو سيناريو أسوأ الحالات لتطور هذه العمليات إلى أزمات شاملة؟ نرى عالما شبيها بجزيرة عيد الفصح [1]، استنفدت موارده، وتسممت تربته، واختزلت الأنواع الحية فيه إلى البشر، والجرذان، والسحالي، ويجتاحه البشر الجياع الذين يقضون أيامهم الأخيرة في أكل لحوم البشر [٢].

عندما يواجهنا مثل هذا السيناريو، ما الذي يمكن أن يوصي به الرجعي البيئي environmental reactionary كإجراءات يجب تبنيها على الفور لعكس تلك العمليات واستعادة العالم الطبيعي؟ إن أفضل طريقة لوصف العالم المفضل لدى الرجعي البيئي هو ذلك الذي «يقيد» CRAMPPs نمط حياتنا، بحرماننا من ست حريات صارت ذات قيمة بالنسبة إلينا: حرية الاستهلاك، والإنجاب، والغنى، والتنقل ، والتلويث، والملكية (في الأراضي). دعونا نتناول تلك الحريات واحدة تلو الأخرى، وبإيجاز، إذ إنه ليس من اللطيف التفكير بشأنها.

الاستهلاك

إن مخازن الأسواق المركزية مكدسة بكل نوع من الفاكهة أو الخضر، بغض النظر عن موسم أو مكان منشئها؛ فنحن نفترض أن أي طعام يمكننا تخيله سيكون متوافرا عندما نريده، مهما كانت تكلفته فيما يتعلق بالنقل، أو بدقة أكثر، فيما يتعلق باستنزاف التربة والموارد الأخرى حيث يزرع. لكن معظم تلك الوفرة تطرح عند نهاية اليوم. إن رفوف متجر «وال ـ مارت»، ثانية، تفيض بالسلع المستوردة من جميع أنحاء العالم، والمتوافرة لنا بتكلفة منخفضة للغاية لأن اهتماما ضئيلا بذل لتقديم تعويض منصف لمنتجيها أو للمحافظة على البيئة الطبيعية في البلاد التي أتت منها. لابد أن ينتهي كل ذلك؛ فإما أن نصر على أن ترافق جميع الإجراءات الوقائية البيئية والاجتماعية إنتاج هذه الوفرة، وفي هذه الحالة سترتفع الأسعار بشكل ملحوظ للغاية، أو سيجب علينا منع هذه المنتجات من دخول السوق. إن الحياة المقتصدة، التي لا تلحق أي أذى بأي إنسان، يجب أن تحل محل هذا النمط من الاستهلاك غير المحدود.

الإنجاب

إن المشكلة البيئية الرئيسية هي زيادة السكان ؛ فإذا كان هناك القليل منا بما فيه الكفاية، فلا يهم حقا كيف نختار أسلوب معيشتنا؛ فستتعافى الأرض. لكن لدينا بالفعل أناسا أكثر من أن يمكننا إعالتهم، ويستمر السكان في الزيادة. سنضطر لمنح تراخيص لممارسة الحق في الإنجاب. وعلى رغم أن ذلك الإجراء يبدو متشددا، إلا أننا نعلم أنه سينجح: فقد نجحت الصين، وهي الأمة الأكثر سكانا في العالم، في خفض نمو سكانها بشكل ملحوظ من خلال إصدار قانون «عقد الطفل الواحد» (*)، وهي اتفاقية توقعها العائلة والمقاطعة، تنص على ألا يولد أكثر من طفل واحد لتلك العائلة. كانت الحوافز ضرورية لإقناع العائلات بتوقيع العقد، ورافقت خرقه عقوبات مماثلة؛ ساعد الضغط الاجتماعي القوي على التزام الأسر بالقانون. لم تكن إجراءات منع الحمل شعبية في أي أمة تمت تجربتها فيها، لكنها ممكنة تماما، وضرورية.

الغنى

إن نمط حياتنا المترف، الذي نتمتع به على حساب فقراء العالم والبيئة الطبيعية، يجب أن يختفي. يمثل الغنى نتيجة طبيعية لمستوى الاستهلاك - فنحن نتمتع بالسلع والأطعمة من جميع أنحاء العالم بمثل هذه التكلفة المنخفضة التي تسمح بأن تتبقى لدينا موارد ، لنستثمرها في المزيد من المشروعات المادية الأخرى، استثمارات، أو مستويات جديدة من الاستهلاك. يمثل الغنى إهانة جدية للعدالة؛ ففقراء العالم يعانون يوميا من الجوع والمرض، بينما يمتلك الأمريكان أموالا أكثر، حرفيا، مما يعرفون كيف يتصرفون فيها - لذا يشترون العربات الرياضية التي تسير على جميع الطرقات وسيارات الثلج Ski Mobiles، التي تستعمل للأغراض الترفيهية فقط، والتي تدمر الأرض أينما استخدمت. هنا يمكننا أن نضرب عصفورين بحجر واحد: فبإعادة توجيه تلك الثروة للاعتناء بالفقراء في جميع أنحاء العالم، نحن نساعد في المحافظة على البيئة أيضا.

(*) One-Child Contract

سهولة الانتقال

يستهلك النقل عددا كبيرا جدا من الموارد، ومعظمه غير ضروري؛ والسيارات الخاصة هي أسوأ المنتهكين، بقدر تعلق الأمر بالبيئة. ليس الأمر مقتصرا على استهلاك الوقود، ولا الانبعاثات التي تساهم في تأثير الدفيئة، ولا التأثير المنهك على حياتنا للاختناقات المرورية التي لا تنتهي. لقد شكلت السيارة حياتنا على نحو مدمر بيئيا، يقذف بالبيوت ومراكز التسوق (المعتمدة كليا على السيارات) في كافة أنحاء البلاد، مما يبعدنا عن بعض أكثر فأكثر، حتى أننا نحتاج الآن إلى سيارتين على الأقل لكل عائلة ونبني بيوتنا بأماكن لثلاث سيارات في المرآب، سواء كنا نقدر على تكلفتها أم لا. إن كل توسع في سكاننا يبعد الناس أبعد وأبعد عن مقار أعمالهم، مما يتطلب المزيد من الطرق المعبدة، والمزيد من محطات الوقود، والمزيد من ساعات التلوث على الطرق. والأسوأ من ذلك أن الاتجاه الحالي في صناعة السيارات هو أن تصير أكبر، وأقل كفاءة في استهلاك الوقود، وأكثر خطورة. سنضطر إلى إعادة تشكيل دوائرنا الانتخابية، لتتجمع في مناطق صغيرة، محافظين على مناطق كبيرة من المزارع والمساحات المفتوحة بينها. سيتيح مثل هذا التجمع حصر الانتقالات الشخصية على الدراجات، والذي أثبت الصينيون أيضا فعاليته. وعلى سبيل المصادفة، فإن هذا الانكماش لأثر البناء، أي البيوت والطرق، سيعمل أيضا على تعزيز الزراعة المحلية، والتي سنحتاج إليها، لأن التكلفة البيئية الفظيعة لنقل السلع بالشاحنات في جميع أنحاء البلاد، فقط من حيث تلوث الهواء وتعبيد الأراضي البكر، أكثر مما يمكن تحمله. علينا أن نعيد هيكلة عملنا، ووسائل استجمامنا، والحياة المجتمعية حول مراكزنا المحلية، وأن نستخدم ضربا من وسائل النقل العام - الحافلات أو القطارات - للسفر بينها.

التلوث

قد لا نفكر «بالتلوث» كواحدة من الحريات التي نثمنها كأمريكيين، لكنه حرية قاتلنا بشدة للاحتفاظ بها، بإلغاء برامجنا للتدوير والتوسع في إنتاج المواد التي لن تتحلل بيولوجيا biodegrade. وفي ظل العدد الحالي لسكاننا، نحن لا نستطيع وضع المزيد من النفايات المستديمة على الأرض. إن القوانين

الصارمة، التي يتم فرضها بصرامة، ستكون ضرورية لضمان تدوير جميع النفايات. وبصورة مترافقة مع هذه النصوص الجديدة، يجب أن تجيء جهود مجددة لتنظيف الفوضى الموجودة بالفعل هناك.

الملكية

تعالوا للتفكير بهذا؛ لماذا فكرنا أصلا في أننا قد نمتلك الأرض، أو الغطاء الطبيعي للأرض (الغابات، على سبيل المثال)، ناهيك عما يكمن تحت الأرض؟ فنحن لم نخلقها، ولا نستطيع استبدالها، ومع ذلك فهي ضرورية لبقاء البشر بعد سبعة أجيال من الآن كما هي ضرورية لنا. كنوع طبيعي، قد يفترض بنا أن نتمتع باستعمال الأرض، وأن نأخذ منها ما نحتاج إليه للعيش. من المؤكد أن حقوق الصيد والبحث عن الطعام لها ما يبررها، وكذلك ملكية الدولة وإشرافها على استخراج المعادن. لكن الملكية الخاصة ـ كما في القول : «إنها لي، ويحق لي أن أفعل بها ما أشاء» ـ فليست من المنطق في شيء. إن خصخصة الأرض توازي التصرف في رأسمال الوقف الذي نحن مؤتمنون عليه [٣].

إن التبني السريع لجميع الإجراءات الموصى بها أعلاه ـ تقليل الاستهلاك إلى المستوى الضروري للعيش بشكل مقتصد، واقتصار كل أسرة على الأرض على إنجاب طفل واحد، وإعادة توجيه موارد الأرض من فاحشي الثراء إلى أفقر الفقراء، وتجميع المساكن البشرية في مناطق مكتفية ذاتيا ومنع استخدام السيارات فيما عدا الأغراض الطارئة، والإصرار على التدوير بنسبة ١٠٠ في المائة، وإلغاء الملكية الخاصة للأرض، والبحيرات، والغابات، والمناجم، سيحسن بالفعل من حالة البيئة الطبيعية. ولن يكون مميتا بالنسبة إلى الأعمال؛ فسيكون رجال الأعمال قادرين على تعديل ممارساتهم تجاه هذا العالم الجديد دون مشكلة على الإطلاق. لكنه قد لا يكون ضروريا بالكامل. دعونا نراجع بعض الاتجاهات الواعدة أكثر من غيرها، والتي وجدناها في الفصول السابقة.

التسلق خروجا من الهاوية

على رغم كونها أقل بكثير من مثل هذه الإجراءات الصارمة، وجدنا أنه كانت هناك، ولا تزال توجد، بعض الأمثلة الممتازة على كيفية عمل الصناعة والسوق مع متطلبات البيئة الطبيعية لتحقيق الربح والحماية في الوقت نفسه.

وكما أشار إليه بول هاوكن Hawken وآموري وهنتر لوفينز Lovins في كتابهم المعنون «الرأسمالية الطبيعية» (*)، فنحن نمتلك الآن التقنية اللازمة لتدوير حرارة مصنع ما لخفض احتياجات المبنى من الطاقة، واستخدام الطاقة الشمسية لتوليد الكهرباء، إلى الحد الذي يمكن معه لكل مؤسسة صناعية أن تنتج من الطاقة أكثر مما تستخدمه. يمكننا أن نصنع «السيارات الفائقة» hypercars، المريحة والفعالة في استهلاك الوقود؛ ويمكننا صنع الخلايا الهيدروجينية (٤) لتزويد مبانينا بالطاقة أو تشغيل وسائل انتقالاتنا. لقد تم التخطيط لبناء مدن كاملة على أسس بيئية، وهي ناجحة ـ في أفقر مناطق العالم. ولدينا المعرفة أيضا بطرق زراعة كل الأغذية التي نحتاج إليها دون مدخولات كيميائية كبيرة ودون تدمير كل الغابات والمروج التي تؤخذ منها الأراضي الزراعية. تتسم غالبية التقنيات الملائمة للبيئة التي نمتلكها بكونها قابلة للزرع، وبصلاحيتها للاستخدام في العالم النامي والمتقدم على حد سواء؛ وبالنسبة إلى العالم النامي، هناك ـ في الوقت نفسه ـ مجموعة متنوعة من «التقنيات الملائمة» (بصورة أساسية، الزراعة التي لا تعتمد على مغذيات التربة الجوفية والتقنيات الأدنى التي تستهلك كمية أقل بكثير من الوقود الأحفوري) التي يمكنها خفض تكلفة التنمية. تتوافر الآن منسوجات خالية من جميع الكيماويات الضارة لاستخدامها في أعمال التنجيد وصناعة السجاد؛ وتحمل تقنيات التدوير إمكانية تحقيق ربح بسيط، أو على الأقل تخفيض حاد للخسائر التي نتكبدها في التخلص من النفايات.

تركز الرأسمالية الطبيعية على الحاجات الطبيعية الأساسية للبشر: للمأوى، والغذاء، والنقل. تظهر بعض الشركات التي ذكرناها في الفصول السابقة أنه في المجالات غير الأساسية للبقاء البشري، يمكن أن يجد رجال الأعمال أسواقا لم يكن أحد يعلم بوجودها، مرتبطة بالوعي البيئي، ويجنون عوائد استثمارية مرضية للغاية من خلال الترويج للممارسات الأخلاقية الملائمة للبيئة الطبيعية. تمثل شركة بن وجيريز مثالا مفضلا للجميع، ببساطة لأن مؤسسيها، ولا يزالان نشيطين جدا على الساحة السياسية، يخبران كل من يرغب في الاستماع بكيف فعلا ذلك (ومن أين يشترون الكتاب الذي ألفاه ويحكي قصة فعلهما هذا). وهناك مثال آخر، يحظى بالشهرة

(*) Natural Capitalism

نفسها، هو متجر «بودي شوب» The Body Shop لصاحبته أنيتا روديك Roddick، الذي يضمن أن جميع منتجاته طبيعية، يتم شراء معظمها من الزارعين الأصليين في العالم النامي، والذي يستخدم عائداته لدعم عدد كبير من المنظمات الخيرية (٥). أما الشركة الرائدة في حقل حماية البيئة، وهي شركة 3M التي يقع مقرها في ولاية مينيسوتا، فهي من أوائل الشركات التي اكتشفت أنه يمكن تحويل تكاليف تدبير النفايات إلى أرباح بالمراقبة المعتنية لعمليات التصنيع (٦).

وفي الوقت نفسه، فإن المبادرات التي تشمل كل قطاعات الصناعة، مثل الرعاية المسؤولة ®Responsible Care للمجلس الكيميائي الأمريكي، وهي جمعية منتجي الكيماويات، تجبر الشركات غير المرتبطة تقليديا بالوعي البيئي (لو أردنا صياغتها بشكل مخفف) بإلزام أنفسها بمعايير أعلى من حماية البيئة الطبيعية، وأن تعلن جهودها بصفة سنوية، وإلا فقدت عضويتها في اتحادهم المهني الفعال.

وباختصار، فالتقنية متوافرة بالفعل ـ ليست أفضل تقنية سيمكننا الحصول عليها أبدا لحماية البيئة الطبيعية مع احتفاظنا بالتنافسية في نظام السوق، لكنها بالتأكيد التقنية اللازمة لتحسين ما نحن عليه؛ وقد أرتنا الشركات الرابحة كيفية استخدامها، والاستفادة منها في أغراض تتراوح من قلع أسنان القوانين البيئية وبين الأغراض التسويقية. ولذلك فإن السيناريو CRAMPP ليس النهاية الحتمية لجميع المساعي الاقتصادية. تلك الهاوية موجودة بالفعل، لكننا نستطيع تفاديها (٧).

لكن هل يكفي ذلك لتفادي الكارثة؟ ألا يمكننا فعل أفضل من ذلك؟ إن الوعد الذي تقدمه الحياة الاقتصادية التي تحيا بالتعاون مع عمليات الطبيعة هو ذلك الذي تقدمه حياة أغنى بشكل لانهائي للبشر من حياة اقتصادية لا تحيا هكذا. دعونا نلتفت، أخيرا، إلى خلق الأرض كدليل للتفكير البعيد المدى في مجال الأعمال.

في الأفق: تبني جدول أعمال واقعي لهذا القرن

لنفترض أننا نتدبر تقرير ألدو ليوبولد Leopold القصير عن خلق الأرض كدليل على تطور تقنيات وطرق البحث عن العائد على الاستثمار ـ كعقيدة إدارية للشركات التنافسية في المستقبل. ينص التقرير، كما نتذكر، على أن

الشيء «يكون صحيحا عندما يميل إلى المحافظة على سلامة واستقرار وجمال المجتمع الحيوي. ويكون خاطئا عندما ينزع إلى ما عدا ذلك.» لاحظ أن «المجتمع الحيوي» يتضمن البشر. إن صحتنا، وسلامتنا، واستقرارنا، وجمالنا مهمة بقدر تلك المتعلقة بأي شيء آخر. ماذا يمكننا فعله للمحافظة على، وتحسين، الاستقرار الحيوي للعالم؟ فيما وراء مجرد البقاء، هل يمكننا أن نتخيل عالما أفضل في مستقبل محتمل؟

دعونا نتناول معايير ليوبولد واحدا تلو الآخر. تدل السلامة على كلية الطبيعة، أي الاعتمادية التامة البالغة التعقيد لجميع أجزائها؛ فليس هناك كائن حي، وفي الحقيقة ولا حجر، يوجد بمعزل عن فعل نظام بيئي متكامل، وكل نظام بيئي هو جزء متكامل من المحيط الحيوي biosphere ككل. من الحماقة أن نعتقد أننا نستطيع تعطيل أحد أجزاء النظام البيئي لمصلحتنا دون التسبب في عرقلة بقية الأجزاء. سيتساءل المديرون المتعقلون عن ماهية العراقيل التي ستنتج عن أي من أفعالهم، وكيف يمكن معالجتها. (تذكر حالة المزارعين البنغلاديشيين الذين كانوا يذبحون الضفادع لتصدير سيقانها، ووجدوا أنفسهم يدفعون ضعف ما كانوا يكسبون لشراء المبيدات الحشرية اللازمة لإنجاز العمل الذي كانت تقوم به الضفادع). لكننا نريد هنا تجاوز المدير المتعقل الذي يقوم بحساب الفرص في كل مرة يتم التخطيط فيها لأي عمل قد يؤثر في البيئة؛ بل نريد أن نتخيل زمنا لا نحتاج فيه إلى تحليل التكاليف والأرباح في كل مرة لأن الشركة، والصناعة، والأمة (والعالم) ستكون قد تبنت مبدأ بسيطا: سيعامل كل نظام بيئي، والمحيط الحيوي ككل، لكونه مستحقا للاحترام، وأن جميع المبادرات التي تتخذ ضمن البيئة الطبيعية ستنجز بوعي حساس باحتمالات الضرر الذي قد تسببه للنظام البيئي. إن احترام السلامة، إذن، يتطلب اكتساب حساسية للاعتمادية، وهي مزية إيكولوجية من الطرافة بحيث إننا قد نتمنى تمديدها إلى الشؤون الإنسانية الأخرى أيضا. وفي سياقها البيئي وحده، تعد مزية متعلقة بالفهم الشمولي، أي بالقدرة على رؤية واحترام الكل كما هو.

يعد الاستقرار قيمة سياسية، تتطلب منا أن نحترم البنية المركزية للشيء الذي ننتوي المحافظة على استقراره. (تدل السلامة Integrity على وحدة الأجزاء التي تتوصل إليها الأجزاء نفسها على المستوى الدقيق؛ بينما يدل

الاستقرار على بنية مدركة ومرئية، مثل النظام القانوني، الذي يوجه النظام على المستوى الكلي). تزودنا الإيكولوجيا (علم البيئة) بتشكيلة من هذه البنى شبه القانونية للأنظمة البيئية، من المعنى الأكثر عمومية للبيوم [٨] الطبيعي (الغابات المطيرة الاستوائية، التندرة [٩] إلى الأوصاف التفصيلية لنباتات وحيوانات المنطقة. تخبرنا التجربة بأن إزالة أحد الأنواع الحية، أو إدخال نوع جديد، سيدمر استقرار النظام البيئي، ويضعه أحيانا على طريق الهلاك. إن الجهد المبذول للمحافظة على الاستقرار، إذن، يتطلب المزية الأخلاقية لاحترام قوانين النظام التي يتصادف وجودها في الطبيعة.

وفي حين قد يكون من الصعب من الناحية النظرية تفريق سلامة واستقرار النظام، واحدا عن الآخر، يبدو المعيار الثالث للجمال منفصلا عنهما. أليس الجمال في عين المشاهد، شخصانيا subjective تماما وخارج إطار الأعمال؟ لكن الأدلة توحي بأن إدراك الجمال يبدأ على مستوى أعمق بكثير من السمات الفردية أو الثقافية «للجمال»، والتي تتباين من مكان لآخر. بادئ ذي بدء، يبدو أن الخفافيش والحشرات تتفق معنا. أما الزهور، والمعروفة بجمالها منذ أن كان البشر بشرا (أو قبل أن يكون البشر بشرا: فقد وجد أن الزهور متضمنة في المقابر النياندرتالية)، فتجذبنا كما تجتذب الحشرات، ليس للسبب نفسه (نحن نتشارك في قدر قليل جدا من الدنا [DNA] مع الحشرات) لكن بالقوة نفسها. إن إدراك الجمال في نوعنا البشري معروف أنه أحد نواتج الانتقاء الطبيعي: فنحن نختار أزواجنا من أفراد الجنس الآخر الذين نجدهم يتمتعون بالجمال، ويرتبط فهمنا للجمال الطبيعي إلى حد كبير بالشباب والصحة الجيدة (وبالتالي بالقدرة على حمل العديد من الأطفال الأصحاء). من المحتمل، إذن، أن حكمنا على كون بقعة طبيعية «جميلة»، أو ملائمة، له علاقة بخبرة النوع، أي أن هذه الأماكن صالحة للعيش، ومروية جيدا، وتحتوي على كمية وافرة من الثمار، والحبوب، والطرائد. إن تطوير المزية الجمالية لإدراك الجمال قد يكون، إذن، أكثر ارتباطا بالبقاء مما قد نظن. يفعل الجمال بنا أكثر من مجرد الترفيه، بالمناسبة. هناك دليل على أن إحاطة المرضى بالنباتات تساعدهم على التعافي بسرعة أكبر، وأدلة كثيرة على أن الناس يكونون أكثر استقرارا جسديا وعقليا عند وجودهم في بيئة غنية بالحيوانات الأليفة والكائنات الحية الأخرى.

ماذا يتوقع أن يفعل مدير الشركة دفاعا عن خلق الأرض؟ أولا، يمكن للمدير أن يتعرف على التقاء المصالح: لأسباب يمكن استنتاجها من كل من الفصول السابقة، يجب أن يكون واضحا أن حماية البيئة الطبيعية ستكون في مصلحة الشركة. ثانيا، يمكن للمدير أن يستخدم كل استراتيجية ممكنة للتعزيز البيئي للتنافسية، مسترشدا بالخطوط العريضة التي أوضحناها في الفصول السابقة. ثالثا، أن يتأكد من أن الجيل القادم من الموظفين والزبائن يفهم ويدعم استراتيجية الشركة، ويجب أن تدعم الشركة التوعية البيئية، وأن تبذل الجهود من قبل كبار البلدة لتفهم المشاريع البيئية على مستوى البلدة.

قد لا تتضح مكافأة كل هذا الجهد على الفور؛ لكن تطوير الوعي البيئي في جميع قطاعات الشركة، والذي يجعل من غير الضروري انتهاج تفكير «التأثير البيئي» الذي يعمل للأغراض القانونية فقط، قد يؤدي في الحقيقة إلى تجنيب الشركة مشاكل قانونية؛ إن الاعتراف بالحق المعنوي للنظام البيئي في تحقيق استقراره الخاص قد يمنع الأفعال غير المتعقلة التي تكلف الشركة باهظا على المدى البعيد؛ كما أن إدراك ودعم جمال الطبيعة، على المستوى المحلي على الأقل، قد يكسب الشركة السمعة الحسنة التي ستساعدها على تخطي سلسلة من الأزمات. لكن ذلك ليس بيت القصيد. على المدى البعيد، وفي الجيل السابع من الآن، يجب أن يعيش مجتمع الأعمال في العالم نفسه الذي نسكنه جميعا، كما أن المحافظة على المحيط الحيوي هي الالتزام الرئيسي الذي ندين به لذلك الجيل، للعيش بسعادة وجعلنا فخورين بهم - والعكس صحيح.

الحالة رقم (٨): شركة مجتمع برونكس للورق

كانت شركة مجتمع برونكس للورق (*) (التي سنطلق عليها لاحقا اسم الشركة BCPC) مشروعا من السماء [١٠]. ساعدت مدينة نيويورك وولاية نيويورك شركة رئيسية للورق على امتلاك قطعة من الأرض المعينة «كحقول ملوثة» [١١] - وهي أراض تلوثت بنشاط صناعي سابق لدرجة أنها لم تعد صالحة للزراعة أو الاستخدام السكني - وبنت هناك مصنعا للتدوير، ومصنعا لإزالة أحبار النفايات الورقية، ومصنعا للورق المصقول، وتوجيه تيار مدينة نيويورك الهائل من نفايات الورق إلى المصنع، لإنتاج ورق معاد تصنيعه صالح

(*) Bronx Community Paper Company

للاستخدام المكتبي لسوق مدينة نيويورك الهائلة. كان كل ما يتعلق بالفكرة جيدا؛ فلم يعد لدى مدينة نيويورك موقع مناسب للتخلص من نفاياتها؛ وبتكلفة باهظة، كان يتم نقل كميات هائلة من نفايات المدينة بالشاحنات إلى ولاية فرجينيا للتخلص منها هناك بصفة يومية. كان نحو ١٢,٦٠٠ طنا من تلك النفايات اليومية ورقيا، وخصوصا ورق الصحف؛ وبالتالي فإن الشركة BCPC تمثل طريقة أقل تكلفة للتخلص منها. وفي الوقت نفسه، وفي الأصقاع النائية من كندا، تقطع الغابات التي تكونت على مدى مئات السنين بالمناشير السلسلية لصناعة الورق، من أجل توفير الورق الذي تستهلكه شركات المحاماة، والصناعة المالية، ودور النشر في تلك المدينة التي لا تنام (تستهلك المدينة ١,٥ مليون طن من ورق الصحف وحده سنويا، وهو ما يمثل ١٢ في المائة من استهلاك الأمة ككل). هل يمكن التوفيق بين الزيادة والنقصان، أي العرض والطلب؟ لم لا؟ كانت هذه فرصة لتقليل التخلص من النفايات إلى الحد الأدنى، والمحافظة على الغابات في الوقت نفسه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جنوب برونكس South Bronx، حيث خطط لإنشاء المصنع، هي أحد أفقر الأماكن في العالم، ويرجع ذلك في معظمه بسبب هجرة أصحاب الوظائف الصناعية من شمال شرقي الولايات المتحدة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. عندما بلغت نسبة البطالة في عموم البلاد نحو ٤ في المائة (في العام ١٩٩٠، عندما بدأ التخطيط)، كانت نسبة البطالة في مدينة نيويورك نحو ٦ في المائة، وفي جنوب برونكس، كانت النسبة نحو ٢٠ في المائة، لذا فإن إيجاد العمالة اللازمة لمشروع كهذا لن يمثل أي مشكلة على الإطلاق. ستوفر الشركة BCPC 2,200 فرصة عمل خلال العمليات الإنشائية، وأكثر من ٤٠٠ وظيفة دائمة عند تشغيل المصنع، كما ستسهم بصورة كبيرة في دعم اقتصاد جنوب برونكس. كان متعهد المشروع هو ألين هيرشكوفيتز Hershkowitz، وهو محام لامع من مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية (*) ، وهو رجل ذو طاقة لا تكل، يمتلك موهبة جعل الناس يعملون معا. ومنذ البداية، تعرف الرجل على الحاجة للحصول على دعم منظمات المجتمع المدني في المنطقة - وخصوصا بنانا كيلي Banana Kelly، وهي إحدى جمعيات الأحياء القوية من برونكس - ليست فقط داخلة في المشروع، بل ومكتنفة كشركاء فاعلين في التنمية. كان كل ما يحتاجون إليه هو

(*) Natural Resources Defense Council (NRDC)

رأس المال، وكانت لديهم ضمانات بالحصول على منح حكومية بعينها، وهي منح تستهدف مشاريع مثل هذه بالتحديد، كما أن القطاع الخاص سيتدخل ويدعمها. أما المصنع نفسه فقد صمم لكي يكون مفيدا من الناحية البيئية، حيث تم تزويده بالطاقة الشمسية والحرارة التي تم تدويرها، كما كان جميلا: فقد صممته مايا لين [١٢]، وهي مصممة النصب التذكاري لحرب فيتنام، وقد ربح عرضا خاصا في العام ١٩٩٧، عندما اعتبر واسطة العقد centerpiece في معرض لجمعية الفنون البلدية بعنوان «تصميم الإيكولوجيا الصناعية: شركة مجتمع برونكس للورق»، في صالة العرض الرئيسية بمركز روكفلر في موسم أعياد الميلاد. تم إنجاز كل شيء بالطريقة الصحيحة، لكن بناءه لم يتم على الإطلاق. لم لا؟ ماذا حدث؟

هذه الحكاية تحطم القلوب، لأن الفكرة كانت منطقية جدا، ولأنه كان بالإمكان عمل كثير من الأشياء الجيدة، ولأنها كانت ستقف كمنارة للتحذير مما هو محتمل في ظلمة المستحيلات المقبولة، ولأنها كانت على وشك الحدوث. كان لابد من اختصار معظمها في هذا التقرير - إذ تقرأ الحكاية مثل رواية «الحرب والسلام» لتولستوي [١٣]، بقائمة ضخمة من الشخوص وتأثير عاطفي ثري، وليس لدينا ببساطة مجال لاقتباس روحها.

بالنسبة إلى القصة الكاملة، قد نقرأ بصورة مفيدة تقريرين ممتازين عن تلك المحاولة؛ كتب ألين هيرشكوفيتز بنفسه أحدهما، هو كتاب «إيكولوجية برونكس: مخطط لبيئانية جديدة» (*)؛ أما الآخر فقد كتبته صحافية عايشت جميع مراحل المشروع، هي لس هاريس Harris، بعنوان «مطاحنة الطواحين: أحلام خضراء، تعاملات قذرة، وأزمة شركات» [١٤]؛ أما الرواية التالية فمأخوذة، دون إسناد خاص، من هذين الكتابين، وخصوصا الأخير.

تاريخ موجز للأحداث

بدأت القصة في العام ١٩٩٢، عندما أدرك هيرشكوفيتز أن التيار الهائل لنفايات الورق بمدينة نيويورك يمكن تدويره إلى ورق بجودة الاستعمال المكتبي يمكن أن يباع ثانية في نيويورك، وهي السوق الأكبر لهذا الورق في العالم. وقد وجد شركة سويدية، اسمها MoDo، توصلت إلى عملية خالية من المواد القاصرة

(*) Bronx Ecology: Blueprint For a New Environmentalism

لإنتاج الورق، مما يتجنب أسوأ الملوثات المرتبطة عادة بصناعة الورق. وقد اكتشف في تلك الأثناء أن أكثر شركات صناعة الورق غير مهتمة بمثل هذه المشروع: فكانت تكره مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية الذي ينتسب إليه، وتكره نيويورك، وعندما أخبر المديرين التنفيذيين لشركات صناعة الورق بأنه ينتوي تجنيد النشطاء المجتمعيين للمساعدة في تطوير المشروع، رفضوه دون مناقشته مرة أخرى. لكن شركة MoDo كانت مهتمة، لذلك عين هيرشكوفيتز يولندا ريفيرا Rivera، من منظمة برونكس غير الهادفة للربح، بنانا كيلي، للمساعدة على توجيه المشروع نحو حاجات المجتمع، وأنيتا ميلر Miller، وهي رئيس البرنامج الشامل لإحياء المجتمع (*)، للمساعدة في تدبير رأس المال المطلوب.

في يناير ١٩٩٣، اصطحب هيرشكوفيتز ريفيرا والعديد من الآخرين، بمن فيهم فريد فيرير Ferrer، رئيس بلدية برونكس، إلى السويد لزيارة مديري شركة MoDo ولرؤية مصانع الورق. كان مسؤولو المدينة المهتمون بالتخلص من نفايات الورق وشؤون المستهلكين متحمسين، وبدت شركة س. د. وارن S. D. Warren، وهي شركة تابعة لشركة سكوت لصناعة الورق، مهتمة بشراء الورق الذي ينتجونه. أكدت موجة من الاجتماعات التي عقدت على مدى الشهور القليلة التالية حماس الجميع؛ جرى استكشاف مواقع البناء، واكتسب المشروع اسما، الشركة BCPC. وفي نهاية السنة، وافقت مايا لين، وهي مصممة النصب التذكاري لحرب فيتنام، على تصميم المباني. بدأت المشاكل تطفو على السطح: كان من الواضح أن ريفيرا وفريد فيرير، اللذين ينحازان إلى حيث كانت مصالحهما، ينظران كل منهما إلى الآخر كمنافسين سياسيين. واصل فيرير دفع هيرشكوفيتز لإشراك جماعات أخرى في التحالف، بينما ظلت ريفيرا مصرة على أن مجموعتها ستشكل أي مجموعة استشارية مجتمعية تدعو الحاجة إليها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ظهرت مجموعة تدعى تحالف جنوب برونكس للهواء النظيف (**)، تطلب أموالا، وتهدد بالمعارضة على أسس بيئية. لم يكن بوسع هيرشكوفيتز فعل أي شيء حيال التنافسات السياسية، لكنه افترض أن فيرير وريفيرا سيتعاونان في النهاية؛ وباعتبار أن المشروع لن ينتج أي انبعاثات مهمة على الإطلاق، فلم يكن قلقا بشأن جماعة الهواء النظيف.

Comprehensive Community Revitalization Program (*)

South Bronx Clean Air Coalition (**)

طوال العام ١٩٩٤، تنامى زخم المشروع، لكن المعارضة السياسية تزايدت أيضا؛ فقد انقلبت أنيتا ميلر فجأة على المشروع، متعللة بأنه يضر بمصالح المجتمع. قام تحالف جنوب برونكس للهواء النظيف برفع دعوى قضائية، وأهملت طلبات هيرشكوفيتز للاجتماع بلجنة مكونة من علماء بورتوريكيين بارزين اجتمعوا لمراجعة البيانات المتعلقة بالانبعاثات. أما شريكتاهم الأكثر أهمية في مجال الصناعة، وهما شركة MoDo وشركة سكوت للورق، فقد انسحبتا من الاتفاق - حيث ثبطت همتهما الدعوى القضائية، والاضطراب المحلي الظاهر، وعدم التقدم في ما يتعلق بتأمين موقع للمشروع. وفي نهاية صيف ١٩٩٥، فُصِل أخيرا في الدعوى القضائية، لكن الوقت والتحالفات الثمينة كانت قد فقدت. كان للتعاملات مع المسؤولين الحكوميين، في محاولاتهم للحصول على منح للتطوير من أموال الولاية، نتائج متباينة؛ فكان الحاكم الجمهوري جورج باتاكي Pataki مساندا للمشروع بحماس، لكن تشارلز جارجانو Gargano، وهو رئيس شركة إمباير ستيت للتنمية (*)، الذي يجب أن تمر جميع هذه المنح عبر مكتبه، كان معارضا بهدوء؛ كان معظم القادة المجتمعيين مكتفين في الألاعيب السياسية للديموقراطيين، كما أن جارجانو، وهو جمهوري، لم يكن يريدهم أن يحصلوا على أي أموال. وفي ذلك الوقت تقريبا، اكتشفوا أن شركة منافسة، هي فيزي [١٥]، تريد بدورها حصة من تيار الورق المتدفق من مدينة نيويورك، قد وصلت إلى جزيرة ستاتن Staten Island مدعومة بأموال خاصة، وحصلت على التراخيص البيئية المطلوبة في وقت قياسي، وبدأت مزاولة نشاطها. كانت هناك روابط سياسية قوية على ما يبدو بمكتب العمدة رودولف جيلياني Giuliani؛ لذلك فقد أدى وجودها لتعقيد الفرص المحتملة للشركة BCPC.

وبحلول بداية العام ١٩٩٦، كانوا واثقين إلى حد معقول من أن لديهم شركة جديدة للورق ملتزمة بالمشروع، هي شركة Stone Consolidated من مونتريال؛ كان قد تم الاستقرار على الموقع، كما أن أغلب تراخيص البناء حُصِل عليها، وكان مكتب الحاكم مشجعا في ما يتعلق بالمنح التي تقدمها الولاية.لكن المدينة، على أي حال، ممثلة في مكتب شركة التنمية الاقتصادية لمدينة نيويورك، كانت تتعمد التباطؤ في توفير الدعم المالي المطلوب بمبلغ

(*) Empire State Development Corporation

٢٥٠ مليون دولار، قبل أن يلتزم مستثمرو القطاع الخاص بالمساهمة. كانت المعاملات مع مصلحة حفظ الصحة العامة (التي سيتعين عليها نقل نفاياتهم الورقية) ومع شركات النقل الخاصة، تتسم بالصعوبة؛ باعتلاء رودولف جيلياني منصب رئاسة بلدية مدينة نيويورك، فقد رؤساء المصلحة معظم استقلاليتهم؛ لم يكن جيلياني موافقا على المشروع، واتضح أن جميع متعهدي النقل الخاص متورطون في عمليات ابتزاز. فسدت العلاقات مع يولندا ريفيرا، وتعقدت مع اللاعبين الآخرين؛ ومع ذلك، كان هيرشكوفيتز مؤمنا بأنه بالإمكان تجاوز كل هذه العواصف الصغيرة. وبعد ذلك، في شهر مارس، أقرت شركة Stone Consolidated مشروعا يقضي بتوسيع عملياتها في كوريا الجنوبية بدلا من العمل مع الشركة BCPC. بدأوا البحث عن شركة جديدة للورق مرة ثانية. وفي الشهر نفسه، عقد مؤتمر عن العدالة البيئية في كلية روتجرز Rutgers للحقوق في نيو أرك، بولاية نيو جيرسي، تضمن محاضرة تلو المحاضرة تتهم مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية بازدراء مجتمعات الملونين. كان تحالف جنوب برونكس للهواء النظيف، على ما يبدو، بعد أن خسر الدعوى القضائية، قد أذاع التهمة الموجهة لإيقاف المشروع، واعتبرت كلمته، مدعومة بتاريخه كجماعة للدفاع عن الحي، حقيقة لا تقبل المناقشة. قام محام من مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية كان يحضر المؤتمر، وليست له معرفة سابقة بالمشروع، بكتابة رسالة إلى مجلس المديرين يشير فيها إلى أن المشروع قد يضر بسمعة مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية كمنظمة حذرة تماما حول جميع القضايا المتعلقة بالعدالة ـ وهي السمعة التي يعتمد عليها نجاحها في جميع مساعيها الأخرى. أما أعضاء المنظمة الآخرون ممن يعرفون المشروع فقد دافعوا عنه، لكن بذور الشك كانت قد زُرعت، وعندها وجد هيرشكوفيتز أن التزام مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية كان مشكوكا فيه. قبل حلول خريف تلك السنة، اكتسب الفريق نصيرا مهتما آخر، وهي شركة للإنشاءات تدعى مورس ديزل Morse Diesel، بدت مهتمة بتصميم وبناء المشروع من دون أن يدفع لها حتى نهايته. فشلت الجهود المبذولة لتشكيل اتحاد من الصحف التي تعمل كموردين وزبائن للمصنع، لكنهم تمكنوا من إبرام اتفاقيات مع بعض الصحف والمجلات لشراء المنتج النهائي. لكن بحلول نهاية العام ١٩٩٦، كان المشروع لا يزال بلا مالك ـ فلم تقم شركة

مورس ديزل في النهاية بتوقيع العقد (كانت المفاوضات جارية بينها وبين شركات أخرى)، ولم يبد أن هناك شركة أخرى مهتمة بامتلاك وإدارة مصنع الورق.

في مارس ١٩٩٧، وعلى رغم المعارضة القوية من شركة إمباير ستيت للتنمية، وافقت ولاية نيويورك على منحهم المال الذي طلبوه لتأسيس التطوير، والذي تمنوا أن يشجع مستثمري القطاع الخاص. وللوصول إلى أولئك المستثمرين، توجه هيرشكوفيتز حينئذ إلى صندوق خاص، هو شراكة مدينة نيويورك (*)، قد يكون قادرا على منحهم قرضا مؤقتا بقيمة مليوني دولار أمريكي. كلفت الشراكة شركة Salomon Brothers Smith Barney[SBSB] بإعداد دراسة للجدوى، التي جاءت بسيطة وسلبية ـ كانت هناك سعة فائضة في صناعة الورق، ولذا لا ينصح بإقامة المصنع في نيويورك. اختلف رأي المستشارين الآخرين، لكن تم توزيع تقرير الشركة SBSB على نطاق واسع، مما أثار الشكوك حول المشروع في مجتمع الاستثمار. وعلى رغم ذلك ـ وبشكل لا يصدق ـ استمرت عملية التخطيط، مع تغيير نظام تصريف الفضلات السائلة في المصنع الجديد، والتفاوض على أسعار جديدة للمياه التي سيستخدمونها، وصرفوا ليالي طويلة في محاولة التوصل إلى طرق لتخفيض تكاليف البناء. وفي أواخر ربيع ١٩٩٧، توصل هيرشكوفيتز إلى صيغة للتعاقد مع مدينة نيويورك يلزم مصلحة تعزيز الصحة العامة بجلب نفايات الورق إلى المصنع، لكن مدينة نيويورك أظهرت ترددا عظيما حول توقيع ذلك العقد. وفي يوليو ١٩٩٧، جاء أحد مستشاري المشروع بشركة أخيرة للورق قد تكون مؤهلة كمالك للمصنع، هي شركة جوزيف كروغر Joseph Kruger، التي تعمل كمورد للورق الرديء الجودة، وبصفة أساسية ورق التواليت. تم الترتيب لاجتماع مع شركة كروغر في سبتمبر، بعد خمسة أيام من اقتراب استلام هيرشكوفيتز للسلفة المقدمة للصندوق الدوار(المتجدد الموارد) revolving fund الذي تقدمه الولاية(في اجتماع لم تظهر فيه يولندا ريفيرا ، للمرة الثانية). اتضح أن شركة كروغر تود الاستثمار بالحد الأدنى، فلم تكن راغبة في دفع المال الكافي لطمأنة شارع المال (وول ستريت)، كما طلبت استرداد استثماراتها بالكامل خلال سنة واحدة. وقد واصلوا العمل مع

(*) New York City Partnership

شركة كروغر على أي حال، وبدا أنهم على وشك الشروع في البناء والإنتاج، عندما ظهر فجأة لاعب صغير في شهر أكتوبر، كان يتحدث معهم حول المشاركة قبل بضع سنوات، وأعلن أنه سيقاضي كل شخص على مرأى البصر، بمن فيهم مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية، بتهمة «التدخل الضار»، مدعيا أنه صاحب الحق في الشركة وأن الآخرين جميعا كانوا يسلبونها منه. لم تكن لديه حجة، لكن إدارة مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية اعتبرت أن الدعوى مناسبة جيدة للتملص من المشروع الذي استغرق مدة طويلة للغاية من دون إنجاز أي شيء، وقرر إنهاء صلاته ـ وصلة هيرشكوفيتز ـ به. وبينما كانوا يفكرون في طريقة لعمل ذلك، توصل الائتلاف إلى أول اتفاق حقيقي مع شركة لصناعة الورق، هي شركة كروغر، تم توقيعه من قبل جميع الأطراف. (قامت آخر الأطراف الموقعة، يولندا ريفيرا، بالتوقيع باسمها في السابع والعشرين من فبراير ١٩٩٨، قبل يوم واحد من انتهاء التراخيص البيئية للمدينة).

طوال معظم العام ١٩٩٨، مُنع هيرشكوفيتز، بسبب الدعوى القضائية، من الكلام مع أغلب رؤساء المشروع. وفي المناورات التالية، كانت الأطراف التي ما زالت تؤيد المشروع في النهاية هي شركة مورس ـ ديزل ومالك الأرض، غاليزي؛ وقد ورثا المشروع. وبحلول خريف العام ١٩٩٨، كانت الولاية خارج المشروع، إذ لم تكن راغبة في إعطائه المزيد من المال؛ انهارت بنانا كيلي على نفسها تماما، لكونها دكتاتورية وفاسدة، بينما واصلت اهتمامها بحصة في ملكية المشروع. قامت مورس ـ ديزل وغاليزي بطرد كروغر، بسبب الصفقة السيئة التي حاولت دسها عليهما، لكن في النهاية، لم يكن في وسعهما العثور على شركة أخرى لصناعة الورق. أرسلت بنانا كيلي أشخاصا جددا لتمثيلها في المجلس، لكن كل ما فعلوه هو عرقلة أي شيء آخر كان يحدث، وطلب المال لبنانا كيلي. أخيرا، وقد أوشك القرن على الانتهاء، سحبت المدينة تعاونها حول مشاريع المياه، ورفضت شركة مورس ـ ديزل دفع أي أموال أخرى، وألغي التصميم الفائز بالجوائز للمبنى باعتباره باهظ التكلفة، ومات المشروع. كانت أصابع الاتهام تشير إلى جميع الاتجاهات (وما زالت كذلك)، ملقية باللائمة على أطراف مختلفة. ربما كان «تعب المشروع» project fatigue البسيط من بين الأسباب القوية: فقد استمر المشروع لفترة طويلة جدا، وكانت هناك العديد من النكسات، ولم يكن هناك أحد يرغب في إنفاق المزيد من الجهد عليه. ومهما كان السبب، فلن يتقدم المشروع للأمام، ليس الآن على الأقل.

تحليل تمهيدي

مـا الخطأ الذي حـدث؟ لم يكن هناك خطأ في المشـروع. لكن المشكلة كانت، بطريقة ما، في البشر الذين صادفهم المشروع. هناك أناس ضعفاء وغير جديرين بالثقة في كل مكان، والتقى المشروع حصته منهم. لكن الحركية تخطت كثيرا حدود الضعف، أو الجهل، أو فشل الانتباه.

يمثل هذا الكتاب بحثا في الفلسفة البيئية، والاقتصاد البيئي، وأخلاقيات الاقتصاد والأعمال. ولا يمتلك أي من تلك الحقول الآليات التحليلية اللازمة لمعالجة ما حدث من خطأ في الشركة BCPC. من الناحية الاقتصادية، كان للمشروع ما يبرره؛ فكان من الممكن أن يكون استثمارا جيدا من أي وجهة نظر. إن «السعة الفائضة في صناعة الورق»، كما أشار إليها أحد المشاركين، هي اصطلاح نسبي تماما؛ فالصناعة تمر بدورات عنيفة ، وفي دورات الانحدار، تسقط المصانع غير الكفؤة من الحافة. كان هذا المصنع سيجني المال خلال مدة معقولة؛ فلماذا لم تكتفِ الشراكة بين وول ستريت ومدينة نيويورك بقبول تقرير الشركة SBSB الذي أعد من دون أبحاث تقريبا، بل تجاوزته كثيرا لنشر التقرير على أوسع نطاق ممكن في مجتمع الاستثمار، للتأكد من أن مستثمري القطاع الخاص لن يفكروا بالمشروع؟ فلو أراد المستثمرون مزيدا من التطمين، كان هناك عدد من المنح الحكومية المخصصة لمثل هذه المشاريع فقط، من المدينة وعبر الولاية إلى الحكومة الفيدرالية؛ لماذا كان هناك مثل هذه المماطلة في كل مكتب تم اللجوء إليه؟ كان المشروع سيتضمن بعض التقنيات الجديدة، وقليلا من إعادة التفكير المفاهيمي، لكنه كان في المقام الأول مصنعا تقليديا للورق، ومصنعا جيدا أيضا؛ فلماذا تجنبته شركات صناعة الورق؟ هل هم مسربلون بطرقهم المعيارية للعمل؟ كان المشروع سيوفر الوظائف في مجال البناء، والتصنيع، والنقل بالشاحنات، والصيانة، وكلها يمكن تغطيتها بسهولة من قبل القوى العاملة في حي برونكس؛ لماذا انقلبت عليه الجماعات المجتمعية بتلك الصورة المفاجئة؟ صمم المشروع لتعزيز البيئة على وجه الخصوص، وصولا إلى إلزام الشاحنات الداخلة إلى المصنع والخارجة منه بأن تعمل بالغاز الطبيعي. من أين أتت احتجاجات «الهواء النظيف»؟ قبل كل شيء، كان المشروع سيمتلك تأثيرا نافذا في جميع أرجاء برونكس ـ بخلق منطقة من الجمال الأصيل (لم يكن تصميم مايا لين مبتكرا من الناحية البيئية فحسب، بل وجميلا

بصورة مدهشة)، كما أن الرخاء الاقتصادي كان سيجعل المناطق المجاورة أكثر جذبا بكثير للمستثمرين المستقبليين. لماذا كان السياسيون بمثل هذا البرود تجاه مشروع كان سيخدم ناخبيهم؟ كما أن التفسير الخاص بالديموقراطية التشاركية القديمة لن يساعدنا هنا ـ أي أن الناس لا يريدون أن «يعمل من أجلهم»، بل يريدون أن يمكنوا من العمل لأنفسهم، وبالتالي فشل المشروع لأنه فرض على المجتمع. كان هيرشكوفيتز على دراية كافية بالديموقراطية التشاركية؛ في الحقيقة، كان مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية مشهورا بهذا. وقد اعتمد على مشاركة الجماعات المجتمعية منذ البداية. بصفة أساسية، أخفق جميع المنتفعين في دعم، بل وعارض معظمهم، مشروعا كان لهم جميعا دخل فيه، وكان محققا لمصالحهم بشكل واضح. لماذا؟

إن الفرضية التي بدأنا بها هذا الكتاب، والتي نورته في كل صفحاته، هي أن معظم الحياة الاقتصادية/ الأخلاقية/ البيئية هي لعبة غير صفرية النتائج؛ بمعنى أنه يمكن إيجاد الحلول لكثير من المشاكل التي نواجهها جميعا. (باصطلاحات عصرنا الحاضر، نحن نبحث عن، ونتوقع حلولا «للفوز ـ الفوز» win-win). وبالإضافة إلى ذلك، من واجبنا كمواطنين وكأناس على خلق، على مجموعة متنوعة من الأسس، أن ننشد تلك الحلول حيثما أمكن، حتى في المناطق التي نعتقد أنه في وسعنا، بموجب الحصانة التي لدينا، أن نجعل مصالحنا تسود بحيث تتضرر الأطراف الأخرى المشاركة في الصفقة. (أي في المناطق التي يمكننا أن نحول فيها الموقف إلى لعبة تحتمل الفوز والخسارة، ونفوز فيها). لكن مجالات النشاط البشري ليست جميعها متوافقة مع ذلك الواجب؛ فعندما نمارس ألعابا حقيقية، على سبيل المثال، مثل كرة القدم، يتمثل الهدف في أن يفوز أحد الفريقين ويخسر الفريق الآخر. هناك جزء منا يحب هذا الجانب من الألعاب كثيرا؛ فالقواعد الصارمة ضرورية في كثير من الألعاب لضمان ألا يتحول الفوز إلى طقوس عربيدة من الإذلال المتعمد للفريق الخاسر. نحن نعمل، من خلال هذا الكتاب، على تحويل أكبر عدد ممكن من حقول النشاط البشري إلى مجالات للمنفعة المتبادلة وبعيدا عن الصيغ العدائية والمسابقات المستنفدة للموارد. تُرى بعض الحقول هنا معندة على ذلك الجهد. لفهم الشركة BCPC، علينا أن نتدبر مفهومين لا يتلاءمان مع الأطر التي نستخدمها: القوة والخوف.

إن «القوة» بالمعنى الإنساني لها تعاريف متعددة؛ أبسطها هي القدرة على جعل الناس يعملون ما تريد سواء أحبوا ذلك أم لا. إن القوة ـ القوة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، تشبه الألعاب الحقيقية؛ فإذا كانت لدي، فليست لديك. وإذا كانت لديك، فليست عندي. إن القوة، في الحقيقة، ليست معيارا norm ـ وبخلاف «السلطة»، يمكنك أن تمتلك القوة حتى إذا كنت، بجميع المقاييس، يجب ألا تمتلكها. والقوة مفردة. هناك بالطبع مخططات يمكننا أن نسميها «القوة المشتركة»، لكن كل هذه المخططات تتضمن عناصر معيارية. إن الاعتقاد البسيط بأنه «يجب مشاركة القوة»، على سبيل المثال، هو اعتقاد معياري؛ يجب على أي ترتيب لتشارك السلطة أن يناشد ثمة فكرة «للعدالة». ومن دون عناصر معيارية، ستكون السلطة على بعض مجالات النشاط البشري مملوكة لكيان واحد منفرد؛ وهي نموذجيا، يتم الدفاع عنها بغيرة. إن القوة جيدة، من منظور الباحث عنها والمستسلم لها؛ إن أساس السعي للقوة هو «الحسد»، أي التخوف من كون الآخرين قد يمتلكون من القوة أكثر مما لديك. إن الصراع على السلطة، الذي يغذيه الحسد، هو صراع من أجل إبعاد القوة عن شخص آخر؛ وهو لعبة نموذجية لا ربح فيها ولا خسارة؛ وقصة الشركة BCPC هي قصة لصراعات على السلطة.

و«الخوف» تعبير واقعي أيضا، يلاحظ عادة في المشهد الاجتماعي في صورة «الارتياب»، أو انعدام الثقة. فأنت (بصورة منفردة أو بشكل جماعي)، في واقع الأمر، إما أن تثق أو لا تثق بالطرف الآخر (فرديا أو جماعيا). ربما يجب عليك أن تثق بذلك الطرف، لكون هذا الطرف جديرا بالثقة، ولأن ثقتك في ذلك الطرف ستؤدي إلى نتائج جيدة لك. (في الماضي القريب، على سبيل المثال، وجد مسؤولو الصحة العامة بمدينة نيويورك صعوبة في إقناع الرجال الأمريكيين من أصل أفريقي المصابين بالإيدز بطلب العلاج، لأنهم لا يثقون بالأطباء البيض ـ ولا حتى بالأطباء الأمريكيين من أصل أفريقي. لكن الأطباء كانوا في الحقيقة جديرين بالثقة، ولم يكن سوء الظن مبررا، وكان من الممكن أن تتحسن صحتهم كثيرا لو طلبوا وتقبلوا المعالجة الطبية). من السهل خلق سوء الظن؛ فأي شخص يريد أن يجعل بعض الناس يشكون في الآخرين، ما عليه سوى أن يخبرهم بأن الآخرين يهددونهم بصورة مهمة، وبذلك يولدون

الخوف. أما الثقة، على أي حال، فاكتسابها أكثر صعوبة، ولا يمكن تشريعها أو إحداثها بأي طريقة موثوقة. إن قصة الشركة BCPC هي قصة لعدم الثقة، والخوف، من شيء ما، عادة من المجهول.

إن الخوف هو ما يجعل الناس يقررون تحويل ما يمكن أن يكون موقفا لا خسارة فيه إلى لعبة تحتمل الفوز والخسارة، ومن حين إلى آخر، كما في هذه الحالة، إلى عرض للخسارة لا فوز فيه. إن العقبة التي وجد هيرشكوفيتز أنها أكثر صعوبة للفهم والقبول - والتي لم يتمكن أبدا من تخطيها - كانت ارتياب جماعات المناصرة المجتمعية الصغيرة بعضها ببعض. كانت كل جماعة ترى، بوضوح من دون شك، أنه إذا أجيز المشروع فإن جماعتهم ستستفيد. كان السؤال هو: هل ستستفيد الجماعات الأخرى أكثر، أم أن جماعات جديدة ستأتي، بحيث إنه في نهاية اليوم سيكون لدى الجماعات الأخرى قوة أكثر مما لديها؟ يبدو هذا سؤالا سخيفا ليطرح، لكنه كان حاسما. ففي النهاية، رأى زعماء الائتلافات أنه من الأفضل لهم أن يبقوا على التحالفات السياسية مع معارضي المشروع ، عن المخاطرة بإحداث تغييرات جذرية في هيكل القوة التي قد تنتج من نجاحه.

يجري الخوف، والارتياب، طوال تاريخ الشركة BCPC؛ فمنذ البداية، لم تنضم شركات صناعة الورق إلى المشروع لأن مديري شركات الورق خافوا من الجماعات المجتمعية التي كانت تساعد في التنمية، لأن مثل هذه الجماعات كانت تعارض عادة شركات الورق ومصانعها الملوثة. وقد خافوا من مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية بدرجة أكبر، لأن مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية كان يناصر عادة تلك الجماعات، والبيئة، ضد شركات صناعة الورق. تميل شركات صناعة الورق إلى أن توجد في المناطق الريفية النائية؛ كان هيرشكوفيتز متسليا بخوفهم من مدينة نيويورك. لم يكونوا على ثقة بالتقنيات الحديثة؛ هل ستنجح؟ (ولم يثقوا بالمهندسين الذين قالوا إنها ستنجح). افترض هيرشكوفيتز، كما يفعل معظمنا، أنه بالنسبة لمشروع يصب بوضوح في مصلحتهم، فسيتغلبون على مخاوفهم. لكنهم لم يفعلوا.

يشاهد الارتياب نفسه في مجتمع الاستثمار. لم يعتقد محللو الشركة SBSB أنهم في حاجة إلى التحدث مع مستشاري المشروع. وكل ما احتاجوا إلى معرفته كان أن رئيسه هو محام من منظمة «خضراء» «Greenie»، وأنه

يوحِّد بصائر جماعات الشارع. أدت تلكما الخاصيتان كلتاهما، والبالغتا الأهمية للمشروع، إلى وضعه خارج نطاق معرفة رجال المال، ولذلك خافوه ورفضوه.

وقد خذل الموظفون الحكوميون المشروع أيضا، سواء كانوا منتخبين أو معينين. هناك سمة معينة «للصراع على السلطة» تتكرر في جميع أجزاء قصة الشركة BCPC، التي يجب أن تؤخذ في الحسبان في أي مشروع مستقبلي من هذا النوع. فبين أوساط الزعماء المجتمعيين، وأعضاء الهيئة التشريعية، والرؤساء، كان هناك إدراك قوي بأن الوظائف هي ما تحتاج إليه المنطقة، وأن أي مشروع يعد بتوفير الوظائف كان جيدا. كان الأمر حتى الآن، متوقعا تماما. لكن من المحوري لفهم أي جهة عمومية مشاركة أن الوظائف لابد من أن تجيء عن طريق منظمتهم، أو مكتبهم، أو إدارتهم الخاصة، وأنه كان لزاما أن يفهم أنها جاءت منهم ـ لأن قوتهم تعتمد على ذلك الفهم. يجب ألا يستفيد ناخبي فقط، يستمر التبرير، بل يجب أن يكون مدينا لي، ولي أنا وحدي، من أجل تلك المنفعة، ويجب أن يرى ذلك بكل وضوح. لم يفهم هيرشكوفيتز هذا بالكامل خلال فترة حياة المشروع؛ فقد ظل يفترض أن المصالح المحضة لناخبيهم ستدفعهم في النهاية إلى تنحية «خلافاتهم» جانبا وإلى أن يعملوا سوية. لكن القوة لا تعمل بهذه الطريقة.

لقد انقلبت أنيتا ميلر على المشروع، في منتصف ورشة عمل عامة، من دون سابق إنذار، بعد أن اعترض عليه بعض النشطاء من منطقتها على أسس بيئية (غير مبررة على الإطلاق). لماذا؟ حسنا، لقد اجتذب المشروع معارضين، مثل أولئك من تحالف «الهواء النظيف»، وكما اقترح مشارك آخر، فقد «كان أعداء المشروع أكثر أهمية بالنسبة إليها كناخبين من أصدقائه» [١٦].

في النهاية، كانت المعارضة بسيطة بشكل مدمر: إذا لم تقم جماعتي بإدارة المشروع ـ أي أن توزع الوظائف، وتنفق المال، وتتخذ القرارات ـ إذن فلن يقوم أحد بذلك، لأنني لا استطيع تحمل ترك أي كيان، مهما كان خيرا، يزداد قوة بينما أنا لا. (في أماكن أخرى، تعرف هذه الظاهرة باسم متلازمة «السلطعون في الدلو»: إذا كان هناك عدد من السلطعونات في دلو، وحاول أحدها الزحف خارجا عبر جانب الدلو، ستحاول الأخرى فورا أن تصعد زحفا فوقه، في محاولة للخروج هي نفسها، لكنها تنجح فقط في سحبه للأسفل وضمان

أن أحدا منهما لا يتمكن من الهرب؛ فلن تذهب إلى أي مكان مالم تأخذنا جميعا معك). وعندما بدأ المشروع في الانهيار، سأل هيرشكوفيتز كل منتفع: «ماذا تريد أكثر؟» لخص سياسي أمريكي لاتيني الجواب بقوله: «Quitate tu, ponerme yo»، أي «أن تبتعد عن الطريق بحيث يمكنني أن آخذ مكانك» (١٧).

أفقِدْني البصر في إحدى عيني

الناس منحرفون بشكل يتعذر إصلاحه. إنهم ليسوا فقط أنانيين؛ بل يريدون لأنفسهم جميع السلع في العالم، وستجد البرامج التعاونية collective schemesطرقا لتوجيه تلك الأنانية إلى زيادة توافر السلع للجميع. (السوق الحرة، كما وصفها آدم سميث، هي أحد هذه البرامج التعاونية). ولا يقتصر الأمر على أنهم يطالبون بالعدالة، والإنصاف، في علاقاتهم الاجتماعية؛ فإذا كانت المساواة وحدها هي ما يريدون، ففي وسعنا أن ننظم قوانيننا لضمان المساواة، وخصوصا المساواة أمام القانون وحقوقا متساوية للمشاركة في الميدان السياسي. وليس الأمر حتى أنهم يطالبون بالحرية، والاحترام، والفرصة لاتخاذ الخيارات الأخلاقية بمفردهم. وفي وسعهم أن يتمتعوا بكل الحرية التي يرغبونها، والمتوافقة مع حرية مماثلة للجميع. ولو عدنا إلى فلاسفتنا الكلاسيكيين في الفصل الأول، يمكننا إدراك جميع السلع الاجتماعية التي دعا لها الفيلسوف جون راولز في كتابه المعنون «نظرية للعدالة»، ويمكننا دفع السعادة الإنسانية بكل الطرق التي اقترحها فيلسوف النفعية جيرمي بينتهام وجميع أتباع مدرسته (بمن فيهم آدم سميث، بالإضافة إلى جون ستيوارت ميل، والفيلسوف القانوني جون أوستن (١٨). لكن كلا البرنامجين يستلزم أن يكون المشاركون فيه من البشر عقلانيين. يجب أن يدرك الناس (في النهاية، بعد التعليم) مصالحهم الخاصة الحقيقية، وأن يتصرفوا بناء عليها؛ يجب أن يتحرر الناس من الحسد اللاعقلاني.

ما الحسد اللاعقلاني؟ هناك قصة شعبية حول رجل خُيِّر في الحصول على أي شيء يريده، بشرط أن يحصل جاره على ضعفه. فكان طلبه الأول: «أن يفقد البصر في إحدى عينيه!». إن الانطباع الساحق الذي تتركه قصة الشركة BCPC هو أن أغلب اللاعبين يرغبون، وفقا لتلك الشروط، أن يفقدوا البصر في عين واحدة: فشركات صناعة الورق، والحكم هنا مستقى

من ردود أفعالها، ستكون راغبة في زيادة الضرائب المفروضة عليها إذا أمكنها التأكد من أن تلك الأموال ستحطم منظمات المجتمع المدني مثل مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية وبنانا كيلي؛ كان كثير من جماعات المناصرة في الحي راغبة في وأد أي مشروع ما دام يهزم الأشخاص البيض الذين يديرونه؛ وكل الجماعات كانت راغبة في إغراق [١٩] أي مبادرة لا تتركهم في نطاق السيطرة المرئية على السلع التي سيتم توزيعها ـ حتى لو كان إغراقها يعني أنه لن تكون هناك سلع مطلقا. وليس من بين نظرياتنا الأخلاقية ما يمكنه توجيه السلوك البشري تجاه السعادة الإنسانية في وجود الخوف أو الحسد اللاعقلاني، وهو أساس الصراع على السلطة.

فيما يتعلق بالنظرية السياسية، تعيدنا قصة الشركة BCPC إلى الماضي، قبل جون راولز، وجون ستيوارت ميل، وجيرمي بينتهام، وجون لوك، إلى توماس هوبز Hobbes (الذي نشر كتابه الرئيسي، حوت لوياثان [٢٠]، في العام ١٦٥١). وهو مراقب حاد للطبيعة البشرية، الذي اعتقد أن السبب في حاجتنا للحكومة هو أن الناس مدفوعون، ليس بحاجات البقاء البسيطة وحدها، بل «بعدم الثقة بالنفس» diffidence، أي الخوف، والقلق من أن الغريب الذي يقترب منا قد يضمر العنف من نوع ما، و«بالغرور»، أي التباهي، والرغبة في السمو والقدرة على ممارسة القوة (كما تم تعريفها سابقا). وباعتبار أن سبيل تحقيق «السمو» هو أن تجعل الآخرين يخشونك ويقرون بقوتك، فإن الخوف الذي نحسه عند اقتراب الغريب هو عقلاني في الحقيقة: فنظرا لأنك تعرف تمام المعرفة أنك ستجعل ذلك الغريب يخشاك، لو علمت فقط كيف تعمل ذلك، فإن أفضل رهاناتك هو أن تخشاه. إن الملك، الذي هو من القوة بحيث يمكن أن يجعل كليكما تخشيانه أكثر من أي شيء آخر، وأن تخافا غضبه إذا قاتل أحدكما الآخر إذا أمرتما بعدم فعل ذلك، يمثل الإمكان الوحيد للسلام. وباعتبار أنه من دون سلام، فأنت لن تحقق أي شيء آخر (كما هو معروف)، بل ستعيش حياة فقيرة، وضيعة، شريرة، وحشية، وقصيرة، فمن الموصى به بشدة أن تذعن للملك. هذا ، بالطبع، هو الرد على المشكلات التي واجهتها الشركة BCPC؛ فعندما تتضمن القوى الفاعلة في المجتمع الخوف والحسد على رأس القائمة، فإن حكومة قوية جدا (أو قوة ساحقة أخرى،

مثل دخول مطور من القطاع الخاص بكميات رهيبة حقا من رأس المال للإنفاق على شراء الموقع، وإقامة المبنى، ورشوة الجماعات المجتمعية) هي وحدها من تمتلك أي أمل في إنجاز العمل.

وفي الختام، إذن، فإن الشركة BCPC، وهي مشروع أرسل من السماء، تمثل رسالة التذكير الضرورية بأن جميع أفكارنا لإنجاز الأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية في الوقت نفسه، تعتمد في النهاية على العامل البشري. يجب أن يرغب الناس في التغيير، من أجل تحقيق أي تقدم مطلقا، ويمكن أن تزرع تلك الرغبة فقط بالتوعية الجماهيرية الطويلة والصبورة. ونأمل في أن تقوم الشركات الأمريكية، ولو لمصلحتها الخاصة فقط، باختيار اتخاذ دور قيادي في تلك التوعية.





الهوامش

المقدمة

(١) Poacher؛ المنتهك؛ الصياد الذي يقوم بالصيد بصورة غير قانونية أو ينتهك حرمة أراضي الغير (المترجم).

(٢) Amazonian rainforest؛ الغابة المطيرة (غابة المطر) هي غابة استوائية لا يقل معدل هطول المطر فيها عن مئة بوصة سنويا، وتتميز بأشجار باسقة دائمة الخضرة، عريضة الأوراق، تشكل شبه مظلة متصلة، وتوجد معظمها في أمريكا الوسطى والجنوبية، ووسط وغرب أفريقيا، وإندونيسيا، وأجزاء من جنوب شرقي آسيا والجزء الاستوائي من أستراليا (المترجم).

(٣) Fossil fuels؛ الوقود الحفري: الوقود الذي يستخرج من الأرض بالحفر، مثل النفط والفحم (المترجم).

(٤) Seychelles؛ سيشل: جمهورية تقع على مبعدة من شواطئ ساحل أفريقيا الشرقي، إلى الشمال الشرقي من جزيرة مدغشقر، وتتألف من نحو ٨٥ جزيرة، وهي عضو في دول الكومنولث البريطانية (المترجم).

(٥) Bleaching؛ القصر؛ التبييض بفعل ضوء الشمس أو بمادة كيميائية (المترجم).

(٦) Venn diagram؛ مخطط ڤين: مخطط تمثل فيه الدوائر (المتداخلة في بعض أجزائها) علاقات منطقية بين عنصرين أو أكثر. سميت على اسم عالم المنطق البريطاني جون ڤين (١٨٣٤ ـ ١٩٢٣) (المترجم).

(٧) Occupational Safety and Health Administration; OSHA

(٨) Ecosystem؛ النظام البيئي: أي مساحة من الطبيعة وما تحويه من كائنات حية ومواد حية في تفاعلها بعضها مع بعض ومع الظروف البيئية وما تولده من تبادل بين الأجزاء الحية وغير الحية، ومن أمثلة النظم البيئية الغابة والنهر والبحيرة والبحر (المترجم).

(٩) Lisa H. Newton, Ethics and Sustainability: Sustainable Development and the Moral Life, Upper Saddle River, NJ: Prentice-Hall, 2003.

(١٠) Wetlands؛ الأرض الرطبة: أرض تربتها مشبعة بالرطوبة، ويستخدم الاصطلاح على وجه الخصوص للأرض التي تكون مرتعا للحيوانات البرية (المترجم).

التمهيد

(١) في بعض الأحيان، كما هي الحال مع النمل القاطع لأوراق الأشجار leaf-cutter ants، هناك سبل غريبة للاكتشاف والاستهلاك.

(٢) هذا الرقم مبني على تقدير كلايف بونتينغ Ponting بأن الملايين الأربعة من البشر الذين كانوا على ظهر الأرض قبل ١٠ آلاف سنة كان لزاما عليهم أن يتحولوا من البحث عن الطعام إلى الزراعة بسبب الضغوط السكانية؛ فلم يعد جمع الثمار كافيا لإعاشة ذلك العدد المتنامي من السكان. وليس من الواضح ما إن كانت جميع الموائل habitats البشرية المحتملة قد استُكشفت في ذلك الوقت. انظر كتاب كلايف بونتينغ المعنون: تاريخ أخضر للعالم: البيئة وانهيار الحضارات الكبرى

Ponting, Clive, A Green History of the World: The Environment and the Collapse of Great Civilizations, New York: Penguin Books, 1993.

انظر الفصل الثاني عموما، وصفحة ٤٢ على وجه الخصوص. أما المساواتيون (*) البيولوجيو التمركز biocentric egalitarianists «الإيكولوجيون الأعمق» (deep ecologists)، والذين يتخذون من الاستدامة الصارمة هدفا للحركة البيئية، فقد أعلنوا أن عدد السكان الحاليين من البشر «زائد» excessive، ودعوا إلى «تخفيض معتبر» في عددهم، دون أن يلزموا أنفسهم بالبحث عن الثمار كنمط للحياة. انظر المجموعات المذكورة في الكتب التالية:

Radical Environmentalism, ed. Peter C. List, Belmont, CA: Wardsworth, 1993.

- Arne Naess, "Identification as a Source of Deep Ecological Attitudes," pp.24-37.
- Bill Devall and George Sessions, "Deep Ecology," pp.38-46, esp. p.42.

وحسب آخر معلوماتي، فلم يتم اقتراح أعداد «مستدامة» محددة من قبل منظري الإيكولوجيا العميقة.

وهناك ملاحظة أخرى بخصوص تلك الأعداد: فطوال الأزمنة التاريخية، لم نلاحظ سوى عدد قليل للغاية من جامعي الثمار - ويتمثل النموذج الأخير لهؤلاء في بعض جماعات البشمانيين (**) الأفريقيين. أما قبائل اليانومامي(***) في الأمازون، كما وصفهم نابليون شانيون Chagnon، فقد كانت لديهم حدائق لتكمل supplement قيامهم بجمع الثمار، كما كانوا شبه مستقرين؛ وعند وصولنا إلى تلك الشواطئ (الأمريكية)، كان الهنود الأمريكيون قد طوروا أنماطا عديدة من الزراعة، بالإضافة إلى سبل منظمة

(*) المساواتي هو المناصر لفلسفة المساواتية egalitarianism، التي تدعو لتحقيق المساواة بين البشر فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، أما المساواتي البيولوجي التمركز، فيؤمن بالمساواة بين البشر وغيرهم من الأحياء [المترجم].

(**) Bushmen؛ البشمانيون: شعب من القناصين الرحل، ذوي القامة القصيرة، يعيشون في جنوبي أفريقيا [المترجم].

(***) Yanomami؛ يانومامي: شعب أمريكي جنوبي يعيش في جنوب فنزويلا وشمال البرازيل [المترجم].

لصيد الطرائد الضخمة. وليس صيد الطرائد الضخمة مستداما من الناحية البيئية؛ ففي العصور القديمة، اصطاد أسلاف الهنود الأمريكيين جميع الثدييات الضخمة في أمريكا الشمالية، مما أدى إلى انقراضها جميعا باستثناء ثيران البيسون.

(٣) Acre: مقياس للمساحة يساوي نحو أربعة آلاف متر مربع (المترجم).

(٤) Ungulates؛ ذوات الحافر أو الحافريات: مجموعة من الثدييات تضم جميع الحيوانات ذات الحافر، وهي في معظمها حيوانات عاشبة من ذوات الأربع (المترجم).

(٥) Fertile Crescent؛ الهلال الخصيب: تعبير أطلقه المؤرخ الأمريكي جيمس بريستيد Breasted على المنطقة الخصبة الممتدة على شكل هلال من جنوب العراق إلى شماليه، ومن ثم إلى سورية وفلسطين حتى السواحل الشرقية للبحر المتوسط (المترجم).

(٦) Fallow؛ الإراحة: حرث الأرض ثم تركها موسما كاملا من غير زرع رغبة في إراحتها (المترجم).

(٧) كلايف بونتينغ، المرجع السابق، ص٧٠-٧٣.

(٨) Neolithic؛ العصر الحجري الحديث: الفترة الأخيرة من العصر الحجري، وبدأت نحو العام ١٠٠٠٠ قبل الميلاد في الشرق الأوسط، وبعد ذلك بفترة في أماكن أخرى. ويتميز ذلك العصر باختراع الزراعة وصنع بعض الأدوات الحجرية المتطورة (المترجم).

(٩) كلايف بونتينغ، المرجع السابق، ص٧٧.

(١٠) Intensive agriculture؛ الزراعة التكثيفية: طريقة في الزراعة تهدف إلى زيادة إنتاجية أرض ما عن طريق زيادة رأس المال واليد العاملة المخصصين لها (المترجم).

(١١) Mesopotamia؛ ما بين النهرين: منطقة تاريخية في جنوب غربي آسيا، تقع ما بين نهري دجلة والفرات، وتمتد من جبال آسيا الصغرى شمالا إلى الخليج العربي جنوبا (المترجم).

(١٢) Indus؛ نهر السند: نهر ينبع من الجزء الجنوبي الغربي من التيبت، ويجري عبر باكستان ليصب في البحر العربي. يبلغ طوله ٢٩٠٠ كيلومتر (المترجم).

(١٣) Yangtze؛ يا نغتسي: أطول أنهار الصين وآسيا كلها، ورابع أطول الأنهار في العالم. ينبع من مرتفعات التيبت، ويصب في بحر الصين الشرقي، ويبلغ طوله ٥٩٨٠ كيلومترا (المترجم).

(١٤) Maya؛ المايا: شعب من الهنود الحمر في الجزء الجنوبي من المكسيك وفي جواتيمالا وبيليز، وقد أنشأوا حضارة قديمة بلغت أوجها نحو العام ١٠٠٠ قبل الميلاد (المترجم).

(١٥) كلايف بونتينغ، المرجع السابق، ص ٨٢-٨٣.

(١٦) Aswan Dam؛ سد أسوان: سد على نهر النيل يقوم على بعد عشرة كيلومترات إلى الجنوب من مدينة أسوان في جنوب مصر.أنشئ في عهد جمال عبد الناصر لضبط مياه الفيضان وتخزينها وتوليد الكهرباء منها (المترجم).

(١٧) Rationalization؛ العقلنة: جعل الشيء متوافقا مع المبادئ العقلية، وخصوصا تفسير السلوك بأسباب معقولة أو مقبولة منطقياً إن كانت غير صحيحة واقعياً (المترجم).

(١٨) Imperative of efficiency؛ حتمية الفعالية: مبدأ ينادي بالاستخدام الأمثل للمكان والمواد الخام في الصناعة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة، وقد استفاد منه هنري فورد في تطوير خطوط التجميع التي سمحت بالإنتاج الجمعي لسياراته (المترجم).

(١٩) Karl Marx؛ كارل ماركس (١٨١٨ ـ ١٨٨٣): عالم اقتصاد وفيلسوف اجتماعي ألماني، مؤسس المذهب الشيوعي (المترجم).

(٢٠) Organochlorines؛ الكلورات العضوية: هيدروكربونات معالجة بالكلور تستخدم كمبيدات حشرية على وجه الخصوص، ومنها الألدرين و «د.د.ت» (المترجم).

(٢١) Cords؛ الكرد هو مقياس للحطب يساوي ١٢٨ قدما مكعبة (المترجم).

(٢٢) New England؛ نيو إنجلند (إنجلترا الجديدة): منطقة في شمال شرقي الولايات المتحدة، وتتكون من ولايات ماساتشوستس، ونيو هامبشاير، وماين، وفيرمونت، وكونكتيكت، ورود آيلاند (المترجم).

(٢٣) Global warming؛ الاحترار العالمي: الزيادة المحتملة في درجة حرارة الجو العالمية كنتيجة لظاهرة الدفيئة (المترجم).

(٢٤) Objectification؛ التشيؤ: إضفاء الصفات المادية على ما هو غير مادي (المترجم).

(٢٥) Utilitarianism؛ النفعية (مذهب المنفعة): مذهب يقول بأن تحقيق أعظم الخير لأكبر عدد من الناس يجب أن يكون هدف السلوك البشري (المترجم).

(٢٦) Positivism؛ الوضعية (الفلسفة الوضعية): مذهب فلسفي وضعه أوجست كونت Comte نحو العام ١٨٣٠، ويعنى بالظواهر والوقائع اليقينية وحدها، مهملا كل تفكير تجريدي أو ميتافيزيقي، ويعتمد في المقام الأول على نتائج العلوم الطبيعية الحديثة (المترجم).

(٢٧) Depersonalization؛ تبدد الشخصية: مصطلح مأخوذ من الطب النفسي، ويعني فقدان الهوية ومشاعر بعدم الواقعية والغرابة حول سلوك المرء نفسه. (المترجم).

(٢٨) William James؛ وليام جيمس (١٨٤٢ ـ ١٩١٠): فيلسوف وعالم نفس أمريكي، طور الفلسفة البراغماتية أو الذرائعية (المترجم).

(٢٩) وليام جيمس، «المقابل الأخلاقي للحرب»، خطبة ألقاها في جامعة ستانفورد في عام ١٩٠٦.

(٣٠) Bottom Line؛ السطر الأدنى: الرقم النهائي الممثل للربح أو الخسارة في بيان مالي (المترجم).

(٣١) Cash nexus؛ سلسلة النقد: العلاقة التي تمثلها المعاملات المالية (المترجم).

الفصل الأول

(١) هذا الملخص مستعار من كتاب رونالد ف. دسكا Duska وبريندا شاي دسكا، محاسبة الأخلاق، والمنشور أيضا ضمن سلسلة «أسس أخلاقيات الأعمال» (المؤلفة).

Ronald F. Duska and Brenda Shay Duska, Accounting Ethics, the Foundations of Business Ethics series; Oxford: Blackwell Publishing, 2003.

(٢) Socratic dialogues؛ الحوارات السقراطية: تعتمد الطريقة الفلسفية لسقراط وأتباعه، والقائمة على الشك المنهجي وطرح الأسئلة على شخص آخر للكشف عن جهله الدفين أو لاستنباط تعبير واضح عن حقيقة يفترض أن جميع العاقلين يعرفونها (المترجم).

(٣) Mortality؛ الفنائية: كون الشيء فانيا أو عرضة للموت (المترجم).

(٤) Psychopath: السيكوباتي (معتل النفس): شخص مصاب بمرض نفسي مزمن يتسم بسلوك مجتمعي شاذ أو عنيف (المترجم).

(٥) Progressive taxation؛ الضرائب التصاعدية: ضريبة على الدخل تزيد نسبتها تبعا لازدياده، والقاعدة فيها أن يقسم الدخل إلى شرائح متعاقبة تفرض على الشريحة الأولى منها ضريبة تقل عن التالية، وهكذا تزيد الضريبة كلما زاد الدخل (المترجم).

(٦) Informed consent؛ الموافقة المستنيرة: الموافقة التي يمنحها المريض أو ذووه على إجراء طبي معين بعد معرفة كاملة بالعواقب التي قد تترتب عليه (المترجم).

(٧) Full disclosure؛ الإفشاء التام: الالتزام بذكر (الشاهد مثلا) لكل ما يطلب منه دون أن يخفي شيئا (المترجم).

(٨) ghetto؛ غيتو: حي الأقليات في مدينة (المترجم).

(٩) Schooner؛ السكونة: مركب شراعي ذو صاريين أو أكثر (المترجم).

(١٠) Gloucester؛ جلوستر: مدينة تقع في الجزء الجنوبي الغربي من إنجلترا (المترجم).

(١١) Georges Bank؛ جرف جورج: رصيف رملي مغمور بالمياه في المحيط الأطلسي للشرق من ولاية ماساتشوستس (المترجم).



(١٢) Cape Cod؛ كيب كود: شبه جريرة في ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية (المترجم).

(١٣) Dories؛ ضوريات (ف:ضوري): زورق مسطح القعر ضيقه (المترجم).

(١٤) Kipling؛ روديارد كيبلينغ (١٨٦٥-١٩٣٦): شاعر وروائي وقاص إنجليزي، عرف بتمجيده للاستعمار البريطاني (المترجم).

(١٥) Halibut؛ الهلبوت: أضخم الأسماك المفلطحة (المترجم).

(١٦) Sonar؛ فائق الصوت (السونار): نظام لاكتشاف الأجسام تحت الماء بناء على انبعاث وارتداد الموجات فوق الصوتية (المترجم).

(١٧) Bycatch؛ الصيد الجانبي: ذلك الجزء من الصيد التجاري الذي يتكون من حيوانات بحرية يتم اصطيادها دون قصد (المترجم).

(١٨) Food chain؛ السلسلة الغذائية: سلسلة من الكائنات الحية يعتمد كل منها على الذي يليه في السلسلة كمصدر للطعام (المترجم).

(١٩) grate؛ مقضب: حاجز ذو قضبان متوازية (المترجم).

(٢٠) Wall Street؛ وول ستريت: سوق الأوراق المالية بمدينة نيويورك (المترجم).

(٢١) Hitler؛ أدولف هتلر (١٨٩٨- ١٩٤٥): زعيم ألمانيا النازية. تسببت سياساته التوسعية في اندلاع الحرب العالمية الثانية (المترجم).

(٢٢) Alzheimer's disease؛ مرض ألزهايمر (الخرف الشيخوخي) هو السبب الأكثر شيوعا للخرف. والخرف هو الاسم الجمعي لمتلازمات الدماغ التنكسية المتزايدة التي تؤثر في الذاكرة والتفكير والسلوك والانفعال. وهي تشتمل على فقدان الذاكرة؛ وصعوبة في إيجاد الكلمات المناسبة أو فهم ما يقوله الآخرون وصعوبة في أداء مهام روتينية سابقة وتغيرات في المزاج والشخصية (المترجم).

(٢٣) Medicaid؛ نظام للرعاية الصحية لمن هم دون الخامسة والستين من ذوي الدخل المحدود في الولايات المتحدة (المترجم).

(٢٤) Russian roulette؛ الروليت الروسية: لعبة يمارسها مجموعة مقامرين عابثين بالحياة، حيث يقومون بوضع رصاصة واحدة في المخزن الدائري للمسدس، ويقوم أحدهم بتحريك المخزن الدائري ولا يعلم أين سيكون موضع الرصاصة، ثم يقوم المقامر بحياته بالضغط على الزناد، وهو وحظه؛ فإذا كانت الرصاصة في مسار الفوهة أصابته في مقتل، وإن لم تكن كذلك نجا من الموت، وممارس هذه اللعبة العبثية لا يهدف إلى كسب المال، بل للمتعة (المترجم).

(٢٥) Hemlock Society؛ جمعية الشوكران: جمعية تأسست في الولايات المتحدة لتوفير خيارات لمن يريدون إنهاء حياتهم لإصابتهم بأمراض ميئوس من شفائها، وقد ألف مؤسسها دريك همفري كتابا عن «وصفات الموت»، ضمنه أطعمة وطرقا تساعد على الموت السريع. وقد اشتق اسمها من نبات الشوكران الذي يقال أن الفيلسوف سقراط انتحر بتناوله. وقد تغير اسم الجمعية في العام ٢٠٠٥ إلى جمعية «التعاطف والخيارات» -Compassion and Choices (المترجم).

(٢٦) Euthanasia؛ القتل الرحيم: تسهيل موت الشخص المريض الميئوس من شفائه بناء على طلب ملح منه مقدم للطبيب المعالج. ويقسم الأطباء عادة ما يسمى بقتل المرحمة إلى نوعين هما: القتل الرحيم الإيجابي: وفيه يقوم الطبيب المسؤول عن علاج المريض الميئوس من شفائه بناء على طلبه الواضح المتكرر بإنهاء حياته. وعادة ما يكون ذلك بواسطة حقنة تحتوي على جرعة كبيرة من مادة مخدرة تؤدي إلى وفاة فورية للمريض؛ والقتل الرحيم السلبي: وهو عملية تسهيل وفاة المريض الميئوس من شفائه، وذلك بإيقاف أو عدم إعطاء العلاج، وذلك مثل إيقاف جهاز التنفس أو عدم وضعه عندما يحتاج له المريض بناء على طلب المريض أو إرادته السابقة لمرضه التي أوضحها من قبل. أو عدم إعطائه الأدوية التي تعالج الأمراض الأخرى التي تعتور المريض المدنِف، وذلك مثل التهاب رئوي أو التهاب بالزائدة الدودية، وترك المريض بأمراض ميئوس منها لا علاج لها ليلاقي حتفه بسبب أمراض أخرى يمكن معالجتها. وقد تقدمت مناقشة هذا النوع تحت بند علاج الحالات الميئوس منها (المترجم).

(٢٧) Macbeth؛ ماكبث: أصبح ملك اسكتلندا بعد أن قتل دنكان الأول في المعركة، وقد ذكرت قصته في رواية لشكسبير بالاسم نفسه (المترجم).

(٢٨) Incontinent؛ مصاب بالسلس: غير قادر على التحكم في إخراج البول أو البراز أو كليهما (المترجم).

(٢٩) Living will؛ وصية الحي: بيان مكتوب يحدد الإجراءات الطبية التي يسمح بإجرائها وتلك التي تحظر في حالة تعرض صاحبها لمرض أو إعاقة تمنعه من اتخاذ قرار واعٍ في ذلك الوقت (المترجم).

(٣٠) DIS-ORDERed؛ لاحظ أن المؤلفة تستخدم الاختصارات لتسهيل التذكر (المترجم).

(٣١) Batch؛ التشغيلة: الكمية المصنوعة من الدواء في عملية واحدة بدءا بالمادة الخام وانتهاء بالمنتج النهائي (المترجم).

(٣٢) Roman Catholic؛ الروم الكاثوليك (الكاثوليك): عضو طائفة من المسيحية تتبع بابا روما (المترجم).

(٣٣) Induced abortion؛ الإجهاض المحرَّض أو المفتعل: هو الإنهاء المتعمد للحمل دون حدوثه تلقائيا، وينقسم إلى نوعين : العلاجي (القانوني) وهو الذي يجرى في حال كون الحمل يمثل خطرا كبيرا على صحة الأم أو كون الجنين مشوها بصورة تستحيل معها حياته، وله ضوابط طبية وشرعية محددة، أما النوع الثاني فهو الذي يتم من دون دواعٍ طبية، ويسمى أيضا بالإجهاض الجنائي (المترجم).

(٣٤) Coat hanger؛ الشماعة: رمز للإجهاض غير القانوني، حيث كان السلك يستخدم كوسيلة لتحريض الإجهاض (المترجم).

(٣٥) Churchill؛ وينستون تشرشل (١٨٧٤-١٩٦٥): سياسي بريطاني ورئيس الوزراء. قاد بلاده للنصر في الحرب العالمية الثانية (المترجم).

(٣٦) the Ten Commandments؛ الوصايا العشر: هي وصايا الله للنبي موسى على جبل سيناء؛ وهي ـ كما وردت في سفر الخروج من الكتاب المقدس: (١) لا تتخذ إلها غيري (٢) لا تنطق باسم الرب باطلا (٣) اذكر يوم السبت لتقدسه (٤) أكرم أباك وأمك كي تطول أيامك في الأرض (٥) لا تقتل (٦) لا تزنِ (٧) لا تسرق (٨) لا تشهد على قريبك شهادة زور (٩) لا تشته بيت قريبك (١٠) لا تشته امرأة قريبك ولا عبده ولا أمته وثوره ولا حماره ولا شيئا مما لقريبك (المترجم).

(٣٧) Pro-choice: دعم حق المرأة قانونا في إنهاء حملها عن طريق الإجهاض (المترجم).

(٣٨) Freedom of conscience؛ حرية الوجدان وتسمى أيضا حرية الفكر freedom of thought: هي حرية المرء في أن تكون له وجهة نظر ـ أو فكر ـ نابع عن وجدانه، ويغض النظر عن آراء الآخرين (المترجم).

الفصل الثاني

(١) Jeremy Bentham؛ جيريمي بنثام (١٧٤٨ - ١٨٣١): فيلسوف إنجليزي قال بأن المتعة هي غاية الحياة الأساسية، وكان من أوائل من روّجوا لمذهب المنفعة (المترجم).

(٢) John Stuart Mill؛ جون ستيوارت ميل (١٨٠٦ - ١٨٧٣): عالم اقتصاد إنجليزي نادى بالحرية الفردية ودعا إلى الأخذ بمذهب المنفعة (المترجم).

(٣) Formalism؛ الشكلية: التمسك الشديد بالأشكال الخارجية في الدين والأدب والفن وما إليها (المترجم).



(٤) Immanuel Kant؛ إيمانويل كانط (١٧٢٤ - ١٨٠٤): فيلسوف ألماني قال بأن العقل البشري عاجز عن إدراك حقائق «الأشياء في ذاتها»، وبأن كل ما نستطيع أن نعرفه هو ظاهرات ليس إلا (المترجم).

(٥) John Rawls؛ جون راولز (١٩٢١ - ٢٠٠٢): فيلسوف سياسي وأستاذ جامعي أمريكي، يعتبر كتابه «نظرية العدالة» (١٩٧١) من أهم الأعمال الفلسفية في القرن العشرين (المترجم).

(٦) Work ethic؛ أخلاق العمل: مجموعة قيم مرتكزة على الفضائل الأخلاقية التي يمثلها الجد والاجتهاد في العمل (المترجم).

(٧) Second nature؛ الطبيعة الثانية: نزعة أو عادة شخصية مكتسبة تتأصل في النفس، بمرور الأيام، حتى لتبدو وكأنها جزء من طبيعته (المترجم).

(٨) .Protestant Reformation؛ الإصلاح البروتستانتي؛ الحركة الدينية الكبيرة التي استهدفت إصلاح الكنيسة الكاثوليكية، والتي انتهت بنشوء مختلف الكنائس البروتستانتية؛ استهلها في ألمانيا العام ١٥١٧ مارتن لوثر، حين هاجم البابوية، وقال بمبدأ الخلاص عن طريق الإيمان، وبأن الكلمة العليا في شؤون هذا الإيمان هي للكتاب المقدس لا لرجال الدين. وما هي إلا فترة حتى ظهرت مختلف الكنائس البروتستانتية في أوروبا (المترجم).

(٩) Martin Luther؛ مارتن لوثر (١٤٨٣ - ١٥٤٦): راهب ألماني تزعّم حركة الإصلاح البروتستانتي في ألمانيا، ترجم الكتاب المقدس إلى الألمانية الدارجة (المترجم).

(١٠) Vocation؛ النداء الباطنيّ؛ وهو شعور المرء بأنّه مدعوّ للقيام بعمل اجتماعيّ أو دينيّ (المترجم).

(١١) Free enterprise؛ الاقتصاد الحر: نظام يسمح للمؤسسات الاقتصادية الخاصة بأن تعمل وتتنافس سعيا وراء الربح دون تدخل من الدولة إلا إذا اقتضت ذلك المصلحة العامة والرغبة في الحفاظ على الاقتصاد القومي (المترجم).

(١٢) Bourgeois؛ بورجوازي: أحد أفراد الطبقة المتوسطة، وخصوصا التاجر أو رجل الأعمال (المترجم).

(١٣) Burgher؛ مديني محافظ: أحد أبناء الطبقة الوسطى (المترجم).

(١٤) Huguenots؛ الهوغونوت: بروتستانتيو فرنسا خلال الصراع الديني في القرنين السادس عشر والسابع عشر (المترجم).

(١٥) في منتصف ديسمبر ١٧٣٢، بدأ فرانكلين نشر هذه الدورية التي شغلته لمدة خمسة وعشرين عاما، والتي جلبت لناشرها نجاحا ماديا وانتشارا شعبيا هائلا؛ حيث وضع فرانكلين على لسان بطله الوهمي «ريتشارد سوندرز» كثيرا من الأمثلة العملية التي استخدمها لتحفيز وإثراء حياة العديد من العمال المهاجرين المتواضعين الذين وصلوا إلى أمريكا من ألمانيا وإيرلندا (المترجم).

(١٦) Thomas Jefferson؛ توماس جيفرسون (١٧٤٣ - ١٨٢٦): سياسي أمريكي؛ الرئيس الثالث للولايات المتحدة (١٨٠١ - ١٨٠٩)، يعتبر الواضع الرئيسي لوثيقة إعلان الاستقلال (١٧٧٦) (المترجم).

(١٧) Buyout؛ شراء كامل الحصص: شراء كامل موجودات أو حصص أو أسهم شركة قائمة يملكها شخص واحد أو مجموعة من الشركات، كأن يشتري شخص من خارج الشركة جميع أسهمها من المساهمين ثم يضع يده على إدارتها وأعمالها، أو أن يشتري شريك فيها كامل حصة شريك آخر ويمتلك جميع أسهمها أو القسم الأكبر فيها (المترجم).

(١٨) Takeover التولي: السيطرة على شركة ما وإدارتها (المترجم).

(١٩) Mutual fund؛ الصندوق المتبادل: شركة تبيع أسهمها وتشتريها، بحرّيّة، وتوظّف رأسمالها في شركات أخرى (المترجم).

(٢٠) Hostile takeovers؛ السيطرة الخارجية على الشركة رغما عن إرادتها (المترجم).

(٢١) Corn Laws؛ قوانين الذرة: أي من التشريعات التي تنظم استيراد وتصدير الذرة في إنجلترا. وتشير المصادر إلى أن أول تلك القوانين يعود إلى القرن الثاني عشر، لكنها أصبحت مهمة - على وجه الخصوص - في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، عندما حدث نقص في الحبوب بفعل العدد المتزايد من السكان في بريطانيا، وتلف المحاصيل، والخطر الذي سببته الحروب النابوليونية. وتم إلغاء هذه القوانين في العام ١٨٤٦ عندما تولى السير روبرت بيل رئاسة الوزراء في بريطانيا (المترجم).

(٢٢) Thesis؛ الطريحة: المرحلة الأولى من مراحل الديالكتيك الهيغلي (المترجم).

(٢٣) Commune؛ كوميون: وحدة اجتماعية خاضعة للدولة يقتسم أفرادها العمل والدخل (المترجم).

(٢٤) Communism؛ الشيوعية: نظرية سياسية مبنية على أساس المساواة المطلقة والملكية الجماعية لوسائل الإنتاج والسلع الاستهلاكية، وتنكر مختلف أشكال الدين، وتطالب بأن تكون السيطرة على الدولة في أيدي العمال، وتؤمن بالصراع الطبقي، أي الصراع بين البورجوازية أو الرأسمالية من ناحية، وبين طبقة العمال والكادحين من الناحية الأخرى؛ أما الهدف الأبعد للشيوعية الحديثة فهو إقامة مجتمع بلا دولة (المترجم).

(٢٥) Pinkerton men؛ مخبرون سريون: على اسم المخبر الأمريكي من أصل اسكتلندي ألان بينكرتون (١٨١٩ - ١٨٨٤) (المترجم).

(٢٦) Biosphere؛ المحيط الحيوي (البيئة الحيوية): المنطقة حول الكرة الأرضية والتي توجد فيها الحياة، وتضم: الهواء، الماء والتربة (المترجم).

(٢٧) Desertification؛ التصحر: ينص تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (١٩٩٤) على أن التصحر هو تدهور الأرض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة وفي المناطق الجافة وشبه الرطبة الذي ينتج من عوامل مختلفة تشمل التغيرات المناخية والنشاطات البشرية (المترجم).

(٢٨) Direct current؛ التيار المستمر؛ تيار كهربائي متصل ذو اتجاه واحد لا يتغير. أو هو تيار يحدث بالتأثير في دائرة ثانوية إذا ما انقطع مرور التيار في الدائرة الأولى أو ضعفت شدته فجأة، ويكون اتجاهه هو نفس اتجاه التيار الأول (المترجم).

(٢٩) Niagara Falls؛ نياغرا فولز: مدينة في غرب ولاية نيويورك تقع على شلالات نهر نياغرا (المترجم).

(٣٠) Alternating current؛ التيار المتردد (المتناوب): التيار الكهربي الذي يعكس اتجاهه دوريا. وتكون فترات الانعكاس منتظمة، ويبلغ عددها في المعتاد ١٠٠ انعكاس في الثانية أو ٥٠ دورة في الثانية. ويستخدم في نقل القدرة الكهربائية من محطات التوليد إلى الشبكات المستهلكة (المترجم).

(٣١) Environmentalism؛ البيئانية (المذهب البيئي): الدعوة إلى الحفاظ على البيئة الطبيعية أو إلى تحسينها، وخصوصا فيما يتعلق بمكافحة التلوث (المترجم).

(٣٢) Environmental Remediation Fund

الفصل الثالث

(١) Iroquois؛ الإيروكويون: أي من عدة قبائل هندية حمراء كانت في وقت ما تقطن ولاية نيويورك الأمريكية (المترجم).

(٢) Wilson؛ إدوارد أوسبورن ويلسون (ولد ١٩٢٩): عالم حشرات أمريكي يعد مؤسس البيولوجيا الاجتماعية sociobiology وهي الدراسة المقارنة للتنظيم الاجتماعي عند الحيوان والإنسان، وخصوصا فيما يتعلق بأساسه الوراثي وتاريخه النشوئي (المترجم).

(٣) Woodchucks؛ مرموط الخمائل: نوع من حيوان المرموط يعيش في أمريكا الشمالية، يتميز بلونه البني المحمر. يقضي الشتاء كله في حالة البيات الشتوي، ويقتات بالخضر والثمار (المترجم).

(٤) المرجع: كتاب رولستون هولمز؛

Holmes, Rolston III, Environmental Ethics: Duties to and Values in the Natural World, Philadelphia: Temple University Press,1988.

انظر الفصل الثامن على وجه الخصوص.

(٥) Rachel Carson؛ راشيل (لويز) كارسون (١٩٠٧ ـ ١٩٦٤)؛ عالمة بيولوجيا وكاتبة علمية أمريكية (المترجم).

(٦) إن الإشارات هي لكتاب ألدو ليوبولد :

Aldo Leopold, A Sand County Almanac and Sketches Here and There, Special Commemorative Edition, New York: Oxford University Press, 1949, 1987.

وكتاب راشيل كارسون «الربيع الصامت»، طبعة تذكارية مع مقدمة لنائب الرئيس آل غور:

Rachel Carson, Silent Spring, commemorative edition with an Introduction by Vice President Al Gore, Boston: Houghton Mifflin Company, 1962, 1994، ولكن على وجه الخصوص للكتاب الذي كانت تعده قبل وفاتها «ساعد طفلك على التساؤل» Help Your Child to Wonder.

(٧) Ecologist؛ عالم الإيكولوجيا: العالم بالبيئة أو خبير علم البيئة (المترجم).

(٨) مذكور في كتاب إليوت نورس:

Elliot Norse, "Marine Environmental Ethics," from Values at Sea: Ethics for the Marine Environment, ed. Dorinda G. Dallmeyer, University of Georgia Press, 2003.

مذكور في:

The Environmental Ethics & Policy Book, ed. Donald VanDeVeer and Christine Pierce, 3rd edn., Belmont, CA: Wadsworth, 2003, p. 240.

(٩) Neanderthal age؛ عصر النياندرتال: منسوب إلى وادي النياندرتال على مقربة من مدينة دوسلدورف بألمانيا حيث وجدت بقايا الإنسان النياندرتالي عام ١٨٥٦، الذي عاش بين ٣٥ ألف و١٠٠ ألف سنة، قرب أواخر عصر البليستوسين، وكان يتميز بفكيه البارزين وعنقه القصير الضخم (المترجم).

(١٠) راشيل كارسون، الربيع الصامت، مرجع سابق، ص٢٩٧.

(١١) Henry David Thoreau؛ هنري ديفيد ثورو (١٨١٧ ـ ١٨٦٢): كاتب وشاعر أمريكي؛ عرف بمقاومته الشديدة للاسترقاق والاستعمار والمجتمع المدني الصناعي القائم على مبدأ الربح (المترجم).

(١٢) Book of Genesis؛ سفر التكوين: السفر الأول من أسفار العهد القديم (التوراة)، ويتحدث عن إخراج آدم وحواء من جنة عدن، والصراع بين قابيل وهابيل، وطوفان النبي نوح، بالإضافة إلى المراحل الأولى من تاريخ بني إسرائيل (المترجم).

(١٣) Gifford Pinchot؛ جيفورد بينشوت (١٨٦٥ ـ ١٩٤٦): رئيس سابق لإدارة الغابات الأمريكية ومن رواد حركة المحافظة على البيئة بمناداته بالاستخدام الرشيد للموارد (المترجم).

(١٤) هذا الاسم مشكل، فقد ظهرت أخيرا (في السنوات الأخيرة من القرن العشرين) حركة معادية للبيئة بالاسم نفسه، تدعمها فلسفة ميلتون فريدمان والإعانات المالية من الصناعات الاستخلاصية الأقل وعيا. وليست هناك علاقة بين فلسفة جيفورد بينشوت وتلك المنظمة الجديدة.

(١٥) Great apes؛ القردة العليا: القردة الحديثة الشبيهة بالإنسان (المترجم).

(١٦) Holism؛ الكاملية: نظرية تقول بأن الحقيقة مكونة من وحدات عضوية كاملة أكبر من مجرد مجموع أجزائها (المترجم).

(١٧) ألدو ليوبولد، مرجع سابق، ص ٢٠٤.

(١٨) Pygmies؛ الأقزام: اسم جامع يستخدم في علم الأنثروبولوجيا الحديثة للدلالة على مختلف الجماعات البشرية التي يقل طول الرجال فيها عن ١٥٠ سنتيمترا؛ وأشهر تلك الجماعات هي التي تعيش في أفريقيا الاستوائية (المترجم).

(١٩) Edward O. Wilson, Biophilia, Cambridge: Harvard University Press, 1984.

(٢٠) Radical environmentalism؛ البيئية المتطرفة: أيديولوجية تعتبر أن أنشطة البشر والتنمية البشرية (فيما يتخطى حدود ما يفعل منها للضرورة القصوى) هي أعداء للعالم الطبيعي، وبالتالي فإن الهدف النهائي لتلك الأيديولوجية هو إيقاف أو إبطاء التنمية البشرية. ومن بين أكثر مناصري هذه الأيديولوجية تطرفا، نجد الفيلسوف الفنلندي بينتي لينكولا Linkola (المترجم).

(٢١) إن التوجيه في هذا القسم خصوصا، وفي جميع أجزاء الفصل، قد زودني إياه جون نوه Noh من جامعة تينيسي في نوكسفيل.

(٢٢) Asteroid؛ الكويكب أو السيير: واحد من آلاف الكواكب السيارة الصغيرة الواقعة بين المريخ والمشتري (المترجم).

(٢٣) Metabolism؛ الاستقلاب (الأيض): التغيرات الكيميائية في الخلايا الحية، والتي تؤمن الطاقة الضرورية للعمليات والأنشطة الحيوية التي يتم بها تمثيل المواد الجديدة للتعويض عن المندثر منها (المترجم).

(٢٤) انظر: رولستون هولمز، مرجع سابق، ص ٢٩٠ .

(٢٥) Scallop؛ الأسقلوب: محار مروحي الشكل (المترجم).

(٢٦) المرجع: كتاب مولي أو. شيهان:

Molly O. Sheehan, "Carbon Emissions and Temperature Climb," Worldwatch Institute in cooperation with the United Nations Environment Programme, Vital Signs 2003, pp. 40-41.

(٢٧) Icecap؛ قلنسوة الجليد: كساء من ثلج أو جليد يغطي سطح الأرض (المترجم).

(٢٨) انظر:

The New York Times, August 19, 2000, p. A1, cited Lester R. Brown, Eco-Economy, op. cit., p. 27.

(٢٩) David Taylor, "Small Islands Threatened by Sea Level Rise," ibid., pp. 84-85.

(٣٠) Fertility rate؛ معدل الخصوبة: النسبة بين عدد الإناث في سن الإنجاب (١٥ ـ ٤٤ أو ٤٩) سنة إلى كامل عدد السكان في منطقة بعينها (المترجم).

(٣١) Akin L. Mabogunje, "Poverty and Environmental Degradation Challenges Within the Global Economy," in Robert Griffiths, ed., Developing World 03/04, p. 167.

(٣٢) Peter Vitousek, Paul R. Ehrlich, Anne H. Ehrlich, and Pamela Matson, "Human Appropriation of the Products of Photosynthesis," BioScience, 36 (1986).

(٣٣) انظر:

G. Tyler Miller, Living in Environment, 9th edn., Belmont, CA: Wadsworth Publishers, 1996, p. 8.

(٣٤) الاحترار العالمي هو الزيادة المحتملة في درجة حرارة الجو العالمية كنتيجة لظاهرة الدفيئة greenhouse effect؛ وتتلخص الفكرة بصورة عامة في أن الغلاف الجوي شفاف لضوء الشمس (بغض النظر عن العاكسية المعتبرة لكل من السحب وسطح الأرض) التي تؤدي إلى تسخين سطح الأرض. ويحاول السطح أن يوازن هذه السخونة بإطلاق الأشعة تحت الحمراء، ويزيد هذا الإشعاع مع ارتفاع درجة حرارة السطح، ويستمر التكيف الحراري حتى يتحقق التوازن. ولو كان الغلاف الجوي شفافا أيضا

للأشعة الحمراء، لكانت الأشعة تحت الحمراء الناتجة من حرارة سطح الأرض البالغة في المتوسط ١٨ درجة مئوية موازنة للأشعة الشمسية الداخلة (بعد استبعاد الكمية المنعكسة إلى الفضاء من خلال السحب وغيرها)، غير أن الغلاف الجوي ليس شفافا للأشعة تحت الحمراء، ولذا يجب أن تزيد حرارة الأرض عن ذلك إلى حد ما حتى توجه القدر نفسه من الأشعة تحت الحمراء إلى الفضاء، وهو ما يسمى بظاهرة الدفيئة، وحقيقة كون درجة الحرارة المتوسطة لسطح الأرض تساوي ١٥ درجة مئوية (وليس ١٨) ترجع إلى هذا الأثر. والعنصران الرئيسيان اللذان يمتصان الأشعة تحت الحمراء في الغلاف الجوي هما بخار الماء والسحب. وحتى لو اختفت جميع غازات الدفيئة الأخرى (مثل ثاني أكسيد الكربون والميثان)، فسيبقى لدينا أكثر من ٩٨٪ من أثر الدفيئة الحالي. ومن الناحية العملية، فلو كان انتقال الحرارة يحدث فقط بواسطة الإشعاع، لأدى تأثير الدفيئة إلى رفع حرارة الأرض إلى نحو ٧٧ درجة مئوية، وليس إلى ١٥ درجة مئوية؛ والواقع أن تأثير الدفيئة لا يتجاوز ٢٥٪ مما يكون عليه لو أن انتقال الحرارة يتم عن طريق الإشعاع فقط، وسبب ذلك هو وجود عملية النقل بالحمل (نقل الحرارة بواسطة حركة الهواء)، مما يحول دون امتصاص قدر كبير من الأشعة، فسطح الأرض يبرد إلى حد كبير بواسطة التيارات الهوائية التي تحمل الحرارة إلى أعلى وفي اتجاه القطبين؛ ومن نتائج هذه الصورة أن غازات الدفيئة التي توجد على مسافات بعيدة فوق سطح الأرض هي التي تكتسب أهمية بالغة في تحديد درجة حرارة الأرض (المترجم).

(٣٥) Acid rain؛ المطر الحمضي: مطر يحتوي على كميات كبيرة من المواد الكيماوية الضارة نتيجة لحرق مواد مثل النفط والفحم (المترجم).

(٣٦) Non-point source؛ مصدر غير محدد: مصادر للتلوث منتشرة من دون تحديد نقطة انطلاقها أو من غير أن تصب في مجرى ما من مصدر محدد. تنتقل هذه الملوثات عادة من على الأرض عبر مياه العواصف الجارية؛ و التصنيف المتبع لهذه المصادر هو: الزراعة، التحريج، إنشاء المدن، بناء المناجم، السدود والقنوات، طمر النفايات في الأرض وترسب المياه المالحة (المترجم).

(٣٧) Runoff؛ صبيب: ماء المطر ـ أو الثلج الذائب ـ الجاري فوق سطح الأرض (المترجم).

(٣٨) Pathogen؛ عامل ممرض (ممراض): كائن عضوي حي يمكنه إحداث المرض (المترجم).

(٣٩) انظر: G.Tyler Miller, Living in Environment, 9th ed. Belmont, CA: Wadsworth Publishers, 1996, p.533.

(٤٠) Polychlorinated biphenyls (PCBs)؛ ثنائيات الفينيل العديدة الكلورة: إن المركبات الرئيسية الملوثة لنهر هدسون هي ثنائيات الفينيل العديدة الكلورة (PCBs) وتسبب هذه الملوثات تلف الجهاز العصبي المركزي وجهاز المناعة والجهاز التناسلي وهي أحد أسباب صعوبات التعلم؛ وعلى مدى ثلاثين عاما كان مصنعان تابعان لشركة جنرال إلكتريك يصنعان المكثفات الكهربائية ويلقيان بالمواد الكيميائية السابق ذكرها في نهر هدسون. وفي العام ١٩٧٦ اتجهت الأنظار إلى أن تلك المواد الكيميائية قد تكون هي السبب المحتمل للسرطان. وفي العام ١٩٧٧ حظرت الحكومة الفيدرالية للولايات المتحدة الاستمرار في إلقاء المخلفات من تلك المواد الكيميائية في نهر هدسون، ولكن تلك المواد الكيميائية طويلة العمر لا تزال في قاع النهر حتى الآن، وأولى طرق التعرض لأضرار تلك المواد الكيميائية هي أكل السمك الموجود في المنطقة الوسطى لنهر هدسون. و توجد حاليا تقارير معمول بها تحدد معدلات استهلاك السمك من نهر هدسون ككل (المترجم).

(٤١) انظر: G.Tyler Miller, Living in Environment, 9th ed. Belmont, CA: Wadsworth Publishers, 1996, p.397.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٩٧ .

(٤٣) Oxfam؛ أوكسفام: منظمة إغاثة بريطانية اسمها هو اختصار للفظة «لجنة أكسفورد لإغاثة المجاعة» (المترجم).

(٤٤) Amnesty International؛ منظمة العفو الدولية: المنظمة الدولية لحقوق الإنسان. تأسست عام ١٩٦١ على يدي المحامي البريطاني بيتر بينينسون، وتهدف إلى إبلاغ الرأي العام بانتهاكات حقوق الإنسان، وخصوصا تلك المتعلقة بحرية الراي أو المعتقد، ولها فروع في معظم بلدان العالم (المترجم).

(٤٥) Adam Smith؛ آدم سميث (١٧٢٣ ـ ١٧٩٠): فيلسوف اسكتلندي وعالم بالاقتصاد السياسي، يعتبر من أوائل من نادوا عن اقتصاد السوق الحرة (المترجم).

(٤٦) Tree-hugger؛ معانق الأشجار: لفظ تهكمي يطلق على أعضاء الحملات المدافعة عن المحافظة على البيئة (المترجم).

(٤٧) Superfund؛ الصندوق الفائق: صندوق حكومي أمريكي ضخم أُسس العام ١٩٨٠ لتمويل تكاليف تطهير المواقع الخطرة لدفن النفايات (المترجم).

(٤٨) CERCLA:Comprehensive Environment Response Compensation and Liability Act؛ القانون الشامل لتعويض الاستجابة البيئية والمسؤولية القانونية المتعلقة (المترجم).

(٤٩) SARA: Superfund Amendments and Reauthorization Act؛ قانون التعديلات وإعادة التفويض المتعلقة بالصندوق الفائق (المترجم).

(٥٠) Greenpeace؛السلام الأخضر: منظمة دولية تهتم بالمحافظة على الحيوانات المهددة بالانقراض، ومنع تلوث البيئة، ورفع الوعي البيئي للجمهور من خلال المواجهات المباشرة مع الشركات والهيئات الحكومية المتسببة في التلوث، وقد أنشئت المنظمة عام ١٩٧١ في كولومبيا البريطانية (كندا) للاعتراض على التجارب النووية الأمريكية في ألاسكا (المترجم).

(٥١) Bushmeat؛ اللحم الدغلي؛ طعام الأدغال: يشير الاصطلاح إلى صيد أي حيوان لا يعتبر من الطرائد التقليدية، لكنه مع ذلك صالح للأكل؛ فقد يكون لحمه مستساغا بالنسبة إلى سكان المدن الفقراء الذين لا يتوافر لديهم كثير من الخيارات، على سبيل المثال. وتتضمن حيوانات اللحم الدغلي الجرذان، والبقر الوحشي، وفيلة الغابات، وغيرها. ولمدة قرون، ظل اللحم الدغلي مصدرا رئيسيا للبروتين بالنسبة إلى الشعوب الأصلية في أفريقيا (المترجم).

(٥٢) Laura Spinney, "Monkey Business," New Scientist, May 2, 1998, p. 18.

(٥٣) Conservationist؛ الصياني: المنادي بصيانة الموارد الطبيعية والمحافظة عليها (المترجم).

(٥٤) Laurs spinney, “Monkey Business”, New Scientist, May 2, 1998.

(٥٥) Donald G. McNeil Jr., "The Great Ape Massacre," The New York Times Magazine, May 9, 1999, pp. 54-57.

(٥٦) Fred Pearce, "Eating Our Relatives," New Scientist, April 29, 2000.

(٥٧) سبيني Spinney، مرجع سابق.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) Bushmeat : Logging's deadly 2nd harvest," ("Wildlife Harvest in Logged» Tropical Forests") news item without byline, Science, April 23, 1999.

(٦٠) المصدر نفسه.

(٦١) ماكنيل McNeil، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٦٢) Eugene Linden and Michael Nichols, "A Curious Kinship: Apes and Humans," National Geographic, March 1992, pp. 1-45.

(٦٣) المصدر نفسه.

(٦٤) Jane Goodall Institute, Press Release of April 1999.

(٦٥) Orangutan؛ إنسان الغاب (الأورانجوتان): واحد من القردة العليا الشبيهة بالإنسان، موطنه الغابات السبخة في بعض مناطق بورنيو وسومطرة، وله ذراعان مديدتان تكادان تبلغان الأرض حين يقف منتصبا، ورجلان قصيرتان نسبيا، وأذنان صغيرتان، وشعر بني محمر، وهو يقتات بالثمار (المترجم).

(٦٦) الدنا DNA؛ يتكون جزيء الدنا (Deoxyribonucleic Acid; DNA) في البشر والرئيسيات، من خيطين ملتفين أحدهما حول الآخر بحيث يشبهان السلم الملتوي الذي يتصل جانباه، والمكونان من جزيئات السكر والفوسفات، بواسطة روافد rungs من المواد الكيميائية المحتوية على النتروجين، والتي تسمى القواعد bases، ويرمز إليها اختصارا A وT وC وG. وتتكرر هذه القواعد ملايين أو مليارات المرات في جميع أجزاء الجينوم. ويحتوي الجينوم البشري، على سبيل المثال، على ثلاثة مليارات زوج من هذه القواعد، في حين يحتوي الجسم البشري على نحو ١٠٠ ترليون (١٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) خلية. ويعد الترتيب المحدد للحروف A وT وC وG في غاية الأهمية. فهذا الترتيب يحدد جميع أوجه التنوع الحيوي، ففي هذا الترتيب تكمن الشفرة الوراثية genetic code، فكما أن ترتيب الحروف التي تتكون منها الكلمات هو الذي يجعلها ذات معنى، فإن ترتيب هذه الحروف يحدد كون هذا الكائن الحي إنسانا أو ينتمي إلى نوع حي آخر كالخميرة أو ذبابة الفاكهة مثلا، والتي يمتلك كل منها الجينوم الخاص بها والتي ركزت عليها عدة أبحاث وراثية خاصة. ونظرا إلى أن جميع الكائنات الحية ترتبط بعلاقات مشتركة من خلال التشابه في بعض متواليات الدنا DNA، تمكننا التبصرات التي نحصل عليها من الكائنات الحية غير البشرية من تحقيق المزيد من الفهم والمعرفة لبيولوجية الإنسان (المترجم).

(٦٧) Joseph B. Verrengia, " Bushmeat Hunters Push Primates to Extinction," Associated Press, July 23, 2000.

(٦٨) Knotholes؛ ثقوب عقدية: ثقوب في قطعة من الصوف توجد حيث تسقط الغرز (المترجم).

(٦٩) ليندن ونيكولز Linden and Nichols، مرجع سابق، ص ٢٢.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٢٤ .

(٧١) Lexigrams؛ رسوم الكلمات: رموز يعبر الواحد منها عن كلمة، وتستخدم على وجه الخصوص عند تعليم اللغات (المترجم).

(٧٢) ليندن ونيكولز Linden and Nichols، ص ٣٢ ـ ٣٣ .



(٧٣) Keystone species؛ نوع المرتكز: نوع حي يؤدي اختفاؤه من أحد الأنظمة البيئية إلى تغير أكثر من المتوسط في أعداد الأنواع الأخرى أو في عمليات النظام البيئي ذاته؛ وتعني بصورة عامة الأنواع الحية التي لها تأثير استثنائي على الأنواع الحية الأخرى في مجتمع بعينه (المترجم).

(٧٤) Cougar؛ كوجر: الأسد الأمريكي (المترجم).

(٧٥) AIDS؛ متلازمة نقص المناعة المكتسبة (المترجم).

(٧٦) Genome؛ الجينوم (المجين): كامل الحمض الريبي النووي المنزوع الأكسجين (أو الدنا DNA اختصارا) في كائن حي معين، بما فيه جيناته. وتحمل تلك الجينات جميع البروتينات اللازمة لجميع الكائنات الحية. وتحدد هذه البروتينات، ضمن أشياء أخرى، كيف يبدو شكل الكائن الحي، وكيف يستقلب metabolize جسمه الطعام أو يقاوم العدوى، وأحيانا يحدد حتى الطريقة التي يتصرف بها (المترجم).

(٧٧) Roger Fouts, with Stephen Tukel Mills, Next of Kin: What Chimpanzees Have Taught NIe About Who We Are, New York: William Morrow & Company, 1997.

(٧٨) نلاحظ أنه يتجاهل جهود مراكز البحوث الأخرى عن عمد، خصوصا مركز يركيس الإقليمي لأبحاث الرئيسات في أطلانطا، لتحسين معاملة القرود في الأسر. انظر:

See Deborah Blum's review of the book, The New York Times Book Review, October 12, 1997, pp. 11-12.

من المثير للاهتمام أن فوتس Fouts قد تتبع التحول المهني لكل من فوسي، وغالديكاس، وغودول؛ من علماء بحثيين إلى ناشطين نيابة عن القرود.

(٧٩) Eugene Linden and Michael Nichols, "A Curious Kinship: Apes and Humans," National Geographic, March 1992, p. 10.

(٨٠) John Blatchford, "Apes and gorillas are people too," New Scientist, November 29,1997, p. 56.

(٨١) David Pearson, "Justice for Apes," New Scientist, January 3, 1998, Letters, p.46.

(٨٢) Informed consent؛ الموافقة المستنيرة: يصف هذا المصطلح التزام الأطباء أو الباحثين بالسماح للمرضى (أو المشاركين في الأبحاث الطبية) بأن يكونوا مساهمين نشطين في ما يتعلق بالرعاية التي يتلقونها أو المشاركة في الأبحاث؛ والموافقة المستنيرة مطلوبة في



جميع الأبحاث التي يحتمل أن يتم الربط فيها ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ بين البيانات الجينية وبين المشاركين في البحث. وهناك خمسة عناصر متضمنة في الموافقة المستنيرة، وهي: الإفصاح (عن المعلومات للمريض/المشارك)؛ الفهم (من قبل المريض/المشارك للمعلومات التي سيتم الكشف عنها)؛ الأهلية (قدرة المريض/المشارك على اتخاذ القرار)؛ الطوعية (قدرة المريض/المشارك على اتخاذ قراره بنفسه من دون إكراه)؛الموافقة (من قبل المريض/المشارك) (المترجم).

(٨٣) Rachel Nowak, "Almost Human," New Scientist, February 13, 1999, p. 20.

(٨٤) مقطع مشار إليه سابقا.

(٨٥) Tutu؛ تنورة الرقص: تنورة قصيرة جدا ترتديها راقصات الباليه (المترجم).

(٨٦) Baboon (Goobers)؛ الرباح (البابون): سعدان ضخم، طويل الخطم، قصير الذيل (المترجم).

الفصل الرابع

(١) Mark-up session جلسة الصياغة: جلسة تعقدها لجنة من لجان البرلمان لصياغة أحد مشروعات القوانين في صورته النهائية (المترجم).

(٢) Lis Harris, Tilting at Mills: Green Dreams, Dirty Dealings, and the Corporate Squeeze, Boston: Houghton Mifflin Company, 2003.

(٣) Civics علم التربية المدنية: علم يعنى بدراسة حقوق المواطنين وواجباتهم (المترجم).

(٤) Founding Fathers الآباء المؤسسون؛ أعضاء المؤتمر الدستوري الأمريكي الذي أعلن استقلال المستعمرات الأمريكية الثلاث عشرة عن بريطانيا في الرابع من يوليو ١٧٧٦ (المترجم).

(٥) Hamilton, Alexander ألكسندر هاميلتون (١٧٥٥ـ١٨٠٤): سياسي أمريكي شارك في حرب الاستقلال، وقد صيغت آراؤه في مبدأ سمي على اسمه بالهاملتونية Hamiltonism، الذي يدعو إلى إقامة حكم مركزي قوي، وتشجيع الاقتصاد الصناعي والتجاري (المترجم).

(٦) Aristotle أرسطو (٣٨٤ـ٣٢٢ ق.م.): فيلسوف يوناني يعد واحدا من أعظم الفلاسفة على مر العصور؛ تتلمذ على يدي أفلاطون لكن فلسفته كانت مغايرة لأسلوب أستاذه، حيث اهتم أكثر بالعلم والظواهر الطبيعية (المترجم).

(٧) See Donald G. Hagman and Dean J. Misczynski, Windfalls for Wipeouts:Land Value Capture and Compensation, Washington, DC: American Planning Association,1978.



(٨) Enron Inc. إنرون: شركة أمريكية للطاقة كانت تعد من كبرى الشركات في العالم إلى أن انهارت أسهمها وأفلست نتيجة لمخالفات مالية جسيمة (المترجم).

(٩) انظر:

Robert Ardrey, The Territorial Imperative: A Personal Inquiry into the Animal Origins of Property and Nations, New York: Athenaeum, 1966.

(١٠) وهو اقتراح أدين به لكل من:

Thomas More Hoban and Richard Olivér Brooks, Green Justice: The Environment and the Courts, Boulder, CO: Westview, 2nd edn., 1996, p. 34.

(١١) Slash-and-burn الزراعة المؤقتة: أسلوب للزراعة يتسم بقطع النباتات وحرقها لإخلاء الأرض قبل بذرها مجددا، ويستخدم من أجل الزراعة المؤقتة في الغالب (المترجم).

(١٢) 5th. Amendment التعديل الخامس: تعديل على دستور الولايات المتحدة تم إقراره في العام ١٧٩١، ويختص بحقوق المجرمين المحكومين، من حيث توفير محاكمات عادلة، ومنع تعرض الشخص للعقاب مرتين، وينص على أنه لا يجوز إجبار شخص على الشهادة على نفسه رغما عن إرادته (المترجم).

(١٣) Still مقطرة: معمل تقطير الخمور (المترجم).

(١٤) من أجل هذه التفريقات، انظر:

Just v. Marinette County, S.Ct.WI 1972, 201 N.W.2d 761, cited and discussed in Hoban and Brooks, op. cit., pp. 21-35.

(١٥) Webb's Fabulous Pharmacies, Inc. v. Beckwith, 449 US 155, 164 (1980).

(١٦) Lucas v. South Carolina Coastal Council, No. 91-453 (US June 29, 1992) 22 Environmental Law Reporter 21, 104.

(١٧) لكن انظر:

Lawrence C. Becker, Property Rights: Philosophic Foundations, Boston: Routledge & Kegan Paul, 1977; Bruce A. Ackerman, Private Property and the Constitution, New Haven: Yale University Press, 1978;

ومن بين الأعمال الأحدث، انظر:

Stephen Munzer, A Theory of Property, Cambridge: Cambridge University Press, 1990; Margaret Jane Radin, Reinterpreting Property, Chicago: University of Chicago Press, 1994. Richard Epstein, Takings: Private Property and the Power of Eminent Domain, Cambridge: Harvard University Press, 1985,



وستتم في النص مناقشة أجزاء من:

Garrett Hardin and John Baden, eds., Managing the Commons, San Francisco: Freeman, 1977.

(١٨) Aristotle, Politics, II, v.

(١٩) تعرف المنظمة نفسها على موقعها على الإنترنت www.scenichudson.org على أنها: منظمة بيئية تعمل لحماية، وصيانة، واستعادة نهر هدسون وضفافه كمورد عمومي وطبيعي. ومن أجل تحقيق تلك الرؤية، يقوم قادة المجموعة وخبراؤها ببناء التحالفات، والتأييد المعتمد على المواطنين، وطرق التخطيط المتطورة لخلق مجتمعات صحية من الناحية البيئية، والدعوة إلى النمو الاقتصادي الذكي، وفتح ضفاف الأنهار للجمهور، والمحافظة على الجمال الملهم للوادي (المترجم).

(٢٠) Pumped- Storage الخزن الضخي: وسيلة لتخزين الطاقة تستخدم فيها الطاقة الكهربائية الزائدة في زمن الاستهلاك المنخفض في ضخ المياه إلى خزانات خاصة؛ وفي وقت ذروة استهلاك الكهرباء، تستخدم المياه المندفعة من الخزانات في إدارة مولدات كهرومائية، وبالتالي يتم الحصول على طاقة كهربائية إضافية (المترجم).

(٢١) 407 US 926 (1972).

(٢٢) Salamander السمندل: حيوان عديم الأذى شبيه بالعظاءة لكنه غير محرشف الجلد، موطنه المناطق المعتدلة من نصف الكرة الشمالي، حيث يألف المواطن الرطبة من اليابسة ويقتات بالحشرات والديدان والحلازين، وهناك نحو ٥٠٠ نوع منه (المترجم).

(٢٣) Leukemia ابيضاض الدم (اللوكيميا): ضرب من سرطان الدم يصيب الإنسان وبعض الحيوانات، ويتسم بازدياد غير سوي في عدد الكريات البيضاء في الدم (المترجم).

(٢٤) Australian silver gem fish واسمها العلمي: Rexea solandri أسماك نحيلة قد يصل طولها إلى ١,٢ متر ووزنها إلى ١٥ كغم. تعيش في المياه البحرية الدافئة لأستراليا ونيوزيلندا على عمق ١٠٠-٨٠٠ متر ولها العديد من المسميات الأخرى، مثل:

Barraconda,Common Gemfish,Deepsea Kingfish,King Barracouta,King Couta, Silver Gemfish (المترجم).

(٢٥) Orange roughy واسمها العلمي: Hoplostethis atlanticus أسماك ضخمة نسبيا تتميز بلونها الأحمر أو البرتقالي، وتعيش في مياه المحيطات العميقة والباردة في غرب المحيط الأطلنطي وشرقه، وشرق المحيط الهادي. وتتميز بأعمارها الطويلة التي قد تصل إلى ١٤٩ سنة، وتعد من أهم الأسماك التي يتم صيدها تجاريا في تلك المناطق (المترجم).

(٢٦) أنا مدينة لمساعدتي، ميشيل هوفمان من جامعة DePaul بشيكاغو،للفت انتباهي لقصة سمك الجوهرة الفضية، انظر أيضا منشور منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التالي:

FAO Fisheries Department Circular # 920 FIRM/C920;

www.fao.org/docrep/003/w4248e/w4248e28.htm.

(٢٧) Woodlot غابية: قطعة أرض مخصصة للأشجار الحرجية التي تستخدم مصدرا لخشب البناء أو الوقود (المترجم).

(٢٨) Rena I. Steinzor, "Toward Better Bubbles and Future lives: A Progressive Response to the Conservative Agenda for Reforming Environmental Law," Environme1llal Law Reporter (ELR) 32: 11421-11438 (December 2002).

(٢٩) المبدأ الاحترازي: في فبراير ٢٠٠٠، اتخذت المفوضية الأوروبية قرارا بخصوص الأنشطة البيئية وتلك المتعلقة بسلامة الأغذية ينص على أنه إذا كانت تكاليف الأنشطة الحالية غير مؤكدة، لكنها قد تكون عالية وغير مرتجعة في الوقت نفسه، فيتعين على المجتمع التحرك قبل قطع الشك باليقين بخصوص تلك التكاليف (المترجم).

(٣٠) emissions permit رخصة إطلاق انبعاثات: تصريح الانبعاثات هو الإذن غير القابل للتحويل أو التداول الذي تمنحه سلطة إدارية (منظمة حكومية دولية أو وكالة حكومية مركزية أو محلية (إلى كيان إقليمي) دولة أو كيان شبه وطني) أو كيان قطاعي (شركة) يخولها الحق في إطلاق مقدار محدد من مادة معينة (المترجم).

(٣١) لاشك في أن الفقرة الرابعة من تعديل عام ١٩٩٠ على قانون الهواء النظيف تنص صراحة على أن مخصصات انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت لا تمثل «حق ملكية» يمنح للجهة التي تتسلمها أوليا أو تشتريها من السوق المفتوحة. انظر:

USC #7651b(f), ELR Stat. CAA #403(f). Cited Steinzor, ibid., p. 11424. 42

لكن من المؤكد أن بيع وشراء الأشياء لفترة قصيرة يجعلها تبدو كملكية، وإذا تم ترسيخ مفهوم «التخويل» بموجب القانون يوما، قد تصبح تكلفة نظام الائتمان من الارتفاع بحيث يصعب إنهاؤها.

(٣٢) US GAO, EPA's Science Advisory Board Panels, Improved Policies and Procedures Needed to Ensure Independence and Balance (2001) (GAO-01-536), cited Steinzor, ibid., p. 11432.

(٣٣) Butadiene بوتادبين: هيدروكربون غازي غير مشبع، يستخدم في صناعة المطاط الصناعي، ورمزه الكيميائي C4H6 (المترجم).

(٣٤) Attention span سعة الانتباه: طول الفترة الزمنية التي يستطيع فيها المرء (كفرد أو كجماعة) التركيز على أمر ما أو مواصلة الاهتمام به (المترجم).

(٣٥) Feel-good خادع: متعلق بـ،أو يروج لإحساس ـ خادع في كثير من الأحيان ـ بالرضا والرفاهية (المترجم).

(٣٦) Kyoto Protocol بروتوكول كيوتو: اعتُمد بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الدورة الثالثة لمؤتمر الأطراف الذي عقد في كيوتو باليابان في العام ١٩٩٧ ويشمل البروتوكول تعهدات ملزمة قانونا بالإضافة إلى تلك التعهدات الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.ووافقت معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تخفيض انبعاثاتها من غازات الدفيئة البشرية المنشأ ـ ثاني أكسيد الكربون والميثان وأكسيد النيتروز والمركبات الكربونية الفلورية الهيدروجينية والمركبات الكربونية الفلورية المشبعة وسادس فلوريد الكبريت ـ بخمسة في المائة على الأقل دون مستويات العام ١٩٩٠ خلال فترة الالتزام الممتدة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٢ (المترجم).

(٣٧) "Warming Up," editorial, The New York Times, January 25, 2004.

(٣٨) Redwood السكوية (الحمراء) وتعرف أيضا باسم الجبارة: شجر حرجي من الفصيلة الصنوبرية يكثر في ولاية كاليفورنيا الأمريكية، ويتميز بخشبه الأحمر الضارب إلى البني، وكثيرا ما يناهز ارتفاعه تسعين مترا، ومن هنا اعتبر أطول الأشجار الحية في العالم؛ وقد اشتق الاسم من لقب أحد زعماء قبائل الشيروكي، من الهنود الحمر، واسمه Sequoyah (المترجم).

(٣٩) Rush الهجمة: تدفق الناس على موطن جديد (يكتشف فيه مصدر ما للربح) طلبا للثروة (المترجم).

(٤٠) Grove غيضة: غابة صغيرة (المترجم).

(٤١) Board-foot القدم اللوحي؛ وحدة قياس تساوي ١٤٤ بوصة مربعة (المترجم).

(٤٢) Seventh Generation الجيل السابع: هو أحد مبادئ القانون الأعظم لتحالف الأمم الأيروكوية الست [من الهنود الحمر] المعروف باسم Haudenosaunee، الذي يلزم زعماء القبائل بتدبر تأثير قراراتهم في الجيل السابع من أبنائهم؛ وقد وجد المبدأ نفسه سبيلا إلى علم الاقتصاد، فينصح الاقتصاديون الخضر بقياس تأثيرات القرارات العمومية التي تحدث الآن منذ الجيل السابع، كما أنه اقترح إجراء «تعديل الجيل السابع» على الدستور الأمريكي، واقترح إجراء تعديل مماثل في الدستور

الكندي، باعتبار أن تأثير أي قرار يجب أن يتم الحكم عليه بتأثيره بعد ستة أجيال. ومن الواضح أنه من الصعوبة بمكان تطبيق مثل هذه الاستراتيجية، إذ إنه من المستحيل عمليا التنبؤ بالمستقبل تماما (المترجم).

(٤٣) عمليات التولي العدائية: السيطرة على شركة ما وإدارتها رغما عن إرادة العاملين فيها، وخصوصا مجلس إدارتها (المترجم).

(٤٤) Snail darter السهمي الحلزوني: نوع نادر من سمك السهمي، واسمه العلمي Percina tanasi، وجد في الأصل فقط في نهر ليتل تنيسي بجنوب شرق الولايات المتحدة. وقد كان محلا لنزاع قانوني العام ١٩٧٨ عندما أجل إعلانه نوعا مهددا بالانقراض، بناء سد تيليكو Tellico Dam لمدة سنتين. وقد تمت تسوية الموقف عندما جرى بنجاح توطين هذه الأسماك في نهر هيواسي - Hiwassee River (المترجم).

(٤٥) Sitka spruce بيسية ألاسكا: أشجار طويلة دائمة الخضرة من الفصيلة الصنوبرية، واسمها العلمي Picea sitchensis، ذات لحاء رقيق بني اللون ضارب إلى الحمرة (المترجم).

(٤٦) Douglas fir تنوب دوغلاس: أشجار صنوبرية طويلة نحيلة تستوطن الجزء الغربي من أمريكا الشمالية، واسمها العلمي Pseudotsuga menziesii (المترجم).

(٤٧) Ponderosa pine الصنوبر الثقيل الخشب: ضرب من الصنوبر تتخذ منه الأخشاب في الأجزاء الغربية من أمريكا الشمالية، يزرع للحصول على الخشب وكذلك للزينة، واسمه العلمي Pinus ponderosa (المترجم).

(٤٨) Snag بقية الغصن المقطوع (المترجم).

(٤٩) Alice in Wonderland أليس في بلاد العجائب: قصة شهيرة من تأليف لويس كارول عن رحلة قامت بها طفلة تدعى أليس في أحلامها إلى بلاد غريبة (المترجم).

(٥٠) Catherine Caulfield, "The Ancient Forest," The New Yorker, May 14, 1990, p. 46.

(٥١) Saint Helena سانت هيلانة: جزيرة بركانية في جنوب المحيط الأطلنطي، اكتشفها البرتغاليون عام ١٥٠٢، واحتلها البريطانيون عام ١٦٥٩، ولا تزال خاضعة لاستعمارهم حتى اليوم. نفي إليها نابليون بونابرت ما بين عامي ١٨١٥ و١٨٢١ (المترجم).

(٥٢) Sallie Tisdale, "The Pacific Northwest," The New Yorker, August 26,1991,p.54.

(٥٣) Second growth النماء الثاني: الأشجار الحرجية التي تنمو بشكل طبيعي بعد قطع الأشجار الأصلية أو احتراقها (المترجم).

(٥٤) Eric Brazil, "Pacific Lumber to Pay Millions in Landslide Suit," The San Francisco Chronicle, March 9,2001, A12.

(٥٥) Greenhouse gases غازات الدفيئة: مجموعة من الغازات التي يعتقد أن لها دورا في الاحترار العالمي من خلال تأثير الدفيئة الذي يتم عن طريق امتصاص تلك الغازات للأشعة دون الحمراء؛ وغازات الدفيئة الرئيسية في الغلاف الجوي هي بخار الماء وثاني أكسيد الكربون وأكسيد النيتروز والميثان والأوزون؛ وبالإضافة إلى ذلك، يوجد في الغلاف الجوي عدد من غازات الدفيئة البشرية المنشأ تماما، مثل الهالوكربونات وغيرها من المواد المحتوية على الكلور والبروم (المترجم).

(٥٦) Sustained yield الإنتاج المستدام: إنتاج مورد بيولوجي (مثل الأشجار أو الأسماك) وفقا لإجراءات إدارية تضمن تعويض الجزء الذي يتم الحصول عليه عن طريق إعادة الزرع أو التكاثر، قبل القيام بأخذ المزيد من هذا المورد (المترجم).

(٥٧) Hugh Wilkerson and John Van der zee, Life in the Peace Zone: An American Company Town, New York: The Macmillan Company, 1971. pp. 112-113.

(٥٨) في الربع الثالث من العام ١٩٨٤، على سبيل المثال، ذكر تقرير لشركة أخشاب الباسيفيكي أن إيراداتها الصافية قد ارتفعت بنسبة ٥٠٪ عن العام السابق (١١,٣٣٧ دولارا أمريكيا أو ٤٧ سنتا للسهم، عن الربع الثالث من العام السابق). انظر:

Pacific Lumber annual reports, years 1981 through 1984.

(٥٩) Junk bonds أسهم عالية المخاطر: أسهم مالية عالية المردود وعالية الخطر،وهي شهادات بالالتزام المالي تصدرها شركات ذات وضع مالي غير مستقر، ويتم إصدارها عادة لتمويل حالات تولي takeover الشركات (المترجم).

(٦٠) Gisela Botte and Dan Cray, "Is Your Pension Safe?" Time, June 3, 1991,p.43.

(٦١) Annuity حق تلقي السناهية (مرتب سنوي يتلقاه المرء مدى الحياة عادة)، أو الالتزام بدفعها (المترجم).

(٦٢) Ibid., also James Castro et al., "A Sizzler Finally Fizzles: In America's largest life insurance company collapse, California officials seize control of shaky giant Executive Life," Time, April 22, 1991.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد بث برنامج Nightline (ABC) حلقة عن التجارب المؤلمة للعمال الذين فقدوا معاشاتهم التقاعدية في انهيار شركات التأمين عموما، مع التركيز بشكل خاص على شركة أخشاب الباسيفيكي، في الثامن عشر من يونيو ١٩٩١، وتضمنت

الحلقة مقابلات مع عمال متقاعدين مسنين، مذهولين ومرتعبين، يتظاهرون في الشوارع، مطالبين بعودة صندوق التقاعد الخاص بهم.

(٦٣) Grant Sims, "Can We Save the Northwest's Salmon?" National Wildlife, October-November 1994, pp. 42-48.

(٦٤) انظر:

G. Tyler Miller, Living in the Environment, 9th edn., Belmont, CA: Wadsworth Publishers, 1996, pp. 296-298.

(٦٥) Shepard, Jack, The Forest Killers, New York: Weybright and Tally, 1975, p.33.

(٦٦) Kathie Durbin "From Owls to Eternity, "E: The Environmental Magazine, 3 (2), pp. 30-37 (March/ April 1992).

(٦٧) Caulfield, op. cit., p. 67.

الفصل الخامس

(١) Lester A. Brown, Eco-Economy: Building all Economy for the Earth, New York: W.W. Norton, 2001, p. 7.

(٢) Costanz et al., Nature, May 15,1997.

(٣) Janet Abramowitz, "Valuing Nature's Services," State of the World 1997, Worldwatch, New York: W.W. Norton, 1997.

(٤) Canopy؛ ظلة: الجزء الأعلى المتغصن من الغابة (المترجم).

(٥) Tax burden؛ العبء الضريبي: عبء الضرائب التي تفرضها الحكومة على المواطنين (المترجم).

(٦) Chainsaw؛ المنشار السلسلي: منشار آلي لقطع الأخشاب، قابل للنقل عادة، ذو أسنان تشكل سلسلة متصلة أو مقفلة (المترجم).

(٧) Abramowitz, op. cit., p. 110, citing Herman E. Daly and John B. Cobb, Jr., For the Common Good, Boston: Beacon Press, 1989; also Clifford Cobb et al., "Redefining Progress: the Genuine Progress Indicator, Summary of Dat and Methodology," Redefining Progress, San Francisco, C 1995; Robert Repetto et al., Wasting Assets: Natural Resources in the National Income Accounts, Washington, DC: WRI, 1989.

(٨) انظر: Robert Costanza، وهو أحد رواد اقتصاديات الطبيعة، وDan Janzen، الذي طبق النتائج في كوستاريكا، في دراسة نشرت في مجلة Science العام ٢٠٠٢. ولم يكونا الوحيدين في ذلك، فقد كتب Gretchen Daily مؤلفين رائدين، هما كتاب:

المنشــور في العــام Nature's Services: Societal Dependence on Natural Ecosystems
١٩٩٧، وكتــاب: The New Economy of Nature: The Quest to Make Conservation
Profitable (Washington, DC: Island Press, 2002)، بالمشــاركــة مع Katherine Ellison،
للفت الانتباه للطرق التي يمكن بها للطبيعة أن تقدم، مجانا أو بأسعار مخفضة، تلك
الخدمات التي تكلفنا مبالغ باهظة لو أردنا تنفيذها بأنفسنا.

(٩) indigenous peoples؛ الشعوب الأصلية: الشعوب التي سكن أسلافها منطقة أو دولة بعينها عند وصول أشخاص من ثقافة أو خلفية عرقية مختلفة إلى المكان، وهيمنوا عليه بفعل الغزو أو الاستيطان أو أي وسيلة أخرى، والذين يعيشون اليوم بصورة متوافقة مع عاداتهم وتقاليدهم الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية الخاصة أكثر من توافقهم مع تلك الخاصة بالبلد الذي يمثلون جزءا منه حاليا، ومن أمثلة تلك الشعوب: الهنود الحمر في أمريكا وكندا، وسكان أستراليا الأصليون (المترجم).

(١٠) Mangroves؛ المنجروف: شجر استوائي ضخم، تنبثق من جذوعه، ومن أغصانه أحيانا، جذور متشابكة تمتد فوق مساحات واسعة (المترجم).

(١١) Abramowitz, op. cit. p. 103.

(١٢) Loc. cit.

(١٣) Gypsy moths؛ عثة الغجر: حشرة كبيرة تنزل بأشجار التفاح والصفصاف أذى كبيرا (المترجم).

(١٤) tent caterpillars؛ يرقانة الخيمة: يرقانة مخرية تنشئ على الأشجار بيتا شبيها بالخيمة رقيقا كالحرير (المترجم).

(١٥) Landrace؛ جنس أرضي: نوع من المحاصيل أو سلالة من الحيوانات التي تطورت وتحسنت وراثيا بفضل المزارعين التقليديين، لكنه لم يتأثر بممارسات الزراعة وتربية الحيوان الحديثة (المترجم).

(١٦) Monoculture؛ الزراعة الأحادية: الاكتفاء بزراعة محصول واحد وعدم استغلال الأرض بأية طريقة أخرى (المترجم).

(١٧) Battlement؛ الشرفة المفرجة: جدار ذو فتحات على سطح حصن يطلق منها النار (المترجم).

(١٨) Watergate؛ ووترجيت: فضيحة سياسية كبرى بدأت فصولها في ١٧ يونيو ١٩٧٢، قبيل الانتخابات الرئاسية الأمريكية، حين قام المشرفون على الحملة الانتخابية للرئيس ريتشارد نيكسون (١٩١٣ - ١٩٩٤)، والهادفة لإعادة انتخابه رئيسا، بعملية تجسس واستراق للسمع على اجتماعات اللجنة الوطنية للحزب الديمقراطي في مقرها بمبنى

ووترجيت بالعاصمة واشنطن. وسرعان ما اعتقل منفذو العملية وعدد من أركان البيت الأبيض بتهمة التخطيط لها، وإنفاق أموال الدولة لطمسها. وأصاب رشاش الفضيحة الرئيس نيكسون نفسه، فاضطر لتقديم استقالته في ٩ أغسطس ١٩٧٤، فخلفه في رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية نائبه جيرالد فورد. ويذكر أن الصحفي بوب وودوارد لعب دورا رئيسيا في كشف تلك الفضيحة في مقالاته الصحفية وفي كتابه «كل رجال الرئيس» (المترجم).

(١٩) R. Edward Freeman, Jessic Pierce, and Richard H. Dodd, Environmentalism and the New Logic of Business: How Firms can be Profitable and Leave Our Children Living Planet, New York: Oxford University Press, 200, and the Harvard Business Review collection Business and the Environment, an anthology of eight articles published in the HBR, which appear separately referenced in the bibliography for this chapter; Brian Nattrass and Mary Altomare, The Natural Step for Business: Wealth, Ecology and the Evolutionary Corporation, Gabriol Islan, BC CA: New Society Publisher,, 1999, 2nd edn., 2001; Paul Hawken, Amory Lovins, and Hunter Lovins, Natural Capitalism: Creating the Next Industrial Revolution,Boston: Little, Brown & Company, 1999, John Elkington, Cannibals With Forks: The Triple Bottom Line of 21st. Century Business, Gabriol Island, BC: New Society Publishers, 1998 (first published Oxford, 1997); with extensive debts, of course, to E. F. Schumacher, Small is Beautiful: Economics As If People Mattered, Introduction by Theodore Roszak, New York: Harper & Row, 1973.

(٢٠) R. Edward Freeman, Jessia Pierce, and Richard H. Dodd, Environmentalism and the New Logic of Business,op. cit., p. 39.

(٢١) Anti-regulatory؛ معادٍ للتنظيم: معناها الظاهري هو الإدارة المناوئة للقيود الحكومية، لكن معناها الضمني هو «المعادية للبيئة» (المترجم).

(٢٢) Downstream: فيما يتعلق بالتوزيع والتسويق (المترجم).

(٢٣) Photovoltaic (PV)؛ فولطي ـ ضوئي: ذو قدرة على توليد الفولطية عند تعرضه للطاقة المشعة، وخصوصا الضوء (المترجم).

(٢٤) Negawatts؛ النيجاوات (الإنتاج السلبي للطاقة)؛ يعني المصطلح تقليص كمية الطاقة التي تنتجها محطة للطاقة بدلا من زيادتها، مع تحقيق جميع الفوائد التي تتحقق من إنتاج الطاقة، مثل خفض التكلفة على المستهلك، وتحقيق مكسب مادي، بالإضافة إلى المزيد من المحافظة على البيئة (المترجم).



(٢٥) Miller, op. cit., pp. 400-401.

(٢٦) Elkington's account in Cannibals With Forks, supr n. 8,pp. 53-54.

(٢٧) Re-engineering؛ إعادة الهندسة: إعادة تنظيم عمليات (مؤسسة ما) بغرض تحسين فعاليتها (المترجم).

(٢٨) Elinor Burkett, "Mighty Wind," The New York Times Magazine, June 15, 2003, pp. 48-51.

(٢٩) Anand Rao World's Largest Wind Farm Planned for Iowa,World Watch p. 9. ،July-August 2003.

(٣٠) See Lester Brown, Eco-Economy: Building an Economy for the Earth,New York: W.W. Norton, 2001, especially Chapter 5, "Building the Solar/Hydrogen Economy," 97ff.

(٣١) Time magazine, with reporting by Chris Daniels, Unmesh Kher, and Chris Taylor: "More Power to You: Alternative-energy technologies could soon give your phone, your car and your house their own microgenerators," Time, December 15,2003, pp. A10-A12.

(٣٢) Biomimicry؛ المحاكاة البيولوجية (من اليونانية bios بمعنى حياة، و mimesis بمعنى يقلد): علم جديد يدرس أفضل أفكار الكائنات الطبيعية ثم يقلد تلك التصاميم والعمليات للمساهمة في حل المشكلات البشرية (المترجم).

(٣٣) This account is taken from Janine M. Benyus, Biomimicry: Innovation Inspired by Nature, New York: Harper Collins, 1997.

(٣٤) Kevlar (r)؛ كيفلار: ألياف صناعية قوية تصنعها شركة DuPont الأمريكية تجمع بين القوة العالية والوزن الخفيف، وتستخدم في صناعات عديدة مثل المعدات الرياضية وأجزاء السيارات والمركبات الفضائية (المترجم).

(٣٥) Abalone؛ أذن البحر: حيوان من الرخويات ذو صدفة مثقبة بيضوية الشكل ولحم يؤكل (المترجم).

(٣٦) Preservationist؛ الوقائي: من يدعو إلى وقاية الأنواع الحية والمحافظة عليها من القتل والتشويه، وكذلك للمحافظة على المعالم التاريخية والمواقع الطبيعية (المترجم).

(٣٧) This account is taken largely from Ben & Jerry's website, www.benjerry.com, and from the founders' account of the company, Ben & Jerry's Double-Dip: How to Run Values-Led Business and Make Money, Too, by Ben Cohen and Jerry Greenfield, New York: Simon & Schuster (Fire Side Books), 1997.



(٣٨) Doughboy: اسم الدمية التي تتخذها شركة بيلزبوري شعارا لها (المترجم).

(٣٩) Benelux: بلجيكا، وهولندا، ولوكسمبورغ (المترجم).

(٤٠) Pint؛ باينت: مكيال يساوي ١٧, ٤٧٣ مل (المترجم).

(٤١) Atkins diet؛ حمية أتكينز: حمية غذائية تعتمد على تناول كميات كبيرة من البروتينات والدهون، مع تقليل المتناول من الكربوهيدرات بدرجة كبيرة (المترجم).

(٤٢) From the Website;

http://www.benjerry.com/our_company/about_us/our_history/timeline/ index.cfm.

الفصل السادس

(١) Maquiladoras ؛ مصانع تجميع (من الإسبانية): مصانع للتجميع أو التصنيع الموجودة في المكسيك، لكنها مملوكة لمستثمرين من الولايات المتحدة أو غيرها (المترجم).

(٢) Sweatshop ؛ المعمل المعرق: مؤسسة صناعية صغيرة تستخدم العمال بأجور منخفضة وظروف غير صحية (المترجم).

(٣) Worldview من الألمانية :Weltanschauung النظرة العالمية؛ فلسفة فردية أو عرقية في تفسير التاريخ أو تفسير الغاية من العالم ككل (المترجم).

(٤) Localization ؛ التطويع (الملاءمة متطلبات السوق المحلية): عملية تهيئة المنتج بحيث يكون له نفس شكل ووظيفة منتج صُنِّع محليا، وبالتالي فإن التطويع يتخطى كونه مجرد ترجمة لدليل استخدام المنتج، فهو يمثل إحدى معضلات الأعمال العالمية التي تتيح للشركات القيام بالأعمال خارج أسواقها المحلية (المترجم).

(٥) "Straitjacket "In Praise of Straitjackets: السترة الضيقة: سترة من خيش أو نحوه تصنع لتقييد جسم المجنون أو السجين الخطر وذراعيه لكي لا يؤذي نفسه أو غيره (المترجم).

(٦) Plato, The Republic.

(٧) Thomas L. Friedman, The Lexus and the Olive Tree, New York: Farrar, Straus and Giroux, 1999.

(٨) Richard DeGeorge, Competing With Imegrity in International Business, New York: Oxford University Press, 1993.

(٩) Thomas Donaldson, Ethics in International Business (Ruffin Series in Business Ethics), New York: Oxford University Press, 1989.

(١٠) Cynicism ؛ الكلبية (مذهب الكلبيين): يعتبر الفيلسوف اليوناني أنتيسثينيس المتوفى عام ٣٦٥ قبل الميلاد مؤسس المذهب الكلبي، ويعتبر ديوجينس الذي عاصر الإسكندر المقدوني أبرز ممثليه الأوائل. وإنما دعا أصحاب هذا المذهب إلى «الحياة الطبيعية» وقالوا إن الفضيلة هي الخير الأوحد وبأن ضبط النفس هو وحده السبيل إلى تحقيقها، وقد عرفوا بنقدهم الهدام للمجتمع ومؤسساته القائمة (المترجم).

(١١) Bretton Woods Conference ؛ مؤتمر بريتون وودز (الاسم الرسمي: مؤتمر الأمم المتحدة النقدي والمالي): مؤتمر عقد بمدينة بريتون وودز بولاية نيو هامبشير الأمريكية في يوليو ١٩٤٤ لوضع الترتيبات المالية لحقبة ما بعد الحرب بعد الهزيمة المتوقعة لكل من ألمانيا واليابان؛ وفيه وافق ممثلو ٤٤ دولة ـ بما فيها الاتحاد السوفييتي السابق ـ على إنشاء البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (البنك الدولي) وصندوق النقد الدولي (المترجم).

(١٢) Mafia ؛ المافيا: منظمة سرية (مؤلفة في معظمها من المجرمين) تتولى تهريب المخدرات وابتزاز الأموال بالتهديد وغيرها من الأعمال غير المشروعة كالقمار والدعارة في طول العالم وعرضه (المترجم).

(١٣) Joseph E. Stiglitz, Globalization and Its Discontents, New York: W.W. Norton, 2002, p. 12.

(١٤) Stiglitz, op. cit., p. 129.

(١٥) Loc. cit.

(١٦) Sir James Goldsmith, "The Winners and the Losers," in Mander and E. Goldsmith, eds., The Case Against the Global Economy, San Francisco, CA: Sierra Club Books, 1996, p. 173.

(١٧) Bob Herbert wrote some trenchant columns on this new development for The New York Times: "Bracing for the Blow," December 26, 2003, on IBM's "global sourcing" of thousands of its high-paying jobs, and "The White-Collar Blues" December 29, 2003, reflecting on the nation's obligation to structure trade agreements to promote the long-term well-being of the citizens, not the corporations. Op-ed.

(١٨) تم إدراج عدد كبير من الوثائق حول هذه العملية في سلسلة من الافتتاحيات بجريدة نيويورك تايمز تحت عنوان «حصاد الفقر» Harvesting Poverty؛ ٢٥ يوليو ٢٠٠٣ انظر تلك الافتتاحيات (والمقالات الإخبارية ذات العلاقة):



"The Rigged Trade Game," July 22, 2003, "The Great Catfish War," July 25, 2003, 'Free Trade' Fix is In," August 5, 2003, "The Long Reach of King Cotton," September 10, 2003, "Showdown in Cancun," Elizabeth Becker and Ginger Thompson, "Poorer Nations Plead Farmers' Case at Trade Talks," The New York Times, September 11, 2003, A3; September 16, 2003, "The Cancun Failure," Elizabeth Becker, "Poorer Countries Pull Out of Talks Over World Trade: Farm Subsidies at Issue," The New York Times, September 15, 2003, AI, James Brooke, "Farming is Korean's Life and He Ends It in Despair," The New York Times, September 16, 2003, A6.

(١٩) Great Plains ؛ السهول الكبرى: منطقة شاسعة تقع إلى الشرق من جبال روكي في الولايات المتحدة وكندا (المترجم).

(٢٠) Anver Versi, Tom Nevin and Milan Vesely, "A U.S. Perspective on Globalisation," African Business, October 2000.

(٢١) Dioxin ؛ ديوكسين: مادة مسرطنة توجد في مبيدات الأعشاب (المترجم).

(٢٢) هذه نظرية ـ تم إثباتها بإسهاب ـ تم طرحها في كتاب كلايف بونتينغ؛

A Green History of the World: The Environment and the Collapse of Great Civilizations, New York: Penguin Books, 1991.

(٢٣) Authoritarian ؛ فاشستي: متعلق بنوع من الحكم يخضع فيه الفرد وحقوقه إخضاعا كاملا لمصلحة الدولة (المترجم).

(٢٤) مصادر هذه المناقشة هي وثائق الأمم المتحدة، وبصورة أساسية من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

(٢٥) إن مصدر هذا الجزء من عرض القضية هو، مالم يذكر خلاف ذلك، هو كتاب أيك أوكونتا وأورونتو دوغلاس:

Ike Okonta and Oronto Douglas, Where Vultures Feast: Shell, Human Rights, and Oil in the Niger Delta, San Francisco: Sierra Club Books, 2001.

وهذا الكتاب ليس مؤيدا على وجه الخصوص لشركة شل للنفط (إذا لم تكن لاحظت ذلك من العنوان ومن اسم الناشر). والمصدر الرئيسي لخلفية الواقعة المذكورة هنا هي «قصتي» لكين سارو ـ ويوا، وهي النص الكامل لشهادة سارو ـ ويوا أمام محكمة أوغوني للاضطرابات المدنية Ogoni Civil Disturbances Tribunal، في كتاب: Ogoni: Trials and Travails, Lagos: Civil Liberties Organization, 1996.

أما المصادر المتعلقة بالاغتيال نفسه فهي التقارير الحديثة.

(٢٦) Okonta and Douglas, op. cit, p. 116.

(٢٧) Blood money ؛ ثمن الدم: مال يتلقاه القاتل المستأجَر ثمنا لفعلته (المترجم).

(٢٨) Okonta and Douglas, op. Cit., p. 128.

(٢٩) Ibid., p. 132.

(٣٠) Wole Soyinka, The Open Sore of a Continent: A Personal Narrative of the Nigerian Crisis, New York: Oxford University Press, 1996.

(٣١) Shell Nigeria website: www.shell.com/home/Framework?siteld=nigeria& FC2 =/nigeria/htmlliwgen/news/updates.

(٣٢) Victoria Regina ؛ الملكة فيكتوريا؛ ألكسندرينا فيكتوريا (١٨١٩ – ١٩٠١): ملكة بريطانيا العظمى (١٨٣٧ – ١٩٠١)، وإمبراطورة الهند (١٨٧٦ – ١٩٠١)؛ عملت على تعزيز مكانة العرش وتوسيع رقعة الإمبراطورية البريطانية (المترجم).

(٣٣) تتضمن المصادر الأخرى، التي تم تجميعها على وجوه مختلفة للجزء الأخير من القضية:
www.moles.org/ProjectUnderground/drillbits/6_07/3.html
www.kirjasto.sci.fi/saro.htm.

للاطلاع على الإفادة النهائية لكين سارو – ويوا أمام المحكمة العسكرية، انظر:
www.hartford-hwp.com/archives/34a/020.html.

لموقف شركة شل نيجيريا، انظر الموقع التالي، والذي يتضمن مجموعة ثرية من القضايا للمتابعة:
www.shell.comihome/Framework?siteld=nigeria

(٣٤) في ديسمبر ١٩٨٤ بدأ فجأة تسرب غاز سام بدرجة عالية هو إيزوسيانات الميتيل MIC، وذلك من الخزان E610 في مصنع يونيون كاربيد إنديا، حيث يتم تصنيع مبيدين للطفيليات هما SevinوTemik . تسربت المياه داخل الخزان وأدت إلى ردة فعل كيميائية، وقد كانت أجهزة الإنذار كلها معطلة تلك الليلة؛ فبسبب الاقتصاد في النفقات كان جزء منها لا يعمل والجزء الآخر في التصليح. وفي غرفة تشغيل المصنع أشارت الآلة المخصصة لقياس ضغط الغاز في الخزان E610 إلى ارتفاع في الضغط، لكن الموظفين اعتادوا تلك الإبر التي تستنفر من دون سبب لعدم صيانتها، ولم تعد تقلقهم بتاتا. هكذا انتشر اثنان وأربعون طنا من غاز MIC فوق المدينة، وهي كمية تفوق مرتين الحد الأقصى من المخزون المسموح به. وقد قدرت حكومة ماديا براديش في الأساس عدد القتلى بـ ٣٨٢٨ وعدد الضحايا من مختلف الاصابات بـ٣٦٢٥٤٠، وفي نوفمبر تراجعت الأرقام الرسمية للوفيات إلى ٣٥٩٨ لتعود وترتفع إلى ٧٥٧٥ في أكتوبر ١٩٩٥ فيما تتحدث مصادر عن ٢٠ الف قتيل (المترجم).

الفصل السابع

(١) R. Grove White, "Brent Spar Rewrote the Rules," New Statesman, July 20, 1997.

(٢) يتطور المجتمع المدني نفسه بسرعة، كما يبدو أن مسمياته تتغير بالسرعة نفسها كذلك. لا تزال بعض المصادر تشير إلى تلك المنظمات بصفة عامة باسم «المنظمات غير الحكومية» (التسمية القديمة)، في حين تفضل أخرى التسمية الأحدث، «منظمات المجتمع المدني»، في حين أن مصادر أخرى تفرق بينها بطرق غير واضحة على الإطلاق، مع الاعتراف بأن المنظمات غير الحكومية تمثل الجزء الأكبر من منظمات المجتمع المدني.انظر، على سبيل المثال:

Neera Chandhoke, "The Limits of Global Civil Society," in Global Civil Society 2002, Oxford: Oxford University Press, 2002, pp. 35-53

(٣) baby boom ؛ التضخم الولادي: زيادة حادة في نسبة المواليد في أمة ما، وخصوصا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية في الولايات المتحدة (المترجم).

(٤) Utopia ؛ اليوتوبيا: المدينة الفاضلة: دنيا مثالية، وخصوصا من حيث قوانينها وحكومتها وأحوالها الاجتماعية (المترجم).

(٥) Three Mile Island ؛ ثري مايل آيلاند: محطة لتوليد الطاقة النووية بولاية بنسلفانيا الأمريكية؛ في صباح الثامن والعشرين من شهر مارس العام ١٩٧٩، بدأت حرارة أحد المفاعلين الموجودين في المحطة في الارتفاع أكثر مما ينبغي، وقد أدى خليط من الأخطاء الميكانيكية والبشرية إلى ارتفاع شديد في حرارة قلب المفاعل، مما هدد بحدوث انفجار كانت ستنبعث على إثره كميات لا يمكن تخيلها من الإشعاعات المميتة. وفي الحال، هرع الآلاف من السكان المذعورين إلى الهروب من المدينة، لكن الكارثة قد تم تفاديها من دون خسائر جسيمة (المترجم).

(٦) Jessica Tuchman Mathews, "Power Shift," Foreign Affairs, 76(1): 50-66 (January-February 1997).

(٧) William Korey, NGOs and the Universal Declaration of Human Rights, New York: St Martin's Press, 1998.

(٨) Helmut Anheier, Marlies Glasius, and Mary Kaldor, eds, Global Civil Society 2001, Oxford, 2001.

(٩) Neera Chandhoke, op. cit., pp. 38-39

(١٠) Jessica Tuchman Mathews, op. cit

فيما يتعلق بأهمية الإنترنت في تنسيق أنشطة المنظمات غير الحكومية، انظر أيضا:

Ross Irvine, "Netwarriors' fight way to top in corporate PR," O'Dwyer's PR Services Report, May 2000.

(١١) Patrick E. Tyler, "A New Power in the Streets: A Message to Bush Not to Rush to War," The New York Times, February 17,2003, AI, A9-11.

(١٢) Alternatives to Economic Globalization, San Francisco: Berrett-Koehler, 2002, pp. 11-12.

(١٣) Salvador Giner, "Civil Society and Its Future," in Civil Society, ed. John Hall, Cambridge: Polity Press, 1995.

(١٤) Stiglitz, op. cit., pp. 9-10

(١٥) L. David Brown, Angela Johnson, and Sarah Titus, "Practice-Research Engagement and Building Transnational CivilSociety: Two Connected Workshops,"in Practice-ResearchEngagement and Civil Society in a Globalizing World, Cambridge, MA: The Hauser Center, 2001.

(١٦) Jessica Tuchman Mathews, "Power Shift," op. cit

(١٧) Alex Markels, "Protesters Carry the Fight to Executives' Homes," The New York Times, December 7,2003, BU 4

في الحالة الرئيسية للقصة، أرسل المحتجون عربة لنقل الموتى إلى منزل إحدى الموظفات مع كتابة اسمها على التابوت.

(١٨) Gandhi ؛ غاندي، موهاندس كرمشند (١٨٦٩ ـ ١٩٤٨): زعيم سياسي وروحي هندي، نادى باللاعنف وبالمقاومة السلبية، وعمل لاستقلال الهند، ودعا إلى إزالة الحواجز بين الطبقات الاجتماعية. اغتاله هندوسي متعصب (المترجم).

(١٩) Pol Pot ؛ بول بوت (١٩٢٨ ـ ١٩٩٨): قائد سياسي كمبودي أسس حركة الخمير الحمر الشيوعية المعارضة العام ١٩٦٣، واستولى على السلطة العام ١٩٧٥، حيث شغل منصب رئيس الوزراء لنحو ثلاث سنوات قبل أن يخلعه الفيتناميون الذين غزوا بلاده العام ١٩٧٩، وخلال عهده قتل ما يناهز أربعة ملايين من مواطنيه (المترجم).

(٢٠) See Fiona Terry, Condemned to Repeat? The Paradox of Humanitarian Action, Ithaca: Cornell University Press, 2002.



(٢١) Mitochondria ؛ المتقدرات: تسمى المتقدرات بمحطة توليد القوى الخاصة بالخلية، فهي المسؤولة عن أغلب عمليات التنفس وإنتاج الطاقة بالخلية، ولها الدنا DNA الخاص بها، والمستقل عن ذلك الذي يكون الكروموسومات في نواة الخلية، وهي مغلفة بغشاءَين، وتحتوي الخلية العادية على مئات من المتقدرات في المتوسط. وتحتوي كل من البويضة والحيوان المنوي على متقدرات، ولكن خلال التلقيح في الإنسان وأغلب الأنواع الحيوانية الأخرى، لا تُدمج المتقدرات من البويضة والحيوان المنوي، وبالتالي تنتقل الجينات التي تحتوي عليها المتقدرات من ناحية الأم فقط (المترجم).

(٢٢) Recombinant DNA ، تقنية الدنا المأشوب: تقنية لربط جزيئات دنا غير متماثلة مختلفة المصادر خارج الجسم الحي، لتكوين مأشوب واحد، ويمكن بهذه الطريقة توليد مأشوب جديد ويطرق الهندسة الوراثية يدخل إلى جرثومة قوية لاستنساخه؛ فمثلا يغرس جين بشري يرمز للإنسولين في جرثومة معينة لتوليد الإنسولين البشري (المترجم).

(٢٣) Gary Slutsker, "The lesser of two weevils," Forbes, October 15, 1990, pp. 202-203.

(٢٤) Borer ؛ الثقابة: حشرة ضارة تثقب الأجزاء الخشبية من النبات (المترجم).

(٢٥) Nature, June 1999

الفصل الثامن

(١) Easter Island ؛ جزيرة عيد الفصح: جزيرة صغيرة تبلغ مساحتها ١١٧ كيلومترا مربعا، وهي تابعة لجمهورية تشيلي، وتعد من أكثر الجزر عزلة على الكرة الأرضية. اكتشفها لأول مرة ملاح هولندي اسمه ياكوب روجيفين في الخامس من أبريل العام ١٧٢٢ والذي صادف عيد الفصح المسيحي، لذلك سميت «جزيرة عيد الفصح». ويسميها سكانها المحليون «لابانويي» وتعني «بلدة التماثيل»، أو «تبيتو كولا» وتعني «سرة العالم». تبعد الجزيرة عن بر تشيلي الرئيسي بنحو ٣٧٠٠ كيلومتر؛ وتنتشر في الجزيرة قرابة ألف تمثال إنسان صخري هائل الحجم، وتقف عشرات منها في صف واحد على الساحل ووجهها نحو المحيط. تتميز مظاهر كل هذه التماثيل بعلو الأنوف وعمق محاجر العيون وطول الآذان وارتفاع طرف الشفاه وغياب الأرجل ووضع الأيدي على البطون. ويبلغ معدل طول التماثيل عشرة أمتار ووزنها عشرات الأطنان، ويبلغ طول أكبرها ٢٢ مترا ووزنه أكثر من ٣٠٠ طن. ويرتدي بعض هذه التماثيل قبعات حجرية حمراء وبعضها الآخر لها عيون مصنوعة من الأصداف الملونة (المترجم).

(٢) إن قصة جزيرة عيد الفصح Easter Island ـ كيف استهلك سكانها بغباء الموارد التي كانوا يعتمدون عليها، وجعلوا موطنهم الصغير مكتظا بالسكان، وتحولوا إلى أكل لحوم البشر ـ قد ذكرت مرات عديدة، من أجملها مقال جارد دياموند (Jared Diamond, Discover Magazine, August 1995)، وكذلك في كتاب كلايف بونتينغ؛ Clive Ponting, A Green History of the World, London: Penguin Books, 1992, pp. 168-170. وبالمناسبة، تم طرح سيناريوهات متماشية مع هذا الخط، مع تطبيقها على قرننا هذا، من قبل روبرت كابلان، ضمن آخرين، انظر؛ Robert Kaplan, "The Coming Anarchy," Atlantic Momhly, February 1994, pp. 44-76.

(٣) كما أشارت إليه كريستين شرادر ـ فريشيت Schrader-Frechette، نحن لم نعد قادرين على استخدام تبرير لوك Lockean justification للملكية الخاصة في الأرض؛ يبرر لوك الملكية الخاصة فقط للأشياء التي تنتج من عمل المرء الخاص، ويسمح بالملكية الخاصة في الأشياء الطبيعية فقط إذا ترك التوزيع «ما يكفي من الأشياء المماثلة في الجودة» للشخص التالي. ليس هناك ثمة سبيل تقوم به شركة شل للنفط (نستشهد هنا بحالة الفصل السادس) بترك «ما يكفي من الأشياء المماثلة في الجودة» عندما تأخذ النفط من نيجيريا؛ قد يجادل البعض «بأنه ليس واضحا ما إن كان من الأخلاقي للبشر أن يدعوا بأن لديهم حقوق ملكية لوكية Lockean في الأرض، والمياه، والهواء، والمعادن، والموارد الطبيعية الأخرى» مطلقا في هذا العالم الشديد الازدحام. مأخوذة من كتاب: Property Rights in Natural Resources," The Global Possible: Resources, Developmlent," and the New Century, ed. Robert Repetto, New Haven: Yale University Press, 1985, pp. 115-116.

انظر أيضا كتاب لاري بيكر؛ Larry Becker, Property Rights, London: Routledge & Kegan Paul, 1977, p. 109.

(٤) hydrogen cells؛ خلايا الهيدروجين: هي خلايا وقود الهيدروجين ، وتنتج الكهرباء من خلال تفاعل كهروكيميائي باستخدام الهيدروجين والأكسجين؛ تستخدم هذه الخلية الكهروكيميائية لإنتاج الطاقة الكهربائية عن طريق تزويد الخلية بغازي الأكسجين والهيدروجين باستمرار: عند الأنود يتأكسد الهيدروجين إلى بروتونات (التي تدور عن طريق الكهارل electrolytes الى الأنود) وإلكترونات (التي تدور من خارج الخليةالى الأنود) حيث يلتقي الجميع مع الأكسجين الذي يختزل لتكوين الماء. هناك أنواع متعددة من خلايا الوقود، وهي من أكثر وسائل توليد الطاقة حفاظا على البيئة (المترجم).

(٥) تتضمن المادة المأخوذة من موقع بودي شوب The Body Shop على الإنترنت (http://www.thebodyshop.com/ webltbsgl/values.jsp) التزامات بعدم بيع أي منتجات، وعدم استخدام أي مكونات جُرِّبت على الحيوانات، وبدعم المجتمعات المنتجة الصغيرة حول العالم بشراء المكونات الطبيعية منها، وبتقديم الدعم الفعال لحقوق الإنسان، خصوصا بالنسبة لمن لا حقوق مكفولة لهم، وبحماية البيئة، محليا وعالميا.

(٦) تذكر تقارير شركة 3M، للفترة ما بين ٢٠٠٠ ـ ٢٠٠٢، تحسنا بنسبة ١٠ في المائة في فعالية الطاقة، وانخفاضا قدره ١٢ في المائة في النفايات، وانخفاضا قدره ٢٥ في المائة في الانبعاثات الجوية من المواد العضوية المتطايرة(مشيرة إلى أنها خفضت تلك الانبعاثات بنسبة ٩٣ في المائة منذ بداية تطبيق البرنامج في العام ١٩٩٠ وحتى العام ٢٠٠٠)، وانخفاضا قدره ٣٨ في المائة في قائمة جرد وكالة حماية البيئة الأمريكية لإطلاق المواد السامة (*)، محققة أيضا انخفاضا قدره ٩٣٪ في مستويات المواد نفسها خلال العقد السابق.

(٧) ستبقى لدينا مشكلة مع العامل البشري، بالطبع. إن التقنيات المطبقة لدينا حاليا غير كافية للمحافظة على البيئة الطبيعية؛ فلدينا أكثر مما يلزم من العربات التي تستهلك نفطا أكثر من اللازم، للمبتدئين. وفي العديد من الحالات، تتوافر تقنيات بديلة، كما أشرنا إليه في الفصل الخامس، لكن هناك العديد من العقبات ـ القانونية والبيروقراطية، إضافة إلى تلك الاقتصادية ـ التي تكتنف اعتمادها. بصفة أساسية، يجب أن يوافق جميع مواطني العالم المتقدم في الوقت نفسه على اعتماد التقنيات الواعية فورا في ما يتعلق بالبيوت، والسيارات، والتخلص من النفايات، واستهلاك المياه، وتوليد الكهرباء، والزراعة، وصيد الأسماك، وقطع ونقل الأخشاب، والتعدين، وعلى عدم تقديم تنازلات مطلقا لتهدئة أولئك الذين يجنون الثروات تحت مظلة النظام الحالي، بل على أن يزحف الجميع بصورة متجانسة نحو الاستدامة البيئية. من الممكن تقنيا أن يتحقق ذلك ـ يمكن للمرء تذكر بداية الحرب العالمية الثانية ـ لكن ما مدى احتمال حدوث ذلك؟

(٨) Biome ؛ البيوم (الحيوم): نمط معين من المجتمعات البيئية الرئيسية (المترجم).

(٩) Tundra ؛ التندرة: سهل أجرد في المنطقة القطبية الشمالية (المترجم).

(١٠) إن مادة هذه الفقرة التمهيدية مستقاة من كتاب ألين هيرشكوفيتز؛

Allen Hershkowitz, Bronx Ecology: Blueprint for a New Environmentalism, Washington DC: Island Press, 2002, تصدير مايا لين Maya Lin، وتقديم ألين هيرشكوفيتز، ص. ١ ـ ١٧؛ تحتوي طية مزدوجة centerfold على عرض جميل للمصنع المقترح.

(*) US EPA Toxic Release Inventory (TRI)

(١١) Brownfields ؛ الحقول الملوثة: مساحة من الأرض في بلدة أو مدينة كانت تستخدم سابقا لأغراض صناعية، لكن يمكن البناء عليها (المترجم).

(١٢) Maya Lin ؛ مايا لين (ولدت العام ١٩٦٠بمدينة أثينا، أوهايو، الولايات المتحدة): مهندسة معمارية ونحاتة أمريكية من أصل صيني (المترجم).

(١٣) Tolstoy ؛ الكونت ليو تولستوي (١٨٢٨ ـ ١٩٢٠): روائي روسي، تميزت آثاره بعمق تحليله للإنسان ككائن اجتماعي (المترجم).

(١٤) Allen Hershkowitz, op. cit.; Lis Harris, Tilting at Mills, Boston & New York: Houghton Mifflin, 2003.

لتعبر بنا الخريطة المتغيرة دوما، أدرجت هاريس قائمة بشخوص المسرحية dramatis personae في نهاية الكتاب. وقد استفدت أيضا من التسلسل الزمني وقليل من الخرائط.

(١٥) Visy ؛ فيزي: شركة أسترالية مملوكة لأسرة برات، وأسست في مدينة ملبورن العام ١٩٤٨، وهي من كبرى الشركات الخاصة المتخصصة في صناعات التدوير والتغليف (المترجم).

(١٦) Harris, p. 59.

(١٧) Ibid., p. 86.

Thomas Hobbes, Leviathan (1651: reprinted), London: Penguin Books, 1981.

(١٨) John Austin ؛ جون أوستن (١٧٩٠ ـ ١٨٥٩): قاض وفيلسوف بريطاني (المترجم).

(١٩) Scuttle ؛ يعني الفعل إغراق السفينة، وخصوصا محاولة إغراقها بخرقها (المترجم).

(٢٠) Leviathan ؛ لوياثان: وحش بحري يرمز إلى الشر في الكتاب المقدس (المترجم).



المؤلفة في سطور

د. ليزا هـ. نيوتن

* أمريكية الجنسية.
* ولدت في العام ١٩٣٩.
* حصلت على دكتوراه الفلسفة من جامعة كولومبيا.
* تعمل أستاذة للفلسفة ومديرة لبرنامج علم الأخلاق التطبيقي، ومديرة برنامج الدراسات البيئية بجامعة فيرفيلد.
* تعمل أستاذا مساعدا بكلية الطب في جامعة هارفارد.
* لها العديد من الكتب والدراسات في المجالات المتعددة لعلم الأخلاق.

المترجم في سطور

د. إيهاب عبد الرحيم محمد علي

* ولد في جمهورية مصر العربية، العام ١٩٦٥.
* تخرج في كلية الطب، جامعة أسيوط (مصر) بمرتبة الشرف في العام ١٩٨٨.
* عمل طبيبا في وزارة الصحة المصرية من العام ١٩٩١ حتى ١٩٩٤.
* يعمل منذ العام ١٩٩٤ وحتى تاريخه رئيسا لقسم التأليف والترجمة بمركز تعريب العلوم الصحية، جامعة الدول العربية ـ الكويت .
* محرر مجلة «تعريب الطب» منذ إنشائها العام ١٩٩٧.
* أشرف على ترجمة وتحرير عدد كبير من الكتب، والمعاجم، والمقالات الطبية.
* يشرف على تحرير الصفحة الطبية في جريدة الهدف ـ الكويت.

* شارك في تأليف كتاب «ثورات في الطب والعلوم» (كتاب العربي السادس والثلاثين ـ ١٩٩٩).

* له من الكتب المترجمة: «كيف نموت؟» (شركة المكتبات الكويتية - ١٩٩٧)، «البحث عن حياة على المريخ» (سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٨٨، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٢)، «الطاقة للجميع» (سلسلة عالم المعرفة، العدد ٣٢١، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ٢٠٠٥)، «الصحة العقلية في العالم» (المجلس الأعلى للثقافة، ج.م.ع.، ٢٠٠٦)، «مستقبلنا ما بعد البشرية» (مركز الإمارات للأبحاث والدراسات الاستراتيجية، أبو ظبي، إ.ع.م، ٢٠٠٦).

* له عشرات المقالات الطبية والعلمية المنشورة في دوريات منها: العربي، الثقافة العالمية، حياتنا، العلوم،علوم وتكنولوجيا، المرأة اليوم.

* عضو الجمعية الدولية للمحررين الطبيين WAME.

* عضو لجنة الأخلاقيات الطبية بالجمعية شرق المتوسطية للمحررين الطبيين.

* عضو شبكة تعريب العلوم الصحية «أحسن» - منظمة الصحة العالمية.

* عضو الجمعية الدولية للمستقبليات وعدد من الهيئات العلمية الدولية الأخرى.





سلسلة عالَم المعرفة

«عالم المعرفة» سلسلة كتب ثقافية تصدر في مطلع كل شهر ميلادي عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ دولة الكويت ـ وقد صدر العدد الأول منها في شهر يناير العام ١٩٧٨.

تهدف هذه السلسلة إلى تزويد القارئ بمادة جيدة من الثقافة تغطي جميع فروع المعرفة، وكذلك ربطه بأحدث التيارات الفكرية والثقافية المعاصرة. ومن الموضوعات التي تعالجها تأليفا وترجمة:

١ ـ الدراسات الإنسانية : تاريخ ـ فلسفة ـ أدب الرحلات ـ الدراسات الحضارية ـ تاريخ الأفكار.

٢ ـ العلوم الاجتماعية: اجتماع ـ اقتصاد ـ سياسة ـ علم نفس ـ جغرافيا ـ تخطيط ـ دراسات إستراتيجية ـ مستقبليات.

٣ ـ الدراسات الأدبية واللغوية : الأدب العربي ـ الآداب العالمية ـ علم اللغة.

٤ ـ الدراسات الفنية : علم الجمال وفلسفة الفن ـ المسرح ـ الموسيقى ـ الفنون التشكيلية والفنون الشعبية.

٥ ـ الدراسات العلمية : تاريخ العلم وفلسفته ، تبسيط العلوم الطبيعية (فيزياء، كيمياء، علم الحياة، فلك) ـ الرياضيات التطبيقية (مع الاهتمام بالجوانب الإنسانية لهذه العلوم)، والدراسات التكنولوجية.

أما بالنسبة إلى نشر الأعمال الإبداعية ـ المترجمة أو المؤلفة ـ من شعر وقصة ومسرحية، وكذلك الأعمال المتعلقة بشخصية واحدة بعينها فهذا أمر غير وارد في الوقت الحالي.



وتحرص سلسلة «عالم المعرفة» على أن تكون الأعمال المترجمة حديثة النشر.

وترحب السلسلة باقتراحات التأليف والترجمة المقدمة من المتخصصين، على ألا يزيد حجمها على ٣٥٠ صفحة من القطع المتوسط، وأن تكون مصحوبة بنبذة وافية عن الكتاب وموضوعاته وأهميته ومدى جدته. وفي حالة الترجمة ترسل نسخة مصورة من الكتاب بلغته الأصلية، كما ترفق مذكرة بالفكرة العامة للكتاب، وكذلك يجب أن تدوّن أرقام صفحات الكتاب الأصلي المقابلة للنص المترجم على جانب الصفحة المترجمة، والسلسلة لا يمكنها النظر في أي ترجمة ما لم تكن مستوفية لهذا الشرط. **والمجلس غير ملزم بإعادة المخطوطات والكتب الأجنبية في حالة الاعتذار عن عدم نشرها** . وفي جميع الحالات ينبغي إرفاق سيرة ذاتية لمقترح الكتاب تتضمن البيانات الرئيسية عن نشاطه العلمي السابق.

وفي حال الموافقة والتعاقد على الموضوع ـ المؤلف أو المترجم ـ تصرف مكافأة للمؤلف مقدارها ألف وخمسمائة دينار كويتي، وللمترجم مكافأة بمعدل عشرين فلسا عن الكلمة الواحدة في النص الأجنبي، أو ألف ومائتي دينار أيهما أكثر (وبحد أقصى مقداره ألف وستمائة دينار كويتي)، بالإضافة إلى مائة وخمسين دينارا كويتيا مقابل تقديم المخطوطة ـ المؤلفة والمترجمة ـ من نسختين مطبوعتين على الآلة الكاتبة.



على القراء الذين يرغبون في استدراك ما فاتهم من إصدارات المجلس التي نشرت بدءا من سبتمبر ١٩٩١، أن يطلبوها من الموزعين المعتمدين في البلدان العربية:

دولة الكويت:

شركة المجموعة الكويتية للنشر والتوزيع

شارع جابر المبارك - بناية التجارية العقارية

ص. ب 29126 - الرمز البريدي 13150

ت 2405321 - 2417810/11 فاكس 2417809

دولة الإمارات العربية المتحدة:

شركة الإمارات للطباعة والنشر والتوزيع

دبي، ت: 9714266615 - فاكس: 2666126

ص. ب 60499 دبي

المملكة العربية السعودية:

الشركة السعودية للتوزيع

الإدارة العامة - شارع الملك فهد (الستين سابقا) - ص.ب 13195

جدة 21493 ت 6530909 - فاكس 6533191

الجمهورية العربية السورية:

المؤسسة العربية السورية لتوزيع المطبوعات

سورية - دمشق ص. ب 12035(9631)

ت 2127797 ـ فاكس 2122532

جمهورية مصر العربية:

مؤسسة الأهرام للتوزيع

شارع الجلاء رقم 88 - القاهرة

ت 5796326 فاكس 7703196

المملكة المغربية:

الشركة العربية الأفريقية للتوزيع والنشر والصحافة

(سبريس)

70 زنقة سجلماسة الدار البيضاء

ت 22249200 ـ فاكس 22249214 (212)

دولة تونس:

الشركة التونسية للصحافة

تونس - ص. ب 4422

ت 322499 ـ فاكس 323004 (21671)

الجمهورية اللبنانية:

شركة الشرق الأوسط للتوزيع

ص. ب 11/6400 بيروت 11001/2220

ت 487999 ـ فاكس 488882 (9611)

دولة اليمن:

القائد للتوزيع والنشر

ص. ب 3084

ت 3201901/2/3 ـ فاكس 3201909/7 (967)

المملكة الأردنية الهاشمية:

وكالة التوزيع الأردنية

عمان ص. ب 375 عمان - 11118

ت 5358855 ـ فاكس 5337733 (9626)

مملكة البحرين:

مؤسسة الهلال لتوزيع الصحف

ص. ب 224/ المنامة - البحرين

ت 294000 - فاكس 290580 (973)

سلطنة عمان:

المتحدة لخدمة وسائل الإعلام

مسقط ص. ب 3305 - روي الرمز البريدي 112

ت 700896 و 788344 ـ فاكس 706512

دولة قطر:

دار الشرق للطباعة والنشر والتوزيع

الدوحة ص. ب 3488 - قطر

ت 4661695 ـ فاكس 4661865 (974)

دولة فلسطين:

وكالة الشرق الأوسط للتوزيع

القدس/ شارع صلاح الدين 19

ص. ب 19098 ـ ت 2343954 ـ فاكس 2343955

دولة السودان:

مركز الدراسات السودانية

الخرطوم ص. ب 1441 ـ ت 488631 (24911)

فاكس 362159 (24913)

نيويورك:

MEDIA MARKETING RESEARCHING
25 - 2551 SI AVENUE LONG ISLAND CITY
NY - 11101 TEL: 4725488
FAX: 1718 - 4725493

لندن:

UNIVERSAL PRESS & MARKETING LIMITED
POWER ROAD. LONDON W 4SPY. TEL:
020 8742 3344
FAX: 2081421280



تنويه

للاطلاع على قائمة كتب السلسلة انظر عدد ديسمبر (كانون الأول) من كل سنة، حيث توجد قائمة كاملة بأسماء الكتب المنشورة في السلسلة منذ يناير ١٩٧٨.

قسيمة اشتراك في إصدارات

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

البيان	سلسلة عالم المعرفة		الثقافة العالمية		عالم الفكر		إبداعات عالمية		جريدة الفنون	
	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار	د.ك	دولار
مؤسسة داخل الكويت	25		12		12		20		12	
أفراد داخل الكويت	15		6		6		10		8	
مؤسسات دول الخليج العربي	30		16		16		24			36
أفراد دول الخليج العربي	17		8		8		12			24
مؤسسات خارج الوطن العربي		100		50		40		100		48
أفراد خارج الوطن العربي		50		25		20		50		36
مؤسسات في الوطن العربي		50		30		20		50		36
أفراد في الوطن العربي		25		15		10		25		24

الرجاء ملء البيانات في حالة رغبتكم في: تسجيل اشتراك ☐ تجديد اشتراك ☐

الاسم:	
العنوان:	
اسم المطبوعة:	مدة الاشتراك:
المبلغ المرسل:	نقدا/شيك رقم:
التوقيع:	التاريخ: / / ٢٠٠م

تسدد الاشتراكات والمبيعات مقدما نقدا أو بشيك باسم المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب مع مراعاة سداد عمولة البنك المحول عليه المبلغ في الكويت ويرسل إلينا بالبريد المسجل.

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

ص.ب 23996 الصفاة - الرمز البريدي 13100

دولة الكويت

بدالة: 2416006 (00965) - داخلي: 196 / 195 / 194 / 193 / 153 / 152





مطابع المجموعة الدولية
International Group Press co.
Tel.: 4749210 - 4711103





إصدارات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

إسهامات الكويت في الثقافة العربية

التطرف في الكويت ... رؤية واقعية

كاظمة البحور

هذا الكتاب

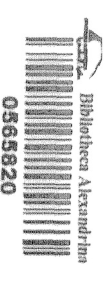
مع تجدد اهتمام قطاع الأعمال العالمي بالتنمية المستدامة، يأتي هذا الكتاب المفعم بالأمل في الوقت المناسب، فيزودنا بعرض سليم من الناحية النظرية، بأسلوب رشيق، وبأطر واستنتاجات حكيمة وعملية.

يتفحص الكتاب الذي بين أيدينا الوضع الحالي للعلاقات بين شركات الأعمال والبيئة الطبيعية في العالم اليوم. ويناقش الكتاب العديد من الأسئلة المتعلقة بالالتزامات الواجبة علينا تجاه البيئة، وتجاه احترام الكيانات التي لا توفر لها القوانين حماية خاصة، وتجاه العناية بالأجيال المستقبلية.

وتجادل المؤلفة بأن ممارسات الأعمال الملائمة للبيئة تحقق نتائج تتجاوز التوقعات، وبأن الشركة التي تود المحافظة على قدرتها التنافسية في القرن الواحد والعشرين عليها أن تتبع المعايير «الخضراء».

يزود الكتاب القارئ بخلفية مبسطة عن علم الأخلاق، وعرض للمجالات المختلفة لأخلاقيات الأعمال، وتقرير عن الفلسفة البيئية، ونظرة عامة إلى القضايا القانونية المتعلقة بالبيئة، بالإضافة إلى عرض شائق للمشكلات المتعلقة بالعولمة.

يمثل الكتاب إضافة مهمة إلى المكتبة العربية في مجال أخلاقيات الأعمال، ويدق أجراس الخطر حول الممارسات الأخلاقية الهدامة وتأثيراتها السلبية في كل من قطاع الأعمال نفسه، وفي البيئة الطبيعية التي نعيش فيها، والتي ستعيش فيها الأجيال القادمة من بني الإنسان.



ISBN 99906-0-194-1
رقم الإيداع (٢٠٠٦/٠٠٠١٥)